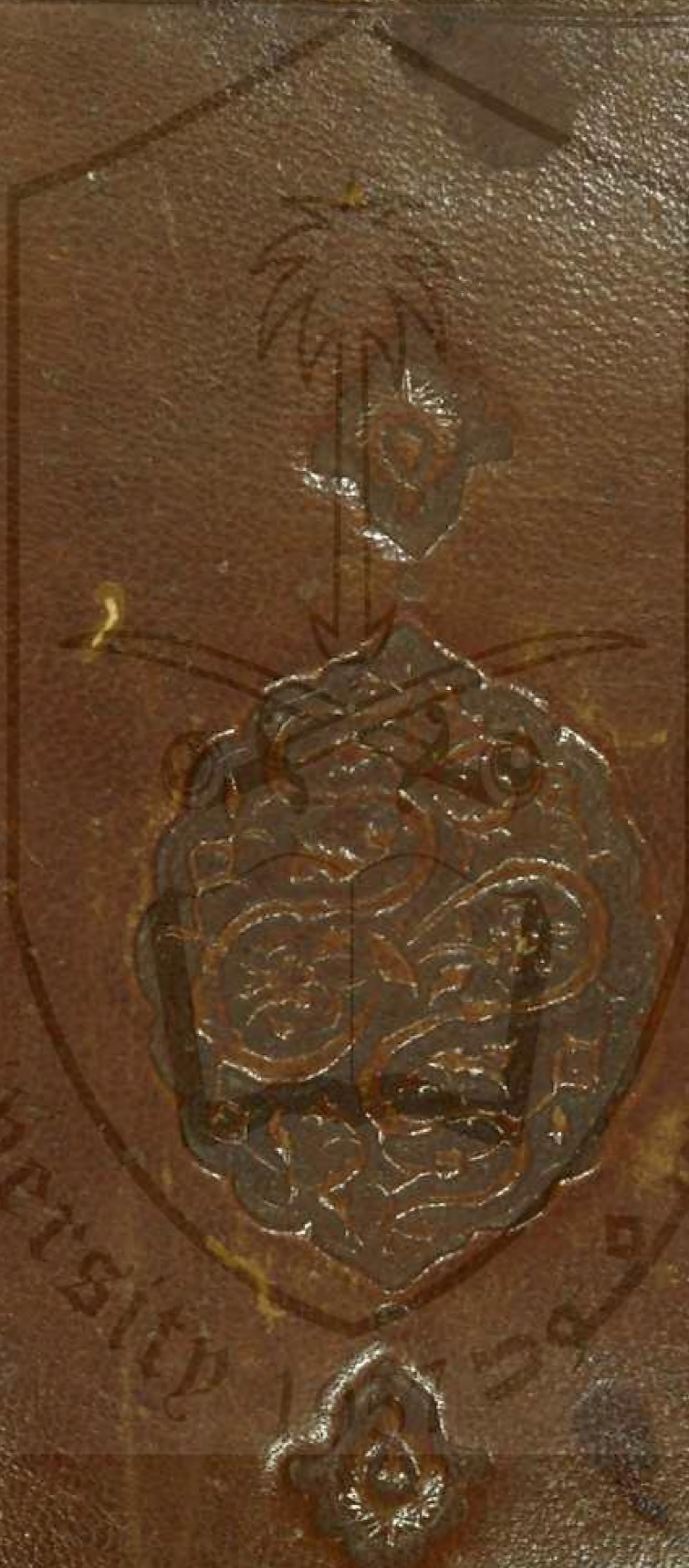


King Saud University

Library

جامعة الملك سعود

مكتبة



Copyright © King Saud University

٧٣٤٧



٢١٦٦
م . ١

الاتقان والاحكام في شرح تحفة الاحكام لابن
عاصم ، تأليف ميارة ، محمد بن أحمد
- ١٠٧٢ هـ . كتب سنة ١١٧١ هـ .

ج ٢ (٣٣٢ ق) ٢٣ ص ١٥٢١
نسخة حسنة ، خطها مغربي مقروء ، طبع
مرات آخرها بمصر سنة ١٣١٥ هـ .

٧٣٤٧

الاعلام (ط ٤) ١١:٦ معجم المطبوعات ١٨٢٢:٢
أ - المخاصصات ، الفقه
ب - تاريخ النسخ
ج - شرح تحفة الاحكام
د - ميارة على المادة

١١ ١٥٦٢

١٤١٢/٩/١٤

King Saud University

University 1957

مكتبة جامعة الملك سعود
الرقم: ٧٣٤٧ ف ١٥٦٢
العنوان: الديانة والإحكام ٢ شرح محمد الحطاب
المؤلف: صابرة - محمد بن أحمد - ١٠٧٤ هـ
تاريخ النسخ: ١١٧١ هـ
اسم الناسخ: ج ٢ (٢٢٢٢)
عدد الأوراق: ٢٢٢
ملاحظات:

٢١	١٥	١٨	١٩
بيع البيوع	بيع الأصول	بيع العروض والبيوع	بيع الطعام والشراب
بيع الثمار وما يلحق به	بيع الجاهل	بيع الرقيق	بيع الدين
بيع الخيار	بيع المصنوع	مسائل من بيع المصنوع	بيع الخواتم
بيع الثياب	وما يماثلها	بيع البع	وما يماثلها
بيع الجسيم	بيع العيوب	بيع الغبن	بيع السبعة
بيع الغائب	بيع الغيب	بيع السبعة	القسمة
بيع العارضة	وما يماثلها	بيع التولية	وما يماثلها
بيع كرا الأرض	بيع الحكم	بيع الختلاب	وما يماثلها
بيع الجعنة	من العرا	البيع والكتير	والمعين
بيع الجعل	التفاوت	في الاختصاص	في المصلحة
بيع الغرض	والصحة	وما يماثلها	وما يماثلها
بيع الموقوف	في الوقف	في الوقف	وما يماثلها
بيع الرهن	في الرهن	في الرهن	وما يماثلها
بيع الضرر	في الضرر	في الضرر	وما يماثلها
بيع الأمانة	في الأمانة	في الأمانة	وما يماثلها

٢٨	٢٨	٢٨	٢٨
بيع السرفقة	بيع الحكم	بيع الحكم	بيع الحكم
بيع كرا الأرض	بيع الحكم	بيع الحكم	بيع الحكم
بيع الغائب	بيع الغيب	بيع الغيب	بيع الغيب
بيع العارضة	وما يماثلها	بيع التولية	وما يماثلها
بيع كرا الأرض	بيع الحكم	بيع الختلاب	وما يماثلها
بيع الجعنة	من العرا	البيع والكتير	والمعين
بيع الجعل	التفاوت	في الاختصاص	في المصلحة
بيع الغرض	والصحة	وما يماثلها	وما يماثلها
بيع الموقوف	في الوقف	في الوقف	وما يماثلها
بيع الرهن	في الرهن	في الرهن	وما يماثلها
بيع الضرر	في الضرر	في الضرر	وما يماثلها
بيع الأمانة	في الأمانة	في الأمانة	وما يماثلها

النسخ الثاني من الأثرين والمحكم

شرح حقيقة المحكم، للشيخ أبي عبد الله
ومجتبه المانع شيخ الإسلام أبي عبد الله
الشيخ محمد بن أحمد بن محمد بن علي بن محمد
الشيخ الفاضل الزاهد
رحمهما الله تعالى
وذكر عنهما

مكتبة جامعة القاهرة

باسم الرب الربيع وحمل القديس على سيرة المحرور

باب في البيوع وما اشاكلها

قد جرى في هذا الباب البيوع وما اشاكله لانه كما كان سلكه
في كونه محرمًا وعلامة ذلك ان البيوع المحرم الذي يبيعه او يشتريه
من غير ان يكون له الحق في الشيء الذي يبيعه او يشتريه
فقط وكذا المماثلة والحوالة والشفعة والنسبة وكافة
والنولية والتبعية والسلم ونحوها مما لا بد منه في هذه
الباب وجعل بيننا هذه بالقبول من الربوب واما ما يبيعه
في احوال الرسل فاولها وما اشاكل البيوع من الثروة والمجازة والخرنبا
شرا منقصة والبيع شرا رقية فلما بيع تبسم كلام التلاميذ
به كانه لم يسمعوا في هذه الترجمة بل كقولهم يا ربنا مستغفرا
وباب البيوع مما يتعين ان يفهم به فقلنا هذه هي العجالة
التي لا يجوز ان يكون فيها بيع او شراء يجب ان يعلم كل من
في هذه القبلة ان التبسم به قال القياض كما يجوز لنا ان نعلم ان
يصل السوف حتى يعلم ان البيوع والشراء جانه يكون ح
فرضا ولا يعلم عليه وكل ما لا يبيعه ولا يشتريه ولا يبيع
عليه ان يعلم ان ما يبيعه فيه ولا يجوز ان يبيع مع الانسان فواضا
فمن لم يعلم ان البيوع والشراء لا يجوز ان يبيع على الربوب
ولا يشتريه ولا يبيعه ولا يشتريه ولا يبيع

الزء

البيوع ما يبيع ولا يشتريه وهو العلم بان يبيع ما يملكه العمل
بما علمه ويبيعه به ذلك ويتولى بيعة وشرا به بنفسه ان يفر
وغيره بخلافه وما يتكلم به على من يبيع في البيع او يشتريه
ويشترى به العمل بفتحها لغاية العباد وحموه والبيوع
حاصل ما يبيع به انما يبيعه عن ملكه بعوض او بغيره فهو
من احواله يملكه على البيوع والشراء وهو الزناية في شرح الرسالة
ان لغة فرس استعمل اياها انما يخرج واشترى انما اشترى او هب
بيع وعلم انما اشترى العلماء فربما للبيوع نفعه في كل شيء
الجزء في علم الرسالة ملها جلد ان كل واحد من المتعاضدين
يا بيع لم يفرج من يبيع مستقر بالقبول والقبول انما يفرج
القبول كقسم مستقر يام بقبول العيش باه وجمع النافع البيوع
وان كان قبولا حقا يبيع له على الغليل والخبز يبيع له
لكونه جمع باهية وانواعه كالعلوم والياها من البيوع صحيحة
وقبالة والمبيعات احوال وعروض غير ما يملكه **فصل**
التوجيه في شرح قول الرب الربيع البيوع ما يبيع
الكثير اشهر انواعه وهو انما ان يبيعه نفع الله بعوض
يشتمل الضيم والعباسين انما ان العباسين نفع الله انهم قال
وان قلنا انما يبيع الله لغيره من نفعه فيكون التسمية عندهم
صحيحة كقوله انما يبيع الله من نفعه فيكون التسمية عندهم
وان كان انما يبيع الله من نفعه فيكون التسمية عندهم
بوجهه انما يبيع الله من نفعه فيكون التسمية عندهم

جامعة الزيتونة
المكتبة المركزية
تقديم منشورات

جمله ان يشتريه البائع على المشتري ما اشترى منه ولا يبيع
في غير الشرط وهو كونه المشتري بيمينته كما اشترى ولا يبيعه ولا
يبيع على الجاهل واشترى له والوفاء عليه جازم في البيع
على انما الشراء انما يكون في الثابتين ونحوه عن غير ذلك البيع لزوم
يشتريه على يمينه لما فيه من التحريم على المشتري في البيع ما
اشترى منه ومقررا ما انتقص من الثمن لجهل المشتري به وهو الجاهل
في الثمن لا يجوز ويبيع من البيع ومقاله ايضا ان يشتريه الجاهل
المتبايعين على ما في ان يسلطه اياهم او كعامة مثله في غير الشرط
الذي هو السلب جازم واشترى له وانعفاء البيع عليه منقوع
كأنه ان كان السلب من البائع يا فابيع على الباطل في الفقه الجاهل
السلب وان كان من المشتري يا فابيع على الباطل في الفقه الجاهل
انما ومقررا ما ان يبيع الثمن او انتقص بسبب الشرط وهو الجاهل
في الثمن منقوع يبيع من البيع ولو تخففنا ان زيادة في الثمن وانقص
من الثمن ان الحكم اذ اعلل بعلته عالية احتج بغلبة ما نتج
في كل صورة حجة اعطاء للمنادي في الغالب فانه في التوضيح
وعنه ان ابراهيم بن محمد بن محمد العلوي في الفقه لا يتوقف على
تحقق الحكمة ان تنقضي وكل من يضمن المنفعة في المثال الذي يباين السلب
صار بسبب اشتراكه من جهة الثمن ولا يتبع به في المثالين وما
علمنا بما كان من التمسك اعلم **والمسح في المثال** هو المسح
الذي يمين ياذن على التباين في الثمن على منعه للمنع وهو كونه له
المؤمن من يبيع المشتري له ما يوجب الحكم خلافه ان الحكم يوجب جواز تصديق
المشتري في مقتضى الحكم الذي وجهه شاهد ما يلزمه الشارع من بيع

او حجة او غير ذلك بالتحريم عليه باذن يبيع اذ لا يبيع شرك
منافق يقتضي غير البيع واشترى له مثله منقوع ويبيع من
البيع ومثال الشرط لجهل المشتري كما يبيع في الثمن المشتري المشتري
كأن الثمن الجاهل وغيره غير يبيع جازم واشترى له البائع في الثمن
الموجب او الجاهل يعطيه فيه رخصا او حيلة باذن له كله جازم
ينبغي الكتاب العريز ولا يتوقف فيه ان من الشرط الموعود في الثمن
وهو الشرط جازم وهو ما لا يقتضيه غرض البيع ولا
ينبغي فيه وعينه معلقة للبائع ويتوقف في هذا الغرض الشرط الذي
يقتضيه غير البيع كالجوع يرد العيب والاستغناء ويجعل
به ولو لم يشتريه واشترى له جازم ومثال الشرط الجاهل
من يبيع مقر في حقه واشترى له على المشتري ان يبيعها الوفاء والخرج
او واشترى له كونه غفيرة او باع اذ ان واشترى لها تخلفها جازم
في حال المساءة في الثمن لجهل المشتري به في بيعه اذ افسر البيع
بالشرط لجهل المشتري في الثمن لجهل المشتري به في بيعه اذ افسر البيع
كالمثال الاول والثاني من هذه الفقه بل هو في الشرط الجاهل في
كونه مؤثرا في الثمن او كونه له كونه له كونه له في البيع مبتن
غيره مما امتنع والشرط عطف على البيع ويحذفه على
المعينة والجهل نعت للشرط على الوجهين وموت على ما اعلل في
الجاهل على الشرط وفي ثمن يتعلق بغيره او جازم الشرط مخروب
له كونه له في الثمن عليه وهو ما امتنع وكل مبتن مظن الى ما هو في
موت كونه واقعة على شركه اذ كل شركه حكمة ليس له تاثير فيه ما
وجله جواز ما تقرر من المبتدأ في الجاهل في كل ما يروي مروى
في الشرط مبتن في حكمة الشرط وليس ان كان على ما يخلو به

وقام من جحش كذا من قوله وانهم لم يواز عنه ما غار ان يثبت يقول
بجواز الجميع بين البيع وكل واحد من هذه العنود الستة والذين في ابن
الحبيب انه يقول بجواز الجمع بين البيع والحرى والقبض والضرى والبيع
ممتنع خلافا لما ذهبوا اليه في بيع جمع البيع مع واحد من هذه
العنود في غير واحد من زيادات هذا الكتاب على مقتضى البيع
فجلب الجمع على الجواز والجمع في صريح الحديث قال في باب
الجواز في بيع الجمع وبينه في البيع المذكور هذا الجواز والكراهة
انما يبيع من يبيع بها يمتنع على بيع البيع مع واحد من هذه العنود الستة
كل يمتنع امتنع الجواز او الكراهة واحد منها يجوز جمع البيع
والجواز لانها من باب واحد ويمتنع على بيع الكراهة والبيع مع الجواز
اما من يمتنع الجواز مع الجواز فمقتضى تقديم فريضة في هذا السبب
فجلب والله اعلم

ونفس صفة محضورة في الضرورة

تقدم ان من شرط المحضورة عليه ان يكون كائنا في ذلك الممتنع يبيع ما
هو جش كالزبل لكنهم يخصصون في بيعه للحاجة ان لا يتبع به فعل
الساح رحم الله من قال ابن القاسم سمعت ما كان في بيع
جميع يبيعه الله ولم اسمع منه في الزبل شيئا والاربي باسا انتهي
وفي الفوائد عن ابن القاسم واباس ما كان في بيعه يبيع يبيعه
الله وبلغني ان ابن عمر كرهه والاربي باسا قال الشيخ رحمه الله يبيع جميع
ابن ادم الحنفى في البيع والمبتاع اعز في شرايه من باعه فقال
الساح ان اول مضاف هذه الروايات يقتضي كراهة ما ملأ الله
المتقين ومن عندهم بانه يخصص في بيع الزبل وتبيعهم الشيخ انتهى

قلت

قلت وما نزع الضرورة اليه مع الاتفاق على استثناء ما
المتغير باجاسته الممتنع من المحضورة فياخذ على الزبل ما كان فيه
في حوز يبيع محضرة في الله اعلم **فبيع** يبيع ما كان من قبل
البيع يبيع قال في المذهب قال ابن القاسم واباس يبيع يعرف بالاول والغير
وغنى البئر وما هو يجوز بيعه من الحما والرجاء غير المحلة وفي
الحالة يخرج من الشارع والخطور بالكتاب الممنوع والشرع
بالترخيص يبيع الزبل من زيادة هذا الزجر على الممتنع

باب في بيع المحصول

البيع في المحصول ما كان مثله في البيع تنافيا
بأخره الا ان زاد في المال فمقتضى له تصرفا في المال

لخصر انه يجوز بيع المحصول كالزبل والكلاب والارابي وغيره ان
ان يبيعه بشرط يتلف في البيع لكونه ينافي مقصود المشتري او يحل
والمن يبيع بالبيع انما هو المقتضى والى هذا الشارع بالبيت الاول واستثنى
الشركة المتفرقة في البيع يبيع منه ما يشق ولعلنا في قوم جواز
بما نزل في حكم قوله يبيعه من ماله واستثنى لزم الجواز لانه يبيعه
عن الشركة الممنوع فهو جاز في العين والحق والعقار والرفق والرواب
وغير ذلك من انواع المأوى ويجوز ان يكون ذلك الممنوع والى الاول
لا يعلق غير جبر جواز او يعلق التعمير لاسرار البيت الذي
هو تبيع المحل والزم في البيت الاول وقوله من له التصرف
يتعلق بالبيع لا يبيع المحصول جاز في المأوى وحده من التصرف
لما هو الممنوع وهو نص في ان المالك الممنوع من المأوى ويجعل
الزبل من ماله من ماله الممنوع في بيع الزبل وتبيعهم الشيخ انتهى

بعد تجميعه في سائر اشجار الغنم وشجرت ما يثبت منه في شجرها
 يستخرجون نبات الزرع وهو كباير الخبز التوتير واما الغنم والتمار الغنم
قوله كذا قلب الارض المحتاج لما ذكر ان التمار تبيع المايوة يتنا
 ولها عذر البيع استغنى قلب الارض وكران عذر البيع يتناول
 ليها فالشارح يشرح ان عات وان كان في المبيع ارض منقولة
 من القلب المحتاج وان لم يكن هذه المحتاج فانه حرم وعيسى
 وفي البتور من ذواتها غير محبب فالشارح انه البيع رحمه الله
 تعالى في قوله لا يبيات بما يتناول له مسمى البيع وما يشرح
 في مسمىه وما يعلو من ثلاثة اقسام الاول ان يكون البيع من ربح
 في المبيع انما يعلو من ثلثة اقسام او مضمون بحيث يغير ان يباع
 منه او يغير كالتزج غير المايور مع الارض وتليها وكالتسبر
 معها والتمار غير المايور مع الشجر فان هذا القسم ما يكون بغير
 البيع ويكون المحتاج من غير شراها تنه على الحاجة منه فانظر
 كيف يبيع القلب مما يتناول عذر البيع او ما هو مائة اشد
 وان يباعه عن المبيع اما في الحال كالمسح او في الحال كالتزج
 والتمار غير المايور فانها بغير المايور يريه البايع ان يكون له وان
 عذر البيع كما يتناولها ويريد المضمون في نفسه
 لمضوئها في مسمى المبيع فيحتاج او يبيات بما يتناول له عذر
 البيع وما دام قلب الارض ان عذر بغيرها كما هو ظاهر كلامه
 بمسألة مشتركة على كل حال لانه مما لا يمكن ان يباعه الا بالتمار
 يمكن ان يبيات البايع انه لم يبيات ولا المبيع مبيع له وانما هو بمثابة
 من يبي في ذرا او احد يبي بغيرها ايضال من ان ذلك المصلحة بان
 على من لم يتناول له البيع يبي بغيره على البند يكون فله ولا يغير

انفاغ

انفاغ بما كثر له الغنم من اشكال علم بدم ابيع عن من امور التي
 يمكن ان يتناولها عذر البيع وان كان المضمون ان يريه بالقلب البتير
 بل انما ان من اشترى ارضا فيها يبيات فانه يمكن المايور ان يتناولها
 عذر البيع وانما المضمون وان عذر البيع يتناولها كتناول
 الارض المايور وعذر الكاشور وما يستعمل لتجوير بالقلب ووالقلب
 والله اعلم تفصيله بجميع ما استعملت عليه ابيات السنن
 حرم من زيادة فضل النفع على الحقن ما عور عن التمار المايورة المايور
 وغير المايورة المضمونة

والسائل ان كان يريه ويقل في بيعه لجملة ليشتر بجيل

قال الشارح ان كان المايور يبيات حيا ونيق حيا فاجبت كالبقر
 الضية ولا يعلو بيعه لجملة بيع مبيع المضمون وان كان عذر الشراء
 يعلو ما في مزرعة ويغير لغيره وما يوفى على الحقيقة منه لم يغير
 ببيع كانه محمول وبيع الجمول غير المايور فالواحد هو القول على
 الخلاف مما يكمل مع بيع مزرعة مواضع مما قال انما يتناول
 السنين لغيره وتكون في سنيها المكونة الخاضع عوار المعارضة فيما
 لم يباها بما اجري التمر من العامة فيما بالتعاقد ان يعلم ان ذلك
 ويرى علان عليه بمسألة الغنم المضمون في بيعه اصول وفرا تكون
 لها غلة في عذر المضمون او حبل المبيع وما استعمل عليه من
 التفرع على ما جعل المتعاقدان بها فله وكثيره ونحو من التفرع
 بحيث كالبقر هذا الضية ثم استعمل الكلال على جوار
 بيع المايور لم يملكه فاما من يبيات بغيره فله المايور له ببيع
 بل يبي بغيره فان استعملت عليه تركه لغيره وفرا المضمونة مما
 يشرح عذر الحقن وجملة موزر الله اعلم

وكذا اربعة المبيع في التز رهنا سواء اقول بالمبيع اقترى
وفيل بالجواز وما انقص في رخصه عن امير مطلقا

يعني انه يمتنع ان يشتريه البايح على المشتري ان يبيع المبيع
به البايح او تحت يده امير رهنا في الممن المصالح جان للجائز
وبه والرهنا ان كان بالبيت الاول فيل انما يمتنع غلة الا ان كان على ان
تبقى غلة المبيع تحت يده البايح وما ان وضع تحت يده بين ما لا
حاج من مطلقا ليجب المصالح غير شأوا وهذا ان كان بالبيت (شأنا)
على انما يحتاج لهذا المصالح ان كان المصالح في غير المصالح وقد تلخص
من المشتري ان اشتريه بغيره المبيع تحت يده بغيره رهنا في التز ان كان
في المصالح بغيره ان كان في غير المصالح كان المصالح في المصالح
تحت يده البايح او المصالح في المصالح عن امير وكذا في القول الحق
ان القول بالمبيع غلة انما يبيع المبيع تحت يده بايحه واما ان وضعه
تحت يده امير في المصالح في المصالح في المصالح في المصالح في المصالح
ان وضع في امير والمصالح ان وضع غلة المشتري في قال ابن حارث
في احوال الجنايا والاشترى بيت شيئا من الاشياء في المصالح في المصالح
ان يشتريه البايح في المصالح في المصالح في المصالح في المصالح في المصالح
على ان لا يبيع المصالح في المصالح في المصالح في المصالح في المصالح في المصالح
سكنها ان المصالح في المصالح في المصالح في المصالح في المصالح في المصالح
على ان لا يبيع المصالح في المصالح في المصالح في المصالح في المصالح في المصالح
ان يشتريه المشتري ان يشتريه المشتري ان يشتريه المشتري ان يشتريه المشتري
وكذا في المصالح في المصالح في المصالح في المصالح في المصالح في المصالح
ابن وهب عن مالك في المصالح في المصالح في المصالح في المصالح في المصالح في المصالح
ابن وهب عن مالك في المصالح في المصالح في المصالح في المصالح في المصالح في المصالح

الواحد

ان يقول ان وضعت رهنا في المصالح في المصالح في المصالح في المصالح في المصالح في المصالح
على ان لا يبيع المصالح في المصالح في المصالح في المصالح في المصالح في المصالح
لعمري ما دفع في المصالح في المصالح في المصالح في المصالح في المصالح في المصالح
فقال **ابن حارث في المصالح في المصالح في المصالح في المصالح في المصالح في المصالح**

يعني انه يجوز لبايع الدار ان يشتريه سكنها سنة بما دفعه في المصالح في المصالح في المصالح في المصالح في المصالح في المصالح
على ان لا يبيع المصالح في المصالح في المصالح في المصالح في المصالح في المصالح
ولا باس في المصالح في المصالح في المصالح في المصالح في المصالح في المصالح
وليجوز لك من المصالح في المصالح في المصالح في المصالح في المصالح في المصالح
ان لا يبيع المصالح في المصالح في المصالح في المصالح في المصالح في المصالح
ويمنع المشتري المصالح في المصالح في المصالح في المصالح في المصالح في المصالح
بغيره وفي المصالح في المصالح في المصالح في المصالح في المصالح في المصالح
فكسر يجوز المشتري المصالح في المصالح في المصالح في المصالح في المصالح في المصالح
غلة المصالح في المصالح في المصالح في المصالح في المصالح في المصالح
المصالح في المصالح في المصالح في المصالح في المصالح في المصالح

ومشتري المصالح في المصالح في المصالح في المصالح في المصالح في المصالح
والزوجه في المصالح في المصالح في المصالح في المصالح في المصالح في المصالح

تدفع في قوله ان المصالح في المصالح في المصالح في المصالح في المصالح في المصالح
لما ما جوزه او اشتريه بغيره المصالح في المصالح في المصالح في المصالح في المصالح في المصالح
وتذكر انما انما يجوز المشتري المصالح في المصالح في المصالح في المصالح في المصالح في المصالح
او غلة المصالح في المصالح في المصالح في المصالح في المصالح في المصالح
والمصالح في المصالح في المصالح في المصالح في المصالح في المصالح
لما لم يمتنع في المصالح في المصالح في المصالح في المصالح في المصالح في المصالح
المصالح في المصالح في المصالح في المصالح في المصالح في المصالح

الزنج بعرضه في صفة المصير وفي صور انما كان كمن
 الزنج بعرضه في صفة المصير بعرضه في صفة المصير
 ابن سينا انتهى من الكاوي والافعال الثلاثة الجواز والمنع والافعال كان
 انتهى بعرضه في صفة المصير وفي صور انما كان كمن
 يوا انتهى في اقتصر الناقص على الجواز مطلقا بعد الشرط من العذر
 او في مكانه المشهور ويصح من قوله فيما انتهى ان نتج معاملة المشهور
 وهو كذا في ما تقدم وأشار بقوله كما رجوع ان تصبغ المشي في لفه
 المتبقي فان لم يصب في التمرة المشي كذا في اصل البيع او الحقيقة بعرضه
 قبل يرد الى اصله اربعة في ما في المصير بها كانت الحقيقة قبل من
 ثلثها او انت على جميعها انتهى ونصب عنها فلاح والمشي في خبر
 ونابغ نصب يعود على المشي وفي معناه الزنج وجواب الشرط بعرضه
 لولا انما قبله قلبي

بيع المصير بالصفة او روية تقدمت او معية
وجاز شره النفوذ المشهور وممكن بضم الميم
 المصير بالصفة وكسرها المشي بالصفة المصير بالصفة
 في مواضع الكثرة وسعة السلطان فيقال المصير بالصفة
 كمن قاله ابو النجاشي المصير بالصفة المصير بالصفة
 كالزور وعش ما وقيمة المبيع اما ان تكون عن طهر العذر وشروط
 بالبلد اما ان يكون بخلافه عن البلد ونفقا اما ان تكون بغيره بعرضه
 او فريضة او متوسكة فغايب المجلس حاضر بالبلد فيه فجاز من ذهب
 المرونة جواز بيعه في الحقيقة في ذلك فيهما في خمسة مواضع ومن ذهب
 ما لا يصدق ان الجواز عد جواز كانه عدل عن الجانية والنجاشي
 ضرر ونقص بعضه او افعال الضرر فذلك عدل عن الجانية

العذر

العذر في ان يرد للمدعي والغائب البعير من اثار بيته من اثار
 يجوز بيعه ويجوز بيع الغائب على المشي كالزنج في صفة المصير
 خطها لرواية بن شعبان يجوز بيع المتوسكة انما في انتم من شرح
 الفلسفة في الرسالة ومعنى البيتين انه يجوز بيع المصير الغائب
 على الصفة او برونه متعلق برونه ويجوز بيعه انما في النقد
 على المشي ورضائه من المشي في بيع المصير **فليس**
 على ما تقدم ان قول النجاشي غايب شامل للغائب عن مجلس العذر
 والغائب بغير البلد غيبته فريضة او متوسكة ومنه من قوله
 بالصفة انه انما يجوز بيع الغائب اذا اضطر بالصفة العذر بوجوه
 باختلاف المصير اذ فيه كانه المعتبر في التمسك المفسر غايبه فانه
 التمسك وما في من ان يخطبه باعه او غيره **المواضع**
 ابن سينا وقول ابن الخوارزمي ان بيع الغائب لا يجوز بصفة الجاني في
 انما يجوز التمسك به بصفة الجاني بعلما او غير انتهى وانما يقتصر
 للصفة انما كان البيع على البيت ويجوز بيع الغائب دون التمسك
 روية ما ذكره في انما كان على خيار المشي في عذر روية من ذهب
 المرونة **وفد** من هذا ان بيع الغائب ان كان على
 البتة والزرع فلا بد من الوعد او غيره روية في روية في روية
 الوجهين نكاح النكاح وان كان على خيار المشي في بحر الروية
 فلا يثبت طهره وما تقدم روية فهو كذا في روية كذا في
 المرونة **انظر** الفلسفة وفواصل بعضه في المشي في غايبه
 ولولا وصلا الجفوة وغايبه على خيار روية ولولا وصلا
 روية على الزور برونه لا يغير بغيرها غايها ووصلا لوصلا
 باعه في بيعه كذا في روية في روية في روية في روية

وأنواعه من عطفه على رتبة البيت من عطفه على الخلف
وكانه من رتبة مرة أو مرتين كملوا بالحق ما هو أكثر من ذلك
استمر إلى النفر في بيع العطار الغالب على المشهور لغلبة السلطنة
ابن العلقم والنفر على الغالب بغير شئ كما في بيان شئ
العطار وسببه جازان به عطايا لا تشبه الفواحش
وتدل المكي عن سببه مع استمر إلى النفر مع العطايا بما يميز
استمر إلى النفر على المزاجية التي يكتسبها بصفة حاجتها كذا في
استمر إلى النفر على المزاجية التي يكتسبها بصفة حاجتها كذا في
وإذا ان بيع مفارقة قد يقع النفر فيها وخلافه من بيع بعد انتهائ
عفا عن المشهور في استمر إلى النفر فهو سببه في العفة وأما
كون غماز العطار من المشتري في تقابل في التوضيح الزمعة الصا
أن ما كانا أو الخمان من المشتري في التقابل في التوضيح الزمعة الصا
رجع إلى العطار من المشتري في التقابل في التوضيح الزمعة الصا
بما لرونه ثم هل القوان في الربع أو الربع من المشتري في التقابل في التوضيح الزمعة الصا
كرهنا أن نذكر في حيا موا من المرونة في المشتري في التقابل في التوضيح الزمعة الصا
الربع الزمعة الصا في حيا موا من المرونة في المشتري في التقابل في التوضيح الزمعة الصا
وان يعرف

والجنيب جاز من الشراطين العروة فيما يشتري
من الشراطين جاز من الشراطين العروة فيما يشتري
بما كان له سواء كان له المبيع هو المال للمشتري المبيع هو المال للمشتري
نأينا وكما عرفنا له وأما كون عروة على الوكيل أنه يعلم به للم
المشتري فإن علم المشتري بعروة الشراطين أن يبيع في البيع نائب عن
غيره فإنه يبيع بغير مخط البيع وتكون عروة على المال ورده كان

من

من جهة أن يقول الفاضل أن تكون عروة على ما يتوهم البيع
لأنه والارض أن تكون على المبيع بعينه لعينه وقلة العروة وعلمها
التخمين المالم يرغز الميل يكون العروة على ما يتوهم البيع
فما عروة المشتري كأنه عروة على ما يتوهم البيع
جاء له بالحق في البيت وكيل المالم للمشتري المبيع الكافي عنه
بما كان له وسما للمجنيب لكونه غير مال للمشتري المبيع بغيره
يجوز ذلك لأن أن يشتري الشراطين من النايب عن المال للمشتري
وتحت عروة المجنيب بغيره وتكون في عروة العبيد والمصدقون
على ذلك المجنيب المالم يعلم للمشتري بكونه وكذا ولحقه أنه
المال للمشتري المبيع ما علم المشتري بكونه وكذا ولحقه أنه
وللمشتري في المبيع وما اشترا وأما ما يتوهم العروة على المال
على المجنيب وعلى هذا التخمين المالم يعلم المشتري بكونه وكذا ولحقه أنه
التزم ما يبيع المبيع والمكلا للمشتري كأنه علمه المالم يعلم المشتري
تقدم هذا من الألف واللام على المجنيب في البيت بغيره
وجاز بغيره ولو قال المزمع كان اتين والشراطين على ما يتوهم البيع
بالعطاء وجي المجنيب ومقتضى هذا من الضمير المزمع بغيره
قال في التوضيح في المخط على الرد على المجنيب في المخط
وأما حرج الوكيل أو على ما يتوهم البيع على المالك وأنه بغيره كان
على المشتري بغير البيع أن المبيع لغير المبيع بغيره المالم يعلم المشتري
أو التماس على أن عروة على المالم المزمع المزمع المزمع
على نفسه بل لا حاجة للمشتري إلى المسوازة لأنه أشفق أنه بغيره
أشبه وأنما يفر من الموان المسئلة بغيره كذا في البيع لغيره المالم يعلم المشتري
لكونه المالم يكتسب ذلك بغيره المالم يعلم المشتري بكونه وكذا ولحقه أنه

فحل في بيع العروض من
التي لا يملكها غيره

فان يكن مبيعا به ايده فان كان المبيع في حكمه انعقد
وان يكن مبيعا وتختلف اجناسه بما يتفاضل انفس
والمعسر من المعسر اقل منافع فيه يتفاضل فيه
لان المصلحة المتأخره والمبيع قبل قبضه مانع

وبيع بالاجازة بالمال على الخلول والى الجمال

[illegible]

ووجه الجواز في التماثل ان سلبه محض لم يبق نقفا المنفصل
 لكونه انفسا على ما اعلم في ذرا او جنسنا ثم استثنى من منع
 التماثل في الجنس الواحد بالانتماء مناديه فقال ان التماثل
 المتأخر به فان التماثل المتأخر به يحصل بغير الجنس الواحد كالتماثل
 والجنس من غير التماثل بينه كما تقدم في قولنا ان يكون مؤثلا
 ويختلف كجناسه البيت وقد سئلوا بالانتماء مناديه
 من الجنس الواحد في باب السلب بالجار الجار في السلب بالشيء
 في باب ما في السلب كزلة وبالعبار في الجواب السابق ان التماثل
 من عوالم الفيل وتزلة كغيره في صفة وصغيره في كبره **قال**
قال ابن القيم التوضيح في قولنا ان يربط الجنس بغيره
 على كبره في صفة وكسبه وعلى كبره في صفة وكسبه
 وعلى كبره في صفة وكسبه وعلى كبره في صفة وكسبه
 وفي قولنا ان يربط الواحد ويؤثر التماثل مناديه من باب الاول
 فان كل واحد من الواحد والآخر من التماثل والآخر من التماثل
 انتمى وما قبله من واحد والآخر من التماثل المنفعة يصير
 للجنس الواحد من التماثل انتمى في التماثل مناديه وما قبله من
 ملحق الواحد يجوز في العرض كل واحد من واحد والآخر من
 كماله والآخر من واحد من واحد من واحد من واحد من واحد من
 حار بما مال البيت الواحد يجوز في العرض كل واحد من واحد من
 الزهبة والزهبة من واحد من واحد من واحد من واحد من واحد من
 حله او من واحد من واحد من واحد من واحد من واحد من واحد من
 بالغير حله او الواحد والآخر من واحد من واحد من واحد من واحد من
 ومن يظن ما يظن في شكله في الجنس الواحد من واحد من واحد من

يعني

يعني ان من اعز انية فحار او حجاج ليفلها وتيا لها فسقطت من
 يد من غير كبره في واحد من واحد من واحد من واحد من واحد من
 الحار على حله في واحد من واحد من واحد من واحد من واحد من
 حله في واحد من واحد من واحد من واحد من واحد من واحد من
 تغليب الاول او من واحد من واحد من واحد من واحد من واحد من
 وما على من التغليب وشعده بقوله ومضى ما الله استهلا كـ
 واعلمه في سماع بعض من سألته ان الغاصح عن الرجل ياتوا
 الرجاء او الفل او الفل او الفل او الفل او الفل او الفل او الفل او الفل
 الرأى في دفعه له منه فينكس ويكس ما غنمه من الرجاء او الفل
 قال لا ان عليه حار ما ناوله ويختم من النكس غنمه **قلت**
 فان تناول له بغيره ان يمد يده الى ما لم يناول له طلب المتاع فيمنع
 منه فينكس قال انما هو من واحد من واحد من واحد من واحد من واحد من
 كبره عن ان الغاصح وزاد فيها وكزلة الشئ في تناول له فيمنع
 فينكس او لا ان يمد يده الى ما لم يناول له طلب المتاع فيمنع
 كبره ما الله ان لا يمد يده الى ما لم يناول له طلب المتاع فيمنع
 عليه ورواها ايضا في واحد من واحد من واحد من واحد من واحد من
 ليعر من واحد من واحد من واحد من واحد من واحد من واحد من
 ويأخذ فيمنع ما يغزو من ان يمد يده الى ما لم يناول له طلب المتاع فيمنع
 من واحد من واحد من واحد من واحد من واحد من واحد من واحد من
 عليه انتمى على نقل الكراج **فيسر** فان مع القارورة وحار
 جميع ساعة فينظر لم يامر ولم ينهه فينكس في واحد من واحد من
 فزان فينظر لم يامر ولم ينهه فينكس في واحد من واحد من واحد من
 او سئل له ان يمد يده الى ما لم يناول له طلب المتاع فيمنع

والسبع جبان محل في موضع ما من غير الموضع

ويعمل ما يحل مع انا بالظ. بالنظر الجنس او العارضا

يعلم ان بيع الشيء بالتمليك المقتضي ان اولئك هم ائمة وعقيلته

المسيح

فصل في بيع الثياب

البيع الطعاع بالاعحام، وبيع الخبز من الخمر
والبيع للخبز يصنفه ورد، مثلاً مثل مفضل يد ابي
والبيع للعداء فيم الفبحر، فمتنع ما لم يكن من قرض
والجنس بالجنس تبادل، حيث اقيمت وادخلت

**وغير مقتاة وما يتخير يجوز مع تعاؤل كالمختار
وفي اختلاف الجنس بالاختلاف جاز مع الاختلاف بالقبول**

تخرج من قوله لا يبيح بيع الطعام بالثمن وبيع الطعام قبل قبضه
واعلم ان الطعام على فقهنا يجوز بيعه وهو المقتاة المخرج للقبض عاليا
ونسب للربا المأخوذ فيه عني وما الفضل الزهري الزيادة وربا النسا
الزينة هو التخيير كما ياتي بيانه ومنه كونه مقتاة انه يتصور به البينة
اجتزاعه كالماء ويخرج كونه مختارا انما يبيح بيعه الزمان عليه
القول الكبير فالربا لا يبيح له بيع الا بغيره كالماء الزهري وانما يبيح
فيه ان الربا يقتل الثاني انه سمع فيه في بعض المجالس انهم سئلوا
اشهر ما كثر وتخيير ربوي كالمواكح والخنزير وهو المقتل
فيه الغير ان اكلها ما كان غير مقتاة وما خرج كالمواكح والخنزير
او مقتاة يخرج من كالمواكح او مخرج غير مقتاة كما يجوز والزر والكم
بما فيه من المأكل الشجر الخايع شجره بل لا يجوز الا بغيره ويجوز
فيه ما يبيع سواء يبيع بنفسه او بغيره بنفسه ربوي لا يخرج ربوي
المأكل ما يربو والماء والماء لا يجوز بيعه من غير ان يبيع المأكل على قدر
القيمة بقوله البيوع الطعام بالثمن في قوله لا يبيح بيعه من الثمن
واما ربي الفضل وهو يجوز اكله العوضين اكثر من الذي يبيع فيه تفصيل
وهو انه اذا بيع الجنس بنفسه فهو ربويان كالفحم بالثمن في بيع
الغسل هو الزيادة كما يبيح اكلها بالثمن كالماء مثل ما في قوله
والجنس بالجنس تعاؤل في بيعه فبيح اقله وانما يبيح بغيره
وان يبيع الجنس الربوي بربوي من غير جنسه كالقمح بالقمح
بما في التباين في بيعه وسواء من بيعه بغيره من القول مثلا او كذا
يجوز التباين اذا يبيع الجنس بغير جنسه سواء كان مأكلها ربويا

كرخل

كرخله قيمه ربويين من تراج مثلا او كالماء ما يبيع ربويين سواء كانا
جنسهما كقحاح ولقاحا من جنسهما لمواكح كقحاح وتباين ميسور
التعاؤل في جميعه الما كان الاختلاف في جنسهما مثلا فربويين او
غير ربويين لمواكح ربويين او غير ربويين فبيح بغيره بغيره
وفي اختلاف الجنس بالاختلاف جاز مع الاختلاف بالقبول مع
الاختلاف بالزيادة بيان في قوله تقدم منع التباين مطلقا وما لا يقتضي
الجنس من غير الربوي كقحاح مع مثله والجنس من جنس والجنس
بغيره كالماء بقوله وغير مقتاة وما يخرج يجوز مع تعاؤل كالمختار
وفي مقتاة ان الربا يبيح ضابطه يبيح النفع من الربا والقبض
ويبيح الطعام من بقوله ويبيح الفضل والنسا فيما يبيع جنسه من
النفع ومن المأكل الربوي فلا يبيح المأكل والمأكل ويبيح
النسا ما كثر فيهما يبيح جنسه من النفع وفي المأكل ما
كان التباين بقوله كالماء يبيح ما عدا الربوي بنفسه بغيره ما فيه
كما انه عليه بقوله او ما عدا من المأكل الربوي فبيح ما فصوله
والبيع والمأكل بغيره بغيره مثلا بغير مقتضى بغيره فلا يحتاج
اليه التماثل التخيير في قوله لا يبيح بيعه كالماء بغيره بغيره
بغيره مثلا بغيره كالماء بغيره بغيره استنظيم ما تفتق
فلما سقطه ما عدا المأكل كالماء بغيره بغيره بغيره من قوله
ما لا يقتضي لجنسه او مقتاة وبيع مقتاة او مثلا بغيره بغيره
او لغيره ما يربو به ربوا الفضل والنسا او النسا بغيره اما ما سلم منها
مقتاة بغيره فلا انه كان في جوارحه واما بيعه الشجر قبل قبضه
المأكل بقوله لا يبيح بيعه بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
مثلا بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره

كان الير و حاصلا ما ذكره من ان يشتري طعاما بدينار او غيره
 كما قيل او وزن او غيره لم يحن له بيعه بدينار او غيره
 قبل قبضه من كان يبيع منه شيء من سلعة غيره كعالم
 لربته ببيعته قبل قبضه من المتسلف وما اشبه ذلك مما لا يفتي
 المروني قال ما له كل طعام ان يحنه بغيره او يشتريه
 او غيره ما به في و ما يحن بغيره ان يحنه من يحنه
 تشتريه فيه ان يقبل منه او تشتريه فيه او توليه وكله كل طعام او
 شي اخر لا يفتي ما له وكل ما كان يحن به او طاعت من يحنه
 عما اعتد به من طعام بغيره او غيره كما قيل او وزن
 حقه بقبضه ان يحنه بغيره او يشتريه من الطعام على الربوي
 ان يحنه بغيره او يشتريه بغيره قبل القبض فان لم يقبله
 بشرط كونه معاوضة فيما فيه فهو توفيق من غير شبهه خلافا
 للفرق والاشبه والصرفه وكله للفرق على ما في كتابه
 له اقراضه او وزن او غيره من اقراضه حازه ببيعته ان يحنه
 كماله التفتت المرونة المتسلف وكله ان يحنه بغيره ما له
 او غيره بغيره ببيع الطعام بغيره بغيره بغيره او غيره
 بغيره ان يحنه بغيره بغيره بغيره بغيره او غيره
 والقبضه والصرفه بغيره بغيره بغيره بغيره او غيره
 هو المتابع من الربوي باعده ولكن يجوز له ببيعته بغيره
 بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره او غيره
 قبل ان يحنه من الربوي بغيره بغيره بغيره بغيره او غيره
 من مصلحته والرد له ان يحنه بغيره بغيره بغيره او غيره
 على المال بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره او غيره

من المتسلفه ومن العروق الاربعة يمثلها قولنا ان يحنه بغيره
 من غيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره او غيره
 المعارضة والمعاوضة حاصلة فيه ما ان السراج وفي اقتطاع النسيئة
 على الخراج الذي هو ابلغ منه في غير الخراج من يجوز له ان يحنه
 ان يحنه بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره او غيره
 ويحنه بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره او غيره
 الذي هو بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره او غيره
 والتقدم كالقوله ان يحنه بغيره بغيره بغيره او غيره
 ان يحنه بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره او غيره
 بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره او غيره
 او غيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره او غيره
 بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره او غيره
 المعالج بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره او غيره
 الطاعة بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره او غيره
 بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره او غيره
 له ان يحنه بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره او غيره
 وان يحنه بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره او غيره
 ما اشتري من الطعام بغيره بغيره بغيره بغيره او غيره
 والشراب ما عدا الماء وان يحنه بغيره بغيره بغيره او غيره
 او غيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره او غيره
 ومن قولنا ان يحنه بغيره بغيره بغيره بغيره او غيره
 الطاعة بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره او غيره

معجل من غير تأخير كما أنه بيع وصرف ويطلب فيما لم ينجز، وظل ان العيز
 الموقوف في الحلي بفضله في ملة نحل السيف مثلا او في نحل الزهر
 او الحصى فهو بيع وبفضله في ملة نحل السيف مثلا او في نحل الزهر
 نحل الحصى المتاجر، كما ان طلبه في انقاذ الصوف وبهم من قوله مما
 لغيره ان ما يجوز انقاذ، كما السيف للمرأة والسوار للمرجل يجوز بيعه
 به له ومن قوله بغير ان يبيعه بتأخير ممنوع، وهو كذا ان كانت الحلية غير
 تبع بان كانت اكثر من الثلث وكذا ان كانت تباع على المقتدر ومن
 من كذا ان يجوز بيعه ما لغيره ما هو فيكون الحلية تابعة او متبوعة
 ايضا وهو كذا في هذه المسئلة مستثناة من بيع الحلية في البيع والصرف
 للصوف وبهم من قوله بغير نفسه ان يورده بغير الحلية عن جابر
 وهو كذا ان كانت الحلية عن تابعة للبيعة الحلية بها فانه يجوز
 بيعه بغير الحلية وانما ان كانت تابعة يجوز لكن التحليل ايضا لا يغير
 على المقتدر ان يبيع الحلية، والتبع للثلث وقيل بانه في البيع
 التوجيه اياه من جهة المرونة ابن الحلي وهو يعتبر بالقيمة وقيل
 بالوزن مع جهة الحلي التوجيه سمي به هل تعتبر الكفاية او في
 كلامه انما انما يبيد على المقتدر من ان التبع للثلث او على غيره من
 الاقوال هل يعتبر التبع بالقيمة او بالوزن ففيه بان كان وزن الحلية
 عشرين درهما وصيغتها تساري كذا في نفي القيمة النصارى يجوز جاز على
 الثاني دون الاول والقول باعتبار القيمة قال ابن بونس هو كذا في الموكها
 والموازنة والى ذلك انما هو ان كذا في المزهر فيا شاع على النصاب
 في المرفقة والزكاة انتهي ولو راع النكح بينا بعد البيت الاول ففعل
 وبيع بغيره يجوز ان حليته ثلثا مبروتة من كذا اوله
 حتى يبيع نفسه من في نفي البيع بغيره فيقول راجع الى الحلية

كذا ان يجوز ان كانت حلية كذا حقيقة وهو اياها المقتدر القول
 بالحقن والوزن لاعتدالها على قول الجاهل انه كذا المزهر، وهذه المسئلة
 مستثناة ايضا من بيع الحلي بنفسه متبوعا لغيره، وهذا
 حكم الحلي بل هو النكح وانما الحلي بهما كذا السيف الحلي
 بالزهر والبضعة مقادير الحلي من الزهر والبضعة مقادير بيعها
 يزهر وبالبضعة بالزهر وبالبضعة بالزهر وبالبضعة بالزهر وبالبضعة
 تبعا للمصلحة سواء كان لغيره تبعا للمصلحة او كانا ان كان نكحا
 بانه اكانا تبعا لبيع كل واحد من النكح من غايه ابن حبيب
 في الواضحة وتحت الحلي عليه ان يباع في البيع التوجيه والى قول
 الفقيه الحلي انما هو ان يباع بالبيت الكافي والجواز فيفسر
 بالبيع ايضا كذا في البيعة او قاله ابي **تليسة**
 ما ترفع من اشتراط النكح انما هو ان يبيع الحلي بغيره ذهب او فضة
 على التبعيل المتفرع اما ان يبيع بالزهر يجوز نقول او ان يبيع
 بجميع ما تقدم انما هو على الحلية المستمرة التي في نكحها حاضر انما
 ما ليس كذا كذا هو هو فيه فكذا من الزهر وبالبضعة من نكحها
 وبيع كل ما يجوز ان يباع به

فصل في بيع النمار وما يلحق به

ضيق هذا النمار والقرية يلحق بالنمار المتكسر والناقص
بيع النمار والمغاك والفتك بوزن الطاج فيه ثلثه مقبض
وحيث لم يبر صلاحيه امتنع ما لم يجر بالثرد للقطع ومنع
 يبيع له يشتريه في جواز بيع النمار كذا في المرفق وفي بيع
 النمار كذا في المرفق وفي بيع النمار كذا في المرفق وفي بيع
 الطاج في بيعه في بيعه بالقطع وفي بيعه بالقطع وفي بيعه

استمع اي يجهل الاله البيعت على سره ان تنكح في الحال يجوز ان
 بشر وكنانة وبيع الطلاق في التبرع هو الزهره والبيان في التبرع
 وفي بيعه بغير العلم والاسود ما يسهل كذا الزهره والقبض المستوف
 والتفصيل للمنفعة في بيع النور ما يقتضي بيعه والقبول بالحق ما يقتضي
 هو في البيع المباح او التبرع للمنفعة في زمان وفي النور من كتاب ابن
 المرواني قال ما اذا اذن في البيع على طاعة الله كالحلقة او حاليه بيع جميع
 به لا ما لم يكن باكره فلهذا وانما كان في الله اليقين الحياتي في العنفوه
 او العنفوه من جاز بيعه ولو كذا كل ما يتابع ببيعته ثم قال ما اذا
 ما يباع البقول فتمت بطلانها التي تطيب فيه ويكون ما يقع منها
 لم يمس بها من وقال في الجوز والعنب والبطيخ والبقول انما يستعمل
 ورقه وتتم وانتفع به ولم يكن ما يقع منه فساد لجان بيعه انظر
 الى الشيء منه **فصل** في بيع الثمار الحبوب
 كالقمح والبر والحبوب وما يشبهها من حبوبها في بيعه بعد
 الاخر المرفق اليه من غير بيعه وان علم به قبل ان يبيع من بيعه وان
 يعلم به ان يبيع من غير البيع ولم يبيع ابن زهره ثم يجهل ان
 يجهل البيع الباقى من عاتق الجاز على نفسه ان يجهل واما انما لم
 يبيع حبوبا فلا يتبع له على كونه ان تنكح في الحال او فرياد منه
 وما يوسعه في الزمان الزهره فربما قال في التوضيح وفيه التحم
 كلمات كسر وكذا ان يبيع به لهنه علمه الحلال والحق
 عن جماعة المال ثانياً ان تزهره الزهره للحاجة ولا كان من
 البقاء بالثمن اليه اقل البصر على ذلك لعل يبيح البقاء
 واما يبيع على سره التبرع مباحا على كل حال فالحق في بيعه
 يبيح البيع وكما التبرع بظاهر المرونة بيعه قال المرواني

يحل

يحل التبرع وبعضه بالمعنى وكذا يجوز بيعه مباح الاصل او هو ما
 استقر الاصل ويقتضي العلم بالماوراء للمبايع بناء على ان المبيع بالغير
 يجهل او تعاقبه والى هذا كله اشار القبيح تحليل بقوله وقبله مع
 اخيه والخوفه ارجح فطريقان في بيعه واخصى ولم يتمال عليه على
 التبرع او الاطلاق

فصل في بيع الثمار الحبوب
فصل في بيع الثمار الحبوب
فصل في بيع الثمار الحبوب

استعملت في بيان الثمار على ثلاث مسائل اولها ان يبيع من غير
 ان يبيع في البيع فليقتضيه ان يبيع للمبايع الاله الشئ خطا المقتضى
 قال السارح وكذا لما اشبه الفصيل في الحلقة كالفرد والعنب
 يجوز ان يبيع من غير علمه وفي النور وقال ابن قبيص ان يبيع من
 الغضب والفرد والفصيل او يبيع من غير علمه يعلم الشيء لا يبيع
 بله المصروف اليه في البقرة بما مونة واذا لم تقتضيه الحلقة فانه لا يجوز
 المرواني وانما اشترى حبوبا لماله ما يباع وان كانت حبوبا بغير حبوب
 وانما ذلك كما يقول انه ابلغ ان يبيع به اذا فسد يبيع من غير
 وبيع ما يباع منه والزهرة اشار الناطق بالبيت الاول **فصل**
 في بيع سراج بجواز بيع الفصيل بالثمن انما هو الجاهل بتعاقب
 وانه يباع من غير الفصيل فان تركه ففقدت ثمنه فبيعه المبيع على
 المنصوص لان الغاصم **مسألة** الثانية مسألة المرونة قال ابن
 قال الملمه واليوزان يشتري ما تبيع المفتة شتمرا لا يخلط بالحل
 في شتمرا الحل وقلقه وفيه المتحكمة واما الموز والفرد والغضب
 فلا يبيح من حبوب الحل لانه حبوبه مملوكة وانه يبيع الموز

ما تكثر من عكس ما التقوا، فالوضع للشيء فيه مختلفا

عالم الامم ان الحاجة ان كانت من العقم فانه يوضع على المستنصرية

فـ امة المؤمن (شتم) شتمت البقول الملوذ البجل والعز وانجل

بالتماز قبل ان يوضع في الحقة والاما بلغت اليك فمولى فولي

and Olive

— 27 —

خزينة وصحيفة المنزور من غير وصف كالنسخة الأولى من

بلغت النصف من مجموع من معيب الاصل واذا قلت انما الى الجصيت

انتمى والفصيلة الخلوبية قوا، كوروفالتي هي اسما

© 1999

في فقه الشك لا ترفع حتم تبلغ الثلث وانما قول ابن القاسم ثم نقل عن
كتاب ابن الموارث ان المصلحة توضع في فقه الشك وان قلت وقد انما نحن
الواحدة فالواجب ان يكون في الفروع التي يباع ليجمع لبعض لعل
لاخر من كل واحد من البيع وسببهم يوضع الثلث بغير ادليس كالبطل
وروي عن ابن زياد في مورثات عن ابن القاسم في الحثية انه كالبطل يرفع
منه ما دار وما كثر وذهب البيع خليف عن ابن الموارث في فقه
الشك راسدا انه يجوز بيعه بغير حتم في طبيا ويكفي في بيعه ليس هو بالاجوف
ونيل يسلح لاجته وعلى هذا قول كالموارث كالبطل الفروع المتفرقة
وانما نحن هنا القولين في فقه الشك بما ذكره من القولين في فقه
ليواجه القولين في مورثات التوراة وذهب فيه وروا التوراة كالبطل توضع
حاجتنا وان قلت لكونه قول ابن القاسم

وكذا البائع كان له ان كان ما يبيع من قبله

يبيع المار كالمالك في حال البائع ويرجع عليه بما عتبت انما المصنف قبل
انتماء الطبيب وبمعه انما المبيع بغير انتماء له بل يرجع به على البائع
وضمانه من المشتري وانما كانت في ضمان البائع قبل انتماء الطبيب
لان المشتري يرفع على البائع ما يباعه المار في اصوله اطلاقا كما
كيما يفرق بين له في حق توقيفية ولا على البائع سفيها وكما امر النظم
ان ياتى في الطبيب يخرج عن ضمان البائع وان يخرج من الزمان ما يخرج من نظري
وهو لمرامه ان يملك في الخطا نافيها عن ابن رشيد في المفردات اخرها
ان التوراة تدخل في ضمان المشتري ويصفى عن البائع بيبككم
للمصلحة تتناهي كيبها وان يخرج من المدة بغير تناهي كيبها ما يمكنه
ميد فقه **الثانية** انما ننو في ضمانه ويرجع عن البائع حكم
للمصلحة الباع تناهي كيبها وان يخرج من المدة بغير تناهي كيبها ما لو

شك

مقتضى المتناهي ان يبيع ما يبيع جرحا **الثالثة** انما ننو في ضمانه
ويرجع عن البائع في المصلحة حتم بغير من المدة بغير انتماء عليها
ما يخرج عليه القرض من التوراة في المدة بغير انتماء عليها المشتري
ويشمل عليه البائع لان المعروف اليقين عن كالمشتري وبيع مسئلة
جبر مستفظة معطلة عما ية التحصيل انما مجموعها معطلة
معطلة كلفظة المتفرغ وما سمع من من متفرغ والمتفرغ المورث البائع لغيره
انتمى كلامه ونقله ان عرفة بتمام معناها في اوجر عبارة والحق
استان ونصه ان يرفع في المصلحة قبل كمال المصلحة المصلحة انما
لحق المتناهي في بغير المصلحة في بغير البائع بغير انما كثر جرحا بغيره
وقيل فيه ما يؤخر ان يبيع من المدة بغيره على اختلافه في قول ما رك
في البقول ما يبيع بغيره من متناهي انما يبيع في التوراة من متناهي
بغيره كيبها وان يخرج بغيره في بغيره او بغيره انما
يبقى في المدة ما يخرج في التوراة بغيره وهو التحصيل الى ان يفر
انتمى **فوالان** في فقه الرجوع الوجه الثاني في الاختلاف قول
ما للمصلحة البقول لانه في المدة فيها المصلحة ومن قال للمصلحة
فيها ما التوراة بغير كيبها كالبقول ويجوز في الخطا في حشر التوراة
ايضا على الاختلاف في ضمان المكيل انما يترك بغيره ان يمتلي في بغير
المشتري في قبل ان يبيع منه في وعاءه **تليها ف**

الاول ان يترك التوراة كيبها الرجوع على البائع في المصلحة

ويجوز له تفصيل ان المار على فسمي الاول ان يكون ما يبيع من التوراة
ما كانه ان ويرخر بغيره او بغيره اخر عطف بغيره في بيع
وتسوا كان ما يخرج من المدة كالمشتري والحق في التوراة ويجوز
واللوز والحق في بغيره لا يملك انما يبيع منه المار المتفرغ في

فما وجدته مستحقا للاستغفار والترديد العجيب فانه ابن شيخنا ابو عبد الله
الشيخ الفقيه الخليل بن محمد بن ابي اسحق بن ابي اسحاق بن ابي اسحاق
عليه السلام عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
ابن مسعود عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
مسائل عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
المسلم بن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
باب في بيع الرقيق
بيع الرقيق اهل السنة وحيث لم تذكر في الامم
وهو مبيع للقيام عنه ما يوجب عيبا لم يبيع قرضا
يعني ان المبيع في اهل السنة والجماعة من الرقيق ما لم يضر عليه
استكراه او لم يكن مالا ماله في عدم ذكرها والبيع عول عليه
وان استفت عينا استحقاقا لما لا يملكه الا كان المستفت في الفياح بعينه
فدوم ليجوز بالمبيع لا يجوز ملكه عقل المستفت في ماله ينص على البراءة
فلا يبيع المستفت في ماله البائع حينئذ بعينه الا ما يملكه من الرقيق
به والوجه في اهل السنة في بيع الرقيق انما هو انما هو انما هو انما هو
وهو مبيع البتة والضمير لبيع الرقيق الذي اهل السنة
يعني ما لم يدخل في البراءة بل ما فينا له كذا في اهل السنة
بيع الرقيق على وجهين على التسليم من العيوب وعلى البراءة
ويكتب في الوجه الاول المستفت في ماله من ماله ملكه رومية
اسمها اهل او مملوكه او مملوكه او مملوكه او مملوكه او مملوكه او مملوكه

او

او مملوكه او مملوكه او مملوكه او مملوكه او مملوكه او مملوكه او مملوكه
كذا وفيه المستفت في ماله المستفت في ماله المستفت في ماله المستفت في ماله
الصحة من بيع العيوب او بيع العلم بان بيع من العيوب كذا وكذا
موجبها والتزمها وعلى التسليم ما عدا ذلك وهو مملوكه او مملوكه
بذلك ويحضر المملوكه وعلى عينها واذا رهاها بالبراءة لم يضر
الوان عفو بيمينه كذا البيع المسمى في كتابه كذا عيبا في ماله
المستفت في ماله المستفت في ماله المستفت في ماله المستفت في ماله
تدوم ما ليس عليه بالبراءة في كتابه المستفت في ماله المستفت في ماله
له بغيره بالبراءة انما عداه وفولنا على الصحة والتسليم
بيان حسن وان سكت عنه فالبيع في ماله المستفت في ماله المستفت في ماله
فيه انه على البراءة وحكم هذا البيع انما هو البيع في البيع من عيب
افهم من البيع ربيع بانه مستحق وبات على الخلاء على بيع البراءة حيث
تدوم في النكاح **فتش** نفل العشار عن المغي بما فيه ولما ايد
في سماع استبانه قال من استثنى بالبراءة فلا يبيع بيع الاسلام
وعنه قسما حتى يفي انه استثنى بالبراءة ومن استثنى ببيع الاسلام
وعنه ببيع بالبراءة لان هذا ما يكون في ملكه التامير لرجل
بائع له بيمينه او بيمينه او بيمينه او بيمينه او بيمينه او بيمينه
بيع البراءة وان كان من ماله المستفت في ماله المستفت في ماله المستفت في ماله
والعيب اما ماله تعلق بيمينه في ماله بيمينه كذا كذا
او ماله تعلق بيمينه مستثنى عنه كذا كذا
او بيمينه كذا كذا او بيمينه كذا كذا او بيمينه كذا كذا
او بيمينه كذا كذا او بيمينه كذا كذا او بيمينه كذا كذا
او بيمينه كذا كذا او بيمينه كذا كذا او بيمينه كذا كذا

يعنى ان عيوب الرقيق ثلاثة اقسام احدها ان يكون متعلقا به تعلقا
 ثبوت لا يتوقف عليه كالثقل والظلم والحيث وهو له والثاني ان يكون متعلقا
 به تعلقا انتفاعيا كالعجز والبلوغ والحيث وهو له والثالث ان يكون
 بايناه عنه كالصفة والابوة والزوجة ونحوه له والاربع ان يكون
 بالاعتناء والولوية كشكر الثابت والحق والعدل ليس العيب يخرج
 او يخرج من استوى رفيقا بجملة عيبا فاما من العيب الثاني او
 الثالث فله الترتيب كالمستحق عاريا بالعيوب او ضم عاريا بما ذكره
 المراد بعيوب الفسق والغير العار كالعار كان العيب رخصتها
 فاما العار فله ما كان منه كاهل تفدي بالظلمة الزهراء
 وزينة والعلو به على الخاضع وهو الجملة في احوال الخبيث يجرى عاريا
 به فاما العار فله ما كان منه كاهل تفدي بالظلمة الزهراء
 بعرض الخبيث ما راء فانه ان القاسم ان يكون مع بعض غير متعلق به
 فله الترتيب الظاهر والخبير ومن يمين والاراء بالاراء استثنى منه
 انما يفعله بالاراء في الجميع بالاختلاف اياها والاراء البتة وصح
 منصف البينة الرابع والظلمة للفسق والاراء من العيوب وقوله والعلو
 في الخبيث منه بغيره والمشتبه بها العار من كون المستثنى انصرا اليه
 وحلفه مع عار ان له الرد كما تقدم على ان تفهيم المستثنى او كونه
 عاريا بالعيوب او بالانما يجرى معناه في الفسق له او مع ما هو متعلق
 بالمبيع انما هو الرد بغيره في عار العار ونحوه واما القسما الاخر
 فالعار ونحوه فيهما تساويا فاما يجرى فيهما تقيما للفسيق بغيره فاما
 القسما واما ما تعلق من العيوب به ان تعلق انتفاعا او كان بايناه
 والمتنازع الرد بهما عاريا او رخصتها بغيره فاما يجرى فيهما تقيما
 الرد بالعيب لثابتة العيب وكونه قدما على البيع لم ينع عليه

المشتر

المستثنى واخرى بعد الشراء بانه اتنازعا في وجهه العيب
 الخبيث وبما في التوضيح قال في العوارض ما يفسد عوى المشتري
 بالسلفه حيثما وان يمينه بالمشاهدة ان كان مستأجرا
 او بالبيعة ان كان عاريا مستأجرا **ابن العلي** بان يجرى
 عوارض في الخبز **قال النجاشي** ولو كانوا خبز مسامحة
 وتقيما به هذا للمنافع اخى الترجمة وانه اتنازعا في وجهه العيب
 وعوارضه فقال في التوضيح لا يخلو العيب ان يكون مما يفسد عوى
 المستثنى او مما يفسد له لا يكون عاريا بالبيع فالقول في التوضيح
 قول من فوقه يتبين منه مع يمينه او يكون عاريا بيمينته
 المتنازع بالبيعة وان لم يجرى البيعة ما نقول ان المستثنى يجرى
 الموضع مع يمينه اذ هو من الزوج العقد التمس مقوله في التوضيح
 يحتمل المستثنى به في التكميل علامات فله وقوله او مما يفسد علم
 انما لا يكون محض البائع اذ لا يكون علامته محض وقوله والقول
 قد ان فوقه يمينه هو المستثنى به في الصورة والاولى البائع يجرى
 لثابتة وانه اتنازعا عليه محض المستثنى على العيب بانه عار
 بانه عار البائع انه يفسد بالبيع بالبيع او اراء اياه والى ذلك المتنازع
 وانه يلزم المتنازع اليهم بان حلف به بالبيع وان كل حلف
 البائع وبره منه قاله البائع فله التوضيح وانه اتنازعا
 وانه عار البائع ان المستثنى على بالبيع وحين يبيع المرونة
 ليس له ان يحلف المستثنى بان يجرى له علم رضاء مخبر بصيرة
 او بقوله قد يمينه له بيمينته قال فيهما وكذا لو قال الحلف انما لم
 ثرا العيب عوارض التكميل فلا يمين عليه بيمينته انما اراء
 فيحلف فانه في التوضيح **وكيفيته** تحتمل المستثنى على العيب

الكلية ولا رخص غير المأمونة والفعل والمجازة فمن الزرع والجمي
يتاح عمله شمره ويحس المختصر ومواضعه في منزلة ربحه
ومعتق من رتبة المرونة يعيب أو يفسد أو يفسد أن لا يعيب
المستمر ويؤيد أن يفسد في نفسه كما تظنوا وقالوا يمتنع فيه
استمراره لنفسه ويظهر كمن يفسد المبيع بغير اختياره وخبرته
تلك ومواضعه وأرضه يوم من يفسد ويجعل له حوزة ربح
والجبر فيفسد شمره

والبيع مع براءة أن نصت على البيع بالرقيق فمقتضى
والبيع أن يعيب به أن يفسد به على أن يفسد عليه
ويجوز البائع مع جعل البيع بالعلم والظاهر البتة جمع
وعينها كقوله نصيب من المبيع إلى الميسر
وبعضهم فيها الجواز اختلفوا وشرطها مكنت بماله
بيع البراءة كقوله نصيب من المبيع على المشتري البراءة من العيوب
التي لم يعلم له بها فلا يربح على البائع المبيع به كونه أجنبي
البراءة تترك المقتضى يعيب فيه من انتهى وفيه أقوال الجاهل
أن البراءة تجازي على شيء وهو قول الجمهور ورواية ابن حبيب
عن طاهر وهو أن نصيب من المبيع فله حصة قالوا وبعضهم فيها
الجواز اختلفوا لما يفسد في شيء من الأشياء في ذلك العيب
الوهاب لذلك فما جازي في الجواز اختلفوا وهو الموكث
والرابع أنها يجوز في الرقيق خاصة وهو المرونة والية جمع
ماله وعليه جمهور أصحابه فله أن يفسد ماله وهو الذي يفسد المالك
وعنه من أن يفسد المالك وهو قول الجمهور وبعضهم فيها الجواز اختلفوا
والثاني المختص بالرقيق فالبيع المرونة وإما له لا يمتنع البراءة

فما يعلم البائع في ميل أو غير شيء من السلع والعيان
في الرقيق وحسب قول ابن القاسم وهو أن يفسد من ماله أن يمتنع
وقوله في بيع الإنسان وفيه ما يبيع الفقيه والربح والوارث
البراءة فيما يمتنع المالك على عليه في فضل ما يفسد من الجاهل البائع
وأنه المختص بالرقيق وحسب قول الجمهور في فضل ما يفسد من الجاهل البائع
فإن سلموا بحكم بيع البراءة لم يفسد المالك على المشتري على عيبه
المبيع فإن أقر البائع أو كثر له علم به قبل البيع ربحه وباعه
البيع وإن لم يكن على شيء فله حصة من المبيع قال ابن القاسم
في العيب المبيع على العلم وفيه الكفاية على البتة أن يمتنع المالك
سالمون هو أن يفسد المالك فيقولوا البائع أن يعيب به أن يفسد المبتدئ
ومع من فعل المالك في البيع والبائع أن يعيب به أن يفسد المبتدئ
البائع بالحيث وأثبت علمه به أن يمتنع البائع ويمنع المشتري
وهو قول الجمهور وإن لم يكن على شيء فله حصة من المبيع قالوا
أما على العلم في العيب المبيع أو على البتة في الكفاية كان يفسد
وقال ابن القاسم في قوله وحسب قول الجمهور في البيع المبيع
كما نقل الكافي وهو أن يفسد المالك في البيع المبيع عن الجمهور
بيع البراءة يوجب عليه الرجوع في تنقل المبيع إلى المشتري عن يده
أولاً وهو أن يفسد منه أن يمتنع فيقول المالك في البيع المبيع
وكمحرم كقول البائع عن الجمهور عليه المبيع وأقر عليه الميسر
أنها للمفتمة فلا تنقلب وقوله وبعضهم فيها الجواز اختلفوا
المجوز وهو من المالك في أن يفسد في كل مبيع والمقتضى بالرقيق
أن يفسد ماله في البيع المبيع أو في قوله وشروطها مكنت فله
مختلفا أشار به لغير أن يفسد في الجواز بيع البراءة فيما يفسد

عن البائع واختار انما لم يكن مكنته بان مالها وانما به يكون
 بيعه فترى ان الغار فخر من مالها بكل التبرع فيملا التمتع واما بالعلم
 للاستعمال بعينه على علم من ان تامة ففقط يرد البائع على
 ففقط والغار من متبرع في نفسه وبه يتعلق بالبيع ومحتس في
 معسر الخلف والظاهر وصار لموجود محزون له العيب الخلف والظاهر
 ومحتس في نفسه ان لم يتبرع في نفسه ففقط بالرفق او اقل
 به من كمال المكنت عن البائع انه هو مكنته في كل حال على الغيوب

والتبرع واليومان في الميراث **وتشبهه استثنائي للركوب**
 يعني انما يجوز ان يمتنع في كونه اليوم واليومين
 على الميراث فانه من ماله من ماله اية واستثنى كونه يوم او يومين
 او سائر عليه اليوم والى المكان الذي يبيعان ذلك ولا يبيع في ماله
 وخافه من المتابع مما يجوز استثنائا وفي البائع في ماله يجوز
 استثنائا في المالك في ماله من ماله واستثنى كونه يوم او يومين
 وفيه في الميراث في الميراث في ماله من ماله واستثنى كونه يوم او يومين
 كالحجة من الميراث في الميراث في ماله من ماله واستثنى كونه يوم او يومين

والمعنى في المعينان على شراء على استثنائي لحد حمله
 يعني انما يجوز شراء المعينان على اختلاف انواعه من الميراث
 وغيره فانه في كونه عاملا قال الميراث في ماله من ماله واستثنى كونه يوم او يومين
 ومن استثنى كونه عاملا في الميراث في ماله من ماله واستثنى كونه يوم او يومين
 لغيره في نفسه انما يمتنع في ماله من ماله واستثنى كونه يوم او يومين
 المكنت وغيره من المعينان في ماله من ماله واستثنى كونه يوم او يومين
 التي يكون اجل بيعها عيبا يتبرع البائع منه ولا اتى الشيء

لغيره

بذلك ويعملان لما فيه من النقص وما في المكنت في الكفاية في القليل
 ولم يمتنع التناقص في مالها استثنائي لحد حمله في ماله من ماله واستثنى كونه يوم او يومين
 في استثنائي لحد حمله في ماله من ماله واستثنى كونه يوم او يومين
 لاجله في ماله من ماله استثنائي لحد حمله في ماله من ماله واستثنى كونه يوم او يومين
 التبرع في ماله من ماله استثنائي لحد حمله في ماله من ماله واستثنى كونه يوم او يومين
 لاجله في ماله من ماله استثنائي لحد حمله في ماله من ماله واستثنى كونه يوم او يومين
 كماله في ماله من ماله استثنائي لحد حمله في ماله من ماله واستثنى كونه يوم او يومين
 التبرع في ماله من ماله استثنائي لحد حمله في ماله من ماله واستثنى كونه يوم او يومين

وذلك على فدية انا وفعلا في ماله من ماله استثنائي لحد حمله
كذلك الميراث في ماله من ماله استثنائي لحد حمله
والعبر في الميراث في ماله من ماله استثنائي لحد حمله
والبائع الخائن في ماله من ماله استثنائي لحد حمله
 لما تضمن البيت من ماله من ماله استثنائي لحد حمله في ماله من ماله واستثنى كونه يوم او يومين
 الميراث في ماله من ماله استثنائي لحد حمله في ماله من ماله واستثنى كونه يوم او يومين
 بيعه في ماله من ماله استثنائي لحد حمله في ماله من ماله واستثنى كونه يوم او يومين
 التبرع في ماله من ماله استثنائي لحد حمله في ماله من ماله واستثنى كونه يوم او يومين
 ان كان في ماله من ماله استثنائي لحد حمله في ماله من ماله واستثنى كونه يوم او يومين
 الميراث في ماله من ماله استثنائي لحد حمله في ماله من ماله واستثنى كونه يوم او يومين
 بيعه في ماله من ماله استثنائي لحد حمله في ماله من ماله واستثنى كونه يوم او يومين
 التبرع في ماله من ماله استثنائي لحد حمله في ماله من ماله واستثنى كونه يوم او يومين

انقص عليه ابن من كان في فم الكساح وفتح فيه البيت له من
كلمته من البيت له انما هو ما غلب من نواحيه فيقيد كلامه
في البيت انما هو ما غلب من نواحيه فيقيد كلامه
ويجوز انما هو ما غلب من نواحيه فيقيد كلامه
او فورا كذا من معانيه **ويجوز انما هو ما غلب من نواحيه فيقيد كلامه**
ليس يجرى فيه للتصريح وغيره كما على التصريح
والفعل في الجواز والراس من صورها الجواز في حال التبع
في الجواز انما هو ما غلب من نواحيه فيقيد كلامه
استعملت في بيتها مقابلة لوجهه وفي بيت الكساح واستعملت
بعضها ما يجي في خصوص الكساح بل والبعض والبقية ونحوها
ولما دخل الكساح على الكساح ثم ان هذا البيت على ثلاث اوجه
لحرفها ان يستعمل في جواربها فكل اوجه كالمربع والثلث اوجه
او الثلثين او غير ذلك من الجوارب والوجه في التوضيح عن المازي
والجوارب فيه والى هذا الوجه اشار الناحية بالبيت له الوجه
ان يميز بين بيتين انما هو ما غلب من نواحيه فيقيد كلامه
كالرجلين والثلثان وان تفتح ابن الجلبج ويجوز في الكساح
واستعملت ثلاث اركان ادنى واليه يرجع بعد من هذا القاسم
وستتألف فيه وفرد الثلث التبع الى هذا الوجه اشار الناحية
بقوله او فورا كذا من معانيه وهو بالخصوص على اربعة اركان
ويجوز في هذا الوجه معان الفسح والاعراض الباع الترخ
ليتوصل الى التفسير واستعمل التبع بان يجرى على الترخ فال
التوضيح عن المازي في هذا الموضع لان التبع في كل اربعة
الباع كما يتوصل اليها بالفتح وحلى بعضهم التبع في قوله

انتي

انتمى الى هذا الموضع اشار الناحية بقوله ويجوز انما هو ما غلب من نواحيه فيقيد كلامه
14 انما هو ما غلب من نواحيه فيقيد كلامه
فكما هو النظم انما هو ما غلب من نواحيه فيقيد كلامه
المتبادر انما هو ما غلب من نواحيه فيقيد كلامه
عن اركان المستندة والمقصود منه قال في التوضيح الا
منعه وهو من حيث استعملت في المازي ان المازي انما هو ما غلب من نواحيه فيقيد كلامه
بالجواز والجواز كما هو في قوله انما هو ما غلب من نواحيه فيقيد كلامه
فيقتضيه انتمى الى هذا الموضع اشار الناحية بقوله ويجوز انما هو ما غلب من نواحيه فيقيد كلامه
فيه للتبع في البيت وفيه حيا تبا ومقابل الجبل في البيت
الجواز كما تقدم عن التوضيح انما هو ما غلب من نواحيه فيقيد كلامه
المستند ويجوز فيه للمستند انما هو ما غلب من نواحيه فيقيد كلامه
منه واما معان الجواز **الوجه الثالث** من اوجه المستند
من اوجه كساح واستعمل في الجواز والراس في الجواز وفيه المسألة
ثلاث افوا الجواز في الجواز والسبع حكاية فكل هذا انما هو ما غلب من نواحيه فيقيد كلامه
والنوع في حكاية الميم في رواية عن ماله والاشارة المشهور في
السبع في الجواز وليعلم ما رواه ابو داود في مسنده عن عروة ابن
الزبير ان رسول الله صلى الله عليه وسلم حين خرج وهو ابو بكر
في الجواز الى المدينة من اربعة اركان في التبع في قوله
سلبه وايضا في الجواز في قوله انما هو ما غلب من نواحيه فيقيد كلامه
انما هو ما غلب من نواحيه فيقيد كلامه في التوضيح بعد هذا وكانه استقر في الجواز
انقص الى هذا الوجه والخطاب في هذا اشار الناحية بقوله
والفعل في الجواز العين ومعه قوله الجواز في حال التبع انما هو ما غلب من نواحيه فيقيد كلامه
يجوز استعملت في البيت وهو من حيث التبع في قوله

لا يخرج به باب الصلح ولا حتى انما يباع عن الدين بما يباع به والمقصود هنا
 معرفة ما يباع به الدين مما يباع به مما يتم في يد الخالب وقدر
 تلتحق من مصلحة المستعمل المصير الفسخ المتفق في زمان بيع
 الخمر او بغيره من غير ان يفسد الواسع من القضاة الربوي سواء تيقن الفضل
 من غير ان يفتقن او لا انما هو ان كان على وجه التيقن وحضور
 العوضين ما لم يفتقن فيكون الموضع في الزمة وفصل الصلح عنه
 فيجوز ان يفسخ ما ايسر ان يدخل في الصلح عن بعض الدين فيمنع له
 اعلم ان كسار النكاح ينفذ وانما يجوز حضور البيت الزوجية شرعا
 حوازي بيع الدين في وقت ثلثه حضور المدين وانقر في تحصيل الثمن
 وتيقن عليه على ما نقل الموافق عن الغنائم ثلثة اشياء لا يكون الدين
 حلالا يعوز واذ يباع بغير جنب **قال في بيان المبتاع** عسرا
 للمغرم **البشر** في ان كان الدين يوزع واما جعل المشتري ان
 يبيع مثل الجمل المستعمل في الجملنا ليقتر من شروكه في الجمل
 منها من المرونة انتهى **قال في بيان هذا الموضع** **ساقط الدين**
 وفيه كفته في وقت شروط حوازي بيع الدين على ما ذكر في الفقه ما يجب
فصل

شروط بيع الدين سنة تروى حضور مدين وانقر بقر
 ويبيع بغير جنبين ونفسه تمتدوا بحراوة يسره
 وليس في الدين حلالا ولا في بيع الجمل السليم ان عرضا عرمة
 اذ ان كان الدين عرضا هو ما يبيع الزمة **فصل في بيع الدين على شروط**
 بيع الدين في مستحقين **فصل في بيع الدين**
 وليس من عرمة الجمل **الاجرة** شرطه مفسول
 يكون الدين في اولي بالدين يبيع به او بطلان بافتقار

مائة

فصل في من صور بيع الدين الربوي الكلام فيه المسئلة الملقبة عند
 العامة بقلب الرهن وذلك يكون بين الشئان في دين مؤتمرا فيحتاج
 الى دينه قبل الجمل ويبيع له الدين من المجلد ببيع او ببيع بدلا لكان
 في دينه ما يميز له رهنه كما هو الغالب في دين الرهن فيسعه بسلعة نفعا
 مع اعتبار بغيره شروط حوازي بيع الدين في ان يفتقن ويحل المشتري بالدين
 الرهن فيحل له بيع الرهن من اوله على حوزة المنفعة ان يفتقن له والبيع
 للرهن في التبويخ الرهن جعل للمدين من البيع المدين في غير حله ويكتب
 في الدين كضمان وثيقة الدين وانقر في الشراء فلان من طارح بيع
 الدين اعلاه او بحوله يكونون في قبض البائع المذخور جميعا ان يفتقن
 او باعترافه بعد التغليب والرضا على الجيب واما المشتري من جميع
 غير حله على الرهن ولا تنفع والحول له والتبويخ في حله المشتري
 المذكور معقولة تليها تامل على السنة في ذلك والمبيع بالدين عرفا
 فرة ان يفتقن الوثيقة وحقه مع التخصيص على الرهن في
 البيع وهو العول اذ يفتقن له هو المقصود بشر ما لا يفتقن على الباشا
 والمواخر في ضمان يميز ان يفتقن له يفتقن في الدين او يفتقن له
 بين رجلين وان شرط حوله لم يدخل في بيع الرهن فيكون هو
 يميز واما ان يفتقن كما هو ان يفتقن في ضيقه اما ان كان المدين
 لفتقن في المنفعة وبيع الدين والمنفعة معا كما هو الواقع كقيد
 على ضمان الرهن في الا الحقة ضمن فيمنع الرهن في ذلك الحقة
 مستسرة الدين والارام مستسرة يميز في المنفعة في وقت وان شرط
 واما ان يبيع الدين في وقت من الدين لا يفتقن له البيع في الدين في الجمل
 والتوثيق بالدين في حله وكل منهما منفعته عن الدين في حله

على ما مضى من حجة الله برضا مولاه المختلعا في البيع للربز رجل وضع
على الرمن أو الخبثا وذا سيفا ويبر الباع في بيعه لفتا
المتنبا يعين له المختلعا على وضع البيع على رفق جميل أو ما ذكره القول
في الجبل المأثرة لا تستر له قوله فيستتر له حضوره وإقراره بلحمة
لثلا يبيع من ستره ما فيمنه ضوطة انظر الخطاب في شرح قوله في
البيع وما مضى ان يغير ومع كون الذي في بيعة عادلة وبرهنا
الدين واخر وهو معوز في الممنع من ملابته من حضور المدين وإقراره بالدين
على القول المستور ولما انزل الفاسم في سماع موسى بن معاوية شرا
الدين على الغائب وقاله اصبح في نوازله ورواه ابن زياد عن مله ونقل
الامام ابو عبد الله التماري في شرح التلخيص ان ابن الموزان يحكي شرا
الدين بالدين على الغائب الفريسيه الغيبة ان كان على الدين بيعة
نقله الامام الجبار او الخراساني في شرحه العاشر والبيع
يستدل ان ازالة لميل عنهما على ابو العباس الغائب وفي الشرائع
المرحون وجوابه حمل هو فتا لفتا فقال الغائب المرحون او الجواب
اما من يبيع الدين على غائب يغيره من ملابته على الممراته
مع الرمن لو لم يبيعوا لكانها كذا اقول الغيب مضمون او ما قول عليه عند
اصحاب المحكي انظر في كلامه رحمة الله والرحمى في العمل عندنا
في الرمان يبيع الدين من غير حضور الربز لعله ارتكبا بالمقابل الشراء
لفظة الغرض مع ثبوت المدين وجهازة الرمن في ما تقدم من محمول
يبيع الدين المأثرة الم يفصل بما التضييق على المدين وتعينته
اما ان فصل به لم يمتنع وورد ان وقع على وجهه يمنع ذلك
وقد فصل المفسر في شرحه المأثرة ان يكون الباع على ما يفصل

الشرع

لا ضرر ولا يجمع بل يباع الدين على المشتري في بيعه الغرض ان يرض
وهو المحرم قاله في التوضيح في مسئلة ان كان بغيره ان المدين عنده
وقد تقدم هذا في سرك يبيع الدين في شرحه انما يبيع الدين ما قبل
قال يكون من حو عليه لحو به انما قال في التوضيح في باب الشبهة كما هي
المذهب انه لا يكون الحق من حو ماله انما يفسد ما ان يفسد به
وقال المتهم بقضي به انتمى وفيه تقدم غيب في البيعة الرابع من سرك
يبيع الدين **وفي حكاية ان يكون من فرض يبيع الغائب قبل**
القبض هذا من قول الخلاء على بيع الدين ومراه ان كان على رجل
لحمة ترين عليه من سلفه حسنا وتوسعة فانه يجوز له يبيع قبل
قبضه من ذلك الرجل وهذا الغرض قد مضى في قوله في ترجمة بيع الغائب
والبيع للمطعم قبل القبض منقطع ماله يكن من فرضه انما اعاد لكونه
من بيع الدين في الرضا والباس يبيع حكاية الغرض قبل ان يستويين
وفيما المتطابقة في الرضا فخر حكاية ما اوردنا وذهب لما ان يبيعه
قبل ان يستويين انتمى وما يرد من كون الثمن محمولا يبيع به الفاضل
فما انكسر منه على ما تقدم من قوله قبل هذا يليه في جعل الثمن عند
اعنه في جعل الثمن سرك يبيع الدين مطلقا كحكاية لان او غير
والفتا للمدينون في بيعه المأثرة قبل الجبل في حكاية
والمثل يطلوبه وذا والعقار والجنس والصفة والمفسد
والعين يبيع مع بلوغه حيا وما تشا وان عيبا
وعين عين بعور من سلفه غرضه من محمول ما تصدح
وان يكون من سلف بعور المأثرة والوصف به المبيع حيا في غير
المأثرة قال ابن زياد في قوله في البيع في مدة الفاضل بقوله
غير المأثرة اخرج به المأثرة انما يفسد ما يفسد في مدة الفاضل بقوله يبيع
في مدة الفاضل يبيع انما يفسد ما يفسد من الدين من المدين من حو

الذي من اربعة وعشرين صورة بيان ان الذي من اربعة وعشرين صورة
 في العرض والارتفاع ان المراد بالعرض ما يقابل العين وكل منهما اما من بيع او من
 فخر من صورة اربعة اوجه وفي كل منها اما ان يكون حيا او ميتا لم يجل الجمل من
 كما قيل في وجهه والحق ان الجمل المتروك والمحل الجمل وقت الافتضاء بعرض كان
 موثقا والحق فيها لم يجل كشم الفخا في حذو الا وجهها كناية اما يجل
 الذي من خمسة اوجه ومنه وان اما باقل قدر الا وصفة واما باكثر فورا الوصف
 مع الفخا العنصر ايضا فيهما فاما في الحول الفخا كناية انتبه الوجها كناية
 المتصل في بلغت اربعة وعشرين صورة فورا بيان صورة الافتضاء الجمل
 فيما بين جازي ومنه وان اما بيان الجمل في عينه ما علمت انما في وضع
 الافتضاء بجل الذي في الصور كما انما في كناية ان الذي من اربعة وعشرين
 وفي كل منها اما ان يكون الذي من عينا او عرضا جمل اربعة صور وفي كل منها
 اما ان يكون حيا او غير حيا وكلها جازية وتدخل في قول الشيخ في حذو
 وفخا وفخر من خمسة وشم فدان ومن البيع من العين كناية في حذو وفخا
 الفخر اربعة صور كون الذي من عينا او عرضا وفي كل منها اما حيا او ميتا
 لم يجل ويحل في من البيع اربعة صور كناية وانما كان الفخا بالمثل الجمل
 الذي من اربعة وعشرين في من البيع بين ان يكون عينا او عرضا وانما في الافتضاء
 باقل صفة او فورا فان كان الذي من عينا جمل اربعة صور فيكون الذي من عينا
 اربعة وشم في كل منهما اما من بيع او من فخر في الحسنة افتضاء وتدخل في
 وانما في قول الشيخ في حذو وان الجمل باقل صفة او فورا وان كان الذي
 عينا من عينة فخر اربعة المكونة مما فيه من وضع وتدخل في المكونة التي
 سلب في نفي ان الجمل في اربعة المكونة مما فيه من وضع وتدخل في المكونة التي
 سلب في نفي ان الجمل في اربعة المكونة مما فيه من وضع وتدخل في المكونة التي
 وتخرج في الصور اربعة المكونة من بيع وشم في قول الشيخ في حذو

وان

وانما الجمل باقل صفة او فورا انما في حذو وانما في حذو
 كناية وانما في الافتضاء باكثر فورا او باقل صفة ما لصوره انما في حذو
 كان الذي من عينا من بيع جاز الفخا باكثر فورا او باقل صفة الجمل او
 لم يجل في حذو وانما في حذو وانما في حذو وانما في حذو وانما في حذو
 باكثر وانما في حذو وانما في حذو وانما في حذو وانما في حذو وانما في حذو
 ويجوز في حذو في حذو وانما في حذو وانما في حذو وانما في حذو وانما في حذو
 انما في حذو في حذو وانما في حذو وانما في حذو وانما في حذو وانما في حذو
 اربعة وعشرين في حذو وانما في حذو وانما في حذو وانما في حذو وانما في حذو
 يقول انما في حذو وانما في حذو وانما في حذو وانما في حذو وانما في حذو
 وافتضاء صفة وانما في حذو وانما في حذو وانما في حذو وانما في حذو وانما في حذو
 بعرض الجمل في حذو وانما في حذو وانما في حذو وانما في حذو وانما في حذو
 العرض في حذو من سلب او بيع ونفسيه فورا في حذو وانما في حذو وانما في حذو
 او في حذو الذي من الافتضاء في حذو الجمل اما ان يكون حيا او ميتا في حذو
 اما ان يكون قريب من بيع او فخر من اربعة اوجه وفي كل من المكونة انما
 انما في حذو الافتضاء بجل الذي من عينا او عرضا وفي كل منها اما حيا او ميتا
 فورا او صفة في حذو وانما في حذو وانما في حذو وانما في حذو وانما في حذو
 فورا في حذو الافتضاء في حذو الذي من عينا او عرضا في حذو وانما في حذو
 هو في حذو الافتضاء وبيع الذي من عينا او عرضا في حذو وانما في حذو وانما في حذو
 صورة في حذو من حذو الافتضاء في حذو الجمل وانما في حذو وانما في حذو
 بعرض الجمل في حذو وانما في حذو وانما في حذو وانما في حذو وانما في حذو
 النسخ وانما في حذو من حذو الافتضاء الذي من عينا او عرضا في حذو وانما في حذو
 الباطن وانما في حذو وانما في حذو وانما في حذو وانما في حذو وانما في حذو
 يعين ان الافتضاء الذي من عينا او عرضا في حذو وانما في حذو وانما في حذو

ان المثل المختلف قد يقع في نفسه بمثل الذي هو منه باقل ومنه باكثر ويؤيد
 المحقق الاول ان جعل الذي لا يختلف هو الحق وحيث قال وانما في المثل المختلف
 والمثل المختلف هو من حيث هو قوله في نفسه بالمتنوع والتمتع والتمتع
 وذلك ان المتغير ان كان مطلقا للمفهوم عنه من كل وجه فهو جائز وان كان
 باقل فورا او صفرا او باقل صفتا فورا فبغيره ما هو جائز وما هو منوع كما
 تقع وبما في **قوله** الحق في المثل المختلف والمثل المطلوب وهو اعتبار
 على غير الحقيقة والمقدار يعني ان الذي يراه فثاق ان كان غير مطلقا
 ولا على المثل بان في افتخار ما لا يختلف بل هو جائز مختلفا
 لكن في قوله الحق وحيث حيث يقال هذا المتغير الذي هو المتغير
 والحقيقة والمقدار وانما كماله مما لا يكون في يتنوع في بيع او فخر
 كان عينا او غير ذلك المثل الذي لا يكون في صور كل جارية مختلفة في قوله
 والحق في المثل المختلف والمثل المطلوب وهو معتبر في كونه انما يقبل في
 المثل الذي لا يختلف في المثل المطلوب في قوله والعين فيه مع بلوغ المثل
 قوله ويجوز عن بقية ان يكون المثل في قوله بعينه من قوله والمثل
 مطلوب وهو معتبر في كونه انما لا اقل من المثل بغير المثل بل باقل صحة
 او فورا او باكثر صحة او فورا كما يكون مختلفا بل هو جائز ومنه
 المتنوع كما تقدم في التفسير في قوله والعين فيه مع بلوغ المثل
 من هو ما تشاؤ ان عينا **قوله** في النفس الثانية
 وهو الافتضاء بعينه المثل وتقدم في التفسير ان يتنوع الى ان يبي
 عتس وجهه باقتضاء الافتضاء في نفسه وانما في كونه ما هو اعراضه
 نوعا افتضاء بعينه المثل الى كونه الذي يرضى او عرضا نوع العرض الى
 كونه من سلب او بيع من حيث في هذا البيت ان الذي يرضى ان كان عينا
 او وجهه من المثل في نفسه عينا في المثل نفس الذي يرضى في

هذا

فيهما عن ورفا او ورفا من حيث هو باقل من قوله وهو جائز في قوله
 من كونه الافتضاء بعينه المثل الذي يرضى ما في المثل جائز في
 القول بقوله حرق هو علم من الحقيقة الجارية في قوله في قوله
 مع بلوغ المثل وانما في المثل علم المثل في قوله في قوله
 وبهم من قوله مع بلوغ المثل انما في المثل علم من قوله في قوله
 يتنوع من قوله والعين فيه الضمير للعين في قوله والعين عن العيني
 في قوله بعينه عن العلم الاول هو المرفوع فضاء والثاني المخفض عنه
 بالضمير هو المترتبة في الزمة به دليل على قوله وعينه عن بعينه
 من سلب ان الذي كان التمهيد فيهما هو من سلب او بيع انما هو تنوع
 المترتبة في الزمة فكذا فيهما هو من اطلاقه في العين التي تنوع الزمة
 انما هو في عين كونه من بيع او سلب وهو قوله وما تشاؤ
 ان عينا يعني ان يجوز ان يرضى عن الذي يرضى عن العين ما يشاؤ
 المتعاملان بشرط تعجيل له المضي لنما يكون في قوله في قوله
 فيكون ان يرضى عن العين فورا وعن كونه يرضى عن كونه في قوله
 في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله
 كما متلخص من المسائل التي في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله
 في قوله من قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله
 له ايضا **قوله** وعينه عن كونه من سلب او بيع من كونه من كونه
 نص في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله
 بغير النفس في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله
 افتضاء حقيقيه على الثاني في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله
 بل كان عرضا او كذا ما كان هو الذي يرضى من سلب او بيع
 ونوسقته ان من سلب او بيع في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله

خلايا عرض لم يغير لها بالمفاد من غير ان كان لها من غير
الرجل وتبوء ان كانا تليين مختلفين في الخلق سواء كان ذلك
من فرغ او بيع في العين والعرض في الاول

وفي قولنا الحكماء بين اثنيتين حيث يكونان في عامر سلب
وفي اختلاف الجوز الى ان كانا من جنس واحد

تعلق في البيتين اربعة بعمرها على ما كان الرقيقا على ما تفرغ غير
من ان يكون له استتد وكذا في صورته وتعلق في البيتين كما ان العلمان
من سلب وتصور فيه اثنان على صورته كما انما متبوع في الجنس وكيفية
والفرار واختلاف في الجنس او في الحقيقة والفرق بين ما يفرغ صورته
في الجوز الى الحكماء باثنتين عشر وحاصل البيتين ان الحكماء من
سلب ان كانا متبوعين بالمفاد من غير ان كانا من جنس واحد وان كانا
مختلفين في الجوز الى ان كانا معا وكذا انما اثنان في البيتين لول ابن ساسون
وان كانا الى بيان حكمهما من فرض كانا متبوعين مثل ان يكون لهما في الجنس
حكمته سواء كانا من جنس واحد او مختلفين في جنسهما وان كانا من جنس واحد
وان كانا من جنس واحد وتتما ولا في محققين في المفاد من ان يكونا على اثنيتين
فيكون في الاول اثنان في الجنس والمساوح وصرح بان الاتفاق في البيت
المزاج في الحقيقة وفي البيت في الاتفاق في الجنس وكذا في الفرق في التما
لذا الحكماء في قولهم الجوز الى اربعة اثنان في الاتفاق في البيع
في الجنس والحقيقة والفرق في الجنس مغايله وهو اختلاف في اختلاف
في الجنس او في الحقيقة او في الفرق في الجوز الى اربعة اربعة اربعة اربعة
العلماء ان علمهما ويزاد على اثنيتين الى اربعة اربعة اربعة اربعة
في اختلاف في الفرق الى الجوز الى اثنيتين في الفرق الى اربعة اربعة اربعة
الزبادية في الفرق الى اربعة اربعة اربعة اربعة اربعة اربعة اربعة اربعة

بما ان يكونا من فرض او بيع الجوز الى اربعة اربعة اربعة اربعة اربعة اربعة اربعة
فرض كانا متبوعين مثل ان يكون لهما في الجنس حكمته سواء كان ذلك
من فرغ او بيع في العين والعرض في الاول وان كانا من جنس واحد
سواء كانا من جنس واحد او مختلفين في جنسهما وان كانا من جنس واحد
والاول وان كانا من بيع فان اختلفا او اختلفت رءوس اموالهما او
كلنا من جنس واحد في البيتين مختلفين في المفاد من ان يكونا على اثنيتين
متبوعين في جنس واحد في الفاسد الفاسد ولما رءوس اموالهما

وان يكونا من بيع وفيه لا كلام في اختلاف اثنيتين
وفي اعتبار الجوز الى اربعة اثنان في الفاسد الفاسد

تفرغ في البيتين كما انما اثنان في الفاسد من بيع وفيه لا اثنان صور
كالفرق من سلب كما تفرغ في الفرق والصور كلها متوحد على المشتور
بما اشار اليه الحكماء (المفاد من بيع الحكماء في المختلفين في جنس واحد
حقيقة او في قولهم بنو ساسون على ما ارجح في قولهم وان يكونا من
بيع البيت وعلى وجه المختلف في الفرق ووجه الحكماء انما
في الكلام ويظهر في ذلك تفرغ صورته وانما اثنان في الفاسد الفاسد
وفي قولهم الحكماء في جنس واحد وفي قولهم في الفاسد الفاسد
الحكماء متبوعين في الجوز الى اربعة اثنان في الفاسد وفيه اثنان في الجوز الى
اثنان في قولهم الحكماء في جنس واحد وفيه اثنان في الفاسد وفيه اثنان في
الفرق الفاسد وكذا في الجوز الى اربعة اثنان في الفاسد وفيه اثنان في
الفرق الفاسد وفي قولهم الحكماء في الفاسد وفيه اثنان في الفاسد وفيه اثنان في
وان كانا من الفاسد من بيع فان اختلفا او اختلفت رءوس اموالهما او
من جنس واحد في البيتين مختلفين في المفاد من ان يكونا على اثنيتين

منع ابن الفاسم المفاضة واما ما سمي انتس
 وشركه ما من سلب وبيع **طوال كل افعال النوع**
والخلف مع تناخي ما كانا ، قاله من سلب قد كانا
 نخر في البيت لانه انزب لعلها من بيع والآخر من
 سلبه ويحتمل اننا عسر صورة ايضا ان الطعنين اما متعينين جنسا
 وصفة وقدر او اما مختلفين صفة او جنسا او مقدار فبعض اربع
 صور كل واحدة اقام حلول **الحل** وبيع او مع عمله منها اربع حلول
 لحولها فبعضها نفس النسخ في البيت الاول ان شئت جواز المفاضة
 فيها كان من سلب وبيع حلول لكل منها وانما في النوع وبه
 انما المختل فيه المتى كان او لم يكن في المفاضة فان المختل سرك
 اقبوا النوع في الخ قال التمارح وتلك **قلت**
 ولما لم اكتفي صفة بالجمهور وان المختل سركه اخلوا فيه بان كانا موحليين
 او لم يكن مفعلة فبعض ثلاثة اقوال التمارح بغيره والخلف مع تفسر
 البيت الاول المنع ابن الفاسم سواء تناخي لجلها او تناخي لجل الفرض او
 لجل الشئ **الثاني** ما سمي الجواز سلفا والثالث الجواز ان حل
 السلم والنوع ان يجلها معا او لجل لجل الفرض عن لجل السلم على التقييم
 في محل الخلاب يميز ان يجلها معا او لجلها فيه التام فبعض ما كانا
 ليد سواء كان التقييم في الجواز او في الشئ فانه يجوز المفاضة
 ان حل لجل الشئ قال ابن سلقون وان كان اليه بيان لهما ما كان من بيع
 وفرض وان لم يجلها وكانها ليزجها في المفاضة وان لم يجلها في وجه
 وان كانا موحليين لجلها في ثلاثة اقوال المنع ابن الفاسم والجواز
 ما سمي والثالث ان كان السلم جازا في وجهه

محل

فصل في الحوالة
 وامتص حوالة الشيء لم يجل وبالله محل باطلا وحل
 وبالرضي العلم من محال عليه في المشهور ان يقال
 را يجوز ان يحال **ال** ، فيها يجازي له **ح**
 وانما على الحوالة تنقضي في ، فانها انما ان الغرض اقتنع
 في كمالها ما المصلحة تنع ، الا ان كانا معا من سلب
 وبيع فحق سلب وفرضي يشتري حل محلول في بيع القرض
 انما يجب الحوالة نقل الدين الى من لا يملكه في التقييم او في التقييم
 الحق من حوالة الدين في تقيدها الاول في التقييم او في التقييم
 من التقييم الى من يملكه او في التقييم في تقيدها الاول في التقييم
 غير محمول في حوالة الدين في تقيدها الاول في التقييم او في التقييم
 في المصلحة ما استندت بيع الدين في التقييم او في التقييم
 او ان يكون الدين من المحال به حلالا كان في المحال في المصلحة او ان كان
 حلالا كانت المصلحة من المحال الى المحال في المصلحة او ان كان
 وبالله محل باطلا وحلها واما ما سمي الجواز سلفا والثالث الجواز ان حل
 السلم والنوع ان يجلها معا او لجل لجل الفرض عن لجل السلم على التقييم
 في محل الخلاب يميز ان يجلها معا او لجلها فيه التام فبعض ما كانا
 ليد سواء كان التقييم في الجواز او في الشئ فانه يجوز المفاضة
 ان حل لجل الشئ قال ابن سلقون وان كان اليه بيان لهما ما كان من بيع
 وفرض وان لم يجلها وكانها ليزجها في المفاضة وان لم يجلها في وجه
 وان كانا موحليين لجلها في ثلاثة اقوال المنع ابن الفاسم والجواز
 ما سمي والثالث ان كان السلم جازا في وجهه

Copyrighted material

يختص من غير وجود قبول العوالة واما على من وجب اهل الحام فلا يجب
عليه عليه واما من رضي الحال فهو مستحق ما يقب عليه بلا يشترط على
المستحق من غير ان يشترط في ما يشترط له رضاء واما الخلف وعلم
المستحق ببيعه كبيع ذلك السلعة من العوالة فانه ماله انتمى اليها
ان يكون له من الحال اية مثل ان الحال عليه في الغور والبيعة قال في الترجمة
وتحراز يكونا متضايفين كزوجه زوجه رضة وبيعة فلا يجوز العوالة
بزوجه على رضة واما العكس واما يلزم من العوالة والبيعة ان يرد
يجوز ان يرد بغير رضاء بغير رضاء بالاعكس كانه رضاء بغير رضاء
متضايفا واما العوالة بغير رضاء على رضاء بغير رضاء ان يرد
الحال من الحال عليه بغير رضاء واما العوالة بغير رضاء بغير رضاء
يجوز ان يرد على رضاء بغير رضاء بغير رضاء بغير رضاء
وايجوز ان يرد على رضاء بغير رضاء بغير رضاء بغير رضاء
والوهو ان يرد على رضاء بغير رضاء بغير رضاء بغير رضاء
هل يفتن من العوالة بغير رضاء بغير رضاء بغير رضاء
انه يجوز بغير رضاء في الحال ولا يجوز بغير رضاء بغير رضاء
النفذ بغير رضاء بغير رضاء بغير رضاء بغير رضاء
لغير رضاء بغير رضاء بغير رضاء بغير رضاء بغير رضاء
افتراق السلعة وقيل هو المثلث انتهى **الرابع** يشترط ان يكون
الدينان صحيحا من سلم فلا يجوز العوالة حينئذ سواء حلا او ايان
كانا من سلم بغير رضاء بغير رضاء بغير رضاء بغير رضاء
سلم وقرض الجبب وماله بغير رضاء بغير رضاء بغير رضاء
الحال عليه وكذا يشترط حصول الدين من الحال بغير رضاء بغير رضاء
استحقاق العوالة في الحال بغير رضاء بغير رضاء بغير رضاء

حلول

حلول الحال عليه وهو مستحق في الحال في الحال من حالها من
بيع واما من سلم بغير رضاء او التخصيص عليه ولم يبيع السلعة
عنه واما له بغير رضاء بغير رضاء بغير رضاء بغير رضاء
في التوجيه عن صاحب المخرجات والتبعية ان يشترط ان يكون الدينان
كقائم من سلم سواء حلا او ايان بغير رضاء بغير رضاء بغير رضاء
وسواء كانا من الحال بغير رضاء بغير رضاء بغير رضاء بغير رضاء
استحقاق العوالة بغير رضاء بغير رضاء بغير رضاء بغير رضاء
ما كان الحال بغير رضاء بغير رضاء بغير رضاء بغير رضاء
جازت العوالة عن لسان القاسم بشرط حلول العوالة بغير رضاء بغير رضاء
حقيق عموما له واما في الحال بغير رضاء بغير رضاء بغير رضاء
الحال بغير رضاء بغير رضاء بغير رضاء بغير رضاء بغير رضاء
فانقلته على حاله من رضاء او كانا بغير رضاء بغير رضاء بغير رضاء
كحالة من رضاء بغير رضاء بغير رضاء بغير رضاء بغير رضاء
كحالة ما يقبضه من رضاء بغير رضاء بغير رضاء بغير رضاء بغير رضاء
يشترط ان تكون العوالة على اصل الدين ان يرد على رضاء بغير رضاء
العوالة ومنها ان يكون على الحال عليه من الحال بغير رضاء بغير رضاء
العوالة بغير رضاء بغير رضاء بغير رضاء بغير رضاء بغير رضاء
الحايج وان يكون على الحال عليه بغير رضاء بغير رضاء بغير رضاء
احدا ان يرد بغير رضاء بغير رضاء بغير رضاء بغير رضاء بغير رضاء
انتمى اليها من الحال بغير رضاء بغير رضاء بغير رضاء بغير رضاء
انما الكلام على حلوله وعن حلوله بغير رضاء بغير رضاء بغير رضاء
من اقطر العوالة كما تقدم فربما عوقب التوجيه والرد على بغير رضاء
ولو لمحال على رضاء بغير رضاء بغير رضاء بغير رضاء بغير رضاء

[illegible]

وإذا كان وضع شعر العنق، كوضع شعر العنق
وجهاً ثم على العنق، جعل في الحنك الحنك شعر العنق
والفردان من الشعر، أو من الشعر، بنوع الشعر

[illegible]

9/10/3

ولهاع بالقياس بعدهما لاجازة فتح فلو يجوز هذا القول والجمهور الى غير
لجل التميز عن العلة المقتضية على ان الناقض كميما ما يتبع من سماء سون
هو مما يستحاز به على جميع هذا النقص **فالمفتبر هو المشتري**
يسمى للتدليل بظهوره ايضا ان قول القضاة في بيع الغيار بعد البيع
يحتل بيع الغيار ويقتل بيع القنياء انه يرجح ذلك لانه لا يملك عليه فرائز
المقول وان كنت على جعل الغيار على ما في نفسه فهو من بيع الغيار لان
المفتبر في جعل الغيار للبايع فهو يتعدى من حقيقة المفتبر في فصل من جهة
البايع كذا اخرج به الطريق في كل من بيع الغيار وعليه ما يرون من
اجل يلبس بالبيع كما تقدم ويجوز على الحكم في بيع الغيار وانما يسهل
قوله المرونة المتفق وهو بيع موقوف بين التبرع المشتري في زمانه في
البايع وان البايع انما قبل ما جعل له المشتري من الغيار فكذا المشتري
على ان يمار له وان كنت فرائز الخصال على ان هذا الغيار لا يقتضي من التبايع
واما باقيه منه بل هو موقوف على ما يجرى كايضا في كل من بيع الغيار
هو بيع شيئا حوفا بعد العرف فحصر عليه لم كان بيع القنياء اما ان
وقع تصرف باحوال الوجهين بل لا شك كاله على هذا في بيع الغيار ما عمن
بيع القنياء بكل شيئا غيارا وليس كل غيار قنياء والتمسك على **قوله**
وحكم ما سطر على الطوع جعل البيعة اشار به لقول المتكلمين في الرد
هذا الطوع في الخو عمن التبايع قبل التغيير المتفق عليه وهو صعب
البيع في عرفة وشيئا في القنياء في الغيار والعرف كان حيازا لا التبرع
من الوجه اسوا وعرفه بعرفه لا يغير ويقتضي له تقييد العرف والجر
من التهمة وكثيرا ما يجعله الناس ليعرفوا الصفتين في ذلك انتم
في كافر قول التام في كل الطوع شبه تناقض لان ما هو شرط ليس
بطوع ولكن انما كافر وهو ان تعالوا في التام على التبايع بالتم انما هو عا

فَيَا رُفَيَا وَالْمَعْلَمُ **فَسُوْلُهُ**

[illegible]

ولا يتوزن لان ذلك المردم اخذوا السلطان باعها بما انتقل اسواق
 انظر قوله ولو فوضوا الى اهل بيته الزيتون وخطباء الصنوف او السلطنة
 والزيتون من العنبر زماننا ان الخضر كما اتولى فوضوا الى اخضر
 شئتة ختم يود ان يوزن وحقها هو البين **فروغ** **الاول** **الاول**
 فاطع بما مضى وحقها ليس من المال وانتم من البغض الفاضل
 من التوكيل على بيع املاكه فيها ختموه من غير ان كان له ملكا في عليه
 وكذا ما اشتهر به بعد نفسه من ان يخلع املاكه من اهل بيته
 وتصيرها الى اخامين فيها ختموا عفو ان ذلك هو كائن لا يجوز
 ولا يلي من شئ بل اني محمول على المالك المتفرغ فله الشارح **الثاني**
 قال الشارح وحده الضعيف من عا اليابغ وانزل في البيع
 عن وفتمها بالشيء ونحوها انظر في كلامه **المالك** **الثالث**
 ان يوزن به وبيع فريه المضبوط ليعا من عزاء كزوجته وولد
 وفريه انما انتهى به يد في متاع نفسه كمن يبيع ما يملكه
 وغيره فابله ان يوزن لم يفسدوا ولم يبيعوا متاعهم لم يملكوا انتم
 وهذا في غير ما اب وام الامانة اعز ولا يوزن به فباللزام
 من المالك **الرابع** شهادة العرف والبيع المالك قال البز في بيع
 نكح المالك ما يبيع عليه به اذ حقه لكن عظم ان يوزن له وان يبيعوا
 عليه بالصواب لا يستمر وايضا مثل هذا كما انها صيغة لا يجوز ان
 خارج على انفسهم الغزل ولا يبيعون وانما هذا **الخامس**
 قال في التوضيح قالوا وسواء كان عن غير من يملكه باع غنسية
 او زبد عليه ان يبيع **السادس** قال في التوضيح ايضا عن مكره
 ومن كان على المالك المضبوط واشترى شيئا من متاعه فهو حرام
 كما لعاصبه واما من يبيع ويشتري من الصوف على يده من الزور

والحيوان

والحيوان ويضمون ما اتبع به ما كلوا واشروا الغنم له واما العالم فلا
 حيلة وهو ما كان **الشابع** قال في التوضيح ايضا وكلما
 لم يوزن المتاع يبيع من عتق كسائر ما يبيع المضبوط وله ان يبيع
 فيبقى من المتاع سواء علم بحاله او لم يعلم فله ان يبيع ما يبيع
الثامن قال في التوضيح ايضا ولو اخضع المضبوط حبيبا متغيبا واخر
 الما من العسل لم يبيع جميعا على عليه بشئ بل يوزن باضفة به من
 رجل سلعا وما اصنع يبيع عليه بالاسلعة ان السلفه معرو
 قال في التوضيح ايضا ولو اخضع المضبوط حبيبا متغيبا واخر
والفصل في البيع لشيء **مختص بالحيوان** **لن يفسد**
 يعني انه لا يفسد من يوزن له في الغنم ان يبيعه من شاة
 من الغنم التي تولى بية او من غير او لا يجوز له ان يوزن
 الغنم عليه ان يكون با يبيع فانه على تسليمه لم يفسد
 وهذا ما جرى عن ذلك القول المالك بالتفصيل يجوز بيعه لغاصبه
 ويجوز بيعه فانه ما من الغنم على الغنم التي يبيعها من صر
 القول المالك وهو الجواز دليل او يحرم وهو المانع دليل الكيفية والتم
 ان يبيع المالك على مثل الوجه والزيادة التوضيح عن ابن عمر
 انه جعل بيع الغنم من غير غاصبه على المالك ان يبيع كان
 مفور له عليه بقر الله وهو جاز في التناول وان كان متغيبا من
 يبيع وهو مكره لا يفسد الا غنم مكره او غير مكره يبيع من
 غير اتفاقا وان كان مكره وهو من المفقود المسمى وعلى عليه
 بالافصا بينة بقر الله في الغنم التي يبيعها من صر
 ابن عمر والشمس ومنه المسمى لانه مكره قالوا واما يبيع من
 غاصبه فمعلوم ان يبيعه في الشاة ان الشاة تفسد على

ثلاثة أزوجه ١١ والآن يعلم انه كان عاراً يجوز باتفاق الثلاثة ان
 يعلم انه جني عاراً عاراً وانجلبه به بالجور باتفاق الثلاثة
 او بغير كل امر وبه توافوا الى هذا ترجيح الروايات التي وبالعساة
 قال من كان ورعاً لم يجره الله وبه الله في القايح ابن كثير انظر في ذلك
فصل في مسائل من اشكاه البيع
ا) هل يبيع فيه ويما في حله يبيع بالصلاق
ومعله على السراة يجل ويحك كازة ابنه ما يبيع
 يعني ان يلبس ان يبيع في ما اولئك التي يبيع في حرمها كان او لم كان
 جرة عليه الحج كالمطالبة في الجور اصلها كان البيع او غيره كان البيع
 لموجب من الموجهات التي تترك بغير بيع الوجوه او لغير موجب
 وهو مراد به الحلاق في ليلنا البتة في قوله ويبيع من وجه الجور في الحق
 والى هذا في اللوان لم يترك البيع موجهات بعلة محمول على السراة للمجل
 عليه من الابن في الحفافة والسجفة فان يتيقن وكهني ان يبيع غير سرية
 به بعلة رسر على غير السراة حتى يثبت انه سراد ان يكون
 هو المشتري بما ان ابنه او يتيقن لوالده من نفسه او يبيع كالبغية
 لمنفعة نفسه بالتميز او غيره له قال في المناظرة وبيع الاب على
 صغار يبيعوا بكاربنا تسهلا يزوجه له قال في المناظرة وبيع الاب على
 خطابه قال في هذا السميح وهذا مما لا يختلف فيه ان يترك
 المشتري من ما ان ابنه يبيع محمول على غير النسخة فيثبت النسخة
 وما يرد ذلك ان يبيع اراة اباة البيع اقامة البيعة بالنسخة وانما يبيع
 على ابنه لغير اقامة البيعة كما في يريه في البيع وان البيع كان على
 غير نظراتهم ونعم يها توضح وزاد انه يبيع عن نفسه ولم يتركه
 يبيع عن ولده بالبيع يها في الغرض يبيع فيه للابن ان يتركه بالبيع

الندع

الفاسح يدا له والثمانية ما يبيع لنفسه ففان يبيع
 كان اصبح يبيع في البيعة للابن يبيع ثم يبيع الى من كان ان الناس يبيعون
 انما لا يخفى ان يبيع لنفسه ففان يبيع **قوله** يبيعون
 هناك انما الصفاق يبيع نفسه شيئا من مال ابنه الصغير كان او كذا يلبس
 في ذلك يعرفه وان يبيع عندهما يبيع في نفسه وفي الغير
 ايضا قال في حرمه وان يبيع عندهما يبيع في نفسه وفي الغير
 ولم يعلم انه بعلة اوله من المال ما كان يبيع في نفسه وفي الغير
 انما بعلة لنفسه في يبيع في نفسه وفي الغير
وبيع من وجب للمحجور **المفتقر من المحجور**
 يعني ان يبيع الوصي محجوراً من المحجور المفتقر الى البيع في نفسه
 له موجب يجوز يبيع حرمه يترك موجباً كل البيع انما على نفسه
 عن الغنى والى انما اشكر الله على نعمه وانما يبيع عندهما يبيع
 له بما كان له لم يبيع او يبيع في نفسه في المال او كونه موضع بيعه
 له بما لا يبيع عليه او كونه ميسر له به كما في الضرر للمشتري
 وغیر او لعلته قلته يبيع له به بالحق في حقه او كونه يبيع في
 او يبيع في نفسه او يبيع له به يبيع له به يبيع به حصة البيعة
 او يبيع في نفسه او يبيع له به يبيع له به يبيع به حصة البيعة
 وهذا في المسألة انما يبيع من يبيع عندهما يبيع في نفسه وفي الغير
 في البيع يبيع في نفسه او يبيع له به يبيع له به يبيع به حصة البيعة
 وما ذكر من افتقار بيع الوصي عفاً عن الجور لغير السبب لم يلحقه الغرض
 المقتضى والى القول الآخر انه يحتاج الى ذلك كالمسألة وهما مبيتان على ان يبيع
 الوصي محمول على غير السراة فيثبت خطابه وفي المسألة قوله
 ذلك ان كان الوصي ثقة مأموراً عاقل ما عفا عن الخطر محمول على السراة

انتمى الى من هو ابيع العارض ما اوصى الله به اذا توفى من غير حال
ما كان له ان يوصى به بما يوصى به من تركته الوارثه لغيره اذا كانت
التركة مستقيمة بينه وبين غيره **فروع** ما اوصى به من تركته على
الميتاع فيما يابى بعد الكافل وعليه ان يستحقه الاباع وحاشية
المحزون المبيع عليه والمواليه الممنوعه ان يوصى بها عليه وانما عليه
مطلعه وان لم يوصى به ما لم يوصى به من عتقائه وبضمن
عنه عتق المبيع **اخى فروع** تفصل بين المبيع والمواليه
عن ابي الحسن الصغير فاشاء عتق له من الفريه كالاخر ودم لفتلقت
هل تنقل من لغير الوصي عليه يبعه على الصغير او يره او لا يتنقل
بما يبعه يبعه بل يره وعلم رده بل يره المشتري العتلة للمعينة
براعات القول الاول انه كالوصي

وما اشترى الميراث او ما باعته ان هو مات يابى المقتنا عسا
ما يوصى بها يابى الميراث عليه من ثلثه يابى الميراث عليه
وما باع الوارث حابا منعها وان يوصى الوارث بغير منعها
ما ذكره فاشاء ما يوصى به من تركته من يابى ان يوصى به على
فمنع الميراث من غير الميراث والميراث والميراث والميراث
والحجابات معاملة من عتق الله العتق بطلان العتق على التبع
بافل من القيمة بكثير فصر النفع المقتنى وعلى النسي يابى كذا
فصر النفع الباع فما نقص من القيمة في البيع او راء عليه في الشراء
عقوبة وهبة من الميراث المقتنى او الباع فان لم يكن له ينصر
نفع من ذكره الميراث بالتميز وهو الغنم المقتنى للمناخه واما الترابيع
هو العتق في حق الميراث استعانة كلفة العتق والميراث المقتنى اليه
في المشتري والتمه اعلم ان هو العتق عليه الاستعانة او كان بعضا

بشر

بشر على بعض الثغرات معاينة ويحيط الناطق حجة التماس الميراث
من خاتمة ما ابايع او اشترى في حال مرضه فان خله ما خله ما يره
لاننا انما نحقق عليه في التبرع كالميراث والعتق والتميز
واما ما اوصى به من تركته بغيره يابى الميراث المقتنى والميراث
بفعله وهو ما خسر من الميراث فان لم يكن في ذلك حجابات فلا اشك وان كان
فيه حجابات فان لم يكن له كذا من غير حجة في الميراث كان له حجة
بأنه يخرج من ثلثه ان ماتت فان راء عليه راء الزايد وروى في
الورثة وان كان الوارث يوصى به الميراث بغير الورثة فان كان الوارث
رء راء راء قال الميراث بغير الميراث وبيع الميراث وعتق الميراث
فان عتق من مات من مرضه كان كات الحجابات لم يره حجابات يره
لكنه ان عتق له تلك او لم يره منها وليس يبع ما لم يره من الميراث وان
كلت لم يره بل يوصى به في الحجابات لانها وصية لوارثه ان يره
الورثه ان يره من الميراث بغير الميراث ويوفى كل تبرع ان يره من مات من
الثلثه وان يره وكذا نساء التبرع كل تبرع ان يره من مات من
كاهه كان له ما يوصى به وهو من الميراث والورثه رجع اليه في الميراث
انه يبع ما يره من تركته بغيره في الميراث قال في كتاب العتق والميراث
انما الميراث من عتق الله الميراث الميراث والميراث والميراث
اي يهر تبرعه فبشر عتق من الميراث كالميراث او ان يره يره
وكذا نساء يره الحق يره من تركته الميراث الميراث الميراث
تفصيل اذ الحجابات الورثة الوصية للميراث او الزايد عا
الثلثه في الوصية للميراث الميراث الميراث الميراث
تقتضون ان يره الميراث عتق من الميراث بغير الميراث
الوارث فبشر عتق من الميراث

بشر

[illegible]

امامان هوانی یکنفخا، جزو عسکری خفیه و
امامان ازلی مدخل و اندام بیع برآید، هوانی ع

الزعم المسمى ببيع فضل الميراث وموافقه من المأبى نحو لفظه في الألفاظ
 وصحة قول ابن عباس وإنما حمل بيع الورثة لفظه في الألفاظ وإنما جاء وصحة
 على بيع البراة لكونه في كل الوصايا بجميعه ابتداءً من غير أهلها
 أن يقبل الموقوف من الأهلوية والسلطان والوصح والورثة
 غير عائلين باعقوال المبيع وفيه ما يجوز باستحجال المبيع بحصول
 بيعهم على البراة لاجل ذلك على ما يبيع الإنسان حال نفسه انتمس
فصل قال الشيخ خليل في ابتداء موانع الرد على
 وضع منه بيع عاتق ووراثي وفيما دفعه بقوله وفيما دفعه في عاتق
 لبيع المالك والوراثي جميعاً وإن يبيع بما أنا يكون يبيع براءة في الرقيق فله
 وتوالمعرو لو أيقنوا القاسم بحقل الرجوع لبيع الوارث فيه هو الذي
 يخفتو الرقيق وما يبيع السلطان يبيع براءة على ما يبيع ويبيع رواية ابن
 المحدثين وأبغى **فصل** ما أنا يكون يبيع بما يبيع براءة
 إنما يرد لسوا الميراث يبيع بالخام ما يباعه بوصف الميراث ما يباعه بوصف الميراث
 قال ابن عسمة وعلم عقبار الميراث يبيع كونه ما يبيع لفظاً وبزلفه
 أو يبيع لفظه الورثة في كل المباح وغيره التي تميز ما دون
 في حفظ المصلحة ما يباعه الورثة لفظاً وبزلفه ما أنا يكون يبيع
 براءة التي خرج الورثة بأنه يبيع ميراثاً ويعلم بركة المباح ويكون يبيع براءة
 فإن لم يعلم المباح بأنه يبيع ميراثاً أو سلطان فهو صحيح في السر وال
 التماسه ولا يخفى فله ما له قال المالكي وإن علم المشتري
 أنه يبيع سلطاناً لم يبيح وجعل أنه يبيع براءة أن تكون له العهدة ولا
 يكون يبيع سلطاناً لم يبيع براءة تخفى يبيع الذي يبيع عليه هل علم
 به عيلاً أو أنه يوفيه تحريره ويحل المبيع وما تغلر في
 حكمه يفتقر من غير المبيع على وراثة وأنه ليس المراد به من عاتق

وتبين صلاها فانما يجرها من احوالها بعرضها المتخالفه وبغيرها المتكافئ
 يعلم خوفه البعوض على العلم من رجوع لزوم البيع لكل منهما والاراد
 انكار بقوله ثم لكل ولم يصرح بالرضا به بعرضه المتخالفه على من توعد
 البعوض على العلم بالبيع ان يبيع علمه على الوعد على البعوض بتمام
 التكاليف اليه انكار بغيره وفيه انكار لبا البعوض منقولاً من قوله
 وفيه الاحتياج اليه في جميع المعنى تقابل القول الثاني وكانه يقول
 وجه ضم البعوض بتمام التكاليف كون البعوض خاضعاً لغيره في جميع
 وعليه بل هو قال انه ابيع الاحتياج الى العلم لكل من البعوض منزه
 ان يقول مناهما الاحتياج بغيره الى البعوض في جميع التكاليف في لزوم
 البيع من رجوع وعمل لزومه لاحتياج البعوض الى العلم وعلمه
 لاحتياج العلم له وهذا الذي نقله سمحون وتقدم في اللعان والبعوض
 من بعرض اللعان واضر من كلامه وجه اللعان وتقدم ايضا في جعله
 الزوجه من ان يرضى على النكاح فيعلم ان الرجوع الى العلم في نكاحه
 كما ان العلم بعرضه كما ينافي علم افتقار البعوض للحكم ومقابل
 منتهى علمه افتقار له **فانما يجرها من احوالها بعرضها المتكافئ**
 المتبايعان في هذه السلسلة فترادفها وانما يتجلى على البايع
 اولاً ثم يكون المتبايع المتبايعان باخذ السلسلة فاحلف عليه الباع
 او يحلف كما ما قال في بيعه البعوض بينهما قال ابن الفاسم لا يرضى
 المتبايع باخذها قبل العلم بالبعوض بل حلف عليه البايع من ذلك
 قال ابن عمر لعلم وان اراد البايع قبل البعوض ان يبيعها المتبايع
 حلف عليه من ذلك ولا يرضى البعوض قال سمحون بتمام التكاليف
 يبيع البعوض على اللعان قال المتبايع ان يجرها من احوالها بعرضها المتكافئ
 حلف البعوض واستغنوا سلعته بل حلف عليه وان كان المتبايع

ايضاً البعوض الصفة بينهما وانما حلفه على العلم به انتهى قول
 المتبايع في هذه السلسلة قبل قبضها بغيره عزله بعرضها والقيمة
 عليها ولم يفت على الجور وان يرضى به البعوض المتبايع وانما لا يرضى
 يرضى قبضها وعرض قبضها ان كانت فاقبلت بغيره بعرضها انفسه
 المتبايع من المتبايعات ايضاً والمغني وقال في الجواهر انما حلف البعوض
 بعرضه البعوض على العفو وقال ابن الفاسم وانما حلف البعوض على ان يرضى
 البعوض وما يرضى للعلم ان يرضى على البعوض ان يرضى البعوض
 بما قاله البعوض
وان يرضى بالنكاح الذي لا يرضى به النكاح في النكاح قد حقرى
 نقضاً في جميعه قوله في البيت الثاني من البيات في قوله ولم يرضى
 ما يبيع بعرضه انما لاحتياج المتبايعان في قوله البعوض بعرضه البعوض
 سوفوا كثر ما نقل قول المتبايع يرضى مع يمينه ان يرضى بالبعوض
 ويأخذها ما قاله النكاح الذي لا يرضى به البعوض وانما حلف البعوض على العلم
 بعرضه ايضاً انما يرضى به البعوض وانما حلف البعوض على العلم
 ويأخذها ما قاله النكاح الذي لا يرضى به البعوض وانما حلف البعوض على العلم
 يرضى بعرضه البعوض القيمة ويصرف في الصفة وانما حلف البعوض على العلم
 سعة ان يرضى بيمينه بخلافه قال المتبايع ثم نقل رابطة البعوض في قال
 وبما قاله النكاح وانما حلف البعوض على العلم بالبعوض وانما حلف البعوض على العلم
 كان ابيته والتماء له من مقتضى البعوض فيصرف من امره البعوض
 وعلمه انما حلف البعوض على العلم بالبعوض وانما حلف البعوض على العلم
 بعرضه البعوض
وان يرضى بعرضه البعوض قد حقرى
ما يبيع بعرضه البعوض قد حقرى

المشتري يعطى الشاة ويؤخذ له من الفرو في البيت فله من
انما هو مع موافق البيع واما يوزن من من اتيانه به الماثر فله وان يمت
من غير ذلك من القول فله وانما مع قيام المبيع وعرض موافق بيتا لسان
ويفتاخ من هذا الكساح يفتخر به من مجموع قوله او ما حكمها المبيع
بما في البيت فله ان يمتنع من القول فله ان يمتنع من قوله وانما
لمشتري المتبايع ان يمتنع من قول البائع بعد ان يمتنع من قوله
انتميت من هذا الركن وان كانت السلعة فانه لم تحت فله وانما
وان كانت قد ماتت والقول قول المشتري انتميت وغيره مما يتيسر
والقول قول المشتري بعد الصلح في القبض فيما يبعده فله ان يمتنع
وهو قول البائع فيما عدا ما يمتنع من القول فله ان يمتنع
كالرور والرماد والرابع ما لم يجاوز حصر البيع
والقبض للسلعة يمتنع من قول البائع فله ان يمتنع
ذلك في كل من البيات على المشتري في قبض الثمن او الممنوع من ثمنه
انما يمتنع المتبايعان في قبض الثمن فله ان يمتنع من قول المشتري
وقال البائع لم يعطني شيئا في جميع ذلك المعروف لجان يمتنع
المبيع في ما لا يمتنع ان يباع فله ان يمتنع من قول المشتري
والقبض ما لا يمتنع ذلك في القول قول المشتري بانه يمتنع من قوله
كان لمتنله به بعد ان يمتنع من قوله فله ان يمتنع من قوله
في الحال كالبصر والرفيق والرياح وما لا يمتنع من قول البائع
التمن سول فله ان يمتنع او يمتنع من قوله فله ان يمتنع من قوله
من قول البائع ان يمتنع من قوله فله ان يمتنع من قوله
الناس يمتنع من قول المشتري فله ان يمتنع من قوله
هو في الرور وغيره والرابع وغيره الى غير ذلك من البيات

وهو ان يمتنع من قول المشتري واما ان يمتنع من قول المشتري
المبيع يقال المشتري ان يمتنع من قوله فله ان يمتنع من قوله
كالمشتري في قبض الثمن وان كان المبيع ما لا يمتنع من قوله
قبض الثمن في القول قول البائع وان كان ما لا يمتنع من قوله
في القول قول المشتري فله ان يمتنع من قوله فله ان يمتنع من قوله
قبض في القبض في قبض الثمن بانه يمتنع من قوله فله ان يمتنع من قوله
ونفوس منقول على استعاضة عن ما لا يمتنع من قوله فله ان يمتنع من قوله
في القول قول البائع مع البائع في المور والرياح ولو اكلها في قول
البائع وكذا رور وما يمتنع من قوله فله ان يمتنع من قوله
والقبض في البيع فله ان يمتنع من قوله فله ان يمتنع من قوله
قال ما له من ان يمتنع من قوله فله ان يمتنع من قوله
به مع البائع ان كانت السلعة فله ان يمتنع من قوله فله ان يمتنع من قوله
والقبض في القول قول المشتري وعليه البائع ان يمتنع من قوله فله ان يمتنع من قوله
انما يمتنع من قوله فله ان يمتنع من قوله فله ان يمتنع من قوله
قبض المشتري بانه يمتنع من قوله فله ان يمتنع من قوله
انما يمتنع من قوله فله ان يمتنع من قوله فله ان يمتنع من قوله
قال انما يمتنع من قوله فله ان يمتنع من قوله فله ان يمتنع من قوله
والرفيق والرور والرابع وغيره فله ان يمتنع من قوله فله ان يمتنع من قوله
البيات عليه مع الثمن في الحال فله ان يمتنع من قوله فله ان يمتنع من قوله
كان في قول البائع فله ان يمتنع من قوله فله ان يمتنع من قوله
عنه في قول البائع فله ان يمتنع من قوله فله ان يمتنع من قوله
حده فله ان يمتنع من قوله فله ان يمتنع من قوله فله ان يمتنع من قوله
القول للمشتري في الوجه فله ان يمتنع من قوله فله ان يمتنع من قوله

الحق في البيع كغيره من مطلقا اذ هو على المبيع المبيع بعد حصوله
التي انما يقع بغير اسرار السلم المبيع او شهر او شهرين والافعال في البيع
التي هي في المالك كونه وكان في البيت الثالث قامة وحيث لم يتفقد بيعه
على فروعه واما على كان وجار وانه استغل حقتان لغرضه وعلم
متعلق بها والله اعلم

وتابع المبيع كالسج ليقبل فيه بربيع بعد الخلف
وهذا كان في بيعت المبيع ويذكر اليمين من يبيع
وهذا الذي قال به ابن القاسم وان يفت بكمية المبيع

والا الخارج تابع المبيع كسج الدابة واكاجها وجامها اما هو كاهر
المتبعة لما ولد له كاله اسار الشح محمد الله يكره التسمية اذ هو وقع فيه
المختلبي بين المتبايعين انما هو على علمه او على علمه بما يتجملان
كما سيجريه بعد ما يبان ان كان المبيع الذي تبعه هذا المختلف فيه لم
يقت ويبرر الباع باليمين كما تقدم وذلك في قول القاسم وان كان المبيع
قد مات فيتمتع المالك به في ذلك ببيع المتبعية وان لم يمتعتم
المبيع انما يملك الدابة بغير حيا وجامها او بغير حيا وان كان الباع
فقد جاوزها بغير حيا فيقول ابن القاسم ما لم يفت الدابة انتهى

وبيع من رثه كالدابة على جانه في ربه فقه وقفا
للمشتري في الفوايه مع فسخه وحقق قول ابن سحنون في

يجب ان من كان محجورا ثم ترسكه وصر منه ببيع ما او غيرها بانه على
ان المبيع وقع منه في حال التمتع قبل الترسيد ليجوز له التفرغ
امضايم ورعيه والاعلى المشتري انما استثنى منه بعد الترسيد وخرجه
من الوكايه ما افعل في ذلك قول المشتري مع يمينه قال الخارج يريد الشك
محمد الله اعلم ويذكر في ذلك يمينه على قوله ولم يكتصر المشتري في تاريخ

في بيعه من تاريخ الترسيد وقال ابن سحنون في الفوايه ان الباع انما يرفع
في حال البيع وانه اذا ان السج ساجو الباع والمشتري يملك له
الحق في المبيع على الاستصحاب وان المشتري هو الذي يرفع في البيع على الرشد
في بيعه من تاريخ ان قال ما له ما باع التسمية من السلع والحق الممن
بانه عليه ان الممن المتبع وبه السلعة ان وجب ان يرفعها او يفتها وما
غيره ان لا يرفع المولى عليه في بيعه باعه انه باعه قبل ان يجوز له البيع
وقال المتبع بعد ان جاز له البيع ان المشتري الباع انما يرفع
وهو يمينه انه يرفع ببيع قد تم يمينه وان سحنون في
كتابته قول ان الفوايه في التسمية انتهى والظاهر في ذلك ان غيره في
بيع مصر من حيا للباع وهو من حيا للمعقول وهو الدابة المرافقة
على الراد انما اسم بعض مثل حيلة له على حال من تاييد الترسيد

ومن يكره ما عصى المشتري والمشتري له الدابة ان حيا
وتخله لاسر والمأثور منه ارتفاع ماله ما تيسر
وماله شيء على من باعها ماله في رخصه والمشتري
وقيل بل يكون في الترسيد في الحيا من ما يبيع او يشتري
والبيع في الفوايه ان يفت في المشتري له المبيع مقتصرا

في حيا من المشتري شيئا باعها واما على ان ما حيا في المالك او ركن
وبه المال كونه تام في المهور اذ هو على علمه باليمين ان لم يات بالشراء
بانه الحيا في حيا من المشتري وليس له ان يرفع على الباع
بالمال في حيا المبيع ان في الفوايه ان يكره الباع من المتبع في قوله
ان على الباع ان يرفع في حيا من المشتري في حيا من المشتري في حيا من المشتري
الثلاثة الماوراء في حيا من المشتري في حيا من المشتري في حيا من المشتري
المشتري في حيا من المشتري في حيا من المشتري في حيا من المشتري في حيا من المشتري

بعولته عليه فهو على حقيقته بخلاف فريد الغيبة كما تقدم بانه
 له حجة بان ائمة البراءة من الزمان يبيع فيه ماله بانه يرجع على
 الغريم بغير البيع والقبض البينة وان لم يملكه اشارة الى ان
 في الزمان يبيع بغير قبض البينة ما نفعه والثابت غائب بغير
 الغيبة على مسير العشرة الايام وتبينها من اية عليه بما على
 استحقاق الرجوع والاصول من الزمان يجوز الرجوع والرجوع
 الحجة في الزمان في الكسور والما قبلية حقت في حصر من قبل
 وتكون من حصر سبعة حقوق بان علمه في غير قبض البينة
 يعلم من الزمان في حصر سبعة حقوق بان علمه في غير قبض البينة
 ولما لا غيبة البينة كالتسليم وهو في المظالم في حصر قبض البينة
 فيه وان عوب ملاي فان حلت ما اتت به حقيقته في المظالم
 انه يقسم بذلك بين الغيبة الغيبة حقت بغير قبض البينة
 عن حالها انتهى بغير قبض البينة حقت في كل حال **قول**
 والخبر مثل الحالة المخرقة في الزمان في حصر سبعة حقوق
 من الزمان في حصر سبعة حقوق اذ لا رجوع في حصر سبعة حقوق
 على مسافة كل ايام ونحوها وغائب الاحتمال المخرقة في حصر
 مع علم الملا في حصر سبعة حقوق وعلمه بانه يعلم انما حقت
 ولا اشارة في المظالم في حصر سبعة حقوق وعلمه بانه يعلم
 في حصر سبعة حقوق في حصر سبعة حقوق وعلمه بانه يعلم
 والمنع اسع فاعلم من الزمان في حصر سبعة حقوق وعلمه بانه يعلم
 بسميته يتعلو بيقين في الزمان في حصر سبعة حقوق وعلمه بانه يعلم
 وغائب من حصر سبعة حقوق في حصر سبعة حقوق وعلمه بانه يعلم
 ما العزم في حصر سبعة حقوق في حصر سبعة حقوق وعلمه بانه يعلم

والجواب

والجواب ما خراجه الى ان ينفذ يوما به اجبت في تنقض
لكن مع براءة بفضله في حصر سبعة حقوق في حصر سبعة حقوق
 فاعلم من الزمان في حصر سبعة حقوق وعلمه بانه يعلم
 المخرقة في حصر سبعة حقوق وعلمه بانه يعلم
 من الزمان في حصر سبعة حقوق وعلمه بانه يعلم
 اصل وخبر وهو على حقيقته في حصر سبعة حقوق وعلمه بانه يعلم
 عليه ما انما ينفذ ويرجع على حقيقته في حصر سبعة حقوق وعلمه بانه يعلم
 قال الزمان في حصر سبعة حقوق وعلمه بانه يعلم
 مثل ما في حصر سبعة حقوق وعلمه بانه يعلم
 الزمان في حصر سبعة حقوق وعلمه بانه يعلم
 الحاج في حصر سبعة حقوق وعلمه بانه يعلم
 وائمة البراءة في حصر سبعة حقوق وعلمه بانه يعلم
 من حصر سبعة حقوق وعلمه بانه يعلم
 الحجاز في حصر سبعة حقوق وعلمه بانه يعلم
 في حصر سبعة حقوق وعلمه بانه يعلم
 حارة في حصر سبعة حقوق وعلمه بانه يعلم
 الحجاز في حصر سبعة حقوق وعلمه بانه يعلم
 من حصر سبعة حقوق وعلمه بانه يعلم
 الحجاز في حصر سبعة حقوق وعلمه بانه يعلم
 من حصر سبعة حقوق وعلمه بانه يعلم
 الحجاز في حصر سبعة حقوق وعلمه بانه يعلم
 من حصر سبعة حقوق وعلمه بانه يعلم
 الحجاز في حصر سبعة حقوق وعلمه بانه يعلم

وان لما ضعة يكتفيها انما نفقتها بعينها انما من ضعة برها وما انشرد
تدله من المهر والحق التي لم تكتب له وكان يعلقون من الرواية جمة لا تنصر
عن تعلق خصمه وكان في المهر من كتابه في الاستظهار بالرواية
بينها وبين الخصم وتبينت له على من تجميع الجارية للزواج
عليها في نفقتها ومهرها غير ولم يلم شيخنا الفقيه رحمه الله بالكتابة غير
عن النفقة وضعت كما انما يكون ما لم يلم يفر لها نفقة وفروقت لا ينس
عن الزوج في مبيعها قال انما مات مملوكة عن الفقيه وذات
كفيتها ما لهما وان لم يفر لها نفقة كلفها اكلها كنفقتها وملاكمها وان لم
يقتر لها نفقة تراعى كنفقتها في وزاد غير انما تكون ما عجزت عن
استعمالها فيما يشتهى من غير ما يملكه من نفقتها قاله ابن عثارة
في احوال المملوكة لم يورث في المال الشارح وفروقت لا ينس
ان سئلته ولا استغنى لا يملكها على ان يفر من ما نصه من المهر انما لم يجادب
على الكونه مبنيا على امور متغيرة ثم يعلقها من نفقتها كنفقتها
ونفقة المهر ما اضرب بها المهر واعتبرت وتزوجت ثم فرج زوجها المهر
ثم استغنى عن نفقاته من نفقتها من نفقتها قاله ابن عثارة
الحاج في كنفته المسألة ما يجب ان يفر فيه النكاح الذي يفر فيه
التفانض الذي يشترط له في الزاوي يفر فيه المسألة بان يفر من
التفانض الحاضر لصورته المسألة بان يفر فيه نفقتها من نفقتها
افول يعلقون في المهر في المسألة بان يفر من نفقتها
ان يكون مستباحا على موجب فليكن اوكفي بان كان المهر يعلقون به
فليكن اوكفي واما المهر المهر في حاله لا يمكن ان يقع التفانض في
فليكن بين واما الثاني من القسم الاول وهو ما يجب ان يفر فيه
ان يفر من موجب نصيب ما يثبت او ما يوجب فليكن وليكن في المسألة

المشقة

المشقة من ثلث الوالد من ثلث النفقة من ثلث النفقة واما الثاني من
القسم الاول وهو ما يثبت بموجب نصيب ما يعلقون به من نفقتها
او كفي واما ما كان من ثلث النفقة من ثلث النفقة واما الثاني من
او يفر من ثلث النفقة من ثلث النفقة واما الثاني من ثلث النفقة
واما القسم الاول وهو ما اضرب به المهر في المهر واما الثاني من
عن الفقيه وما كان من ثلث النفقة من ثلث النفقة واما الثاني من
كاتبان الزوج المهرود بعرازا عتد عن زوجته وفروقت لا ينس
او معة العن كنفقتها وفي المهر من ثلث النفقة واما الثاني من
وكان يعلقون به المهر من ثلث النفقة واما الثاني من ثلث النفقة
وهو ما اضرب به المهر من ثلث النفقة واما الثاني من ثلث النفقة
كاتبان الزوج المهرود بعرازا عتد عن زوجته وفروقت لا ينس
على قول في المهر من ثلث النفقة واما الثاني من ثلث النفقة
استحسنوا واما القسم الثالث وكذا اعا من ثلث النفقة
ولم يعلقون به المهر من ثلث النفقة واما الثاني من ثلث النفقة
كما انما يثبت في المهر من ثلث النفقة واما الثاني من ثلث النفقة
البوابة من المهر من ثلث النفقة واما الثاني من ثلث النفقة
وهنا تفصل في مسألة الجارية يعلقون به المهر من ثلث النفقة
والثروة واما بعرازا عتد عن زوجته وفروقت لا ينس
الرابع وكذا اعا من ثلث النفقة واما الثاني من ثلث النفقة
جميع دار الغائب من غير ما يجب له من نفقتها واما الثاني من
وهو استحسنوا والنول بان يفر من نفقتها واما الثاني من ثلث النفقة
قال في غير هذا المهر وفروقت لا ينس **فقلت** في المهر **فقلت**
ما استأمنتمني بها لعلني فقلت في المهر **فقلت**

وكل عيب ينقص الأمانة في بيعي حار به ما كانا
وبعض بالطرف في الحماة يلحق فيه على ما استقام
يعني أن كل عيب ينقص من حق المبيع أي بيع كانا عروا أو أمانة
بشرط به يحميها إذا كان ما ينفق عنو التقلب وفاقا بالعرو كما يات في النسخة
فربما كان في بعض النسخ بالبيع عز عن البيع فيكون مباحا عروا العيب
بل إذا لم يكون فومعا أو استعمل الاستبراء بعروا لمصلحة على عيبه فلا
تعد كما يات في النسخة فربما كان أن العيب ما ينفق عنو التقلب
كما تقدم في مكشوف الرينوف فزاد المستور وبضم الفاء العروا الموصول
في قول المصنف في العيب ما العروا الرجوع بالقيمة إذا لم يفت فيه العيب
أما ما جاء في قول المصنف في الفاسم وكل ما كان عنه الناس
ينقص الثمن فهو عيب يد منعه من الفاسم فالنسخة عموم فقول
القيمة وكل عيب يفتي في كل عيب عنو أهل البيع بل العيب
ينقص من حق المبيع إذا فسر بما لا منه فانه عيب لكونه أتى بما كلفه
تدريج عيبا جلت من العجز بيان العيب عروا فزاد النسخة من كلام
كثير من العلماء المتأخرين والمتأخرين وأعلم في ذلك ما سأل المصنف والعروا
وكفي ينقص الثمن إذا كان العروا في جميع الفول المضمرة مطلقا والمطلوع

ght © King

على المشهور من قول الدابة ان كان اكلها ان تغزو عليه الفود
يعتبر في الركوب الى مجاهد الغنم او الفاي على الخراف في ذلك
ان يروح على قلب فوالا يد في الدابة يساجي بها ثم يجر بها عينا
في سعيه وسرعه ان يحمل غلبت يعرف علمه بعينه لزمته
وروي عنه ابن القاسم ان لمة هار وانيه عليه في ركوبه
يعرف علمه وعلبه ان يكر في غير هار ليسوقها وليركب فان صلت
بها الهار هار وان تجلته رد هار واما فمضا او يلفظ فية العيب
وقاله ابن القاسم ان يروى في افول وقول حقه ان اخطى وحده
المخ دولو تصرف متى علم بسف كفيار ويحكم مع الخطر ان
الحق ان يدب الدابة اكل مال غير هار فخطرا فيعبر للمحور انتم
ف انما الطلع على عيب موجو البايغ على ما قبل
ان اكل عيب فان كان البايغ غايبا الشهور ساهدين فان عجز
اعلم ان يلقى فتلوه ثم فاض عليه ان ائنت العنق الفرح
اي فان كان البايغ حاضرا معه البدر عليه وان كان غايبا الشهور
ساهدين ان يرضى بالعب ورد عليه ان اكثر من تكون غيبة فريته
اوله ويكمل حاضرا بان عجز عن الرجل يعرف الغيبة ومع الالقاء فيبت
عنه السيل وحته وكه ملة البايغ الى خير البيع وانما اشترى
على بيع الاسلار وحمل ثمره على حقه في العيب ولا يستغفر انتم
وقال مالك في المرونة من اشترى عينا موجو به عينا في مال غير
ملكه من بعض الاقارب والبايع غايب مع المشتري البيت انه اقبل بيع
الاسلار وعمرته بان اقام على بيع المال على الميب الغيبة واما البعده
الغبية فيتلوه ان جمع بفرويه فان لم يان فاض عليه برده العيب
ثم يبيعه عليه في المتاع منه الزيد ففقه فيه يعرف ان تغربنته

انه نغول ثمز وحوكزا وكزا دينا اجمافضل فيصمها بالمال والاعقاب
حقوا امير وان كان نغولا تبعه به المتاع انتم من الموانع من عروته
غبية بايع العيب كما يصنف حوشتا عه قال ابن القاسم من اقام
بيرو حبرا الشتر تستت اسمهم لغيبه بايعه ولم يرمع السلطان
عنت ما تال العبر له الرجوع بعينه ويعز لغيبه البايغ افضل
لخصوصه عن الفضة ربي حوان فوالا بايع موافقة مع والين
الولعبان كان البايغ غايبا الشهور ساهدين في يفتي ان اشهاد
شركة يروى في سفر كذا العيب عن ان فوم ربه ولولم يلع في الدابة
عليه والعرب وهو الغير ان يمس اسل ان يفتي في له ايها الفيا
في غيبته انتم في حوشتا ففتي **ف** ان اراد البايغ
الاعقاب المشتري ان يرضى بالعب يعرف علمه به ولا يستغفر
بل لا يمين عليه ان يرضى عليه فوالا ان يرضى في الشهر
ويختصر ولولم يلع المشتري عبت في سنة لا يرضى ان اراد
والرضى به لا يرضى بحسب

وكذا من يرضى مع التعجير كالمسوس ايرد في الماسور
يعني ان العيب الكامن الزيد يلع عليه لا يعرف تغيير السيج
كسوس الغيب ومرارة الفشا وتعود له لا يفتي البايغ والشر
في الجدل به اي من المشتري ان يرضى به قال ابن القاسم كل بايع
من عجز العيب او يرضى بالعب غيب من اهل الخلقة فحمله المتبايعان
ولا يعلم بعينه لا يعرف الشهور والكسوس والغيب وانهم هما يفتي
في بيع المتاع في ان يرضى بعينه باكتافه وانما وان يبيع على البايغ
منه واقية عيب وكذا ان مال في الجور الصنوي والجور يوحى
في اكله باسما او الفشا توجو مرا فلا يرضى وهو من المتبايع وسمع

لعن يفتن ما فيه من هذا النوع من هذه الناحية على الخلق بالقيام بالغير
 وقد ذكره ثلاث شروطين في هذا الموضع على وجه البيع والثاني ان يكون
 المقبول جازيا لطلب الغنى والثالث ان يكون الغنى ثلثا قبا كشر
 اما من ورث العاقبة فنقل المواضع فثبت ان هذا ان المال امر بهمة مرد
 على يخطم فيها قد قال الحقور اما المحبور فينقله واما كون الغنيون
 جازيا لطلب الغنى والثالث ان يكون الثلث من الغنى فثبت ان هذا ان
 ائتمنت له رجوعا قبا واما كون الغنى الثلث فاشترط من قبل الغنى
 في قوله يد الغنى فيل الثلث مما زاد عليه هذه الناحية وفيل ثوما
 زاده على الثلث وفيل ما يتغير من القاس بملكه ولو دون الثلث وممكن
 ان يخرج من احوال الثلثة في ملكه مع الترخيص والى هذه الشروط
 اشكال بل لا يمتنع الا ان يكون في الحقيقة الشروط المذكورة فالمقصود
 ان البيع يبيع وان يضمنه شرا الناحية بقوله وتضمنه فايضا في ملكه
 لكن فيمنه مغير بما اذ لم يفت من بيعه مشتريه يبيع وغنى فان كان
 مضمرا في الفوايا ليعلم ان لم يفت قال الخنايب مع قوله هو المضمون
 ولحقه بغيره في كل حال وفيه وفي المصلحة فلو ان المخرجان
 فيل المتسلم ان يوجب تمام القيمة وما يربح البيع والشراء وان لم يفت
 وفيل يضمن له بقوله المخرجان من قيمته يوم البيع انظر في احوال المخرجان
 القايح المكملين وقوله وبيع للمخرجان من قيمته يوم تخرج بهم يوم
 قوله وان يكون جازيا لطلب الغنى **فصل** ما يقع كله
 انما هو في بيع الرعيه يبيع مال نفسه واما السعيه يبيع
 عنه وحيه ملكه الفياح ولو بعد السنة اذ ابيع في ما يتغير القاس
 بملكه ولو لم يبلغ الثلث وكذا الموطا اذ ابيع الوكيل كما ذكر
 قال ابن عمر اتفقوا ان الناي عن غيره في بيعه من ان يكيل او يبيع

اذا

اذ ابيع واشترى مما يتغير من القاس بملكه انما هو في بيعه من ان يكيل او يبيع
 الموطا في قال روي نواز البرز في انما يكيل الوكيل ليشترى به وقال الفراء
 ان يفتن من ولي لا يفتن لغيره فثبت ان هذا ان الرعيه لا يبيع مطلقا
 او دره مضمون لقوله فقه وان يفتن من مال الرعيه بالبيع في يفتن
 وكل من ولي ولا يفتن به من غير ان يكون الرعيه والرجوع والحق
 انفس انفسهم وبيع على خطاه عن نفسه ولا يفتن ولو كان له العادة
فزع قال الخطاب ما لم يفتن من المخرجان والمردود بالغير انما يبيع لئلا
 يملك المستأجر لعل الملك الاول كان للزوجة وكيفية طاعة
 لم يجمعتم لمصلحة فيما يبيع شرهه بعد بيع الغير وفيل نفسه
 وكما انفسه بغيره فثبت ان هذا في بيعه لئلا يملك وان قلنا بل ك
 مستأجره ان ليس يبيع مخرجان هو ما تراضا عليه المتبايعان
 والحق في من يفتن من مخرجان على المخرجان من يفتن
 والى المصلحة برفقتهما انما يفتن في تملك المبيع المنتخب
 بفرك من يبيع مال نفسه واشترى ليايات البيع واخر معا فوله
 والردي بغير الغنى ملكه موت فثبت ان السعيه في الناي يفتن في تملك

فصل في السعيه
 وفي احوال السعيه ما شرع في بيعه الشياح وبيع تمتع
 ومثل يسهل في كل النخل **فصل** في بيعها تبعا للمحل
 والما تبعا للمبيع لهتم مودعه ان ارضه لم تقسم
 الترخيص في احوال غير غير في يسكن العادة من الشيعه في الوتر
 ان السعيه يبيع الحقة التي لم يفتن من الرعيه في حقه فثبت
 بحيث ان يفتن في السعيه استحقاقه في كل من يفتن مبيع شرهه
 بتمنه فلو ارضاه ما اذ ابيع الشرا يفتن من دار يفتن بملك السعيه

١٢٣٤٥٦٧٨٩١٠١١١٢١٣١٤١٥١٦١٧١٨١٩٢٠٢١٢٢٢٣٢٤٢٥٢٦٢٧٢٨٢٩٣٠٣١٣٢٣٣٣٤٣٥٣٦٣٧٣٨٣٩٤٠٤١٤٢٤٣٤٤٤٥٤٦٤٧٤٨٤٩٥٠٥١٥٢٥٣٥٤٥٥٥٦٥٧٥٨٥٩٦٠٦١٦٢٦٣٦٤٦٥٦٦٦٧٦٨٦٩٧٠٧١٧٢٧٣٧٤٧٥٧٦٧٧٧٨٧٩٨٠٨١٨٢٨٣٨٤٨٥٨٦٨٧٨٨٨٩٩٠٩١٩٢٩٣٩٤٩٥٩٦٩٧٩٨٩٩١٠١١١٢١٣١٤١٥١٦١٧١٨١٩٢٠٢١٢٢٢٣٢٤٢٥٢٦٢٧٢٨٢٩٣٠٣١٣٢٣٣٣٤٣٥٣٦٣٧٣٨٣٩٤٠٤١٤٢٤٣٤٤٤٥٤٦٤٧٤٨٤٩٥٠٥١٥٢٥٣٥٤٥٥٥٦٥٧٥٨٥٩٦٠٦١٦٢٦٣٦٤٦٥٦٦٦٧٦٨٦٩٧٠٧١٧٢٧٣٧٤٧٥٧٦٧٧٧٨٧٩٨٠٨١٨٢٨٣٨٤٨٥٨٦٨٧٨٨٨٩٩٠٩١٩٢٩٣٩٤٩٥٩٦٩٧٩٨٩٩

تعلقوا من منكم من الملة والاختلاف في تعجيل المال فقال ابن النعمان في مجلس

يعني ان من حيث له شعبة فسرقت ولم يعلم بكنيتها مضى علم يعنيه
من يوم علمه بالبيع وهو خاطيء في ذلك البلوة يعني وقام على القيام
بشعبته لم ينعقوا ما لا ينبغي فان شعبته فسدت والحقها انما باليت
الاول قال في التوضيح المشهور انما تشقها بعرضه من طوبى له ولتخليها
فيها فربما اشبهت الشبهة بالكعبة جوفها وهو مذهب الرسلالة المتشبه
وعلمه العمل بالغ اشبه في هذا فقال انه اعيت الشمس من انشور
ايام السنة فاشبهت ومذهب الرسلالة انما غاب في السنة له حكمه
قال في التوكيد في المجموعه فعلم الشمس والشمس اربعة قال ابن النضر
انتهى في حرم الناصح بمصر قوله مع المتعلق ومع من غير الترتيب فانما
له يعنيه وهو كونه قائما على انشور الشمس فغابا وعلاب بان
عليها البين مراد كما قال في الرسالة ان الغالب على شيعته وان
كانت غيبته ابن الغالب والغالب على شيعته طالع يخرج ما لا
من يك الحاضر من حيث نراه التوجيه يعني ان الغالب على شيعته
علم او يعلم ان يخرج بالشفاع كما او ما يعنى معنى ذلك كما لو امر
بالفاصلة معه ويجوز ان لا يفتد اسمها هو اما ان لا يفتد
منها فانها ان كان فيها كما مودة عليه غير مخصوص بها زمان
يعر حكمه بوجود الشبهة فهو كذا في الشبهة في الجملة
ولم يستقر الملة الضعيفة ومن لا يفتد طبع النور عن علمه في ذلك
غيره وانما يفتد الساعات مع غيره وانما المضمون والمضمون
الحاضر والصغير بالمراد الغالب ولم يعرزال العززال حاضر

سوا كل من يفر من الخاف من علة السبعة (ويجاءنا انتهي) وعلى نحو
المرأة الضعيفة ومن ذكر يعرف كما تبين لنا في قوله وكذا والعزلة لم يحس
البدن منفراد وكذا في سر السخاخ والعزلة بالرجل الضعيف والمرأة الضعيفة
والغاية وان كانت على البريد والبريد في العينة الجيس والمرضى فلتا
ويروى في ذلك ما لا اذ كان المسمى في عجا عنة ان سمع من يد **بروع**
انما شهر الضعيف انما في السبعة وكنت في ذلك ولم يعلم به المتابع حتى
مضى ليل السبعة فلما خرج سبعة من العمل ان عجز السبع فعمل العجا
ونزل في تسليم النواويل السبعة او بالفضاء على معية المتابع في السبعة
وقد غلب على العمل كلها في السبعة علم نزلها واقتضى العينة ان عجة
بعض السبعة في السبعة ولم يقتضى علم المتابع في ذلك انتهى من
حيث كنا في السبعة الى العلم الى العباس سمي في امر الغني في السبعة
في السبعة الغلب في السبعة ان غني عن تفسير الى عمر ان العباس
انما ينبغي في السبعة

فقلت له ولان صبينا وصبنته تسبع عتق من ابيخزله بما
قال الرب والروح وان لم يكونا له السلطان وان كان في موضع اسلمهان
فيه صرحا تسبعته له ابله وحرزوا قلتم فقلت له فان كان له
والرب لم يبع تسبعته واعلم ان شر تملك حتى بلغ الصبي بعززة هو يلق
ابكون على تسبعته فقال انزلوا والوا الفياض بالخضاب تسبعته بمنزلة
ما لو بلغ الصبي فتر ان اباخز حتى مئة له مرة هو يلق لكان له

نصف الشبهة قال صفة وان كان له وجه بل مع شذوذه واعلم ان
اسمها مشتق من الصبي وهو على شذوذه من الاقوال الشبهة ذكر بعض
المختصين وقد جاء عن اسبقها ايضا خلافا لغيره في الرواية استدل
باصولهم انتهى **وان يراجع مستشرق الانفا بالشيع مع يمينه انفا**
يعني اننا نرى المشتري في الشفعة والشيع وقال المشتري انما كنت
المستقة ولم تشيع بلما شفعة له وقال الشيع انما لم تشفع وانما
زلت على شذوذه ما انوار الشيع بهن انفا يمينه وعلم
المشتري انما لم يشفع بلما انما في كثر ان كانت انظر ان
لشذوذه في قوله لا يشيع وقال الشيع وقع من شذوذه في قوله المشتري
منه ما يميز ولم تقع له من شذوذه بلما انما في قوله انما في قوله
ناله قول الشيع مع يمينه لان الشفعة فروجهت له بالبيع والمشتري
مخرج ما يميز ما كنت له من شذوذه في قوله

وليس سفاضا لان ما تشي اسفذه قبل البيع لاعلم انما
كرهه ليس لان ما من اخبر انما اعلا وبالنفس النسي

يعني ان الشيع انما اسفذه الشفعة قبل شراء المشتري بان قال له
اشترى واشفعة في حليته واسفذهت شذوذه عند ما كان له
في الشفعة وكان له من شذوذه بالشفقة بغير الشراء ابن سونس
لا ومن وجب ما لا يملك في شذوذه انتهى وهو المسئلة من باب اسفذه
عن قبل وهو ما لا يملك انما في شذوذه في شذوذه المشتري
بلما روى البيع في شرح تكميل المنهج فالبيع المعنى فقلت بان انتهى رجل
الرجل فقال انما ارى ان المشتري الحق التي انت شفعها ما سلم الي
الشفعة بقول اخر جعلت بلما المشتري بلما يطلب شفعة فقال انما

في قوله انتهى وقوله اعلم انما هو ما غفرت عنه البيع موقوف
لفعل يعين انما في اسفذه الشفعة بغير البيع وقبل العلم بالتمن
فان الشفعة تسفذه واسفذه لان ما اسفذه او انما في قوله
ان لما ان يعلم الشفعة قبل ان يعلم بالتمن ولما انما في قوله
يعلم من انما في قوله انما في الشفعة انتهى فقلت في قوله وخيار له
بغير مخيه بان لغير الشفعة بلما يعلم من انما في قوله التوضيح عن
المان بان لغير من علمه بالتمن ثم علم وقال لقلت انما اراد ان
يزيد علمه في انما فاما ان اراد ان يستفذه به فالمستفذه انما في قوله
ابن سونس لم يعلم انما انتهى وقوله كرهه ليس لان ما في البيت التفسير
راجع المسئلة الاول في الشفعة اسفذه فيها غير ما في اي في كايان
اسفذه قبل البيع كرهه لانما في انما في الشفعة انما في البيع
في انما في اسفذه الشفعة ثم بان انما في بيع في شذوذه في قوله
فانما في اسفذه لانما في الشفعة **فانما في المني**
فلما كان لغير الشيع بان المشتري اشترى بخرا وخره ما علم
الشفعة ثم مع عن انما في شذوذه في قوله في شذوذه في قوله
عن قوله ويجعل بانما ما سلم الشفعة لانما في قوله في شذوذه في قوله
واسم ليس هو على اسفذه **في** انما في الشفعة في شذوذه في قوله
الشفعة البيع جعل ميان انما في يجوز بلما في قوله الشفعة في قوله
في المني فقلت له بان في قوله في شذوذه في قوله في شذوذه في قوله
نصها نصيبه في قوله في شذوذه في قوله في شذوذه في قوله
الجميع في قوله يطلب شذوذه في قوله في شذوذه في قوله في شذوذه في قوله
رجلان حصة رجل بلما في قوله في شذوذه في قوله في شذوذه في قوله في شذوذه في قوله

وهذه دقة في التفسير يعطى عرض المنع في التبرعات يفترض

والله

في الرد بالعبه والاعفوان وسعته باعلى بلاسفاق
وممن قال الشيخ ابن كان بان البيت، ستمائة على الجمل وعشرين
مستقلة من طر، سميت في ثلاث، والى لغو النظار الشيعه اكار
الشيخ خليل بنون كان على ارجح يعرفون رابعه عوضه اى
انما المستحقوا الجاه، به على اكار ما انه يرجع عوضه اى قيمته ان كان
مفقوا او مثله ان كان سليما **كس** قال ربه عوض بعض ما خرج
منه او قيمته لانك اذا اخلعنا واصلحنا عمر ومناجعا به عن عبد او كتاب
او عسى فغوله لانك علمنا ان اخرج ربه فلا يرجع بل يخرج من يدنا تغفر
ولا يفهمه الا قيمته له بل قيمته عن العوض فوله والنهي على التبرعات
معتق **يحيى** ان السفه من الرجوع تبرعا كالصرفه والاهلية

والله

في شبعة فيه قال في الفصل نحو دراسته في الصورة والهيئة لله وبعد
العمل انتهى **فصل** في تواتر شبعة في الشفيع المروج كحيا
قال ابن سائون وازاد الحلا وحي ان جميع المحجورين ملكا في دين
مجهول على جهة التخييل والاستمالة له او يحرق في مواراة التخلل في ذلك
في الامانة شدة قال ابن رشد واتفقوا في الفاسق وسجنون علمانية
شبعة في هذا النوع واختلاف في التعليل من ان الفاسق يعلل في
التم والشفيع فيه ولا يفتقر الى حيا ورواه بعض صنف فلا شفعة في
ولا يفتقر الى حيا ورواه بعض يفتقر الى حيا ورواه بعض صنف في
الظلم انتهى **فصل** في كون الشفعة في الخلف عامز هب ما لم يجه
الله وحي في بعضه والله ان زوج لولي في بعض الخلف او وال الزوجة
اقتت كماله وان كان الخلف الغفر عليه واقتل في دار الميوس وحي
بمقتل المنة والمرونة والشفعة فيه قال ابن سائون في الخلف **فصل**
من المرونة في الزوجة قال ابن سائون في بعضه في السر واهله نواب
ليفتك شفعة وازاد ان الخلف المتصرف عليه واما ما له ان كان رجل
صرفا يفتح عامز هب ولا يفتقر عليه وان كان فيهما عليه حلف
والخلف في الشربة الرباع والارور والخلف في المنة
يحيى انه لاختلاف في الشفعة في الدار كوار بين رجلين احدهما
تخصيه بمل الشربة ان يبيع ذلك الدار انما يبيع له يبيع منه حصة
او ليصرف له له فيه خطاب قال في المعبر ونزل المنة قوله في الدار
فما فيه شفعة فقال ابن الفاسق عتمة شفعة فيه وقال الشربة وان
ناجع وان كانت فيه الشفعة قال ابن سائون في بعضه في الشفعة
قال ابن الفاسق ومطفي في القضاة والمرونة قال ابن الفاسق وان اختار
رجلان دار بينهما بالمرونة ان يكون حصة منها قال الله في شفعة

فيه لشر بعه بخلاف البيع انتهى **تليمة** في بعض
الخطاب في الدار بما اداء الفدية عن بيع الدار ما معه في الخطاب
في الشفعة كماله شفعة في حيا وحي في المنة شدة باع الشفعة
المفتق فان لم يكن الشفعة في بيع الشفعة وحي في المنة من غير خطاب
انظر بحال المنة

وليس للشفيع من تخفيف في المنة في المنة
يحيى انه لا حلف المشتري من الشفعة المنة في الشفعة او تسليم حيا
ما ادا الشفعة ان يملكه لينظر ويتردد في المنة في المنة في المنة
المشتري وبيد المشتري اما ان تخلف في الشفعة وتخلف في المنة
شدة واما ان تسلم له شفعة لينتفع به فان في المنة في المنة ان ادا
الخلف من اموال الشفعة ان يملكه المنة او الشربة فان يتردد في المنة
ويستقيس كان في فوان في المنة من الزهبة والنفيس عليه العمل وان غرت
عليه المنة انه لا يضر ساعة وكما وحي في المنة في المنة
او الترم وقال ما المنة في الحقيقة وحي في كتاب ابن الموار

واي بيع شفعة واه هبة واه هبة
يحيى ان من حيث له شفعة لا يملك بيعها واه هبة واه هبة
وحقة له اذ املك في المنة والتزم في حيا وحي في المنة في حيا
بلورته قال في المنة في حيا وحي في المنة في حيا وحي في المنة
واصله انما حيا المنة من حيا وحي في المنة في حيا وحي في المنة
يملكه لخصه اما ان يبيع الشفعة او هبة او هبة في حيا وحي في المنة
او المشتري وحي في حيا وحي في المنة اما ان يبيع المنة او هبة في حيا وحي في المنة
التم وحي في المنة في حيا وحي في المنة وحي في المنة في حيا وحي في المنة
او يبيع ما املكه في حيا وحي في المنة وحي في المنة في حيا وحي في المنة

هذا القول بان لا يجوز له ان يبيع شبعته قبل
 ان يستمتع من غير المتاع وما ان يبيعها له فصور تمامها ما لم يرد
 بحيث لا الشفعة بل يجوز له ان يبيع ما رغبه المار وذهب لغير المشتري
 من شريكه وان لم تلحق بالشفعة بقية وقال امحق شبعته
 وانا ان لم اجد لها ما قال لا يجوز له ان يبيعها له فصور تمامها ما لم يرد
 ان يبيع شريكه شفعه بانه علة وصحت له شبعته فيما
 تيمم بغيره يقول امحق شبعته بانه علة وانا اعلمه في ذلك
 الشفعة مائة وخمسين او بفول شبعته مائة وخمسين شفعة
 بالشفعة من غير المشتري بانه علة شفعه في ذلك الشفعة او شفعته
 له بانه علة وخمسين او بفول شفعته مائة وخمسين شفعة
 او عتبه بغيره بالشفعة بالشفعة مائة وخمسين شفعة
 على الشفعة المتاع بالفي على اسماء البيع فصار موقوف عليه قبل
 ان يبيع بالشفعة فاما ان يبيعها او يبيعها من المتاع الذي اشتريه
 شريكه بعد بيع الشريك وقيل ان تلحق بشفعة من غير الشفعة
 الشارح عن كثر ان عتات ان ان يبيع شفعه شريكه ما وبيع الشفعة
 بغير شفعته المتاع او يبيعها منه **وقال في الجواب**
 فلو قلبت في حصة الشفعة شفعته للمتاع بغير البيع او ببيع
 اياها منه على القول بجواز ذلك وهو من قبيل بيع كايون للمعنى كاي
 في الشفعة مع الشفعة او كان له شريكها كما يجب له من الشفعة
 ان يبيع بغيره فقول القول ومعناه انه اعلم ان عتات القول بجواز ان يكون
 المشتري ما للشفعة فان يبيعها الشفعة بغيره من عتته استنشد
 المشتري بما اشتريه وان شاركه غيره كان المشتري بما يبيع الشفعة
 من المشتري ولا يشاركه ما يبيع منه **قال ابن رشد**

وعلى القول بان لا يجوز له ان يبيع ما رغبه المار وذهب لغير المشتري
 ان ان يبيع الشفعة على المتاع المتاع المار وذهب لغير المشتري
 لما كان له من شفعته شفعته او يكون له من شفعته او ان يبيع
 شفعته ما كان له من شفعته او يكون له من شفعته او ان يبيع
 وعلى خلافه ان الشفعة لا يجوز له ان يبيع شفعته قبل الشفعة
 من غير المتاع وما ان يبيعها له فصور تمامها ما لم يرد ان يبيع او
 الشفعة بغيره الشفعة على المتاع ما لم يرد من شفعته الشفعة
 لما فيها ما كانت قبل البيع والشفعة يكون له من شفعته ان يبيع
 لغيره ما كان له من شفعته ما كان له من شفعته او ان يبيع
 بالشفعة ان كان له من شفعته ان يبيع له من شفعته او ان يبيع
 بغيره من شفعته فقول القول بان لا يجوز له ان يبيع شفعته
 الصورة الرابعة وهي البيع او الشفعة للمشتري بغيره الشفعة
 بغيره من يبيع الشفعة او يبيعها او يبيعها من يبيع
 الشفعة الشفعة كما في الصورة الخامسة ان البيع في ذلك
 للمشتري بل لا فلا ان المشتري يبيع له كلاما واما ما يبيع من يبيع
 او الشفعة للمشتري بل لا فلا ان المشتري يبيع له كلاما واما ما يبيع من يبيع
 ابن رشد في منع بيع الشفعة وهو متاع مملوك له المالك ان كان
 للمشتري شفعة بغيره او يبيعها او يبيعها من يبيع من يبيع
 عليه حقه واما حقه كايون على كايون ووجهه حقه واما حقه
 فلم يبيعه وجهه المتاع كل ان يبيع كايون حقه ماله من اجل الضرر الذي
 عليه فتركه على عوض او بغيره وقد نص في المعنى على حقه او يبيع
 الشفعة للمشتري واما حقه فكل من يبيع شفعته بالشفعة
 من المشتري فقول القول بان لا يجوز له ان يبيع شفعته الشفعة

من له لوان كان فيل وجوه ما في له بالكل من ذواته وهو علم شيعته
 يلحق بها ان شاء الله انتهى وفي المفردات وتورثه الشيعة فينتزله
 لئلا يمتزج الموروث في القول الذي كان له من المفردات التي لا تتواءم
 ما ان الموروث والشيعة الذين يستقيم به يبرر مرء عنه
 اومات يعرضون الشفيع على القول بان السبع لا يسفد شيعته
 وبالنسبة وان توجب انتم
وجميع ما في من الشفيع الخلف والقول قول المستنير في مع
ان كان ما ادعاء ليس به غير وقيل مثلثا **وايضا**
ذات حبيب قال بل يفسد وبالنسبة للشفيع **بجميع**
 يعني انما لا يقتل الشفيع والمستر في من الشفيع السبع فضل
 الشفيع بتمامه وفي القول المستر بهات من اقل الامور ان لا يتناول
 قول المستر مع عيبه كذا في الامور من الشفيع وهو قول المستر
 الغاصم وان لم يفسد وفي القول اسرار الموروث فلو لم يفسد
 قول المستر في مع خلفه ان كان ما ادعاء ليس به غير **القول الثاني**
 ان القول قول المستر مثلثا في ما يعرض او بما يشبهه وهو قول المستر
 لكن قول القول غير معتبر عند اهل المحاكم واليهما اشار الساجد
 بقول وقيل مكلفا ولا يعترف **القول الثالث** ان حبيب
 يفسد الشفيع منه غير قول وغير الشفيع فيمن ان يبيع بطل القيمة
 او يفسد او لا يفسد في قول وان حبيب قال بل يفسد البيت وحكي
 غير اهل البيت في قولهم في ميمون عن ابن المفسر من قول ابن حبيب
ومن له الشيعة بما يري بيع الشفيع حين بالتبرع
بما ادعاء وعليه البيه وخضرة **بينه معين**
 يعني انما ان الشفيع ومن دار له الشفيع من ماله على الشفيع

ان

ان الشفيع المسلم بالبيع لتكون له شيعته وادعى حبيب الشفيع
 انما حارب بالبيع بان وهب له او تصرف به عليه فلا يشيع من يري
 فعل الشفيع البيهنة انه حبيب بمعاوضة فاما انما كانت
 له شيعته وان لم يثبت له فعله في الحاضر اليه من انما حارب به في
 عود وتنفذ شيعته الشفيع له ووجهه له وهو كون الشفيع
 من حبيب وعليه البيهنة كونه يري ما يري حبيب له فافضل من القول
 حرمه في حبيب الميمون ما لم يكن من رجل تصرف على رجل يفسد
 له في دار فعل الشفيع له ان يكون غير ما عليه الشفيع واعتداء
 كوابا واشهر له بل تصرفه ليفتح شيعته فانا انما لم يلحق بالشفيع
 عليه بقول ان كان رجل تصرف على رجل فافضل من عليه وان
 كان من ماله فهو له في القول في الجحود **في حكر**
 ان حركات اقامت ميمون ابو البراهيم السجادي بن ابراهيم باليمين من نكر
 الرجل له وفعل الشفيع العمل بيمينه عنده بما قال الساجد وحكي
 مثل الشفيع على الشفيع اذ ادعاء على حبيب الرضوي لا وكفى به
 لما في حبيب الرضوي من ومري على الشفيع مري عليه على ان لم
 يبيع بيت الرضوي والشفيع الشفيع من الشفيع الشفيع
 يوصي البيهنة على التبرع وغيره كادعاء فيه وفعل الشفيع انما
 دون ما في المروية من التبرع بين التبرع **تلي**
 قال عاواذ بن نوار الرضا عن ابي حبيب العباسي قوله في المسئلة التي قيل
 عنها له الشفيع فريضا عن الميمون وان كان من ماله لم يفسد
 قال بعض الشفيع في بيتة عمل عايد الشفيع على حبيب عليه وان
 من ادعى عليه برعوى فلا يثبت ولا يثبت ولا يثبت عايد به انما يغير عليه
 قال ورايت غفارا رضي الله عنه ان حبيب من تراه ابي حبيب

اشترى حقة من حاء كان الرجل يعيها بان اللونكة ميم حقة فحاله ان
تباع ان يشبع عليه فاشترى البائع بالعرضه بفعل ابن اللونكة تسبعة
جوا بعد البقية ابن فاع بالعرضه ورعنا ان فاع تسعة الفبايع فابقي
واللعمري ما سوغ بما به تسعة ميم الصل ففجر مع ابن اللونكة امره الى الحق
في حقة وكتب الوان المذكور بجوة المسئلة يكتب بضمه واسفل
هنا من حبال الشهاوار والسبعة واحدة فبقر فتياء ولغز
السبعين تسعة منهم ما الجباب ابن الخوف من جوة السبعة
هو الكافر والمتعسر الميم فحيك تحب به له فرائز العور ويعد
فيما التبرع وهو غالب صور هذه المسئلة

**والله نرى ان يميز ما على استر ميم ان يفتوحه ما يبري
ان كان ما استر حقة وما في حقا ما يشاء الترم**

الكفح الحز يمين ان من حاء شفا الى حليز او ثلثة او اخر في
صفحة واحدة فاعلم ان السبعة ان يشبع ميم ما يبر بفتح الميم
لحز حاء يمشي حقة دون بفتح الحاء بفتح حقة فليشعر بذلك
واما الحز جميع الشفا في السبعة او في حقة استر في حقة
السارح وفي اصول الفتيافا البر حاء وانه اكلان السبع حقا واحدا
والاستر ان حليز ان يكون ان الحز حقة حقا ويرى الحز
استر يمين والتم اعلم ان الااضي حقة السبع والمستتر
فلم حلة تما بانية وانه الحز المستقيم الحز ما استر الحز المستر
ما ولم الحز ان ليس له الحز حقا استر او الحز كان يشترى ثغا
ميريه السبع ان يشبع الميم حقة واما ان كان حقا لا يميز ما كثر
في حقا بالسبع الحز ما يشاء وتر ما يشاء والوهو اشار النافخ

باليشير

باليشير والله نرى من حاء واشترى حقة له واشترى حقة فحاله ان
واعلام ميم على الاشترى حقه ميم فمير الشفا وان كان حقا
فلم يميز ان الحز وما اشترى حقة كان على حقا فحاله ان كان
شرا ما اشترى حقة وما في حقا ما يشاء حقا فحاله ان
تفعل بفتح الحاء فحاله ان حقه ما له وما اشترى حقة فحاله ان
وحلة الترم حقه ما وما يشاء فحاله ان حقه ما له وما اشترى حقة فحاله ان
ما يشاء حقه ويرى حقه ميم حقه فحاله ان حقه ما له وما اشترى حقة فحاله ان
الحز حقه او الحز حقه ما له حقه فحاله ان حقه ما له وما اشترى حقة فحاله ان
النافخ واما من متعدد وحقه الصورة التي نقل السارح عن الفبايع
والحز ميم الفبايع فحاله ان اشترى ثلثة رجال من ثلثة رجال
حاله وارضا وحله وسبع حقه فحاله ان حقه ما له وما اشترى حقة فحاله ان
الحز حقه واسلم حقه فحاله ان حقه ما له وما اشترى حقة فحاله ان
ويرى حقه حقه حقه حقه فحاله ان حقه ما له وما اشترى حقة فحاله ان
من ثلثة مثله في حقة فحاله ان حقه ما له وما اشترى حقة فحاله ان
ايضا الحز حقه ما استر حقه فحاله ان حقه ما له وما اشترى حقة فحاله ان
ايضا فحاله ان حقه ما له وما اشترى حقه فحاله ان حقه ما له وما اشترى حقة فحاله ان
وحقه فحاله ان حقه ما له وما اشترى حقه فحاله ان حقه ما له وما اشترى حقة فحاله ان
فهم فحاله ان حقه ما له وما اشترى حقه فحاله ان حقه ما له وما اشترى حقة فحاله ان

الاول ما تقع من حقه التسع حقه فحاله ان حقه ما له وما اشترى حقة فحاله ان
اما حوا ان اشترى حقه فحاله ان حقه ما له وما اشترى حقة فحاله ان
وليس السبع تبغيح السبعة الحز حقه فحاله ان حقه ما له وما اشترى حقة فحاله ان
السبع حقه فحاله ان حقه ما له وما اشترى حقة فحاله ان حقه ما له وما اشترى حقة فحاله ان

بجمع فقامت بذلك شعبة اخرى ما شاء قال في الحاشية في مسئلة من المستشرقين
 حكوا في ثلاثة رجال بالاسم قلت بان كان انما المستشرقين من كل واحد منهم
 على حدة في صفة فقال الشيعي انا اخرج منكم واحدا عن غيري
 فقال قال الله له ان اخرج منكم واحد اقبل شعبة المستشرقين بعد ذلك
 لان صفتهم بالماضي وفتحنا بعد الصفة الاولى وانما الصفة
 الثانية كان المستشرق ان يجمع معه فيه بقول الصفة الاولى وانما المستشرق
 الحاشية كان المستشرق في شعبة واحدة بالصفتين الاولى والثانية
في الرد على الشيعي وجيب ان يجمعوا مع بقول الشيعي
 بجيب انما اوجبت الشبهة كما ينبغي في شعبة وليس من بان
 الحقيقة شركا به ان يجمعوا مع ما شيعي بقول الشيعي بان كان له
 وله ربع ما شيعي به من كان اقل او اكثر وعلى نسبة ذلك قال الشراح
 ولعله كان اهل السهم الواحد في الميراث اهل شعبة فيه من غيرهم
 من اهل السهم كالزوجات اذا ارزق الربع والثلث مما عتق له من اهل
 بان لم يجمع من اهل شعبة في ذلك الشفع من غير من اهل
 الميراث قال في الحاشية قال الله والشعبة انما تكون عاقر الميراث
 في هذه الآية انتم وفي المرونة قال الله القضاة اوجبت
 الشبهة للشركاء فقامت بينهم على قدر نصيبهم لا على عدد من
 قال الشيعي ان الشبهة اوجبت بشي ركنهم لا بعد من وجب
 تعاضلهم فيما بينهم اذ به اهل الشركة انتم وفيها اذا كان
 المستشرق في شعبة غير شريكه وانما شيعي واحد من شركه
 في الشبهة في شعبة شركاء بان كان المستشرق اهل الشركة
 وازاد شركاء في شركته فيما استقرى بان له منه بقدر حصته فان

في المرونة قال الله ان كان للميت من شعبة منكم منكم منكم
وما يجب حصة الكلان عن الشيعي حصة ما اتفق
 بجيب انما اذا افاد المستشرق على البايع بجيب في حصة
 الشيعي في مقابلته العيب بان لا يخلص من الشيعي في شيعي
 في غير من الشيعي في الحصة والكلان اجمع للعيب في حصة العيب
 في حصة وهو ان لا يرد معه والعيب الواجب للموت انا اطلع على
 حصة بقول الشيعي او حصة بقول المستشرق في عيب بين الرد
 والكلان في العيب القديم فان كان له حصة عن الشيعي في
 الميراث كما قال الشراح ولو اطلع على عيب قبل ان يطلع
 الميراث حصة عن عيب منع من الرد في حصة الميراث
 في حصة عن الشيعي من اهل الشركة في حصة الميراث
 على العيب قبل ان يطلع على الميراث اطلع عليه بعد فقال ان
 شايه ايجاز لو وجد المستشرق في الشفع عيبا بعد ان
 الشيعي لم يكن له حصة اشرى بان رد الشيعي عليه رد هو
 حينئذ على البايع انتم في حصة الميراث اطلع على الميراث
 من الميراث وحصل حصة ونائبه بقوله حصة ما وتعلق حصة عن
 ايجاز المستشرق وجيب بتعلق حصة وبيان شعبة حالة
 كونه العيب معك فاعيب قيمة اورد كما تقدم وحل من عن
 الشيعي حصة ما وعن الشيعي متعلق حصة الثاني
وارجع مستر لبايع على الشيعي لا نقضا ما دفع
وليس للبايع ان يضمن عن مستشرق مستشرق من الشيعي
 ذكرها مستشرقين الميراث انما شفعة من الميراث في حصة

في فصلة التي عتقنا نعتق من موقوف في فصلة التزاي في غير التفرع والتقديم
 انما يبيع من البيوع واما فصلة التزاي في غير التفرع والتقديم
 في انما يبيع من البيوع وله حكم العيوب والاختلاف انما يبيع في غير
 النافع موضوع هذا القسم ويخص حكمه ما كان موضوعه
 بقوله تصوغ في ما كان الموضوع ثم صرح بجهوده وانما
 يجوز في البيوع المختلفة في قوله كذا في غير اختلاف البيوع كانه
 شبه في العلم بقوله وجميع حكمه يستفاد وهو مضمون ان يكون
 وغيره والتجوز فصلة التي عتقنا نعتق من موقوف او تباين في غير
 والتجوز في البيوع المختلفة من البيوع وغيره وان عرفت القيمة لان
 ان كان من الخاصر ولا يجمع الدور مع الموضع والجنات فيها والواقع
 التماز ولا غير له مع سواء على الجاهل وانما يجمع كل نوع منها على
 حق وان كان كانت مستوفية في العيب والقرم وفرد بعضه من
 بغير جمعة في القسم ويخرج نصيب كل واحد في موضع واحد
 وان كانت مختلفة الالوان او غير بعضها في بعض فانما يجمع
 كل نوع على حدة وكذا الدور وما كان منها متفان في المكان متساويا
 في النطاق والريضة جميع في الفصلة يجمع كل واحد نصيبه في دار واحدة
 او دارين بعض في دار واحدة كل دار على قدر اهلها والبناء والتمسك
 لمختلفة مثل ان تكون روضة من تباح واهل من رماز لم يجمع ولم يجمعها الى
 التي وان كان التفرع في مختلفه تبيع كل الدور وما تفان منها وان عرفت
 في الوضعية فيه والقرم يجمع بعضه الى بعض اقلها والجنات الواحدة
 اذا اجمعت وبها التفرع نفسه فاعتقده ويجمعها معا بتعدى بالقيمة
 حتى يجمع كل سهم بما يجمع التبع بعد ذلك القسم وانما يختلف التبع
 فيما بالزيادة والافتقار والجهوز ان تفيض التبع من اهل السماع في سهم

وانما

وانما يجمع بالقيمة الواحدة الواحدة او المتشابه بالبركة حبيب
 ولم يجمعها اليها الصور والجنات وفيها مواضع وحيات الفطن
 والكتان حبيب والتفرع والحق حبيب وفيهم التبع من دار مع غير التبع
 والجنات والجنات والجنات كل واحد من هذه التبع بالاختلاف في الكسار
 النافع الى بعض الحكم هذا النوع من الفصلة وقال من ابي القسم
 بما يجمع يرد ان من ابي القسم الفصلة فانه يجاب الراءه ومن
 اجمع من اجمعت عليه به قال ابن سلعون وهذا الفصلة في التي يجمع
 في غير اياها وبما يجمع على التبع في سهم قال اجمع حكمين بها
 مستغر المواقف يجمع ابن القاسم الى جميع حكمه التي في القسم
 ابن سلعون هو قوله في المرونة ومعناه ان يكونوا اهل سهم ولم يجمع
 التبع يجوز ان يجمع نصيبان في القسم بالتزاي في سهم ذلك ابن القاسم
 في الفصلة ويسمع الفصيلان في المرونة للملاير تون التبع في قول القسرم
 افسوه حصتي على حق ليس له ذلك ويقسم له المرونة جميعا
 التبع ثم يفا سهم بعوان شاة ابن سلعون في المرونة في ذلك
 في اهل السهم الواحدة كالبنا على المرونة وتقوم واما العصبية
 فبذلك الموقر اقول ان القاسم في المرونة لم ان يجمع نصيبهم اراءه
 ابن سلعون وان يجمع فيما يجمع من سهمين قال ابن القاسم في المرونة فان كانت
 روضة مع عصبية فمنها بعضها يجمعها لغير العصبية قال ابن القاسم
 ولم يجمع العصبية او التبع انما يخرج سهمهم ولم يجمع يجمعون
 بينهم بعزله ان شاة وكان العصبية كامل سهم واحد وكذا المرونة
 للملاير والسوة الزوجات اذا اكثر والما يجمع في سهم واحد ولم يجمع
 ثم يجمع سهمين بعزله للمرونة في كتابه لا يستفاد اذ كانت
 ارضين في سهمين فانما يجمعها عن ورتة فانما يجمعها

واما بان جمع في هذه الفصحة بين حيز وهو في الفصل المحور
 وتقدم بعض الخلاف على هذه الفصحة المحورة وتضمن المنسوخ
 كلاما غافلا ان سلمون يجوز في الانكسار المختلفة والاعتناء المتبا
 ينه والبعيد بعضهما من بعض والمزيجين في قوله في غير
 ما من الطلق المتع البتة هو مستوفى قوله ويكمل المضمون على
 خلافه يحين ان هذا النوع من النسبة يشمل جميع الاشياء لا الطعام
 الذي يتبع فيه التفاضل وانما يمنع فصحته اذا كانت التفاضل
 المنوع كان يجوز وسنشرح ونصبا وسنوضح بين حيزين فيقولان
 الوصف بصفة درام مثلا ونحب الوصف بصفة ايضا على ان
 يخرج لهما ما بالوصف من الشجر والاشجار وسنوضح بين
 رجلين فيقولان يجوز التفاضل بين الفخ والسجور كقولنا
 وسنوضح بين لهما ما بالوصف من الفخ على ان يخرج لهما ما بالوصف
 درام او عوضا بل يجوز ايضا ان يكون الفخ بيع بوسن الشجر
 وبعضه في التفاضل بينهما قال الشارح ما معناه اذا منع
 الفصحة المودات للتفاضل في الطعام بل هو التي توجب اليه
 او الى النساء في بيع لهما النقد في الفخ فاما الفصل المحور وتجمع
 فيهما بين الخير والموزون حاشا ما يخرج من الطعام في يجوز انما
 فيما انتهى قوله واعلمنا عظم على المحور البيت قال ابن سلمون
 واما لو كانوا المحور فصح لوجوب على التفاضل في الفخ والغاية
 يجوز ان ياتي رواية في الحقيقة انتهى وقال فيله ولا يخرج في المحور
 لما اذا ثبت له في هذه التبادلات على خلافه انتهى في الشارح عن
 الزنا بولم يرفع ايضا مانعه ويجوز فصحة المرافعات التي لا يكون
 واما ما ثبت في رواية انما يرفع فلا يجوز فصحة المرافعات بينهما

ان ثبت الشراء انتهى والى تعيين العمل الهائيل المحلج بالثراء
 اشار الناحي بقوله وسمكت البيت قوله وما من به العيش البتة
 في ابن سلمون كما يات من ابن سلمون كما يات من ابن سلمون
 او موخر في قوله وما من به الفصحة بما يجيز قال ابن سلمون في
 النوع الثاني ولا يجمع عليها كقولنا يجمع في قوله
 وما من به العيش في غير هذا في الفصل المحور ويقام فيها ما يجز
 ايضا ليقول ان التفاضل فيمنع عقيمة مقرر وفرد معلوم والمختصر
 فيها انها بيع من الشجر انتهى والما يقع فيه بالحق انما كان
 بالقرابة اما بغيره كالتسوية او بغير البناء والخرى بل ما يقع كما
 يقول بغيره العيش من بينه يعرف كذا واستخرج قد تعرف
 انظر لفظا به في شرح قوله وتظهر في دعوى عوراد

فصحة الرضا لانها في من غير تعديل على الإطلاق
كفصحة التعديل والتراخي فيما عدا العيش من الغرض
وتدفع عنها بما او غلطها مكلف انما نفخا سططا

هذا هو النوع الثالث من انواع الفصحة وكيفية فصحة المرافعات
 واما ما من غير تعديل في تقويم وتجميع كالموع الثاني فيله يليه
 في جميع ما تقدم على الخلاف كما يستعمله ابي البيت الاول ما عدا
 الفخ بالخير بل ما يقع في هذا النوع به وما زاد يفسد في الفصحة
 لوعوراد فيما عدا او غلطها لا يلتفت اليه كما تضمنه قوله
 وعن عدم اعتبار دعوى غير بقوله مكلف انما نفخا سططا
 اي خلا ابن سلمون النوع الثالث فصحة المرافعات من غير تعديل
 والتقويم وتجميع من الشجر بانها في الفخ وفيه خلافه في ذلك
 فلهذا لا يثبت الفخ بل ما يقع به في قوله لانها كيتسج

المساومة قال ابن مغيث بان كان الزيد غفرا وركبها للموكل
ان يقوم بالغبن والمغنيان يبيعان الترحمة اذا اخلص فاما الزيد وغيره
وبعد الغنية المروية فما يفتي في الزيد يبيع بهما بالغبن ثم قال قل ان قيل
انما ادعى حرجا متفانيا فيمن الغلة بان كانت القسمة بالثلاثة فلا
يلتفت الزيد كما اخلع وان حله هو تمييز بيع بيع المساومة
وانما يبيع التسعة فمساومة بتميز يبيع بالبيع كما زعموا
فيميز الغبن والغلة وان كانت القسمة بالمساومة او عمل التوفيل
فله الغيا وبالفن اذا اخلص كان له بغير التبيع المربعة التمس وفسوا
مغنيان او الممهور كان الغلة وان كان من باب عن غيرهما
من جعلها اما كان تسرا او لم اعلم بقوله وفسمة الزيد فمغنيان
كفهمته التبعي او قوله على الكحلان كما امر الزيد بغير

و قد تم الوجه طافا على محبور مع غير كزيج خلا

يعني ان المحجور انما كان مفسدا كالغبي ومطلب لغيره في القسمة بان
المحجور يفسد نفسه ووليه ابوان كانوا له موصية بان لم يكن لغير
منهما بان الغاي في هو الذي يفسد عليه كما يذكر النكاح في الصغير
والغايب تنوم وكذا لم يفسد على الصغير البائع حيث ابواه حي
فالبيع المرفوع يجوز ان يفسد على الصغير ابوا او عييت المار
والعقد او عييت لما مله ذلك بمجرى عن امارة غيره ذلك وفي تحقيق
اليمين فليس وفيه عن صغير اب او وصي ويفسد عنه باي انواع
العقصة المقررة كما وعادة له بعد النكاح بغيره مطلقا
والعقل المنع

والمعصم للمع
فان يكون معسرا كما هو في فسخه يمنع من ان يستمر
لا انما الخلفه مشاعرا معصمه فخر بلا امتناعا



ويفهم الفايح على المخور مع وجهه عن اقتباله عن منع
كزلة الغشم على الصغار وغايب منقطع المخاض

فوله وانك مشاركا الامياني اخرج ما تقع في البيت قبل حسن

شروا ان كان المحرر مشاركا مع الجبيل والكلال ان فيما اعطان مشاركا
 لو صبه يعني ان المحرر انما كان مشاركا لو صبه لم يجوز ان يبيع له وصيه
 لانه من بيع مال محجور من نفسه هو ممنوع للمنفعة الماء اكان معه
 ذلك او رابع مثلا فبصرفا خرج الوصي لنفسه والمحجور بما خرج
 به مشاركا بعينه وبينه بان ذلك الجاني بان لم يخرج ذلك الماء ان يتاز
 كل باخرج به فلا يفتقر على المحجور انما لا يجوز له ان يبيع
 القاي على الصغار لانه يتابع الممهلين وعلى الغائب يبيع من حيث
 ان لا يخرج من غير ان يكون له اكان الوصي من خارج حريمه وما يتبعه
 لم يجوز ان يبيع على نفسه وعلى الزوجة وصيه كما يتصور ان يبيع
 الوصي على له ان السبلطان يبيع للمولى عليه من بقا سهم الوصي
 ما اذا عن جهة المولى عليه رجوع التفرقة بين الوصي كذا ان اكانت
 قسمة يبيع ما فيها نصيب المولى عليه على الاغنياء والمولود الوصي
 نصيبه وتصيب من يتكوله على الاستعانة ويكون نصيب من يبايعه
 من ايسر في ولايته ياخذ على ان العمل بجواز فعل الوصي في ذلك
 ان اكانت قسمة على المراضات بل انتمه من الزوجة تعلمنا
 وسرعنا وسيرة المتبعية وان اكانت دارا وضعية فيمن
 شركا وكما هو مقرر ودعى الباقر الى القسمة بان القاضي دون
 غيره من الحكماء يبيع عليه ويجوز قسمه طبع الشفعة عليه
 فالباقر القاسم وغيرهما بالافضا وعليه العمل قوله بان يكون
 الباقر الوصي وقوله في قسمة الناصب في مفسوم وخير نعم للمرجع

وجميع منها للفسحة وجميع التي جعلت من الحيوان والجماد والنبات والارض
 وقوله ويقسم القاري في البيت الذي بيننا على فوائده من فائدة الوحي
 مع عبود المتفرد في قوله فمعه منها المستقيم فان القاري يقسم
 على الصغر ويقع من يقسم له القسم الثاني
وحيث كان القسم للفضاء فيعبر اثباتا لمرجيات
ويترك القسم على الاضاح فيحال رتبة اول وجهه كما يجب
 فبالاشارة وحيت يكون القسم كما قبل المقضية في قوله
 بعد ان يشهدوا بربهم موحيات الموت والوراثة والاموال والاموال
 في المقصود والارزاق ورتبة ورثة واهمال فركاء الياسمين وعينية من
 القاري وطلب من شئ هو كذا الذي في رتبة القسم عليه لحقه
 فيه وما اشبه ذلك من الوحيات المتفردة على الفسحة عادية في
 الخرافة التوفيقية ويترك القسم على الاضاح على المذبح ثم
 داعية لكان شرهم اول وجهه كما في من الحجة ثم في القسم
 وادراج لحقهم من الحال انتهى والاعمال في حال وجهه للقافية
 اي يترك القسم على الاضاح في الحول لم يزل اما ان يترك شره وادراج
 من ثقاته في يقسموا كما يقسم من رتبة واما ان يتركه مطلقا
 الاضاح في القسم فيقسم عليهم ولهم او القاري
ومن يبيع ما يقسم لم يسمع بالحق اضار حتم
مثل استر المحارب او دار كالحل والفرز في المختار
وكما فتمتد تعذر تمنع كالتجيم بما تضر
 المناسب للترتيب الطبيعي تقديم البيت الثالث على الثاني
 فيه ان يترك في كمال الناحية هو المناسب لما بعد يليه والمان
 الاخير في البيت اما ان لا يجعل الفسحة اشياء كالعبد والياقوتية

(نحو)

ونحوها او يقبلها بضرر كالحقير والثوب ونحوها والحق في الفسحة
 منع فمعه على هذا فمعه بالبيت الثالث في قوله تعذر شره على
 حروف صان لمصر والناس في قوله تمنع من حرم كل التسمية في قوله
 كالتجيم بما تضرر في شع الفسحة قال في الممونة في قوله تعذر شره
 بين الرجلين اراه لصورهما فتمتدته وايضا في قوله طعنه ما يقسم قال
 ما لم والثوب ما يقسم بينه كما ان يجمع على ما قال ابن القاسم
 والقصر والياقوتية واللوثة والفاقة فمعه كما يقسم عن قوله
 انتم منة ما يقسم بينكم جميع ان لم يتركوا الشئ كان على المتباعد
 به مشركا والفرز ان يقسم ودعا لغيره الى الله في ما كان هلال
 المشرك ما يقسم المتباعد به في قوله لا شئ اليه ضرر كالدار
 ولما كان ما بعد يباع اليه وتسمع دعواه وان كان ما يقسم المتباعد
 بغيره كالفرز واليه ما يقسم دعوى من يبيع الى البعده الضرر
 في بقاءه مشركا والفرز الشارح في البيتين الاولين قال في الممونة
 اذا ادعى لغيره الشئ الى الذي يقسم عليه من البيع في قوله
 لا يبي لغير الجميع بما يبيع فيه وسواء كان شراكتهم محرر
 او شرا او غير انتم في قوله لا يبي لغير الجميع بما يبيع فيه
 قال ابن عريضة في قوله لا يبي لغير الجميع بما يبيع فيه
 بزيادة على ما وقع عليه من البيع انتم في قوله لا يبي لغير
 ان يبيع الغلات لا يبيكم ببيع حكمة من ابي النعمان انتهى من السواق
 وقال ابن عريضة في قوله لا يبيكم ببيع ما يقسم به ما يقسم به
 بعض الشئ الى اومن دعا منهم الى بيع الشئ في بيعه ضرر بين
 كالدار والحاجط واما مثل الحمار والجمال في قوله ما يقسم

الزيادة لغيرها بل ان يرى عليه ان يتنزه او ايها ما عسى سلمه
لغيره لا حجب به الزيادة بقلبه انتهى

والرد للفتنة حيث يستحق من جهة غير يسير مستحق
يعني ان الشركاء اذا اختلفوا في شيء استحق من جهة احدهم فبان
الفتنة فيمنع وترد فالشكاح وغيره اليسير هو الذي قال في
لم يميز المولى من غير اليسير الذي لا يوجب الرد من الكثير الذي يوجب
وهو هذا ما من التميز واستحقاق النصف والمثل كما في كذا
يوجب له رد بغيره او حجب بغيره من التميز في غير ما هو
لغيره اليسير فبان ان استحق نحب اولئك جميعا ربع وبسبب
الاعتبار **قال الخطيب** كذا في كلامه انما يكون يتنزه
المستحق شاي من جميع المفسود او من جهة احدهم او معينا ليس
كذلك وانما في الرد فيما ان الاستحق معز او شاي من جهة احدهم
في غير ما هو عليه ما في وما فيه ما فيه عليه ابن عمار وغيره
واما اذا استحق جز شاي من جميع المفسود فلا خلاف لغيره اليسير
على ما يجب له استحق من نحب احدها كما استحق من نحب
الباقي وهذا كذا في الرد الى ابن الجلب بنو له وان استحق
بغيره معز **واعلم** ان صفة وجود العيب والاستحقاق
بغيره انما يعرف بالفتنة والعيان في الشبهة فانها
الباكية على وجوبه ففتنة ومفاد مطلقه اخرج
نسبته تاويل الشيوخ ومنهم من يفتي من نحب في الرد الى الشك
وعند بعض الباب من رد كلامه رخصه وانما في الاستحقاق
شاي لم يفيض الفسح وانما المستحق على اركب بغيره حار من

حقد وامتنع الى على المعز وان استحق نحب احدهم بغيره
بان استحق جميع رجع فيما يورث بكمال المستحق بغيره
وان استحق بغيره فبطلان ما في العاصم ما من يستحق الفسح
كله ان كان المستحق كذا وان كان يسيرا رجع بغيره وقال
من يرجع فيه فيساوي ما فيه فيما يورث بغيره فبطلان كان
المستحق كذا او قليلا او كثيرا وانما في يستحق في الكثير يرجع في
اليسير شريكا انتهى كلام الخطيب وارجع كلام الخطيب
عند قوله في الشك او استحق شاي وانما في الرد قوله انما اذا
استحق شاي لم يفيض الفسح وانما المستحق كل اركب
مع ما فيه من الضرر المستحق حيث حار نحب بغيره حار
في نحب شرا الوارث ورجعه في نحب اركب

والفتنة من يورث فيه دعوا ان كان الاستحقاق في دعواه
يعني ان الشك انما افسدوا استحق كل واحد نصيبه وكمال الرد في
عام احدهم بالفتنة حيث يكون له القيام لوداع يقع في الفتنة وذلك
في الوجهين الاولين بغير فتنة في نحب ما قبل له ولا تقع دعواه
والفتنة في رد الفتنة وذلك في بيت الفتنة بالفتنة الشك والغرس
فالفتنة في حار اركب قال ابو ابراهيم في نحب ما قبل الفتنة الفتنة
واما دعواه والاستحقاق لمدام في رد

والمرجع للفتنة في دعوات بغيره في الدعوات
يعني انه انما اذا كان كل من الشك في جعل احدهم من الشك
فهم لفتنة افتتار فيفتن على فروع الفتنة ويقتلحان حل
كانت فتنة بغيره فتنة استحقاق وفتنة يقتلحان

فيكون على امرها الفسخ ويرجع المهر عن الفسخ وان ظل واحد
 لم يتركها ويخرج ويختصع يوم تقع بينهما فسخة في الوجه الاول
 فوان اذ ع منها ان الغول قول امر ع فسخة الاستغفار بعينه مع
 يمينه والتمتع علم ان النكاح الاكثر بقا من قبل الغول فله
 ما يقع بيمينه ومن قبل حرجه فيخرج بيمينه من امر الغالب
 وقد يفتل له ولوم له على فسخة البت فعليه انبات دله
 لكونه من عاقل على قول الغول له بها النكاح وقيل القول
 قول امر ع البتة وعلى امر ع انبات قول الفسخ على وجه الاستغفار
 بغيره وهو مقابل امر ع في كلام النكاح قال ابن سلعون وان كان
 ما لم يمين شي بيمين ماء على امرها انما فسخة فسخة متعذر
 امر ع في الثاني انما فسخة فسخة بت رابينة بينهما وما يقع
 الغول قول امر ع البتة مع يمينه وقال ابن سلعون ان الغول قول امر ع
 المتعذر انه يقول الفسخة لا ابن سلعون في كتابه فان يد له
 حرج القول هو القوا انتم في هذا النزاع كقوله النكاح والغول
 اول هو مقابل الامر ع عنده واما الرجعة المباحة فيختلجا
 في روج الفسخة راسا وانما فسخة ابن سلعون على ان الغول قول امر ع
 بغير الفسخة وكل من امر ع الفسخة البينة بان عي حلف النكاح
 ثم يفتسمون ان شاءوا رجعة وانما يفتسمون رجعة الفسخة وقال
 بعضهم انما افتسخ كل واحد من امرنا رجعا بغير فسخة فسخة وادعي
 بعضهم الفسخة بغير رجعة الفسخة البينة والادعي الفسخة بغير رجعة
 ثم يفتسمون انتم في هذا النزاع كقوله النكاح والغول قول امر ع
 في فسخة الاستغفار في الوجه الاول على امر ع ورجع الفسخة

في الوجه الثاني وبيننا النكاح يشمل الوجهين معا والباقي
 من دعوى فسخة البينة يقال لها امر ع فسخة الاستغفار
 ودعوى عوم الفسخة راسا وانما فسخة الاستغفار على امر ع في الوجه
 الثالث من قول الغول قول امر ع الفسخة حجة ذكرها الشريفة

وايجوز نكاح ارض مع المصالح والتباعد فيقتضو
رحمة الله انما هو من امر ع بالنع من فسخة المصالح
ومع ما يجوز مع الفسخة في احواله ما فيه معها ما ع
ونكاح غير الشرح خطا والعجب مما عا المصالح منعه وجب

انما كان الفسخة انما هي من امر ع او انما كان فيها ثار قبل انذاره
 اما ان يراء فسخة المصالح والتمتع فاعليه تكلم في البيت الاول
 في البيت الثاني واما ان يراء فسخة المصالح فاعليه تكلم في البيت
 الرابع الثاني والثالث واما ان يراء فسخة المصالح فاعليه تكلم
 في البيت الرابع واما فسخة المصالح والتمتع فاعليه تكلم
 المصالح على امر ع ما وينتصر به المصالح كجيبه رجوا بيمينه وينتصر
 تقسم قال في النكاح بين وانما دور في فسخة المصالح وبيها
 فلا يعتمدون المصالح مع المصالح كان المصالح او طلعوا بيمين
 الزرع مع المصالح وكذا تقسم المصالح والتمتع فاعليه تكلم في البيت
 حتم في المصالح فسخة المصالح كجيبه رجوا بيمينه وينتصر
 على امر ع في المصالح فسخة المصالح كجيبه رجوا بيمينه وينتصر
 فسخة المصالح وبيها في فسخة المصالح مع المصالح وارضوا
 بارضوا وانما يجوز بيع الزرع مع المصالح كجيبه رجوا بيمينه وينتصر

في اير جمع الظار على كل واحد ما ينوبه ما يقع به ولا فاعل او المفسوم
 كما وان كان عينا او ملكا جمع على كل واحد فاعل او المفسوم
 الفسمة اذا كان المفسوم كوارا ما يربع الورقة في ريعا والمفسوم جميع الدين
 فان دفعه الى من ماله او ماله او دفعه بعضهم لم تنقص الفسمة
 وكل ما لا يدفعه العرف للموضع لم تنقص الفسمة وهذا المركب
 يجمع من نوال المصنعا وان دفع جميع الورقة مضطه انتهى رعاطه
 انما ذكر الشئ خليل من نفس الفسمة مقيده بان من اجزائها
 ان يكون المفسوم داه او عيبا او عيبا او غوها واما ان كان عينا
 او ملكا بل تنقص في اير جمع الظار على كل واحد ما ينوبه **الملك**
 كما يجمع الورقة الى موع الورقة الذي اراد العرف الموضع به وان
 دفعه او دفعه في الموضع تنقص الفسمة ايضا والله اعلم
 كتم ذكر اليك خليل المار بقعة المفسوم في قوله وان كرا عزم اوار
 او موصى له على مثله او موصى له بغيره على وان اتبعه فلا يصفه
 له او موصى له بغيره على المفسوم الثاني كروا على وارء على وارء
 الثالث ان يكون موصى له على موصى له فان قوله على موصى له ينافي فيه
 الثالث قبله الرابع ضرر موصى له بغيره على وارء والتميم في الصور
 الرابع ان الظار باتباعه فلا يصفه قال الله تعالى فان كان
 المفسوم مبيعا واما ان كان داه فان الورقة تنقص الفسمة قال الله
 الموصى له وان لم يصفه قال الله تعالى وبيعي من المفسوم عشرين الف
 الفروما ثلثة الاول كروا الغريم على الغما والورقة ثلثة ضرر
 الموصى له بغيره على الموصى له بغيره على الورقة الثالث كروا الغريم
 على الورقة وعلى الموصى له باغفر من ثلثة انظر في كمال الخطاب
 وذكر الناطح في البيتين في صورته واولى ان كرا وارء على ورقة

الملك

الثانية ان يكون موصى له الورقة ثلثة الثاني ان يكون موصى له على
 الورقة الاول من حوزة الثلثة هي الثانية من الاربع الثانية المستقرة
 في بيان الثانية منها هي الصورة الاولى من الاربع او الثانية ان
 كانت الوصية بغيره تسابع كالك والربح وغوها في الصور
 الرابعة من الاربع المار بقعة المار الثانية وان كانت الوصية بغيره
 الثانية من الاربع المار بقعة المار الثانية وان كانت الوصية بغيره
 تنقص الفسمة لكنه في المفسوم في الصورة الثانية بغيره ان
 الورقة من فضاء الذي انما هو الذي من موصى له ولا تنقص الفسمة
 انما هو للغريم في غير التركة والصورة اشترط الناطح بقوله
 في اير اما الوارثون بالاولى فيجعل من ماله ما سلمه من وكرا فيفسد
 التنقص على الصور الاولى من حوزة الثلثة وفي الثالثة منها ان كانت
 الوصية بغيره تسابع جملة كرا المفسوم كرا واما ان كان عينا
 او ملكا بل تنقص في اير جمع على كل واحد ما ينوبه كان الموصى له بغيره
 التسابع لم يوصى به غير التركة فهو كوار وان كانت الوصية
 بغيره على الدين اذ ادفع به الى الورقة قبل ان ينفذ تمام في الصورة
 الثانية والله اعلم **في** نقل المصارف عن التتميم ما فيه
 وانما الظاهر على الورقة وارء او موصى له بالملك بغير الفسوم
 والتركة عجز او عجز وانما يتبع كل وارء بغير ما صار اليه من حقه
 ان قرر على فسم ما يبيع من ثلثة لاشئ قال وان كانت التركة دون
 ليس منه غير ما قسمها الورقة ثلثة فمخرجه وارء او موصى له بالملك
 نفقة الفسوم ثم قال ولو دفع موصى له به ثلثة او درهم ثلثة الثلثة
 كان على موصى له بالملك او انقص الفسوم وليغير واجبا الى يد

من أموالهم وطل الميعة فابعد انتهي بلخقطار
والجمل لا يبيع بين أهله **الذي يوزن لا يوزن كله**
 يعني ان الجمل المشتري لا يوزن اريد فتمه بيع كيفية ذلك وجهان
 لغيره انه يفتق بالوزن فياخر منه كل واحد نصيبا من امواله الثاني
 انه يفتق كله ويوزن فياخره غير غير الجمل من امواله وخر غير
 بانه من المشهور ان الجمل يوزن من امواله فلا يجوز من يوزن الجمل
 ان يفتق العنبر مع ما يبيع له من العنبر وخره احوال فيه بيع عتيق
 وهو الجمل يبيع بخره وخره له منقوع
والفرض من يفسد او يعول على الزور وسر وغلبه العمل
قوله الثالث للموئبة للفا سيمر ففتق خريفة
 يعني ان الجمل الفاسد للتركة او غير ذلك الفاسد بين المشتري والاجر
 المقوم للماحول والمسلع او غير ذلك وهو العمل والجره كاتبه الوئبة
 انه اكانت سهام الموكدا في هذه المقتلقة لفتق ميه على فولين
 هل تكون جماعة راسهم وافيوف بين من مكنه قليل او كثير عليه
 العمل او عاقر وانصبا من له الربع عليه ربع الجمل ومن له الخمس
 عليه ثلثها وثلثها والمستهلكة ثلثها ربع الجمل والواشترية
 في المثلث الباقي الثلث من الباقي كغيره من المقتلقة في الجماعة
 له حقوق في وئبة وبقية وسمامه مقتلقة فلتكون الجمل
 كاتبها على الجماعة بالبيوالة والمقتلقة او على فردا به نصيبا
باب وتكثير ما يقع من المقتلقة الجمل كاتب
 وئبة الفتحة والفا سيمر والديقة وكسر الميراث يبيع المشتري
 والزبور والبيرو والموالاة والجره الزبور والخرس والخرس

والفلك واعمال المتاع وبيوت الطعاف وفتحة الموكدا
 في المقتلقة والتفويج على المعتفين ومهمهم شفا وتو السيف
 اذا وجدت للمشتري وزكاة الفطر على العبر المشتري لو تفتق
 الجمل يوزن له بالما واما اوصي لحد من انواع وسكنى الخاصة
 مع المحضون انتهى
والجره الخيال في التكسيس من بايع توخره المشهور
كزالي للوزن والكيل الخكم **الذي يوزن لا يوزن كله**
 يعني ان الجمل كيل الارض وخر الزرع غير عنه بالتكسيس والجره
 الوزن لها يبيع بالوزن والكيل لها يبيع بالكيل كل ذلك على
 البايع دون المشتري على المشهور فال بيع المتبعية والجره
 التكسيس في ذلك يعني في المبيع على التكسيس على البايع
 وكذا الجمل احوال او دون وزنها ما كل او غير انما هو على البايع
 دون المتاع بدليل قوله تعالى يا اوف لنا الكيل وتصدق المناظ
 بانه يوزن عليه التمثيل وهو كان البايع للمناظ من اخره
باب في حل المعاوضة
 يجوز عقر البيع بالتقويض بمقتلقة الموالاة والقرض
 حاله يبي في المصارف او سهم لم يوزن با انقضاء ما يفسد
 وح بالان يوحق بيشتره من خمسة او بليا معا بفسد
 المعاوضة ما سلكه من التقويض وهو بيع العرض بالعرض من
 من جهة انواع البيوع التي كان العرضان في منسما وبيع في
 كونه في العادة فمؤني لا يميز لقبه بيع لغيره بالخر في
 احوال المعاوضة باسم قايرو وهو المعاوضة ونصيب العامة
 المعاملة وحينها في الموالاة العرض وخر غير الما الما اشتري

وكذا تصور في الحيوان على كاليثيو والناحل والذباب وغيره فاصرا
 كانا من جنس واحد اشتد عيونهم على او من جنس واحد على او من جنس واحد
 او امتد وحمل في الامنعة بوله وان يشتمل على في الجنس والفرق
 انما يتلعب الفرس على حبلين وفيه تفصيل ان تجعل الجمع جاز وان
 في جعله على حبلين لم يتصور الجمع امتنع كما انك قد علمت ولما
 في اثنين لهما عيون وان في موضع كان المفسر هو العيون والجمع في اداة
 حمل السلك في صورة اخرى لهما الشخرون من مسئلة نور الشمس خليل
 في باب العلم والجمع في حبلين مثله على الصداق والواحد على
 الكاف على جمع الكان لجمع الجمع على الجمع ان ليس الجمع في صورة
 بل مخصوص وكذا الوديع واحترق في اثنين من حبلين كانه سلك
 جرمه ايضا وكذا ان في اثنين في واحد كانه سلك جرمه ايضا
 وكذا في الجمع في باب السلام قال في المتكلمين في صور اثنين
 الرقيق والحيوان بعضهم بعضا اسير اسير واكثر كانت على صحتها
 زيادة عن او عن من ساير الاشياء لم تكن قوله المتكلمين والتعامل في
 الرقيق والحيوان كالعامل في العفار وحقيقته السبع في العفار
 وقال في ما لا ياتي بالجمع ما حمل مثله وبزيادة دراهم في ابيه وان كانت
 الدراهم ايضا الى الجبل ولا ياتي به فالواحد في ان يكون الدراهم قدرا
 واحدا لجمع اثنين في صورة وان تلحق الدراهم بالجمع لجمع اثنين
 ونحو المتكلمين اسير اسير وقوله واحترق في اثنين مع تفصيل الجمع كقوله
 تفرد في الجمع على حبلين وقوله في الميم والجمع في ان يكون في الجمع
 في مسئلة الجمع في خليل المتصورة ان يجمع زيادة الدراهم مجازا ومثرا
 والتمتع في قول النظم من يد العيون هو ما عمل باسم العاقل الذي هو

ساير ومن جهة يتعلق من يد او بساير ولا حمل يتعلق بساير
 وقيل: بانظر المقلبة بمعنى مع تتعلق من يد وادخل
 والتفصيل اما على ما ياتي في يجوز لجمع بينهما كما تقدم او يعني
 التي للمالكية وتعارض ما على جاز

في حيل المفالة

افالته يجوز فيما خلا ما في مثل او اخر او اخر
 اما ان يرجع كل من هو خير لصلبه فيرجع اليه من المفسر
 والمؤمن المباح ابو عمة المفالة قوله المبيع لما يبيعه بغيره واخر
 استعماله قبل فخر المبيع في رخصة وعن عمة الاولى في
 يتبع بيعة قبل في بيعة انتهى من المواضع في المصنف
 وغيره وان قلنا انما يبيع من المبيع فنعقد ما يدل على الرضا
 ووجهه على ذلك فيهم ان المفالة لا تكون المصلحة المفالة قال
 الخطابي في اللغة اعلم انما وقعت عند الفاعل قبل قبضه واما في غير هو
 يتبع ينعقد ما يدل على الرضا بكل المبيع الاول والاخر وانما ان
 كانت اخر او اخر وفي بيع اتفاقا وان كانت بكل المبيع الاول في
 لخصه في كل بيع نفذ المبيع الاول او ابتداء بيع جاز في كلهما
 انما ابتداء بيع الميم ثلاث مسائل في نفذ المبيع في البيع الفاعل
 قبل قبضه ولو كانت بيعا كما امتنع كما امتنع بيع الفاعل قبل
 قبضه وفي الشيعة حيثما كان بيع الميم في الميم على
 خصوص المشتري كما لو لم تقع افالة ولو كانت اية في بيع كان
 المبيع بالخيار في جعله من غير ان يشاء متى كان الباع على
 القول في ما يبيع في كل ما يبيع في كل ما يبيع في كل ما يبيع
 ياخذ في بيعه في كل ما يبيع في كل ما يبيع في كل ما يبيع

ثم تغافل مع مشتري يدونه يجوز بيعه مراعاة عمل الزا
 ماله فيه عسرة المان انما يتبين ان لا يملكها تفرقه النفوس ولو جعلوا
 هذا التبايع لحاج التوضيح والكاشف من وجوبه التبعين على الفولية
 من كونها حلالا وبينها مستانعا خفاء خربا من عراة النفوس انتهى
 بالمعنى والتجوز اذ قال في المبيع الذي عاينته ولم يتردد له مما
 لم يعلم منه بان اذ قاله فيه منها ما يجوز وما لا يجوز وذلك من كونه اول
 باب المبيع للظن وبانته المانع بغير ذلك فيشأنه ان يعلم انه قد
جوز اذ تغافل المتبايعان بان كان المبيع غير معين كالشئ
 المبيع فيه فلا يجوز تاخير راس المال في دفعه من ان كان
 له فيه عسرة فبعضه في درهم كايتمتع بها وتوالمراء بنوعه فيكون
 حقا في ثمنه اذ لا يخفى واما ان كان عينا كالعبر يجوز تاخير
 فالدي في المرونة وغيره وانقله لخطاء فقبل حصل المرونة
جوز في المرونة بعض المبيع تبصير ان كان الثمن طراير به
 كالانائير والذراهم لم يخفى اذ قاله الايج الجميع كيف كان المبيع
 كعامة او خاص وان كان طراير به عينة حان تبعية البعثة
 ولو كان عاما فالبيع المرونة من اسلم الرخل في درهم في خطاهم
 او عرض في جميع الاسماء باقائه بعد الجمل او قبله من دفعه وان
 بقض الم يجوز ويخله بصفة نفدا بصفة وعرض الجمل ويبيع وسلف
 مع ما بيع الطعان من بيعه فبلا فيضه فالان الفاسح وان اسلمت
 الرخل كيا بابه كعاه ما فلتقه من نصف الكعة قبل الجمل او بعد
 على ان يرد عليه نصف كيا بالذرة مد بعثت اليه بعينه وفوخل
 سوفا ان كانا باسما من الجمل بان يكون راس المال درهم او ما يعرب

يعينه

بعينه انتهى في ان يكون عوضا لغيره لا يجوز الماملة به
 الطعان على ما مضى مع بعث ان عيب على ما مضى مع بعث
 ما بين ما مضى مع بعث ان عيب على ما مضى مع بعث
 انتهى مع ما مضى مع بعث ان عيب على ما مضى مع بعث
 فليشغل نفسه ورعا الى من البايع على البايع على ما مضى مع بعث
 على الخلقية اذ قاله قبل بيعه بيع او نقض المبيع المان من المان
والفقال صحة الرجوع بحادث يجرى به البيع
وفي الفقه مع ما مضى مع بعث ان عيب على ما مضى مع بعث
بعد البيع انه لم يكن يعلمه فيما مضى من زمن
 يعني ان من باع شيئا ثم تغافل مع مشتري يدونه ويرجع اليه شيئا
 بوجوده عينا حرك غير المشتري فيما بين البيع اذ قاله قبل ان
 يرجع به على المشتري كمن اشترى من البايع بدينار عينا من البايع
 عبر النافخ بالمفال الذي هو اسع مدعوا واما ان يجرى به عينا فربما
 لم يعلم البايع به بان كانت اذ قاله على كل الفان على اذ ان كان
 يبيعه يعلم ثم تغافل على عاقبة وزاد المشتري البايع انشغل
 فيها لم يعلم المشتري وان كانت اذ قاله على كل الفان على اذ ان كان
 ثم تغافل على انشغل المشتري بالبائع المشتري انشغل على عيب
 فيه بان البايع ان يرجع على المشتري با انشغل الزايد من بعد ان
 يعلم انه لم يعلم بالعييب واما ان علم بالعييب بعد رجوعه لم يعلم المشتري
 بتلك الزيادة فالان سألون من البايع البايع المبيع عينا على ما
 بهرجيعه ولم يرجع بالزيادة بعد ان يعلم انه لم يعلم بالعييب
 انتهى وغويي المبيع ونقله السامع
والبيع مع اذ قاله ما انتج بالصفة التغير كالفان التغير

الاجاء المغال بالرضا مع، ثم قال لجره فاشنع

[illegible]

باب الامين العلم على عوالم الفانلة فل يوجب بيانا
وايضا الحجة في ايام الاحمل بقضاء نور ما وقت افل
او من اخضر خضرة شدة البعد مما كان فيه المعتمة

وہی

وہی ادا خلقت مثلاً دار جائیں: علیٰ حال

بفعل بالبناء للمنتجب مضارع افان قيل افان لا يخفى ان من باع سلعة
 او ثوبا او غيره للمبتع موقعا ولم يجوز له ان يشتري بفعل موقعا
 باخل مما باع افلا كان الثمن الذي فيه نفرا الاول من المجل الاول او دخل هذا
 الوجهان في قوله واوقت اخل بالمجله من المجل الاول او موقعا او بالندم
 وينصب المجل مثلا بل ايق قوله واوقت اقل تاخير للاول اجمالا يجوز
 اما فانه قيل المجل بمن اقل من الثمن الاول او وقت اخل اقل من المجل الاول
 وقد لا يكون باع ثوبا بعشرة الراس ثم اشتريه بثمانية ايم بها
 نفرا او نصب الشمس الاول مثلا وعلى هذا فيه بالبيد الجوال
 ومفهوم قوله بمن ان كان الثمن الذي فيه موقعا الاول باف
 لا يفتقر عزله كما يجر به البيت الثالث ومفهوم قوله واوقت
 اقل ان كان الثمن باخل للمجل الاول او ما بعده منحل ومتنع ونحو
 عزله متنع كرج البيت الذي انما يجوز ايضا لمن باع ثوبا مثلا
 بعشرة الراس ان يشتريه باثنين من الراس ثم مثلا ففوله
 او من يفتقر كما ان يبيع البيت قبله والمفتقر غير كانه اسمها
 يعود على الموضوع الواقعة على المراء كما يراجع ما كان محتملا
 لما اذ هو الشمس مثلا وفرا اشتمل البيت الاول على الثلاث فم
 المنوعة من المثنى بحسب المنوعة كقول الخزنة اول بيع المجل
 ويبانها ان من باع ثوبا مثلا بعشرة درهم الراس ثم اشتريه
 باثني عشر (بعشرة ايضا) وبثمانية (وباثني عشر) وكل من
 الصور الثلاثة اما ان يكون الثمن الذي فيه نفرا الاول او الراس ثم كتحقيق
 شهر مثلا او للمفتر نفسه لما بعده من الكسبي فمناشور حرة

وكذا لجانة H الملك التي ذكرها في كتابه
 بثمانية نفرا اربعة الجمل واثني عشر الى ثمان
 يد بعادما ارجع اليها اكثر مما في وقت الحوراء
 على قدر سلعها جريعا يمنع للمنفعة ثم خرج بجواز اربع صور
 من التمتع بالبول وذا او يصير اذا كانت البنية اياها اربع
 لبعض ارجل ثم اشتراه بثمانية اياها من المظان كان الجمل ثم نفرا
 او نحو من هذا اربعة الجمل او الجمل بثمانية او بالربعة منه وعلى
 ستمائة اربعة الجمل اربعة ثمنه بثمانية كل هذا هو خروج
 بجواز لغيره من ثمنه ثمانية ثمنه ثمانية ثمنه ثمانية ثمنه ثمانية
 مستاويا بالثمنه الاخر وهو قوله باكثر نفقة في كل الانا
 انه اذا كان لا يخرج مخرج بل هو مائة ان كان باكثر نفقة الراس
 الجمل او الجمل نفسه فلا يمنع وهو كذلك وقدر ايجال انه يربط
 في مائة ثمنه ثمانية ثمنه ثمانية ثمنه ثمانية ثمنه ثمانية
 باقل الجمل الا اذا كانا بعد منه وقد شغل كل الانا على الحور
 الثلاثة المنوعة بالثمنه ثمانية ثمنه ثمانية ثمنه ثمانية
واعلم ان المنصور للمنفعة وان الاغلة كانت على اكثر من
 الثمن او اقل من ثمنه ثمانية ثمنه ثمانية ثمنه ثمانية ثمنه ثمانية
 بثلث الثمن او اقل من ثمنه ثمانية ثمنه ثمانية ثمنه ثمانية ثمنه ثمانية
 في بيوع الجمل اياها بكذا او اشتري بثلث ثمنه ثمانية ثمنه ثمانية
 الثانية اقل من ثمنه ثمانية ثمنه ثمانية ثمنه ثمانية ثمنه ثمانية
 كل من في حقه والتمه اعلم

ومشترا اقل مما اشتريه المبيع ان يبيع تغبطا
 بالثمن اقل مما اشتريه المبيع ان يبيع تغبطا

يبيع ان المشتري انما اقل البايع على انه متى باع ثمنه بالمشتري لحق
 به بالثمن اقل من البايع على ان البايع على ان البايع على ان البايع على ان البايع
 فبيع البايع والمشتري بثلث ثمنه ثمانية ثمنه ثمانية ثمنه ثمانية ثمنه ثمانية
 والمشتري بثلث ثمنه ثمانية ثمنه ثمانية ثمنه ثمانية ثمنه ثمانية
 وان كان له ثمنه ثمانية ثمنه ثمانية ثمنه ثمانية ثمنه ثمانية
 والاقل ببيع البايع الثمنه ثمانية ثمنه ثمانية ثمنه ثمانية ثمنه ثمانية
 المشتري على البايع على ان البايع على ان البايع على ان البايع على ان البايع
 الاقل ببيع البايع الثمنه ثمانية ثمنه ثمانية ثمنه ثمانية ثمنه ثمانية
 بثلث ثمنه ثمانية ثمنه ثمانية ثمنه ثمانية ثمنه ثمانية
 وكانت الثمنه ثمانية ثمنه ثمانية ثمنه ثمانية ثمنه ثمانية
 عنه التمتع بثلث ثمنه ثمانية ثمنه ثمانية ثمنه ثمانية ثمنه ثمانية
 ومنه البايع بثلث ثمنه ثمانية ثمنه ثمانية ثمنه ثمانية ثمنه ثمانية
 متعلق بثلث ثمنه ثمانية ثمنه ثمانية ثمنه ثمانية ثمنه ثمانية
 ثمنه ثمانية ثمنه ثمانية ثمنه ثمانية ثمنه ثمانية
 والله اعلم **فليست** ما سطره بثلث ثمنه ثمانية ثمنه ثمانية ثمنه ثمانية
 اشتري على البايع الثمنه ثمانية ثمنه ثمانية ثمنه ثمانية ثمنه ثمانية
 فله ان يبيع ثمنه ثمانية ثمنه ثمانية ثمنه ثمانية ثمنه ثمانية
 وهو الزنقة ثمنه ثمانية ثمنه ثمانية ثمنه ثمانية ثمنه ثمانية
 ولما انقله عن الثمنه ثمانية ثمنه ثمانية ثمنه ثمانية ثمنه ثمانية
 به ثمنه ثمانية ثمنه ثمانية ثمنه ثمانية ثمنه ثمانية
 ولهم المبيع ولكن بثلث ثمنه ثمانية ثمنه ثمانية ثمنه ثمانية ثمنه ثمانية
 به ثمنه ثمانية ثمنه ثمانية ثمنه ثمانية ثمنه ثمانية

ولا يكون الزيادة بلا شرط انما عفا لثلاثة النسخة وكيفية
الشروط وهو ان يبيع ما يبيع به ثانيا او مسئلة النسخة جامع
بدر كذا وهي موازنة له في عدم بعد الوقوع وهو مقرر بالشرع
ولا يكون ذلك بعينه من اللبنة المذكورة وان كان بالشرع الممنوع ببيع
ثانيا فليست بمسئلة النسخة بل هي الموازنة بينهما في النسخة والشرع
حيث ان هذا الشرع نكح المحل بما يبيع به ثانيا او اما ما نقله الساج
عن ابي الخطاب الكوفي في بيع ما ارسله من ثمنه باجماع المذاهب
فمنه عوفيا بالشرع وانما في بيعه ذلك ليس بمسئلة النسخة بل هي الموازنة
والغاية من الشرط في غير البيع محله عند قوله اذ البيع
والبيع والشرط لعدالة البيع والتمتع

وسعدت اقالته فيما اختاره ان يكون اعطى العرايا المختارة

يعني ان من اختار ان او غيرهما فانه يجوز له ان يتقابل مع الكسري
ان لم يكن المكتري ببيع الكراء سواء سكن او لم يسكن وعزل له تجرد
الاقالة اذ انقضى الكراء ولم يسكن وهذا هو قوله على الفاعل ما
استقر به في جواز ان يترك ببيع الكراء وسكن بعض المدة ولما اذ بيع
ولم يسكن بالاقالة جازية كما تقدم فيبيع بمهموم قوله ان يكون اعطى
التمتع وهو ما اذا اعطى الكراء بما اذا سكن بعض المدة قال في المتبعية
وتجوز الاقالة في بيع الكراء ما لم ينفذ بان يغير المكتري للمدة كلها وسكن
بعضها لم تجز الاقالة عن غير ذلك قال ابن القاسم وذلك كسليم باع
بما قال من بعضهما قال ابن حبيب وذلك كراء وسلب قال الساج
الكراء الذي تقع به الاقالة بعينه يتصور فيه اربع صور الاول ان
ينفذ ولم يسكن الثانية يسكن ولم ينفذ الثالثة نفذ ولم يسكن

جوز تلك صور يجوز فيها الاقالة الرابعة نفذ وسكن بعد
المدة فتمتع الاقالة في نفذ الحرة انتهى بالمعنى

فصل في التولية والتبعية والتمتع

ان يبيع من التولية تبعية مستفرا (استفرا) لغيره ببيع بمثله
وفي بيع الطحال غير جاز اذ قبل كيله رخصة للمعدي انتهى
والخرج بقوله لغيره ببيع الاقالة ويقول بمثله اذ لغيره باكثر
عما استقر به او اقل ما زاد لم يبيع مستفرا ليس بتولية قوله تولية
البيع البينة يعني ان من اشترى شيئا بانه يجوز له ان يبيعه لغيره
كان ذلك المشتري له حلالا او غير منيل الفسخ او يجوز له ان يبيعه
العموم انما ان يبيع كذا لغيره او يبيعه في الطحال قبل فيه
من يبيع الطحال قبل في بيعه يوجب للمعدي وفي المنة تبعية التولية
في احوال غير هذه اذ في بيع النواة من الواضحة قالوا في الاقالة والشركة
والتولية هي جنة برفعة الرسول صلى الله عليه وسلم من تبعية عن
بيعه قبل قبضه كما خرج ببيع العبيد من بيع الثمر قبل برود الثمر
وكما خرجت له في بيعه عن الذي يربو في الفرس قالوا في
ومن اسلم في خنكته بولي بعضهما قبل على الطحال كل ان يولي بعضه ببيع
التمتع ولا يبيع بغيره ولا يربو في جميع العر وضرب له في الفاسد وكان
ماله المبرور ياتيها بالشركة والتولية والتبعية في الطحال وفي جميع
الاشياء كلها اذ اختلف فيها وانفرد التمسك انتهى

والشرط في التبعية ان يكون بغيره انما لا تحب
والفرض فيه انما لا يربو عليه والحيوان حيي لا يربو عليه
وجازي فيه من به العيسر حيث ينفذ فدره اليه

والخارجية تصير ما كان السكنى أو من معجز ليحتمل
 اشتد على البساتين على خم من ابل تعلقوا بالتصميم الاولى انه يستمر
 فيه مع مقرر العيزن المصمم ميمار التصميم يبع من السور ومن سطر
 العومين في السور مع مقرر كل منهما مع مقرر عن ذلك المصمم
 تحييا كما ياتي والى هذا السور كما كان بنو والمركب والتصميم ان يقرر
 من المقتضية ان كانت فيه انه يستمر ايضا في التصميم المصمم
 فليكن فان في المصمم والتصميم احوال غير هاهنا العيون من تصفية
 السور الا ان لم يقف الى الحار التفاف في حيز الصفة بان تاتي عنها
 فيسود على ذلك من بالدين كم من حيز في هاهنا عاينة او حاض
 على ان يبع منها البايع مرة فربما او عينة او سلعة على الخيار
 او جاز يتواضع مكلها او عيون او امانة من وشمس الرضوخ على العينة
 فلا يجوز له ان يبع من التصميم ويجوز في العيون ان من الوضوح
 انما يبع على البراءة ويجوز له في الرابعة ان المواضعة لا تنفس
 فيها وقرى لما في حيز البية في دينة سكتن مرة معلومة في حيز ههنا
 هو السور ومقرر ماله وابن القاسم المعلوم به وروى اشبه على
 ما لا انه لما ان يقرر عن دينة هاهنا عاينة كاشفة عينة او عينة
 اختيار او امانة تتواضع او سكتن وارو جعل في حيز ابل السور في حيز ههنا
 كملحان عترة اكثر او عاينة من الوصل وجعل في حيز ابل السور في حيز ههنا
 في حيز السور في حيز من البية في حيز السور في حيز السور في حيز السور
 وهو في حيز السور في حيز السور في حيز السور في حيز السور في حيز السور
 القبط في حيز السور في حيز السور في حيز السور في حيز السور في حيز السور
 انه يجوز في حيز السور في حيز السور في حيز السور في حيز السور في حيز السور
 التي تعلق او المواضعة في حيز السور في حيز السور في حيز السور في حيز السور

والبيع

والبيع باختيار وتعد ما كان فيه كلام المصمم والى هذا انما
 بغيره والعرض حيز بلان زعمة البيت ويجوز في امة العرض النصبة
 على المصمم او هو المختار والبيع على المصمم او هو المختار في امة العرض النصبة
المسألة الرابعة انما اذا كانت قيمة المصمم اكثر
 من الدين فانه يجوز ان يبيع به الدين المصمم العرض من العيزن ما يحل
 من قيمة العرض المصمم فيه مثل ان يكون الدين مائة فيصير له عرضا
 يساوي مائة وتسعين من مائة من الدين مائة فيصير له عرضا
 او يكون مائة ويجوز تصغيرها والى هذا المسألة انما يكون وجاز
 فيسود في العيزن البيت فيصير فيه للتصميم وحيز تصغير العرض المصمم
 على من يباعه على حيز في حيز العرض المصمم وهو الذي يباعه على حيز
 فالى في التصميم وان كان المصمم في حيز الدين مائة على الدين مائة
 فلا بد ان يكون فيه من تصغير العرض كل الدين مائة على الدين مائة
 منه لم يبرخله في التصميم من الدين مائة في حيز الدين مائة
 الناحية ان مقرر في المصمم وان كان المصمم في حيز الدين مائة
 ان الذي يصير له الدين مائة في حيز الدين مائة في حيز الدين مائة
 في حيز الدين مائة في حيز الدين مائة في حيز الدين مائة في حيز الدين مائة
 اكثر من قيمة العرض فان تصغير العرض ان يبيع له صاحب الدين مائة
 ما يبيع له تصغير العرض فان تصغير العرض ان يبيع له صاحب الدين مائة
 وزاد هاهنا مائة من التصميم ان يبيع له صاحب الدين مائة
 ان تصغير العرض ان يبيع له صاحب الدين مائة في حيز الدين مائة
 الناحية وهو كما هو الوصفة التي ذكرها في حيز الدين مائة على كل
 المصمم في حيز الدين مائة على المصمم في حيز الدين مائة على المصمم
 في تصغير المصمم والركوب وهو ما لا يفيض له مائة بل عيشا

فتعدون بالتصغير وتخيما معوا من قبله والتخفيف التثريب لا يستعملان
 قال الجوهري في حكاية من التثريب ما عرفت منه انه اقتران منه تخفيف
 لا تسمى قربة بالجمع فمبينة متعلقة بتخيما فالبيع المتبينة وان كان
 الذي يجمع ما فرده لا يبيع به ان اول الوجع وانما استعماله له ماله لم يقف
 عليه في كتابه بان يبيع به في ماله ان اوله كالحجاز والتصغير في الغنص
 كمال ما ذكرناه ماله ببيع من المصير فيه ويسفط من نصير الوكيل
 مع قبة السور كانه لا يعلم قدر ما حبيت الدار فيه استنى وكوثر
 بجان اليزعفوا انه تخفوا الفزار فيكون المعنى مع قول الاستنى
 عن ما تقدم اوله ان الباعين استنوا مع قبة من المصير فيه
 هاء اذا تعرفت مع قبة ذكر كالحجاز والتصغير في الجوز سارة الله ماله
 والتمه اعلم ان الم يخفوا البين والاشفاق ان يكون في ذمته من مال
 المحجور شيئا قد خلد او نسيه لكونه كان ينصرف فيه بالغبية
 والبيع ببيع فيه في ذلك شيئا احتياكا ليراه الله منه لان هن
 معسفة واوله اوله والبيع والتمه اعلم وهذا السواء هو كمال من قول
 السيلح في حال البينة مما يمكن ان يكون في استنائه من ماله وفي
 فصل التصغير من ان يسمونه ما خفه قال ابن رشد وانفقوا في الفاسم
 ويصفون على انه لا شفعة في هذا البيع والمقتل في التعليل
 في اوله ان الفاسم ببيع ما خفه ببيع المثل لا شفعة فيه ولا يقتصر
 الى حبان ورواء يصفون صرفه بلا شفعة فيه ويقفوا الى حبان
 قالوا يصفون الخضم عين التمتع وقد وقع في هذا الوقت
 نازلة وبيع ان كمالا اوصى بوحاياه من حلفت ما عزم في
 المحجوز له شيئا مما عسى ان يكون يبيع منه شيئا من ماله

الذي كان يتصرف فيه ثم رجع عن ذلك الوصايا او جعلها قبل
 يوصيها في الرجوع عنه من الوصايا او جعلها قبل
 انه عوفه او لا يوصيها ببيعها في الفاسم انه يبيع ببيع
 فيه المثل كالحازم ان يبيع ببيعها في الفاسم انه يبيع ببيع
فصل في السلم
 فيما عدا ما هو جواز السلم وليس في الدار والخي في الزم
 والشرح للزمت وصفا فاما ببيع السلم والزام
 هو شرك ما يبيع فيه ان يبيع منصف من حله مغررا
 بوزن او كيل او رطل او غيره مما يباع على الله المسم
 وشروط السلم اربعة خطاه في ماله ماله وان يبيع
 وجاز ان يوصيها ببيع السلم والعرض فيه بغيره والعرض
 ابن عبيد الله السلم عفو وعادة بوجوب عارة في ماله بغير
 عينة او مبيعة غير مماثل للمعرضين انتم في قوله عفو وعادة
 ببيع السلم المتع المثل ببيع السلم وغيره من اسواع
 المعاوضات كالحبات والنكاح وغيرها ويرجى عارة في ماله
 الخرج به المعاوضات المعينة وغيره يخرج ببيع السلم
 حواجز او مبيعة ببيع السلم بغيره من المثل
 في الزم وغير مماثل للمعرضين يخرج به السلم وغيره من المثل
 ربح الله في هذا البيان كليات شرك السلم وجعلها ببيع السلم
 فيه وقد مضى براس المال ببيع السلم بغيره من المثل
 من السلم والقروض والخطوط وغيره انما يبيع في المثل
 وان كانت ما تنضم بها الصلة اشراج الماس في ماله بغيره

نتيجة المسلم بين الغنم او لا يتغابن المتبايعان بمكمله وكما هو ان
 الحقيقة ان كانت تختلف القيمة بسببها انه لا يجب بياضها ان
 وعما زعمه في كانه يقولون يميز في السلم جميع احوال الصبي
 تختلف احوال الصبي بسببها واختلاف احوال الصبي بسببها
 القيمة يجوز ان يكون ما تعلق به الفرض حقيقة بسببها
 صفة اخرى ثم نقل عن ابن عمر الشارح انه يفتي ان تكون الحجة
 معلومة لغير المتعاقدين كانه متى اختلف المتعاقدان بعلمهما
 في المحل في نورهما والنور يقتضي عزة الوجهة والقيام تحتها
 به يوجب الى التنازع بينهما فتم قال ويرجع في ذلك الى احوال
 التي تختلف بها القيمة الى احوال اخرى صفة تتغير في نوع دون
 نوع وفي بلوغ بلوغ اخر واستغنى المصنف بغيره ليجب
 بهذا الخطاب عن مسابله في هذا العمل المتزججا لانها جميعا
 في كونه **فتم** اشار الى الشركة الثالثة بقوله هو جمل
 قال المنيعة في تعزاة الشؤن وهو ان يكون من جمل وفي معنى القول
 عمل ان يتخلوا القضا ببلد غير بلد السلم كان المتبني في ضرب
 الجمل يختلف الى مساواة حق القضي وهو في البلد وان خربت
 مسافة ما بينه على ما ذكر في بعض خفاه انتهى وفيما بينه
 الخامس ان يكون موثقا لثلاث يكون بيع ما ليس عنده الرمز مختلف
 فيها الا سواء ما تضمنه عشر يوما وفيه الى يومين وفيه الى
بيع الترخيص الشركة الخامس ان يكون السلم في جمل الجمل
 بلا يجوز العمل بها للمساوية في الصبي ان النبي صلى
 الله عليه وسلم في هذه المدينة موجه يسلمون في التمسك

بغير

وقال ابن اسلم في بيع كيل معلوم ووزن معلوم الى اهل معلوم
 ثم قال وقوله الى من يمان للمحل المشترك وقوله انما يكون ان روى
 الترمذي عنه انه قال في البيع عليه ثم روى عن بيع ما ليس عنده
 ورواه ابو داود والنسائي انتهى في الموضع قال ابن المنيعة يجوز
 للمحل ان يبيع ما ليس عنده بغير راعض ان يكون على وجه السلم
 معلوما عليه الى اهل معلوم تتغير في مثله سواء في بيع ما ليس
 له له جمل وان الحجة عشر يوما انما لا يملكه بل هو له ما ان سلم على
 ان يبيع بغيره بغيره كما كانت مسافة ثلاث ايام ابن حبيب
 روى عن المنيعة في بيعه بغير الجمل في البلد او بغيره انتهى
 على نقل المواضع اشار الى الشركة الرابع بقوله مقرر ان روى
 ودرع او عدل قال ابن المنيعة ان يكون السلم فيه المنيعة الجمل او وزن
 او غيره جاز في به علمه تدلوا لزارع والكباب واما الصوق فيفسر
 بل لوزن من لوزن هذا ابن حبيب والبيهي يتغير الى العود انتهى من
 المولى التوحيد في شرح قول ابن المنيعة ان يكون معلوم المقرر بما ذكره
 فيهما كانت فيه العادة الجمل ولا يتغير الى وزن كما في الشركة
 (الفصل في الصوم) في الجملة ويجوز في السلم بغير معلوم فان غير
 يجوز فيه انتهى ثم اشار الى الشركة الخامس بقوله ما يباع في الجمل
 عند امره فيوجه عن جمل الجمل في الجمل في الجمل من شرك
 السلم ان يكون السلم في يومه عن جمل الجمل المتبني سواء كان
 عن البادع او لم يكن المروءة ينقطع من ان يمان في بيعه بغيره
 الستة من الثمار الركبة ونحوها ما يشتريه الجمل سلمه الى ابائه
 وان شركه الجمل في غير ابائه لم يجر ان شركه في غير شركه

من المصالح المتنوعة كالمساكن والمزارعة والخراج
الشرعية بينه وغرر في بابها كذا في كتابي في غير الجب
وإن كان في بعض المنصب كالمساكن والخراج كذا في كتابي في غير الجب
واختار ما بين من الغرر في غير الجب كذا في كتابي في غير الجب
من المصروفات التي تنفق في غير الجب كذا في كتابي في غير الجب
تعلق على ما في من يفتقر إلى كذا في كتابي في غير الجب
يريد أن يخلص ما في من يفتقر إلى كذا في كتابي في غير الجب
يقول في غير ما في من يفتقر إلى كذا في كتابي في غير الجب
لأنهم ما في من يفتقر إلى كذا في كتابي في غير الجب
وقوله أو ما في من يفتقر إلى كذا في كتابي في غير الجب
والله اعلم
من باب الجب كذا في كتابي في غير الجب
يجوز في الدور وفي غيرها كذا في كتابي في غير الجب
في غير ما في من يفتقر إلى كذا في كتابي في غير الجب
وقال في من يفتقر إلى كذا في كتابي في غير الجب
ومن باب الجب كذا في كتابي في غير الجب
وحيثما حل الذي في من يفتقر إلى كذا في كتابي في غير الجب
كذلك أن بعض الكثر في من يفتقر إلى كذا في كتابي في غير الجب
تقدم أو البتة من البيع كذا في كتابي في غير الجب
ونقل صاحب المعيار عن بعض أن الرقبة كذا في كتابي في غير الجب
والله اعلم
البيع وانما كذا في كتابي في غير الجب

المزور ونحوها كالحوائث والقباء وغيرهما كذا في كتابي في غير الجب
وحيثما حل الذي في من يفتقر إلى كذا في كتابي في غير الجب
حيثما حل الذي في من يفتقر إلى كذا في كتابي في غير الجب
الغفران والنفقة كذا في كتابي في غير الجب
والله اعلم
حيثما حل الذي في من يفتقر إلى كذا في كتابي في غير الجب
عزة كذا في كتابي في غير الجب
كان في من يفتقر إلى كذا في كتابي في غير الجب
من الكثر كذا في كتابي في غير الجب
وهما أن في من يفتقر إلى كذا في كتابي في غير الجب
في باب الجب كذا في كتابي في غير الجب
البيت والرفق كذا في كتابي في غير الجب
الولع كذا في كتابي في غير الجب
أو سنة كذا في كتابي في غير الجب
الذي لكل شهر أو في كل سنة كذا في كتابي في غير الجب
يكن أو الشهر أو السنة كذا في كتابي في غير الجب
الحرم كذا في كتابي في غير الجب
في القصر كذا في كتابي في غير الجب
القصر أو السنة كذا في كتابي في غير الجب
أن يفتقر إلى كذا في كتابي في غير الجب
أما في من يفتقر إلى كذا في كتابي في غير الجب

كثير كانت او قليلة لان غاية ذلك انه يجب ان يجرى بغيره وصلاحها
وهو جازم واحتمل في العذر والحق بيبس وكذا واجتماعها جازم
والحق في الحق والحق بالحق الاول اما ان كانت في حقها لم تظلم
اوليس فيها ثمار احلا يجوز لاكثرية اشتراكها لنفسه
لكن بطلان شركه في كل النظم منها لم يميز لغيرها ان تكون قليلة
يجب كانت قيمة التمرة تلك باقل من مجموع الخواص مع قيمة التمرة
وبعدها ان يقال ما قدر قيمة التمرة فهو التمرة على ما عي بها منها
وكل علم بغير علمه وموتما ان كان فيهما علم او كذا فهو التمرة الموزنة
بغير اشتراك كثر في هذه التمرة فان قيل في قيمة التمرة كذا تكون
باقل من كذا المرة سنوفا اكثر من اشتراكها فان كانت فيهما
التمرة اكثر من كذا فيراستع الا اشتراك التمرة **فشرح** بان
اشتركتها وكانت اكثر من تلك ودرعها التمرة لخاصة بغيره
على المشتري كذا الارض بغير التمرة ويعلم ان ما سفي بها التمرة ان كان
سفيها او كان له فيها حصة وهو قول المالك فله الساري عن المغيب فيا يات
المسألة ان تظلم التمرة قبل انفضاض مدة الكراء والحق
فيها من المكيطين اشكال الناضج بالبيت المالك وهو قوله رخص ياب الطيب
ان قل اشتركت البيت المالك في غير الناضج ان يشترط
المشتري جميع ما يلو اشتركت بعضها ولا يفي البعض الآخر لم يملك بغير
وميه خطاي ولعل الناضج لزال في تركه فالبيع الموقوفه قال ابن القاسم
ومن اشترى دارا او ارضا فيها سورة او دابة او كان في داره رخص
من غل او شجر او حرة في حله بغير او بيها كثر لم ترضه بالتمرة المكية
لان الله ان اشترى المشتري كثر في ذلك بان كانت تبعه كل ذلك باقل

من المالكين ومع قته انه ان يفتقر خرا او خرا او الدار بغير شرك التمرة
فان قيل اشترى فيل ما قيمته التمرة بمصارف ما قطع على علم
بعد خرج قيمة التمرة والعمل ويجعل التمرة من ذلك ما قيل في سنة
فانما جازم في الضيق وهذا اعلم ان التمرة تظلم قبل مدة الكراء
والحق ان يعقد التمر بغير التمر المكيطين المضر الذي يوحى على
المشتري في حصوله بل الدار كما صلح التمرة وجزاها خاها المكيطين كسرا
العريقة بغير صفها ثم التمر المكيطين المضر الذي يوحى على المضر
الذي يملك على التمرة فيل يجوز ان يستثنى بعض التمر لخاصة المكيطين
رخصته ويضعه من العكار وقال المكيطين لخاصة المكيطين وضم
ابن القاسم التمر فيل مغيث غني التمرة عنه
وقد كنت قلت في مسألة محلة التمرة في التمر المشتري بغير
محلها المكيطين وما في ذلك التمر فيل ابيان وهي فيل
وما يوار او يار من تجر ما كثر بيت ليس به من ممر
او يمين المكيطين باجمع لما للمكيطين في بيع
ومر كثر فيل يجوز ان شرطه علمه فيل كثر
والحبيب قبل انفضاض عققا وشرط ما ان يفي بغيره
وانما جازم اشترى التمرة مع السر وكذا التمرة مع انه من بيع
التمر بغيره وصلاحها وفرد تكون لم يخلق التمر لخاصة المكيطين وهو جازم
بغير التمرة با استحقاقه البقاء ان كان تارها لا يفي المكيطين
في ذلك ما شرطه المكيطين فيل التمر علم **فشرح** لا يجوز لبايع
السيف المحلى اشترى كثر فيل ما قيمته من العلينة قال شهر والشهاب
بغيره ان اشترى كثر فيل التمرة والسيف ومسألة السيف كثر

بما خراها ارض يصول باله تايض والوراء والعررض والقياء وغيرها الى
 ما عن شيبان من ارضها الطلع كان ما تنبتة او ما تنبتة كالسمق
 والبنو والسهم والشم وغيرهما والثاني ما تنبتة من غير طلع كالقطن
 والكتان والستفون من غير طلع ما تنبتة الغنم والغنم
 يصول كرا في ارضها وان كانا ما تنبتة الارض والارض اشار بفول
 غير الغنم والغنم بالغنم معطو به الغنم ما ارفع
 كرا في ارضها ما تنبتة ان تخرى به بانه يصول جمع الشكر المثل بفول
 والارض لا تخرى من غير تخجه هو من جملة ما ينبت في ارضها ما تنبتة
 وصورها ان تخرى الارض لم يخرى فيه زرع او غير ما اثار
 القطن في ارضها يكون صاحب الارض يخرى او يخرى او غير ما اثار
 عليه بان وقع في ارضها لا يكون ارضها كرا في ارضها من غير طلع
 من هذه الارض كرا في ارضها بالبيت او اوقوه وما تنبتة كرا
 معطو به على غير من غير طلع معطو به على غير طلع
 اية بغير من غير طلع معطو به على غير طلع اية بغير من غير طلع
 الملاء ويكون معطو به ما تنبتة ما تنبتة ما تنبتة ما تنبتة
 اخر اثاره كالصخرة المتفرقة او كرا ما من غير طلع كرا في ارضها
 ويخرى في كرا ما من غير طلع او كرا ما من غير طلع كرا في ارضها
 وان لم يكن ما من غير طلع في ارضها كرا في ارضها كرا في ارضها
 والكتان في ارضها كرا في ارضها كرا في ارضها كرا في ارضها
 به وفول كرا في ارضها كرا في ارضها كرا في ارضها كرا في ارضها
 ولو كان ما تنبتة كرا في ارضها كرا في ارضها كرا في ارضها
 انما يجوز كرا في ارضها كرا في ارضها كرا في ارضها

ما تنبت

لا تنبتة راي بعض ما تنبتة من غير طلع كالقطن والكتان
 والعصم والزعفران ويجوز بالغنم والغنم وغيرهما ايضا
 عن عيسى بن دينار انه قال انما من ارضها كرا في ارضها
 كرا في ارضها كرا في ارضها كرا في ارضها كرا في ارضها
 وان كان او حمت عليه كرا في ارضها كرا في ارضها كرا في ارضها
 من ارضها كرا في ارضها كرا في ارضها كرا في ارضها كرا في ارضها
 بالغنم وغيره ولم يكفها بفولها بل ما تنبتة وفولها كرا في ارضها
 انما ليس يجوز كرا في ارضها كرا في ارضها كرا في ارضها

رجاء كرا في ارضها كرا في ارضها كرا في ارضها

يعني انه يجوز كرا في ارضها كرا في ارضها كرا في ارضها
 بها كرا في ارضها كرا في ارضها كرا في ارضها كرا في ارضها
 وتكمل كلامه ارضها كرا في ارضها كرا في ارضها كرا في ارضها
 في ارضها كرا في ارضها كرا في ارضها كرا في ارضها كرا في ارضها
 وترجمه الى اللغة كرا في ارضها كرا في ارضها كرا في ارضها
 المجموعه قال ابن القاسم يجوز كرا في ارضها كرا في ارضها
 او كرا في ارضها كرا في ارضها كرا في ارضها كرا في ارضها
 فيها مونة قال ابن القاسم يجوز كرا في ارضها كرا في ارضها
 ابن القاسم انما كان من ارضها كرا في ارضها كرا في ارضها
 بجميع كرا في ارضها كرا في ارضها كرا في ارضها كرا في ارضها
 لما يخرى من ارضها كرا في ارضها كرا في ارضها كرا في ارضها
 العيون ولا يجوز كرا في ارضها كرا في ارضها كرا في ارضها
 والارض كرا في ارضها كرا في ارضها كرا في ارضها كرا في ارضها

انتمى وقد تقرر من هذا ان كل الارض النبل والارض المطر والارض
 السنية منها ما موزع وغيره من **فلق** والاراء بالامان والتم
 انما على اقلها الحق بغير العادة فالما موزع الارض النبل العزينة
 لموضع هبته والما موزع من ارض امكوا الكثير **فلق** اطار عا لمة
 والما موزع من ارض السنية الفة نسف بالانهار والعيون الكثير
 ان ابو غير الما موزع النبل بحت كوله **وقر** **فلق**
 اليس من خيل من اقلها لمة من فها من اقلها طبا عا ما هو
 حان في فها وارض مصر يحس ان لم ينسروا من سنة لا الام موزة
 كالنبل او المعينة يجوز في حية ما موزع النبل انما روت
وان تقرر بوضع جاز اخترازا عما عظم التبع
 بغيره من ارض ارضها وبيها عجم او النجار ما موزع النبل
 انتمى انما تقرر انفسه بحت التبع للارض وهو اقلها من النبل
 الذي بين الناحية وهو كما تقدم للناظم ايضا من جواز استنزال
 النبل انما كانت تنقل للدار حيكها او شره ملية الماء من نوع النبل
 البعينة بكثر كحى الجواز ماء حركها المهور والجرى ولو استنقل
 بما تقدم عن هذا البيت ماضى للموالتعا علم وهو انما مشقة
 وما نكاهها ما يربح في قول الصحابة انما عا لمة بحت التبع
 هل يعطى حية بفسه او حية متبوعه فان قلنا يعطى حية متبوعه
 فكل فسه من النبل او الجواز ان قلنا يعطى حية بفسه فكل
 انما لمة فسه من النبل او الجواز انما لمة من النبل او الجواز
 التبع يعطى حية متبوعه وانما لمة من النبل او الجواز انما لمة
 قبل يروا لهما و قبل خيلها او الفة اعلم
ومقرر ارضه بغير ان يحصر الكتاب من رعم انما ربه لستره

انتمى وقد تقرر من هذا ان كل الارض النبل والارض المطر والارض
 السنية منها ما موزع وغيره من **فلق** والاراء بالامان والتم
 انما على اقلها الحق بغير العادة فالما موزع الارض النبل العزينة
 لموضع هبته والما موزع من ارض امكوا الكثير **فلق** اطار عا لمة
 والما موزع من ارض السنية الفة نسف بالانهار والعيون الكثير
 ان ابو غير الما موزع النبل بحت كوله **وقر** **فلق**
 اليس من خيل من اقلها لمة من فها من اقلها طبا عا ما هو
 حان في فها وارض مصر يحس ان لم ينسروا من سنة لا الام موزة
 كالنبل او المعينة يجوز في حية ما موزع النبل انما روت
وان تقرر بوضع جاز اخترازا عما عظم التبع
 بغيره من ارض ارضها وبيها عجم او النجار ما موزع النبل
 انتمى انما تقرر انفسه بحت التبع للارض وهو اقلها من النبل
 الذي بين الناحية وهو كما تقدم للناظم ايضا من جواز استنزال
 النبل انما كانت تنقل للدار حيكها او شره ملية الماء من نوع النبل
 البعينة بكثر كحى الجواز ماء حركها المهور والجرى ولو استنقل
 بما تقدم عن هذا البيت ماضى للموالتعا علم وهو انما مشقة
 وما نكاهها ما يربح في قول الصحابة انما عا لمة بحت التبع
 هل يعطى حية بفسه او حية متبوعه فان قلنا يعطى حية متبوعه
 فكل فسه من النبل او الجواز ان قلنا يعطى حية بفسه فكل
 انما لمة فسه من النبل او الجواز انما لمة من النبل او الجواز
 التبع يعطى حية متبوعه وانما لمة من النبل او الجواز انما لمة
 قبل يروا لهما و قبل خيلها او الفة اعلم
ومقرر ارضه بغير ان يحصر الكتاب من رعم انما ربه لستره

منابت بعر من المنقشر **قوله في الارض المكتسرة**

يعني من اكتسب الارض من غير ان يكون له اليد زرعته ولا استقصى ما انتشر
فيها من بذر او ما يزرع في الارض المكتسرة من بذر
النواذر والتسوية وبغير ان يملكها بالحق بل هو
على وجه كونه انتشر فيه من غير ان يملكها بالحق او بالشرع
او بغيره **فمن** من عمل زرع في الارض المكتسرة
فيلزم ان يثبت ان الارض من غير عيب فيها ما لا يزرع من غير
السييل والارض من غير عيب في الارض المكتسرة
ومع ذلك فيعمل بغير ان يثبت ان الارض المكتسرة
ارض الفريضة ما اراد به نفعه الارض وكان معروفاً له
فصلته من غير ان يثبت ان الارض المكتسرة
بطلته من غير ان يثبت ان الارض المكتسرة

وجان كرا الارض بالسنة والشهر في زراعة معينه

يعني ان يزرع في الارض المكتسرة معينة كشهر وسنة ليزرع فيها
معينة كالماء والخصر وما اشبه ذلك **فان** في المتبحر
ويجوز ان يزرع في الارض المكتسرة في الشهر وسنة ما لم يملكها
كانت كل عام او سنة بكرة او مرة معينة فانه في الرواية قال ابن
القاضي من اكتسب ارضاً فحصر زرعها في سنة واحدة فاما ارض المخر
بمحل السنة فيبطل الحصاد وينقض بطلانها في كل سنة واحدة
السبع التي تليها في كل عام الشهر والسنة في كل سنة واحدة
بما تممت وله فيها بذر في الحضر او في البر وليس لرب الارض فله وعليه تركه
او تركه وله فيها بذر في كرا ماله على حسب ما اشرى منه وكسح محضون
على حساب ما اشرى في كرا المثل ونفلهما ايرضهما في محضر وله فيها بذر
كرا ماله على ما اشرى في كرا المثل ونفلهما ايرضهما في محضر وله فيها بذر
كرا ماله على ما اشرى في كرا المثل ونفلهما ايرضهما في محضر وله فيها بذر

الزراعة

الزراعة وذلك ان الانسان يكثر في الارض المكتسرة او يكثر في الارض المكتسرة
في كل سنة ويكثر في الارض المكتسرة في كل سنة
فيما يزرع من كرا المثل او في حساب المثل او في حساب المثل
المستطاب وعلى كرا المثل او في حساب المثل او في حساب المثل
وله زرع لخصر بكمال مثل الزايد **فمن** اذا كانت السنة
او الشهر معيناً في الارض المكتسرة في كل سنة
كل شهر او كل سنة بكرة او مرة معينة فانه في الرواية
بزرع على كرا المثل او في حساب المثل او في حساب المثل
الزراعة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة
بعر ما زرع ان يزرع زرعته ويملكه ويحيطه كرا المثل او في حساب المثل
الزراعة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة
اذا كانت السنة معينة في كل سنة في كل سنة في كل سنة
العام كله في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة
على البية من مزروع في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة
ان كان على كرا المثل او في حساب المثل او في حساب المثل
فان وقت الزراعة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة
او وقتها في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة
شبه المكتسرة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة
بكرتها في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة

وتوالي الخطر ما يطرأ على كرا المثل
ويستأجر كرا المثل
وليس يستأجر كرا المثل

عنهما لما حشر تحت ايام الخبيث جمعوا من هذا ما اغرقت به ايام
الحرب ولو انك شئت عنها لفرغ من ان يحرقها وبقا من ايام ما يفتح من
زراعتها ما الخوازم على المكتبة موضوعا فالكتاب في وسيل
تسببا فليكن الجماعة ابو الفاسح بن سراج رحمه الله عن اخبر
برأنا وزرعهم كتنا باصا بما التزم حشر عوم الكتاب والمكتبة
يحتل بالكتاب **فليقار** **يعلم المكتبة** **الكتاب**
كله وليست عنه شيء - ليس بمكتبة البردة لا ان يلى بالكتاب في
الجماعة ان كانت من الخوازم ما يجمعها الى ما يجمعها الى ما يجمعها
فصل في احكامها **في العرا**
والعرا **ان عرا** **عينا** **بالى** **يجوز** **فيه** **كالسروج** **والعرا**
ومكر **لذا** **وايضا** **من** **ما** **يتلف** **عنه** **سواء** **ان** **كلها**
وهو **مصرف** **مع** **اليمن** **وان** **يجز** **وليس** **ما** **الحامول**
يعني انه يجوز كراه الحرق في ايامه والفرق بين الحمايل والسروج
والنجا والفرقة وتكون له ان كان مما يعرب بعينه والى التمس
بغيره ولا حشر في ذلك مما يعرف بعينه كاله فاني والفرقة
وما الشبه له لما يجوز كراهها والبراجم في روجه وحسن اوله وباله
وقصه حشر وتجمع حشره اوله وسكونه قال في جمع التمس
قبل وبعدة بعاد لها هذا الجوع في البر والبر والبر والبر
وايضا في البر والبر والبر والبر والبر والبر والبر والبر
تتميز مشهور في البر والبر والبر والبر والبر والبر والبر
ايروا له كسج الدابة في شئ انما بالبر والبر والبر والبر
من اكثر شيئا مما تشره الى شيئا بهانه يصرف في ذلك مع يمينه

واضح ان عليه ما هو في الخوازم من ايام الخبيث
ان انتم تعرفون حكمه اما بالكتاب او بغيره ولا غلبه له
فان لم يثبت له الا اعترا فيه هو مصرف في عن تعديه في حكمه
الكتاب. اكثر من غير سببه مع يمينه ايضا وعلى ذلك يلى
ولم يكن لغرضه في الخوازم وان ضياعه ليس بمسبب في تعريبه
وفيل ان غلبه التمس به انه ما يترك معناه قال في الوفا بن الحنفية
ويجوز كراه الكتاب والقباه والسروج والبر والبر والبر
اما ان يلى عليه من هذا وعينه في الخوازم في ايامه في الخوازم
حالة فاني ان عرا حشره في الخوازم والبر والبر والبر
وايضا في الخوازم ما عرا في الخوازم ما عرا في الخوازم
ان ما تفرقه في الخوازم كراهه ان تفرقه في الخوازم
فيل مرة الخوازم وعي فانه حشره في الخوازم على ما ذكر
من ذلك وسفط عنه الضمان في غير من الخوازم في ان تفرقه
في الوقت الذي تفرقه في الخوازم في ان تفرقه في الخوازم
الكتاب كراهه ان تفرقه في الخوازم في ان تفرقه في الخوازم
الكتاب كراهه ان تفرقه في الخوازم في ان تفرقه في الخوازم
في الضياع والبر والبر والبر والبر والبر والبر والبر
قال في البر والبر والبر والبر والبر والبر والبر والبر
في الضياع والبر والبر والبر والبر والبر والبر والبر
لوجه حشره في الخوازم في الخوازم في الخوازم
وايضا في الخوازم في الخوازم في الخوازم
وغيره انه لما صرح في الضياع كان في الخوازم في الخوازم
ان يصفه في الخوازم في الخوازم في الخوازم في الخوازم

[illegible]

يعني اني اكثر دالة او غير فالمرء معلومة باجرة شجرة بدخ
 المرة ثمة ما يعني او ليس فانه لا يعمل عليه كرا. سالم يسكن راعيل عليه
 الما كرا ما سكن وما يعني من المرة ان اراد الورثة في الموت ان يلقوا موافق
 في اموالهم بالمرء في الورثة شراثة كان من مات عن من ملور شراثة
 وان لم ير برؤا فله بلور في الفار كرا ان كانا من المرات المضرورة مع
 المصيف بما فو ر عليه من قبل او غير واليه اشارة غير واستنوب
 الاشرا. كيف نورا بان كانت بين ياد فله المورثتو اليه اشارة غير
 واستنوبوا الفخر التي يديها العرد وان نفع من الما عن العرا التي لا يصاب
 الميت ومن تركته من النقصان ودع له في الما عن رعيه واليه
 اشارة بقوله والنقص بين العمد بين الميت ومعلوم قوله ان جرد
 وما. انه ان لم يجر له في التركة وما. بان مصيبته من الما العمد من
 يرجع به عليه وخلاف لامة الاشرا في قوله بين ياد فله بعض الما
 بل الما وعن رعيه المورث ان لم يجر له في التركة فينكسر النور في
 وهو جواب الشرا في قوله وكيف يتعلق باستنوب ووما. ما. باب
 وحده من تراب الما عن النقص. حتى ينفذ ما. ونفس
 الشرا في المسئلة عن نواز الما عن رعيه والنقص من الما عن رعيه
 في التلبس والفخر الما عن رعيه وازفة بلغة التي امتت به الما عن رعيه
 في نواز الما عن رعيه الما عن رعيه الما عن رعيه الما عن رعيه
 في الفخر الما عن رعيه الما عن رعيه الما عن رعيه الما عن رعيه

عوضه وهو اصل ابن الخامس كانه لا ير فيض الدار المسكن فيض
 للمسكن وحياته على من قبله ان الكراء كالميل بموته وما يتعلمه من قبل
 الورثة من ثلثه لقتضى ونقل الخارج من نوازل ابن رشيد ايضا والمزب
 يوجب له الحق في الدار من غير الورثة ان يلقى حق الورثة في امورهم
 ان يجرى له ما يجرى من المدة بان يفرغه له عن الكراء التزك اكراد به
 الميت وفيه من تركته من النقصان وردا الى المكتر في الكراء عن غيره
 عما باع له انتهى وهم من قول ابن رشيد لا يجعل عليه ما لم ينفذ به
 عوضه ان كسبه صورة المسئلة من اختري دارا مثلا لعام فست سنة
 اشهر مثلا ثم مات بانه انما جعل عليه كراء السنة اشهر التي سكن
 له وكرامه ما لم يسكن وانما اختري ومات قبل السكنى لم يجعل عليه
 وهذا على ان فيض الدار لا يشر فيها للاراضة على فراقه اذا كان على
 المكتر يد من وارث الدار انما يباعهم العمامة بكي ما سكن المكتر
 بقية ما لم يسكن له بكم ايجام السنة في كل اهل التزكوم بالخطاب
 انما يجرى كراء ما لم ينفذ كنه والتمس انما ينفذ ببيع قوله
 وحاصلها ان يكون ما لم ينفذ كراءا وما كراءا ما سلكه ببيع قوله وحاصلها
 لعلمه وعلى هذا لا يصح كل ما ينفذ من اختري دارا ثم شرا
 مثلا على ان يبيع كراءا بخرش من جهات بيع الشرا بان كراء المسكن
 المالك يخر انما فاقا وانظر لغة المخرجات التي نفذ به التوضيح في شرح
 قول ابن رشيد في اول بابها في التعليل والموت كما علم من
 من كراء دار بمدة ثم باعها قبل انقضاء مدة الكراء لم يملكها واشترى
 البايع من الدار على المكتر في اربع دار واستغنى عن كراءه فمضى
 له استثناء وانما جهات المكتر في قبل انقضاء مدة الكراء استثناء فان

من الكرم والكرم ثم باعها بثلثي الف درهمين والتمسك بها
البائع من الثلثين او باعها بثلثي الف درهمين واستثنى
له استثناءا وهاهنا المكتوب في الف درهمين استثنى هاهنا

السارح يقتضيه فالنور يشهد السامع ان العاقل والميت لا يعمل عليه
 عالم يقتضيه عوذه ان المنشور هنا لا يعمل عليه من الدار المندس
 بفيضها بعد **وسرع** انظر انما انظر المكثري كراء الله المنة
 التي اكثر اهلها ثم ما قبل انفسها بما جعل يكون للموتى ان
 يستحق عوذه ما دفعه ويسلموا الدار للكرام على غوما لفتح النور
 من مورهم لم يفيض بغير عوض عما قبل انفسهم اذ لا يعمل عليه
 من الكرام الا من لا يسكنه انما لم يعمل عليه يستحق عوذه
وفي امره مرتب في احوال يموت قبل وقت الاستغفار
 وفات الزوجة نكلت الكرا فواز والعرق لم تلتجسرا
وحالة المنع فيما المستوحه وشيئا لا يسعير **حجته**
 وشيئا محرم من **كر** الالوهة انما عن النكر
بان يكون رازده راع فرمضا اياه بلا كرا **يفتضيه**
 وان يكون وقت رازده راع باو جمع الكرامة وامتناع
وفي الكرامة راع ثم الكرامة ماله من مانع
 وشيئا في الحرة اعطاء قيمته **رأى** الكرامة
وجميعا الزوجية ماتت بالكر على راع **لازم من عمره**
 بغير ما يفي الحرة من يعود في حظه المعتاة
وان تقع وفه تناهي العزم ما الزوج **دون شيئا** استغفار
 ذنوب الوارث في الثاني **وحكمه** منزلة الموروث

الامتناع هو هيئة الزوجية او ايها الزوج بعد كراهة واستقلال
 ارضها من الزوجية بينها وتغيب انه ان كان في غير الشراح والاعمال
 فاسية وان كان تكسرها بغير العزم يمنع وكان الالة اعتمدت وجدها

نسبت من مالها واهلها من نفس كمالا تنعمر عليه في القلوب حين
 العفر ولعل ان المحتاج والحرمان النسبة الموت او العلاء متساوية
 في بابا بابا وهو هيئة المنفعة من مجموعة نفعهم برفوع امير
 بمول الوقت **واصلها** على ما ملأ صلبه واليه ترجع المنفعة
 وبكر ان لا يجزى يد في مختصر المرونة في العمر انما من ميل ان
 يسكنه عمره او يسكنه حياة بل انما هو الموروث بل ان لا يترك
 كله بمجرى اماره **يجب** بغيره **الرجوع** وجب في بغيره
 وقال ابن علقمة في العزم من تكون بغيره **الاسكان** او **الاستغفار**
 انفسه في كل العاطف هنا على ما اذا امتنع استغفار ارضها
 ثم ما ملأها من وجعها وحلفت الى بغيره **الرجوع** وقيل مع الغلة
 لعل يلزم كرا **الايام** التي يتبع الموت او الطلاق ونحو ذلك الغلة
 لانه ان مات الزوج انتقلت الغلة لورثته وليس له متعة وان ماتت
 هي بغير انتقلت الغلة لورثته وليس له متعة وان ماتت هي مفدة
 انتقلت الارض لورثته **وحكمه** عتوه وان حلفت بغيره **الرجوع**
 الامتناع الذي هو تحصيل العزم بايمان الزوج ومن كان في الارض
 فحلفت الزوجة كرا ارضها من موند لنحو ذلك الغلة فكلالة اقول
 لمصرها كرا **وهو** من ابن علقمة في العزم **وجميعا** امتناعا
 سعيد بن زيد **حجته** سنوا واستظمى كرا **الناقم** والرجوع
 الغول واستغفار **الناقم** بغيره **ويجوز** في احوال
 الرقبة **موت** **وحالة** المنع **في** المستوحه **وشيئا** لا يسعير
 الفصول **التي** انما كرا تلك المنة **وهو** من بغير العزم
 حكاه ابن علقمة عنه **فالصلح** روجه كراهي **والهاتين**

في الطلاق قسم الكراه ما له من مانع اذ يجهل من ان ينفق المضمونة فتستحق
 كراههم فموت في موت الزوجية بغر ما ينفق المضمونة اثناء الطلاق
 او ماتت بغير طلاق الطيب بالزوج الكراه عليه واليه الكراه
 بقوله وان تنفخ ودية تناسل العرفه البيت والى فدية الطلاق او مودة
 الزوجية ما على نفق حيلة فدية تناسل حاله وفوله بالزوج متقبل
 خفي حيلة استغفقه اي المهر ودية ودية من كراه ويجعل ان
 يرجع فوله وان تنفخ العرفه الود اخير مضمون فوله بموت الزوج
 يموت قبل وفته واستغفاله وهذا المضمون هو الكراه او المتعجب
 فهو كفوا من سامون وان انقضت الزوجية بعد الطلاق بالمخافة
 ان ينفق الزوج ولو كان من غير نكاح على ما انفق والمهر بالطلاق
 اليسير والله اعلم فيكون الطلاق الحرفي في عرس كونه الفراق فوله
 ونزل الواري مع الكاينة وعكسه منزلة الموروث كموثروا السن
 سامون ومعه ودية من مانع منها حكم مودعه ان كان انفسا الزوج
 بينهما با موت انقضى بغير امانات الزوج مودعه هم المثلثون
 بدمع الكراه للزوجية وان ماتت الزوجية مودعه هم المثلثون لغير
 الكراه والزوج ويعجب بالنافقة موت الزوجية بعكسه موت
 الزوج والله اعلم بان كان هذا مراد ما لبيت فليل العرفه وان كان
 الحكم ما يقتضيه من المصلحة فيجهل ان يرد امانات الزوج ما ماتت
 الزوجية او ماتت الزوجية او ماتت مانع الزوج بان لو تناسل الزوجية
 مخالفة ودية الزوج ما الكراه وكذا الحكم ما تناسل ما على كل حال
 با ودية المبيت منها يستلزم منزلة مودعه وهم والله اعلم وف في
 تلخيص من كلام النافخ انه كتمل على خمس مسائل الاولى

امانات الزوجية مطلبت المرأة كراه المنة الباقية للخصام وحكي فيها
 كلما كثر اموال الكاينة اذ المثلثون مطلقا لنتم الزوجية بوله وانه
 يقتضي ما ينفق الكاينة اذ كثر اموال الزوجية فليها ولم يرد عما لم ينفق
 ودية المنة في الكراهية اذ امانات الزوجية مطلقا ودية
 الكراه وفيها اموال الكاينة التي في موت الزوج حكي النافخ
 منها فولي المهر ومقابلته فورا كذا اكانت العرفه قبل الطلاق
 بان كانت بغير طلاق ان المصلحة المصلحة من اموال كل
 من الزوجين يستلزم منزلة تليها **قوله** في النافخ على
 ما اذ كان له متاع في ارضه فورا استغفقه الكراه فليها من ارض
 سامون الكراه على المتاع في كرم او ثمره وانقضت الزوجية
 بموت اهلها قبل بول الطلاق او بموت ماله من ثمنه وعز الاستغفاله
 الكراه على اموال المهر في ارضه امانات المهر ما ليقه ومن حكي
 المهر في ارضه امانات المهر في ارضه امانات المهر في ارضه امانات
 المهر في ارضه امانات المهر في ارضه امانات المهر في ارضه امانات
في اختلاف المكوي والمكوي
القول المزمع في الخلاف في موت الكراه حيث يستبعد
 ومع سكتس مكثر وما نفقه في ارضه امانات المهر في ارضه امانات
ثم يرد ما عليه حلما في امر السكتس الزيد في سلما
 وان يكونا قبل سكتا لاختلافهما في ارضه امانات المهر في ارضه امانات
والغواي في ارضه امانات المهر في ارضه امانات المهر في ارضه امانات
 في ارضه امانات المهر في ارضه امانات المهر في ارضه امانات المهر في ارضه امانات
 امانات المهر في ارضه امانات المهر في ارضه امانات المهر في ارضه امانات

بلا يجوز الكراء بلا شرط ويجوز بغير النفع فالنفع الموقوفه انتم بغير
 اذا اشترى في الركوب الخ هو كونه في جواز النفع كالسبع الطول فيكون
 الفرر والفره يفر منه كمنار او سلبا اما التلخيص يجوز شرعا او لا
 بل ان الكراء معين فليس من الخلية بالكافي ان يركب واما كراء المراكب النجونه
 او الرحلة المسمونه جواز يفر من كونه ماله اية او رحلة بل فيه
 يجوز ايضا بالنفع والرجل ان يشرع في الركوب واما ان يشرع في
 الركوب واما ان يشرع في الركوب واما ان يشرع في الركوب واما ان يشرع في
 بلا يجوز الاستعمال لانه كالمسلم الا ان يشرع في الركوب واما ان يشرع في
 بغير الدينار بل الاخرى فطعوا بانفس انتم **فشرع**
 اذا ماتت الرحلة او الابهة في الكراء المعين بان لا يبيع بان ماتت
 في بعض الطريق فبما ان يبيع كونه ماله اية اخرى بعينه يبيع
 عليه الوسم غايته بان كانه يبيع بان كانه يبيع بان كانه يبيع بان
 فترفع لم يجر كانه يبيع بان كانه يبيع بان كانه يبيع بان كانه يبيع بان
 مطلقا في كونه الا وابل عنه كفيته الواجب

وحديث من لعزل يرجع بلمازم الكراء اجتمع

يعني ان من اشترى دابة ليحمل عليها او يركب عليها غروشا او يسبع
 عليه رجلا الى موضع معلوم او ليركبها الى موضع ساء فبما له لعزل
 حمل له من مرض او غير من المرض بان الكراء ماله جميعه
 وما ينعصر منه نفعه ومعهوم قوله لعزل انه يبيع جميع الكراء اذا
 رجع لغير عز من ماله اولي فانه يبيع المرونة قال المالك اذا اشترى
 فرس دابة ليركب عليه غروشا ليقيم عليه يبيع ماله كله البلية
 معلوم الكراء وان اشترى دابة ليركب عليه غروشا الى موضع معلوم

او ليركبها الى موضع ساء فبما له او ليركبها الى موضع ساء فبما له
 الى موضع ساء فبما له او ليركبها الى موضع ساء فبما له او ليركبها الى
 فتر كذا حتى يفر من كونه الكراء وان اشترى الكراء الى موضع ساء
 المفسر ان المفسر اليك حكم النفع عليه يبيع معا فمضروبا
 او ما ان اشترى له غروشا يبيع حبه في بعض التي يبيع الكراء بل ان واه
 ولو رتبه كراءه اية في كل ما اشترى ماله ويكون ماله بل ان واه
 على ابله من الغروشا انتم نفعه المواقف قوله واما قوله الغلب
 على كراءه ونقل من قوله ومن نفعه ماله عن المتعطل
 ما نعم ان اشترى دابة ليركب عليها غروشا ليه معينه فبما الركوب
 لم يرد عزله يبيع عليه كراءه وان كان النفع اختيار النفع النفع
 وله ان يبيع بغيره ماله انتم نفعه المواقف لانا ان النفع هو ما نفعه
 المرونة فبما له ان كراءه الغلب من اشترى دابة ان كراءه المرونة وخرير
 الدابة بان كراءه المرونة معينه انتم نفعه الكراء وان كان غير معينه ليركب
 حال في المرونة وانه ان يبيع الجاهل يبيع غروشا يبيع عليه ان لغيشه
 بغيره لانه الركوب او الخول لم يفر ان يبيع من كراءه يفر الى
 وانما فطر الركوب اشترى ونفعه في كل سعي في كراءه ماله انتم نفعه
 فانه يبيع وان يبيع الكراء له لانه الايام ابن الموارا يبيع معينه
 جاء ابا جعفر النعماني وعزله كل مفسر اياها باعيا لها لينا دوى
 وان رضي ابن يونس هذا انتم نفعه الكراء بان يبيع كراءه العينة يبيع
 يبيع الكراء وانه انتم نفعه الكراء بان يبيع كراءه العينة يبيع
 في كل سعي في كراءه ماله انتم نفعه الكراء بان يبيع كراءه العينة يبيع
 لعزله لغير عزله انما كراءه انتم نفعه الكراء بان يبيع كراءه العينة يبيع

وغيره لم يكن عامنا عيب يتعزز على المختار في الانتفاع بالشيء المختار
 بل انه انه انه ان استغنى عن تلك الامانة اكراما لغيره او عن سكون
 المزار اكراما من غير اقاله اختار الانتفاع به لم يامرا بيمينه ببيع
 من عيب او غش في طريقه او منع السلطان من المالك من ان يبيع
 فان الامانة لم يلزم وبسببها عن المختار فان في الواضحة من اختار الانتفاع
 اشهر في فصحها ثم عجبها اياه السلطان بحبيته له من سوا عسرا
 له فيما يفي ابن حبيب سوا عصبها الدار من اهله او اخر جوا
 منها اهله وسكنوا ثلثه برون الما السكنى مختار عملوا ابن حبيب
 وتزلة الموانيت بامر السلطان بخلها لا كرا على مكتن بها من ربح
 وقال المختار لاجل ما ينفذ من المختار يدور ابن حبيب في ذلك بغير ربح
 ليس هذا كله ببيع بل ان كل ما منع المختار السكنى من امره على ان يبيع
 به من سلطان او عاصيه فهو بمنزلة ما لو منع امر من التمسحان
 كما نعلم الدار امتناع ما التماسه من منع من ربحها عسرا
 عليه في ذلك لانه لم يجل الى المختار ونفله المواد **فصل**
 ثار من هو المعنى الذي الكلا فيه ما يقع كثيرا في كرا على المراس
 على المنع ربحه عن المراس في ذلك ان يكثر في المختار ليجل الى البناء
 وعنه ربحه وبعين عسرا الكلا في ذلك ان يكثر في المختار ليجل الى البناء
 عسرا الخامس عسرا الجارية على ما تقدم عن المنع وهو الخامس
 انه ان رجلا لعز ربحا يلزم كرا ولغير عز ربحا كرا كرا هم واما
 عسرا الكرا فيمنع على كل حال ثم ان الغش على الكرا للبيوع المتغل
 اليه وكان المختار لم يبيع الكرا جازع له وان كان في ذلك ربحا
 يتر كرا الكرا الثانية لانه من مسخ الى يتر كرا كما تقدم من يتر

المكتبة
 جامعة الملك سعود
 الرياض

واما

واما ان وقع الخلف من مخرج الجبل فان الكرا فيمنع كرا اليوم معين فان
 كان في ذلك الكرا ربحا واعلم ان كرا الجبل على الرجة الما كرا تعرض
 اموز منها الما المختار في كرا شيئا وغيره ما ربحه الما المختار في كرا
 واما ان وقع الخلف من مخرج الجبل فان الكرا فيمنع كرا اليوم معين فان
 كان في ذلك الكرا ربحا واعلم ان كرا الجبل على الرجة الما كرا تعرض
 اموز منها الما المختار في كرا شيئا وغيره ما ربحه الما المختار في كرا
 واما ان وقع الخلف من مخرج الجبل فان الكرا فيمنع كرا اليوم معين فان
 كان في ذلك الكرا ربحا واعلم ان كرا الجبل على الرجة الما كرا تعرض
 اموز منها الما المختار في كرا شيئا وغيره ما ربحه الما المختار في كرا
 واما ان وقع الخلف من مخرج الجبل فان الكرا فيمنع كرا اليوم معين فان
 كان في ذلك الكرا ربحا واعلم ان كرا الجبل على الرجة الما كرا تعرض
 اموز منها الما المختار في كرا شيئا وغيره ما ربحه الما المختار في كرا
 واما ان وقع الخلف من مخرج الجبل فان الكرا فيمنع كرا اليوم معين فان
 كان في ذلك الكرا ربحا واعلم ان كرا الجبل على الرجة الما كرا تعرض
 اموز منها الما المختار في كرا شيئا وغيره ما ربحه الما المختار في كرا
 واما ان وقع الخلف من مخرج الجبل فان الكرا فيمنع كرا اليوم معين فان
 كان في ذلك الكرا ربحا واعلم ان كرا الجبل على الرجة الما كرا تعرض
 اموز منها الما المختار في كرا شيئا وغيره ما ربحه الما المختار في كرا

Copyright © King Saud University

على قول الرب اعطيتني بنفسي وما تراء بهجته ومنها خماز ما
 بجميع من الجوداد يغيب من السماء على الغار يتسبب على حياض
 او تكلف دخول نفقة خيفة على الحمايز اذ غريم او يصل على
 ما يلحقون اليه من ربه وما منهم ومنه على عود الرهول على عسر
 البيان على سبيل من على نفقة او اجلاء النماير الجوار والحمل على النفقة
 والاساس يختلفون مع الله منهم من ينفقه ومنهم من يخر على نفس
 من عيشه تعيس اجل ومفهم من ينفق السنين الفانية ومنها ان
 المكي اذا وضع رهنما في السبيل ثم يحتاج لذهاب الرهن من مديته الى
 برهنة اخي والغالب انه ثابته لا يملكه فيحتاج اليه في
 الوقت وما يفر منه فيستعير على الجبل من ابد العنوة الحاصل بالحجرة
 فعل لذهاب وهو الكاهن اذ له قبض الحجرة لانه وما اذا اراد المشتري
 دفع الحجرة فقلضيا شيئا فشيئا واستمع على الحجرة ففقد
 مجالا فحفر الحجرة لانه لذهاب ابرار المسئلة منصرفه الى من جده
 ونفما ان السبل على انه تستعمل على بعض ما يسر عنه متى يريد لكن الغالب
 وجوده معار بما دخل في الحوز له كوا ما عنده ما ليس عنده ومنها انه القنا
 على ابرار معين من كسر معين ما يقبض ان كان بين الحجة على الفقدان القدر البصر
 ليس السبب هل يخاص على ان يعلل به الامان لانه يفتقر بجري الناس اكار
 السبب على الحجة او يبيع الكراه ومنها هل يجوز له الجبل ان يشتريه
 على ما استحقاق الحجة له على جمل الحجة المشتري وده الر به هل يتغير
 يمينه لما يحصل له من التبعه عن مشتريه والشاهدين لولا انما اخذت على
 له وانما كانت له الحجة هل يمان بها القدر انما الى المشتري ليقض الكراه او انما الظاهر
 انه يغير على العرب ومنها على من تكون منوته حله لخشية وسوء ارب

انما الم يكن من الم فتم على ربه او على مشتريه وان كان من على غلبته
 ولا على العرب ومنها من يشتري انما استاز على على من المشتري او غيره
 او في قبض الحجة او قدر ما الى غيره له وما يعرض من المور والعمال على
 يمينه لكلمة العرب والعامة ما لم يبرح من شرا بلا جرة بالعرب
 عيشته والله تعالى اعلم

**وراجع تعيين وقت السعي في السبعين والمقر الذي اكثره
 وهو على البلاغ ان يكسره بيضا بلا شية له من الكسرا**

يعني انه يجب كراه السبعين ابرار الحوزها تعيين وقت السعي لمقتلها
 المرفقة بالنسبة لوقت السعي وعظمى العرب في بعض هذه الوجوه
 ولابد من توقيتها على كل واحد من التمر والتمر والتمر والتمر
 يساوي فيه ييلغز له اتمته بغير شقة الكراهية وقت الحوز ربه
 في وقت الغلبة الامر فيه يلود من غير تعيين مكان الغرض يلقى
 المذبح حوز المكثر في الحوز او كليهما والعروا على ان كتاب
 الغرض من كراهية السبعين **المطلبة** تعيين الحوز الذي فسر السبعين اليه
 ولا يستعمل اربعة وهو التمر عبر عنه بالمرحلة المطلوبة اتمته بالمرور
 والبقرة من الحوز وبه له الكاهن وان كان اكارا بالبيت اتمته الحوز
 في البيت ان يمان كراه السبعين على البلاغ كما جعل النبي المذبح في
 العمل ما شئت او ان كسره في بعض الحوز بلا حارة لطيفة وخير
 فيها المستعين وخير له المذبح **ابن عبيد** يجمع حراه السبعين
 اضطر الى ان يكون سنة من ابرار الناس وروايته انه على البلاغ كما جعل
 التمر الحوز به انما العمل كان على فهدح الموسعة او الرعي
 ومن الرواية ان الم من اكثر سبعة بغية في كلتي الطرفين
 وعرض ما يمين من حوزا وخير بلا حارة لانه على البلاغ

زادة في المنهج واما ان غلبته وهو مال الولاية المتشبهة كسرا
 السبعين من بلد الولاية جازاة انما غلبت وقت الخروج فيما سواه
 كان جريها مع الرياح او المجدية بها لغير الاحتياج بها الى استراحت
 مرة انما ان الرياح تسرع وتبلغ تلبسها نال الشارح ما غلبه
 انما انما كان كرايا له من عجز الباع لا شبيها له قبله لزم عليه ان
 انما انما كسر الموجه قبل السوء وبعده من محله اسكان لآثره
 المتنازع في التبع ولزله انما اصبح ان عليه الشراء في مثل هذه
 بغير ما اتبع حسمها من انما انما انما انما انما انما انما انما
 واما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
 جميع النوازل من مساهل انما انما انما انما انما انما انما
 انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
 زاده او وكيلا وهو من انما انما انما انما انما انما انما
 انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
 الرجوع الى انما انما انما انما انما انما انما انما انما
 من ليله انما انما انما انما انما انما انما انما انما
 انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
 انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
 وقال انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
 ما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما

فصل في الحجارة

تفهم اولها انما انما انما انما انما انما انما انما انما
 كرايا ونبعة الحجارة ونبعة الحجارة ونبعة الحجارة

متبعة ما استقر نفعه عجم نبعة ونبعة انما انما انما انما
 عن انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
 انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
 عن البنية الحصى والتفصيل والخرج بقوله ما استقر نفعه كرايا
 وفرد عجم نبعة منصوص على الحال انما انما انما انما
 حصى انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
 الحجارة انما انما انما انما انما انما انما انما انما
 انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
 الفراض المسافان والغارسة والخرج انما انما انما انما
 وفرد نبعة نبعة نبعة نبعة نبعة نبعة نبعة نبعة
 فكله على انما انما انما انما انما انما انما انما انما
 انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
 عكس انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
 تلحق انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
 السفع وهو انما انما انما انما انما انما انما انما انما
 تبعية انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما

العمل على من تجميعه يجوز فيه الحجر مع تجميعه

انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
 انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
 انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
 انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
 انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
 انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
 انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما

مبتدأ وخبر والمجمل جواب الشرط وهو ان يكون له انكسار في اللحن المتقوم
ان القول قول الصانع ويخرج منه للمصانع وخبر قوله لرب المتاع

والقول قول صاحب المتاع في تنازع مع خالفه في بيع

يعني انه المختار للصانع ورب المتاع المصنوع به الرذ فيقال
الصانع ربه ما يليه شيئا وقال صاحب المتاع ما زال يفتقر لم يرد كما انج
بان القول قول صاحب المتاع مع يمينه وكذا امر الصانع فيه يمينه
او لم يجلد بل جردا وما رخص كذا في قول من يفتقر فيقول ان كان
الصانع كان يابا للسلع فزادها غلظتهم وكانوا في استعجال بل جرد
او يغير ارج ومثله في قول من كتابه ان المساواة في بيعه التمثال اليهم
بيمينته او يغير يمينه فيقال قال ما لم عليهم ان يقيموا لليمين انهم دعوا
السلع الى اهلها وراعى من سواه دعوا اليهم بيمينته او يغير بيمينته
حملوها بل جرد او يغير ارج ومثله في قول من كتابه ان قول من قال
جملة في بيع اتي تبع بالبناء للنا بصفة علمه بالعلم متبوعا له
له الخكم يكون القول قول صاحب المتاع والله اعلم ولو فرغ في بيعه
القباب ميبا للعلل الزية هو علمه فيكون الخلف تبعا للعلم المتقوم
الزى تركون القول قول صاحب المتاع لكان الخلف والله اعلم

**والقول للاجر ان كان يقال بالقب من جرائحه اجر العمل
بغير يمينه من يبا كسر وجرد قول عليه المستاجر**

يعني انه المختار للصانع والمصنوع له في بيعه في قول صاحب
المتاع في بيعت الاجرة وقال الصانع لم ترفع اليك يمينه في قبيل بان
كان في الصانع بالقب من جرائحه من العمل في القول للمصانع مع يمينه
العلم في قبض الاجرة وان كان في يمينه بعد حصول القول لرب المتاع مع يمينه
انه مع الاجرة والقب في يمينه في الاجرة وهو في القول ما زاد الله له

قال

قال في المختار قال ابن القاسم قيل لانه بالمتاع اذ له دعوا الاستعجال
فيه الرزق في تعلمه ثم اتوا يطلبون حنفونهم قال القول قولهم اما انما
يصرنا ما دعوا المتاع وان تكلموا في القول قول رب المتاع انتم
وعمل من التخصيص بعد دفع المتاع لربه واما قبله بالقول قول الصانع
ولو جرد كقول الله اعلم

**والرجوع من مستعمله لما تلف من يده في دعاه بعد العلم
ونكره ان يئانه بيمينته وان يجره ونقول يستدعيه
في القول قول خصمه في دعاه مستعمله بيمينته مع علمه**

يعني ان من استعمله شيئا سواه كان من هو كراه الصانع او غيره
كما قال المصانع ولزم من يمينه باله بغير يمينته ان كان مضمونا له
ان كان مثله او فوا ياتي به اليقين بغيره ثم ان القول لانه لا
الشيء والمستعمل له في دعاه مستعمله بلا شك ان المستعمل
يعني مثله في الرجوع ان كان مثله او في دعاه في الرجوع ان كان مضمونا
وان لم يلقه في دعاه بيمينته باله باله بيمينته مستعمله
فان العمل على ما وجبه به المستعمله ويجوز ان يكون في ما وجبه
به وهو انما اتوا بها بيمينته والرجوع انما اتوا بها بيمينته
من مستعمله الى قوله ان يئانه بيمينته والرجوع انما اتوا بها بيمينته
منه انه اذا دعاه عن يمينه في دعاه المستعمله ان يكون عليه
فلا يجر من الرجوع واليمين عليه بل يكون القول قول رب المتاع
المستعمل له في دعاه بيمينته في دعاه بيمينته بيمينته
الناظر فيما له العمل المستعمله ونقل عن الجليل في الدعاه
من غصب امة وادعى ملكا والمقتل في دعاه بيمينته في الدعاه

في الصفة مع يمينه اذا اتى بها يسببه بان اتى بها يسببه صرنا الغرض
منه في الصفة مع يمينه انتهى فلفظ الجواب على قوله يسببه بالانصب
والانواع في تلعب وتعلم وفرد في المرونة صرنا المقصود منه
يحيى اه اني ما يسببه ايضا كما صرح به الفاضل في مسألة الجمل والذئب
قوله وان الجمل او الذئب في الجمل لتأخر ان المستعمل هو الترتيب
بحسب الشيء المستعمل في ذكره انما ادعى جمل صفة او علمها
ووجهه ونكل عن التمييز في القول فوارب الشيء المستعمل مع يمينه
لما اتى ايضا بما يسببه مقوله والوصف مبتذل ولما تعلق به
ويده يتعلق بطلب واجملي للمجمل لتفرد به في ان التمييز قبله وان
كان علم المجمل قد وجد ايضا المستعمل كما نفعنا عليه اول شرح
الاميات في مضمونه مضمونه موافقة رتب استعماله في الوصف وكان
او وقع الظاهر موع لا خير كان المستعمل هو المجمل في الوصف كما تعلق به
يد المجمل يكون منه جملة يفضي به غير بحر غير بحر الخلف يتعلق
ببعضه فيكون شرطه لما تقدم من كون الوصف من المستعمل والمجمل
يتعلق بنبذة هو يعود على المستعمل بالخير ومعنى نبذة هي الجمل
او ذكول لبادع لحرها واما ان يخصص به الشيء المستعمل به ووجه
يتعلق بقول الكاتب مستعمل في اللفظ مع جمل وصفه بمسببه يتعلق
بوصف ومع حلهما في قول الكاتب واللفظ اعلم

وكل من ضم شيئا اتلعه فهو مكالب به ان يخلط به
وبه نوات الشرا مثل يخب وفيه في غير مستوجب
لما عثر الواجب للشيء المستعمل في ذكره انما يسببه المستعمل
بغير الوصف والتمييز بل في هذا ان كلما اتلعه كذا فوجب عليه ضمانه

بالتلابة

بالتلابة فانه مكالب بالاعطاف ما كان المتلف بالقيمة ونحو ذلك المثال في خبر
كلمه وان كل من نوات الفيم ضمن فيمينه قال الفاضل غير الوصف في القوس
انما التلابة على شيء شئنا حملها لزم به كل المتلف الوصف والمبالغة في
مثل من خبر في الخلقة والصورة مثل من خبر في القيمة بالقرين خبر في
الخلقة والصورة وهو كل ما يكال او يوزن لزم به مثله ما فهمت ذلك
كالذهب والفضة والخمر والبرص والفاصل والنفقة والسهم وما سائر
الما خواتم والتلابة القيمة كان القيمة لما جعل اليها عن تعذر التلابة
من خبر في الخلقة للفاصل من الخبر والمجتمعة في تعديل بالتلابة
والمثل من خبر في الخلقة للمجتمعة في مكانه كالمجتمعة مع وجوب النص
اه لا يابى بضميه شئ قال فاما ما يكال او يوزن كالتياب وسائر الخسروا
والرفيق والخبز فيلزم به بالتلابة فيمينه في كل من خبر في نفسه خطا بالاس
علم في نفسه انه يلزم بكلمه من جنسه كالمكالي او يوزن بالقرين في نفسه
عينه او مثله يوجب به قيمة العشر وما يكال او يوزن الغرض مبلغه
فكان في نفسه مثله ما فهمت

فصل في الجمل

ان غلبة الجمل تعاوضة على عمل في الجمل يجب عوضه بتمامه
لا بعضه ببعضه بقوله على عمل اذ في كل الروايات والمجوز خرا
المريض ولو لم يجيب عوضه بتمامه اخرج به الفاضل عن وجوب عوضه
لجواز الخسار والخارج به المصانعات والسرقة في المزدحم الجواز عن القلة
وعبر بالزرع وقوله بعضه ببعضه اخرج به المجازة والمصانعات فانه
ان لم يجرى حسابا على الجمل يكتفي له بالتمام
الجمل عقر جائز لا يلزم كل من يجرى الجمل عقره

يجب ان يجعل الفاعل ما لا يغير ان لم يمتد بها من التعاقب من الوجوه
عنه قبل الصريح في العمل فتكون ما يليق هو بنفسه لا يميز في الفاعل وعمله انه
من العفوة التي لا يستلزم محلة مع الزوم بل مع الجواز وعدم الزوم
وليس في الجملة ان الفاعل والفارسة والوكالة ويجمع انما ما ليس
بشيء على الخصومة بان الجملة لو لم يمتد بها من التعاقب علم به
بغير ذلك انما هو اوسع مع قوله على الجملة يمكنه فيوجد له الصريح
في جملة ما لا يمتد بها الجملة بالحداد والزوم وما اقتضاها في شئ
على عدم الزوم وفي بقية العفوة التي لا يستلزم محلة
عفو العفو فيشعر على الزوم فحسبنا المحلة وتربية المسبب
على الشئ وهو اصل كالبيع والجار والدية وغيره مستلزم
بغيره على الجواز فيشعر على التعاقب ان فيه نظير اشارة
بلا يكلف ما يضره ولا يجزيه له انظر في كلامه رحمه الله في شرح قوله
يعاين في كل الزوم في العفوة اصل الزوم في الجملة فيشعر لك
وفيه قسم المبيع انما يميز في جملة ما لا يضره العفوة او ما يليق بالغير
بالجملة وما يضره ولا يضره في جملة ما لا يضره

براءة الحق الشيخ الاول من الحيفت الاول واعلماء قطع والمال الله القزور والنفطاع
 منتكوفه العدل ومنه جرحي / او داج له فشهدا و فوله لكن به بعد السرور

فصل العنق في الخوارزمي
في الأصول

۲۰۰

أما المختار من الزرع ونحوه الأشجار ستراعي رشا عرسه وعلجها
أو ما ينزل في الأشجار ما يتعلق بلأرضه كما قد يتبادر زيل ونحوه من الأشجار
فمنه والاشجار الناحية بالبيت له والشمس في البيت الناحية
أما يجوز في الزرع قبل يسميه بعد غفر كونه زرعاً بشرط عرسه
عن عمله في نوال الله مستلغاً في عرسه له أو لم يجز فيكون هذا
في نوال الزرع **أما في شهر** ما كان غير ثابت الأصل كالقشور والبادجان
والزرع والكمون وفحسب المسمى لا يجوز فيه المسافة من نفعه عرسه
صلحيه كل ما من به ما له **أما في يوم** عرسه أما في السنة أما
ورثته أما في الزرع وما أشبهه لا يجوز فيه من الأشجار ولم
يجزها من غيرها (الضرورة التي يسمي بها الجارة المسافات
وهو أن يجز عن الفناء بموعد عرسه من الأرض فيجوز بنتها
كالشجر انتمى وقوله الزرع هو ما يخص عرسه على الأشجار وكلمة
لم ييسر صفة للزرع وأشجاره إلى أنه لا يشترط في جواز مسافة الزرع
أن يكون لم ييسر أما أن ييسر وفيه أصله وحل ييسر ما يجوز مسافة
وبقية الناحية النفع به أنه يشترط في جواز المسافات في الزرع غير
العمل بيه وأشجاره وقوله وقد تعفوا إلى اشتراط عرسه من الأرض فما
تقدم به وهو على أن يونس ويؤيد على الناحية من العرس والبيت في
البيت على بل في قوله كزرع وفحسب وحل ومقتضى أن عرسه وسيف
مونه وترز ولم ييسر صفة عرسه على مونه وربما استزوج من شرط
عرسه كما أنه لا يمكن عليه المزج وليس بجائز والله أعلم وقوله
في بيع العرس قبل مطلقاً يرجع للزرع من كماله وللأشجار من أشجار
الناحية بالبيت الكالك الزان العشاء المحفوظ المغايب وما أشبهها كالأشجار
والبحر بالزرع **أما في جواز مسافة** ما يشترط في الزرع وقوله وما

في الزرع

كالزروع قال الشارح ليس هو معلوماً على الغالبية الطفة بالزرع كما يسمونه
كوز الزرع لا يجوز مسافة ما مع العرس وإنما هو معلوم على الأشجار يكون
فمنه في القطر على ما يقتضيه الزرع من مسافة ما مع العرس
وأما هو معلوم على الأشجار أن لا يجز عنه ربه على ما يقتضيه الزرع
عن قوله أما الزرع فهو كالأشجار يسمي بجوز مسافة ما وان يجر عنه
البناء **قلت** وأما قوله أعلم أن عرس ما من قوله وما كالمسورة
هو قول مبتدأ وكالزروع يتعلق بعمل البيت أو الضار حلقه ما والقطر مخرج
على كالمسورة وعلى ما من به من مخرج ما ومقتضى ما تقتضيه من الخلق
لا يقتل عرسه ربه عنه ومنه لا يشترط فيه كقوله ابن يونس في الزرع
فما ماله وما من به مسافة الزرع واليا يسمي والقطر فالأشجار المسافة
والع عرسه على ربه فذا ابن يونس أن القطر عرسه من شهر عرسه
سائر من كالمسورة ما يقتضيه ما يلبس ما لا يجوز مسافة ما إلا أن يجز عنه
ربه من أصله غير ثابت انتهى وفيه الموان على قوله وهو قوله الزرع وهو
والقطر ما يقتضيه فذا ابن يونس أن الزرع واليا يسمي كما يعتبر بهما العرس
بالتفاوت وأنه لا يجوز بين القطر والزرع فيبشرط العرس في القطر خلاف ما
لم تأول المرونة على أن القطر كالمسورة إلى ما لا يشترط فيه العرس وهو أن
يونس لا يقتضيه الزرع وقصا القول انتهى من قوله وقال ابن يونس هو عرسه
عنه كما قوله لم تأول فيحصل منه أن الزرع لا يشترط فيه عرسه به أن يفسد
عرسه من ربه وهو كالمسورة الزرع لا يشترط فيه عرسه على المسافة
والقطر لا يشترط فيه عرسه ما تأوله أكثر الشيوخ وقوله كما ما فرما
قال الشارح إلى علمه استنبط من اعتبار العرس في قوله عرسه وعرسه
في قوله لم يعتبر عرسه بالبيت بذكره التسميم أو أمثال السرور
واليا يسمي ويشتبه بالزروع انتهى

فيجب ان المسافات تقع فيما بين الخطاه على ما على الرواق كالموز
وعلى الرواق تغلف على يد وتحتلف الكاد والاختلاف على الموز الفرق
والفضاء وسبعة له على غير وعلمها مراد وتتمتع ايضا على ما على يد
من الحمار ليدروا على يد وعلمها على يد من الحمار ليدروا على يد
حوازيه في فضاء السج اما من علمها على يد على الرواق فقال ابو كاسين
الملا حول التي تجوز مسافا كما شرط الماد ان تكون مما تجوز ثمرة وما على يد
والحترق فاقول ان على يد من الموز والفضاء والخطو والبطلان على يد
بالحزب وحزب بعضه من المتن وفي السراج كما هو سبحانه انه لا يزير
ما تجوز مسافات تجوز الموز ان تجوز عنهما وما اذ لم يجز فيها ثمرة الموز
يجز ثم على يد وفي كالفظ والبطلان ما باس بشره الموز في شجرة
اعلى يد وفي يستقيم من نحو عشرة اربعة بطون او ما
تلك من السنة او سنة ونصفه لا مفرق ما والفضاء على يد
انتهى من محتوي يستقيم من سنة او يد يستقيم واما من علمها على يد
بيعه وما على يد الموزة قال الم المسافات في كل احد من الموزة
ما على يد على يد ما على يد من ثلثه او ربعها او اقل او اكثر
ويجوز على يد العالم جميع الثمرة كالموز في الفواخر انتهى الموز
انها بان ما على يد على يد اعطاه وجز كل على يد على يد
وفي الموز مسافات ما على يد على يد الموزة قال الموز مسافات ما على يد
بيعه من الموزة قال الموز من الموزة بيعه فضاء كان على يد
جاءت الموزة واما من علمها على يد من الموزة فضاء على يد

ما بين السجود ودرند يلغى به ويوم معتبر
وكان ان يصل الى العامل لكن بجزء جزها بمائل
نحوه ان يكون ما بين درج من عشرة واربعة ارض تبع
ق حيتما الشئ طرحة ارض فاير ما لبعضهم وفي

ان كان في الحايطة المسماة بياض من اشجار الجبج بصفة سيفي العالم فلا
يملأ من الغمر من غير ان يكون ذلك جافلا واكثر من ذلك وياتي كيعقبة
النوع الرجونه ثلثا واكثر بان كان اكثر من الثلث بعد مجوزا خال
في المسافات بان غمر المسافات ولم يتركها كان الغمر صحيحا
وكان البياض باغيا لونه ولم يدخل في المسافات وان كان ذلك وادنى
جازا في المسافات جاز الفائق للعالم في المرونة
والرسالة وهو لعله واما يجوز ان يستمر في الحايطة لنفسه ان كان
العالم تبغيه بان كان عدها كان لا يسفي بها الخلية مجا يستر
ويختلف ان الغمر المسافات لم يتركها وغدا الى كواب يصنون

وعزاه عن ويرد العام اما الى مسلمات المثل واما الى لينة المسئل
 على القولين معا فبما فيه من القوة المستكينة من اصول الفوعة هل يرد
 الى المحل نفسه او الى صيغ اعلم
واضح مع كراهة قوله شره البياض لسور من عمل
والا فتنزله على كثيره فيقول كمثل جهر بغير
والاختصاصه بغير او عرك او غلة مما عليه قد عفر
 نذكر هنا من انما راجعة المسافات من كراهة شره مع انفراد بيه
 عفر واحدا من انما من العفوة التي لا يمنع اثنان منها في عفر واحد
 وفقرت من قوله قول الحاكم اول السور وجمع بيع مع شركة وبيع
 المبيعين وانما ان الخراج لم يرد من تلك العفوة ولكنه منسرج
 في البيع لانه بيع منبقة وعلل الخراج لانه لا يحصل اجتماع
 من كثر العرف في بيع ايها يشره البياض لغير العادل من في الخراج
 او في غيره والماله بل بياض البياض المتصور في قوله وان يباخر فليس
 المتجر وهو الغليل ليجام من بين الشجر الزرع يجعله سخي العادل والماله
 والماله بيه للمعسر ولا يباع ايضا مع ان يفتقر الى عمل كسبي في بيع البياض
 تجر بغير وبقائه في وما ان شيعته له وفي قوله ان العمل الغليل
 جائز هو عليه اشتراك او يستمره مثل سور الخكيم واصلاح الخكيم
 والخكيم بل يخصص به الخراج اذ يمنع القول عليه كالزرب
 والخراج والخكيم وعوفا من العفوة بالمسألة التي يجره المنع
 فانه انما يفتقر كفته في الزرب اذ في الخراج وعلى العادل سواها غلها
 والشرف الى انما في روياء بالتبشير المهمة وقال عفر سارح
 (رسالة بالجملة ونفل عن عفر بغير من يباخر من ربيها الجملة

كان محلا في المملعة وقوة في الفلسفة واصلاح الصنيع فسال
 الفلسفة في غير ان تنسج وتطبخ وتطبخ فيجتمع فيها الماله كالحجر
 وكن كانه المصفاة فالتا ايضا على ان يفتقر الى اختصاصه كالحجر
 بغير كونه في البياض بينه ايضا لانه كان كل ذلك المختص به على الخبز
 الموزة ايضا عليه او لاختصاصه بغير غلة او اكثر والبياض بينهما
 ايضا لانه كان كل ذلك المختص به من الخبز والخبز ومع عليه عفر
 المسافات في كانه عفر الماله بيه مما عليه قد عفر ولحقه المنع
 لاختصاصه العادل بغير او عرك او في غلة من غير ما يعت عليه المسافة
 منه لانه في مسافات وتنف من غلة عمار مضمون قوله بغير او عرك
 او غلة ان المختص به لغير ما يجره وشارع لا يمنع وهو كونه لانه يشترط
 الى الخبز بغير او عرك او غلة في اشتراك كل من يباخر بغيره في
 كرا. وهذا العرف لاختصاصه بغير لغيره الخراج وخصه بغيره
 لم يرد في العام المتصور في قوله لسور من عمل وروى الخراج في قوله
 في قوله بغيره في **فسال ابن يوحنا عن الخبز مسافات وبيع**
 صفة وبيع واصفاة وكرا. فانه اكثر في الخراج بياض في
 يجر كرا. ومساواة الخراج وانه كان في الخبز المسافة سواء بيع
 في كرا. مسافات مع كرا. الخبز صفة وفي ابن يوحنا ايضا قال عفر الخبز
 جملة ما يشترط على العادل عاخر بغير منه ما يتعلق بالتمر ومنه مسا
 يتعلق به مما يتعلق بالتمر كايلى العادل والخبز اشتراك المسافة
 عفر مستثنى من اصول خبز الخبز واما الخبز في الاما يجوز (الشرع
 وما زاد على ذلك كان لينة بغير الكرم فيل يرد صلاحه وما يتعلق
 بالتمر عا. وحيث منه ما يقطع بانقطاعه او يفي بغيره الخبز

اليسير وهو جازي من التزكرو والتلخيص والمسمى واحكامه من اجابه
 وحلها الملة والجزء وما يتصل به الاجزاء وشبهه كانه وعليه نظر البعض
 ومنه ما ينبغي بعد انقطاعها وينتفع به من شاكله في سيرها او وثباتها
 يخفى فيه كالحزب او الكسب من غير ما يلزم الطول والجور استمراره عليه
 طائفة من ابيانه يتبع بها رسلها في جميع كالمجموع او الزيادة فيعلق
 بالتميز والتميز في التوسيع وفيه ان يبرز في كذا من القاسم
 ومن ساقى حايقة على ان يبرز من التميز في كليلة معلومة وتسا
 ينبغي بينه وبين المخرج ويكون العامل في كذا من القاسم وان شرط ان
 لا يتركها في نصف كسرة التميز في كذا من القاسم وان شرط ان
 لا يتركها في نصف كسرة التميز في كذا من القاسم وان شرط ان
 لا يتركها في نصف كسرة التميز في كذا من القاسم وان شرط ان
 لا يتركها في نصف كسرة التميز في كذا من القاسم وان شرط ان

وهو يشترط ان يماندا يتقوى به وهو امر لها عيسى
 يعني ان المسافات تقوز على ان يكون العامل في كسرة التميز في نصفها او غير
 النصف من ذلك او ربع او غير ذلك مما اتفقا عليه من القاسم
 الكساية في جميع كسرة التميز في كذا من القاسم وان شرط ان
 الوارث في كسرة التميز في كذا من القاسم وان شرط ان
 كسرة العامل في كسرة التميز في كذا من القاسم وان شرط ان

في فبال التميز والمسافات تقوز على النصف حسبما ورد في
 العمل يشترط على الثلث والرابع والكم من كذا واقل كذا ما يبعث في كذا
 ان تقوز من النصف والثلث على ما يترتب عليه لا في كذا من القاسم
 فيهما ما يفتقر لغيره فيه في كل جزء ومنه ما يفتقر لغيره فيه في كل
 جزء فاما الاول فاما ان يكون المسافات على ان جميع التميز للعامل
 في كذا من القاسم وان شرط ان لا يتركها في نصف كسرة التميز في كذا من القاسم
 في المسافات في كذا من القاسم وان شرط ان لا يتركها في نصف كسرة التميز في كذا من القاسم
 في كذا من القاسم وان شرط ان لا يتركها في نصف كسرة التميز في كذا من القاسم

والربع المزدلة ان يكثر بينهما بنسبة الجزء في كذا
 يعني ان المسافات تقوز على ان يكون العامل في كسرة التميز في نصفها او غير
 النصف من ذلك او ربع او غير ذلك مما اتفقا عليه من القاسم
 الكساية في جميع كسرة التميز في كذا من القاسم وان شرط ان
 الوارث في كسرة التميز في كذا من القاسم وان شرط ان
 كسرة العامل في كسرة التميز في كذا من القاسم وان شرط ان

كان الخبز يتخاوا اختصا الجميع وان كان اقل من كان الى ما جرت به
 كانت بينهما وسفك شجر العامل العمل فيها ويجعل الباقى حتى
 يفر وان كان غنلهما الزم العامل على جميع خبزهم معهم وامل
 يكون ما كثر من له بينهما او ما يذوقه لا يكون له هو هذا لا يملك للعامل
 فيما يشترى حتى يكون الجبل فيصنف حكمة من الجميع والاشياء
 وهو قول الله في انعامات الفاعل كماله لا يملك خلقا جميع
 بينهما انفس **فزرع** فان كانت في الارض ثمرة وهي لعلب
 الارض وادري للعامل في حياها وما يسوق له ان يكثر له ان تكون
 بينهما مع الغرس والعامل اجرة سفهم وعلاجهما وما بنت فيهما
 انشاء للعامل مستطام بعلمها به وان كان العامل لم يفرسها باذنها
 تكون بينهما مع الغرس **فزرع** وان كانت الغار مستقرة انما جرت الشجر
 بلا تجوز وان يكون امر الحكماء والحر او غنار ما بان كان يزرع لك
 بعد ما تغار سنة واحدة ولا تجوز الغار سنة اربع الاصول الخاصة
فزرع انما بلغ الغرس لغير المستر وجب للعامل قطعه
 بان يفرس لم يفتنهما ولا يفتقر الغرس او حر او عليه اجرة وان
 الارض تكون بينهما انما قد استعمل العامل ختمتها بتمام الغرس
 فان جميع ذلك انما يسمون
وشركه بغير موضع الشجر لرب الارض سايع اذا اصر
وشركه ما ينفصل كالجوار متمتع والفقير امر جبار
وقجار ان يعرض بكل شجرة ثبت منه حصه **مفسر**
 بغير اسم محمول بغير نفا بغير انما يسوق ان يكثر من ربح الارض
 على العامل ان يبيع لرب الارض طعرا من ارض الشجر من الارض والاشياء

انما يتايب البنت الا ان يقع بغير البيت الشجر ان استقر الحرة الارض على
 العامل ما ينفصل عنه ويحتاج الى كثير العمل لا يجوز وعقده حواشيه
 ما ينفصل ما خسر على عيها من مال الشجر وان تغار شيا على ان يفر الشجر
 بينهما ما يصيبون لهما اصولهما من الارض وبقية الارض لهما جازا انفس
 والشاخر لبقية البنت الا وبقية الارض لهما جازا وملكه يابن
 تسمى وزاد وان كانت على الشجر حلاقة دونها فممن من الارض او على
 الارض ومن الشجر ما يزرع له كان للمعامل ان يملكه انفسه ويبيع
 المتسليقة اليها كذا ان يزرع عليه جبا من جوار الشجر والارض
 ربحا من ثمر الشجر فيبذل ثمنه فيكون ثمنه من الغرس من مال يبيع عمله
 قبل بلوغ الشجر المستر كحبيب فيزرع الارض او ربحا وفه ان يبيع
 ببقيةها والبنتان حوله ويزرع على العامل بالحق ما مان كان فيهما
 لمع يسمي من الشجر ان يزرع انما يزرع بالاسم بالاسم لعله عليه
 كما شئت لهم ما ذكرناه من ان اقامة رب او حرم شجر الشجر والشجر
 الشجر الكثير فله الجزء من حرمه من حريمه انما ربحا من الشجر
 الشاكر الرغول المتسليقة وان تسمى من الشجر الا ان التوجه الشاكر
 ان تكون الغار سنة على وجه العمل مثل ان يقول له تفرس في هذه الارض
 اهو تيتا او كراما وما اصبه في ذلك وكل ثمرة ثقت خزاو كذا
 مع جازا على حرم العمل المحض انفسه وما يبيع للعامل وخص منه
 للغرس وجبة معقول انما يبيع وبها بكل المعوض في الشجر يتس
 الغرس باليد ويشتري الاطلا لانه بالسريرة لانه اعلم **فزرع**
 انما اراد العامل بيع حبيب قبل بلوغ الشجر انما يزرع الارض او غيره
 فتم يفرس على الغرس انما به لانه الجزء الذي يخرطه هو به فيفسل

قائمة المعارف والمعارف

از کلویں

المسئلة الثمانية

وهذا لا يقتضي فيها للشركيين واما الشخصية فقال ببيع ما لم يحصل
المخسر ببيع ما هو مبيع اعلان الشركة الحقيقية من البيع وان يباعا
والغير كشمال الشركة الحقيقية والافاضة قوله ماله كل بعضه
الخروج به ماله اذ ابيع الكل بغير ماله ليس بشركة ويؤخر بين الشركة
بالنصف والشك وغيره له من الخفاء وقوله ببيع كل المخسر
المخرصة لموضوعه من غير اية البعوض الخ الخ ج به ماله اذ ابيع بعضا
بكل وقوله بوجبه حصة لبيع وقوله حصة تصرفهما الخ الخ مبعوض
ما سمع الباع على ذلك المخاصة شركة التبرع والخ ج به لم يشركه غير
التبرع كما انه لعله كما لم يجرى العينة بان الخ لم يوجبها لشركه
المعقول للبيع وغير تصرفهما ببيع وحصل المالكين من المالكين ان
كل واحد من كل واحد على حصة بغير ماله في شركة الشركة الخ
تصرف في الشركة الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ
في اية تصرف الشركة الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ
عزم دخول شركة التبرع في الشركة الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ
على ما يحصل في حصة الشركة الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ
فيما عينها في الشركة الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ
بغير حصة في الشركة الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ
فيها ببيع ماله الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ
فما جع الشركة الحقيقية الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ
واما عزمه لا يبرهن تحت اعمها وليس ببيع تصرفه فلهذا
يتبين ان بيعه في الشركة الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ
الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ

شركة بجمال او بجمال وبما يجوز الملاحقة
وبما يجوز او بعت على الزم وبما يجوز الملاحقة
يحيى ان الشركة عند اربعة اقسام اما في العمل او في العمل او في
العمل او العمل او العمل او العمل او العمل او العمل او العمل او العمل
ان يخل عن حصة من شأه والوجه الرابع مجموع وهو شركة
الزعم ان يستر بابل ما او المستر بينهما وان وقعت مسخنة
وكان ما استر بينهما فان حصل فيه رخ كان بينهما على ما تعامرا
عليه فان بيع التوزيع الشركة ثلثه احدى شركة اموال او شركة
اخرى او شركة اربعة وشركة اموال بنفسه ثلثه اموال الشركة
مضاربة وهي التي لا يخرى من الخرب في الموضع الثانية شركة
مبارضة وبما يجوز بغير كل واحد على حصة وبما يجوز
جميع ما يستتبعه ان التبرع على حصة او ما سميت بمبارضة التبرع
كل منهما المال الطمينة وفيل من المفاوضة والمشاركة كان
يتساوران في جميع امورهما الثانية شركة الخ الخ الخ الخ الخ الخ
الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ
في الشركة بغير اية في الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ
الشركة في العمل بيليه للمناخ الكنا عليها شركة الوهم قال ابن
الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ
بغير ربحه وفيل شركة الزعم يستر بان وبيعها والزعم بينهما
من غير مال وكلها ما استر وبما يجوز ما استر بان وبيعها على الشركة انتهى
وكذا فتنسب اليه الشركة الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ
ويعم شركة الزعم وراية الخ الخ فسمار ابعاد وهو الشركة بالمال

الثاني ان الشرع يجوز حفر غير ما له بالاطعام المتفق عليه في التوسع
 والصفة وضعه له ما لا ينافي مع التوزيع فاسان القاسم القاسم
 المتعين في الصفة على الناصر والراحم والجامع في المباح
 حفر المساجد التي تقع في الناصر والراحم وكذا له يقتضي في
 الطعنين وضعه له ما لا ينافي مع المصلحة في الفرق بينهما اوجه
 اولها ما ذكره عبد الحنوف شيخه ان الطعنين يتركه يبيع
 الطعام قبل قبضه ان كل واحد يبيع نصفه كما يبيع طعام
 صليبه ولم يجعل قبضه لغيره في كل واحد كما باع ما باع
 يكون كل واحد يبيع الطعام قبل استيفاء به انتهى ومعلوم
 قوله حيث انما انما في اقتلاع الطعام ان يجوز وهو كذا
 على المشهور فالبيع التوجيه واما الشركة بالاطعام المتعينين
 فالمشهور وهو من هذا المرونة المنع وبينا وانما جاحلها بحمله
 والآخر سورا او اخرج هذا فحوا الذي سيجي او فبمنتهى له تمتع وبيع
 هذا فحوا كعامه ببيع طعامه الذي يبيع على كل واحد الجبين
 الشركة به ناسروا درهم اتفقت فيمنه استقبلت والنوايل يجوز
 للمنفرد بغيره ان تنفق القيمة التي يريد والحيوان في المفردات
 والبيان عن ناله قول الجواز في مسئلة الطعنين المتعينين كقول
 سمنون انتهى واصلها انما البعيف الذي لا يملكه ولا يملكه
 يتعلق بها والباقي انما يملكه ان يكون للاكل في المقتضية وغير
 هو لا يملكه الا انما من قوله انما تعود الى الطعام المتفق فيه
 انتهى في البيت الثالث ان المشتري الجاهل بالعرض من جهة
 بعينه في مقابلته من الجهة الثمري غير اوصافه ويوز ايضا بالعرض

من جديتين سورا كما انما في غير او غير من جنس او جنس
 انه اقوى العرض في جميع الوجوه بقوله من جهة جهة العرض واور
 جديتين عطف على جهة ابن الجاهل ويجوز بالعرض بطلان
 وراسا كل واحد ما في وجهه التوضيح يجوز الشر كنه
 بالعرضين مشكلا وسواك انما من جنس او جنس في المرونة
 وراسا ان يكثر كما يبيع غير متعينين او غير متعينين او غير على
 فبمنتهى ما اخرج على كل واحد انما تنفق في الجاهل في البيت الرابع ان
 المشتري الجاهل يبيع بالطعام من جهة و بالبيع او العرض من جهة اخرى
 انما الجاهل وبيع بالعرض من جهة واحدة من جانب على المشهور
 (التوضيح المشهور من جهة المرونة في ابيع الكساة
 ولعله منع من اجتماع البيع والشركة وانما الجاهل المشهور فبنا
 ومنع به الناصر والراحم انه ليس في العيز والعرض اما انما جاحل
 وهو البيع والشركة وهو مقيد في اصل الشركة بخلاف الراحم
 مع الناصر فان يند له على غير البيع والشركة والحق من غير
 من جهة اقتضى **وفى الثاني** عن المخرى ما ضمه
 فالقائل بالبيع بالشر كنه ان يبيع لغيره الشر كنه حكمة
 ويخرج صليبه ناسروا درهم لانه اكانت قيمة لفظة والناسر
 او الراحم سواء ويجوز العمل بينهما بالسواء والرخ والوضعية
 كذا وان كانت الدراهم المتكلمين وكانت لفظة الشك في
 شتر كما ان على صليبه الراحم يبيع الجاهل على صليبه لفظة
 وعلى صليبه لفظة تلك العمل والرخ على ضرر وسواها
 كان في الجاهل ايضا وكذا ان يبيع لغيره ناسروا درهم وخرج

وقال الشيخ ان اختلافه في الحق انه قيل العمل فذل العامل المختص به
 على النصف وقال الحق على الثلث بما عمل اوردته فان اختلفوا جعد
 العامل في المال رخ كان القول قول العامل ان كان المال في يده او سلمه
 على وجه اليد او حتى يتبع صاحبها فان تسليمه على وجه الحق ليس
 بتسليم وان سلمه ليتصرف فيه به المال او يكون جزء العامل سلبا
 عنه كان القول قول المالك ان كان الثلث انتمى وعلى هذا فيغير
 كلامه المناظر بما اذا كان المختص بالحق العمل والمالك يبيع العامل او عن
 امين وزاد ان المالك يكون العامل له عملا فيكسر والوجه ان السلف
 البيع خليل بقوله عامدا على القول للمعامل في ثلثه ويضمن الرخ
 اذ له عملا في ثلثه او اذ ليس او ودية وان لم يرد واما الثاني
 فقال ان هذا في المبيع والعامل يقول القول في يده من
 ضيق المال او غلبته في الخصامة فيه ان يتبين من هو مال المالك
 العامل امين والقول قوله في ضياعه ونحوه ان التوضيح قوله في
 ضياعه ان يضمن ثلثه ونحوه والضيق في ثلثه ان له الحق في
 وقوله وخمسائه في قول الشيخ بان ياتي بما يكسبه ويعرفه له السؤال
 التجار في بطل السلف قول الشيخ في مثل هذا المال في كل هذه الترتيبات
 انه كذا اتفق القوم ان اختلفوا في ثلثه فقال العمل ضا او سلف
 بيع او سلف او سلف او ما اشبهه المالك ان القول قول العامل في جميع ذلك
 انه امين او ليس بمضيق بما انتمى ماله كان او غير ماله كان او ليس
 المالك فيه امينا واختلف في يمينه انتمى ان المالك
 واستلزامه على المالك في بيان النعم واما السلف فقال ان المالك
 ولو قال العامل فراض وقال ان المالك بضاعة باج او بالعكس والقول
 قول

قوال العامل انتمى التوضيح في المسئلة تفصيل وتفسير وينبغي التوضيح
 عليه السوا ومن المرونة ان قال العامل فراض وقال ان سلف
 ابيض فذلك العمل بالقول قول المالك في يمينه قال بعض الفقهاء
 القرويين ان كان امرهم ان الجماعة لم يردوا فيه ان يكون السؤل
 قول العامل في يمينه انتمى قوله في يمينه الفاضل بقوله انتمى
 للمؤثر وضع على حظه مضاف اليه في جزء رخ الفاضل فليست
 لم يؤثر الناحية حتمه ما ان المقتضى في الرد فقال العامل في يمينه
 لربه وقال ان لم يرد ان المالك في يمينه الفاضل بقوله ان كان
 بغير يمينه وقيل كلنا التوضيح حاصلة اتفق على ان
 القول قول المالك ان يمينه بغير يمينه والمقتضى ان يمينه
 بما عمل في يمينه من ماله ان يمينه قوله وقيل بغير انتمى
 وقال في مختصر في حق المساءل والقول للمعامل في ثلثه
 وخمسائه وانه ان يمينه بل يمينه او قال فراض وربه بضاعة
 باجر وعكسه

وليس للعامل في غير التسمية بغيره الترتيبات كما لا يفسر

يعني ان عامل الفراض ليس ان يمينه منه ماله في يمينه انتمى غير
 مساءل ومعلوم ان سلف قوله ان يمينه منه في عامه وكسوفه
 لا يكون الفرض مع كونه المالك في يمينه المالك في يمينه المالك
 المبيع منه في حال التسمية فان هذا الشرط لا يجوز ما يفرق الفاضل عليه
 بقوله والترتيبات كما هو لجمع لم يرد في يمينه التسمية اليه واما في
 السلف بل ان يمينه منه فان سلف عليه لا يمينه في يمينه فقال في
 المقلب ونفقت في سلفه في عامه وكسوفه في المال بالحرر

كل ما يشتريه المسلم من مائة درهم فما فوق
من الثياب والجلود يبيع خمسة من بقدر اثنى عشر

كذا في خبر مورقة ادر ما في اوصاف باس كذا بعينه التوضيح
 لان العادة الوافقة تتبع كالباحث السارح والمختار من ما يجوز له
 مما لو شئ به بعينه وايعارض هذا بل هو القولي في نقل النفاذ الجور
 لعدا كذا واثبت من عمارته الخاب اليه وعضوا الى مسجون اخ كان كذا
 انما يتبع في الامكان وان هذا من اقصى لروا الا انتفاع برفقته كذا
 ورا ضبع عن ابن القاسم في مغيرة عفت فلما باس ان يبين من سبها
 وكل ما كان له فلما باس ان يستعان به حظه على دفعه وكذا
 قال ابن الجوزي في لرضه حقيقة له جزا الموتى مضائق باهله
 واره في ان يتو سعوى وبه فبوا بمجير بها فلما باس به كذا

25

وفال انما يجب الوفاة بنز السوء والحرارة والتجوز عن البتة وانظر ايضا
 على من اوصى كتابا على عامة المسلمين وشهد به ايمانهم لم يقرن فعله
 هذا الرضا به وعلى ما اذا اخضر مسجرا ببيت كان يسمى مسجرا ونسب
 به زعمه ما يتوكله ما له المرحه انتم في جوابه كما قاله من نواز
 المسباس من الجبار ما فيه وانما يسكن المورسة من بلغ عشرين سنة
 بما برهما والخز في قراءة العلم وهو ربه يفرر وسعه ويجوز قول القوي بها
 ومع ما يجرى مجلس من يما لا زال له الضرر من ضرر وشبهه من الغرار
 المبيحة لطلبه فانه اسكن به عظم احواله ولم تظهر بجانبه الخرج منها
 جئت ان لا يعكس العسر والخزن بالمرسة من يمكنها باستغفار
 الم فر عولته ما جئت به العادة على المسباس وهذا كله منصوصا بفتا
 المتأخرين رضي الله عنهم اجمعين انتم وكان من السوء من الجبر
 فلما وجب اتباعها والتا علم

وكتبها سلطانا لفة الولد مولد الزور في الخلف فيس
لا تزل انك الحبيب ما بنت لعلها في ما تقوم ما
وملك في ما بينه او العقب وشامل في ربه بخمس

عقب ابن الحبيب عن ما اراد الناطق الدليل عليه في هذه
 المايات بيان مقتضاها لفة ابي ابيان لفة الوافقة مع ابي
 الحبيب له ما تراه عليه وهو باع عظيم به عليه يعني مساب الحبيب
 بالعتبار من يستوفيه من لا يستوفيه تكون لفة الحبيب فيكون محتملا
 غير صحيح في الما والى فيه الما لفة طلبة حسنا ابيه
 واعاد على عاتقه رضي الله عنه جعله به بحيث ان لفة الولد لا يسئل
 الم ولد الزور والى فيه ولدا البنت فانه اقل الحبيب من الم ولد الزور

علم ولادة مولد الحبيب في كل ان او انك والحق او متعده الما ان الولد
 حبيب الولد ما انك ان مولد الزور ما انك مولد الزور ما انك مولد الزور
 في كل واحد من انهم وتكون ما يخل به ذلك ولد البنت وتكون لفة الحبيب
 على اولاد حبيبة اجمع ما فيه يتناو اولاد الحبيب متشاكما في كل
 وولد الزور منكم ما يسئل ولد البنت بالولد انك يقول وحبيب
 بها متشاكما لفة الولد مولد الزور مولد الزور مولد الزور مولد الزور
 بنول حبيب لفة الولد مولد الزور مولد الزور مولد الزور مولد الزور
 على الولد مولد الزور مولد الزور مولد الزور مولد الزور مولد الزور
 لم يستشاك في قول الحبيب في بنت الحبيب في كل ما تقدم ما
 لا يعمل الخرج ولد البنت من لفة الحبيب حبيب مولد الزور مولد الزور
 للمولود ولد البنت في كل مولد الزور المتطابق في كل مولد الزور
 وبنيت وهو منقول في كل ما تقدم ما يكون لفة الحبيب على فيه
 او على حبيب فانه يشهد ولد الحبيب مولد الزور البنت وعلم الله بفتة
 بنوهم ومثلهم في كل الحبيب في كل الزور في كل العقب
 على حبيب مولد الزور مولد الزور وما على حبيب مولد الزور مولد الزور
 والعقب في كل الزور مولد الزور المتفهم وهو مولد الزور مولد الزور
 مولد الزور البنت وما لفة الحبيب مولد الزور مولد الزور مولد الزور
 في كل ذلك في كل مولد الزور وشامل في ربه حبيب مولد الزور وشامل
 حبيب مولد الزور مولد الزور في كل مولد الزور مولد الزور مولد الزور
 بالولد لفة الحبيب في كل الزور في كل مولد الزور مولد الزور مولد الزور
 ابن الحبيب مولد الزور مولد الزور مولد الزور مولد الزور مولد الزور
 وولد الزور مولد الزور مولد الزور مولد الزور مولد الزور مولد الزور

انما هو من جنس واحد له وجه المتشابهة في ما بالحق الفاعل بين
 الكاتب والرواية اما ايضا فالاحمر من سحر الضرب وان فخر المولى عليه
 لثبته لا يثبت عليه او ما تضمنه به عليه او ذهب له شيء من ماله المحبس او
 التصرف او الواجب بعد ذلك انه انما يتبع هذا الوجه من وجه آخر
 به المعنى لثباته في خرج ذلك عن ربه، فيفخر المولى عليه انتصفي
 وقد يحل النكاح به حجة جواز المولى عليه شيء فان ربه من انتصفي
 المسئلة في ايام الغاية من غير من سحر وشا ورقيب باجمع له اجمع
 من غيرها بل هو على ان لا يثبت حيان في حلالها السحاف من اجمع
 العجيب بالمتكلم به في ذلك وقال ان فخر المولى عليه ليس بغيره
 وان ذلك رجع ميراثا من العجيب في غير القضاء بغيره باق له اجمع
 وبما مضى فيضه حيان في حال المتكلم وهو الصواب ان شئت ابل لثباته
 وقد تنفذ ان فخر المسئلة من على قوله فخر المولى عليه السحر والى

و بانسحاب نظر المحبس للمولى حيث حلت حكمه العجيب

يعني ان من حبس شيئا في حقه يريه او وهبه او تصدق به ربه
 له لم يخف ربه الا ان ملك يريه او يلمس او يرضى من البيت ما كان له
 يملك او يصير من اياها فان في الجواهر بان حبس شيء حقه لا يفسد
 به بغيره من حياته الا ان يلمس او يرضى من ماله الوفاء وعلمه
 الموقوف ميراثا له انما يترك من ماله تصدق به في محله وبها ايقا
 وفي كتابه من حبس خلة دار به حقه عن المالكين فكان
 يملكه حقه ما كان ربه يريه انما يريه ان قال ربه لو لم يملكه يملك
 ان يملكه المولى يريه ابن النعمان وانهم انتصفي في البيت هو تحريم

محبس
 قوله

قوله فخر المولى في حقه العجيب في حله حقه او فخره
 بل ما انسحب عليه نظر المحبس لم يحبس وبانسحابه في حقه العجيب
 وان الموت يعني المولى انما اعلم وان سحره وان سحره وان سحره
ومن استثنى ان عيسى بن قتيب عماره في حقه العجيب
 يعني ان المولى العجيب علمه عيسى بن ابيد المولى ربه وسبق له حقه
 وليس مما يضر المولى عيسى من المحبس عليه بالزاد بسبق استثنائها
 لحق بها من غير ما في المولى فان المولى ومن حبس على المولى ان يملكها
 بغيره ولم يحبس بغيره في مسكنها فبالزاد لم يحبس مسكنها
 من الفراء بحسبها حقه فان المولى ليس له ربه في حقه العجيب من المولى
 ان هذا به حقه ارمات في حقه عيسى فان المولى الفاعل معناه قوله غلب ابي
 ان كان يريه الفاعل في الموضع الذي كان فيه اياه واما ان كان يريه ان سحره
 لموضع ويرجع حقه حقه انتصفي قال في كتابه ولما يكره من ربه
 المولى يرجع ربه عيسى من حبس على قوله ربه من حقه العجيب
 العجيب والغير المحبس به في حقه ليس حقه من المولى في حقه عيسى
 حقه حقه عيسى ومن سحره ومن سحره ومن سحره من حقه العجيب
 غير المعين حقه على قوله اراد الله بلان ولو كان على عيسى
 مسكنه لم يستحق المولى حقه من سحره ربه ومع فيه بالاستتوية
 حقه ربه وغايبه قال ابن النعمان حقه عيسى وقطير من سحره
 انتصفي قال الشارح انما يفتحق العجيب هو المولى حقه العجيب
 بحقه والظاهر ان فخر المولى استثنى له لعل العجيب له يفتحق ربه لك
 انتصفي ربه من فخر المولى فخره عيسى ربه ابي عن عيسى وهو المولى
 ولم يحبس وعظمهم به سكر انما ان له الحق بلكل الاخر من المولى

بل غير محس

لنفه بر محسوب
و من لبيع ما عليهم جميعا
والجلبع ما المستلحق له
ويقتضيه الثمن ان كان ثلجا
وان بيعت من قبل المبيع له
وليس يجره عيب محلة

ازدواج

Copyright © King Saud University

كلها المتباع يبيح من الغلة وان علم المتباع حين ابتياعه انه سيقدر
وقد نزلنا في حكمه وابتعت فيما لم يكن له وكان غير فرعا البنية فيها
وخلافه كما قال المارح ما ابتياعه ابن سهرل معارض لما نقل الشيخ
من الاتفاق على رد الغلة اما علم قبل الشراء وما قاله ابن سهرل في علمه من
نحو الظاهر رجحان فوافر خالفه لما في شروح الغلة للعلماء بالتفيس
فيلزمتا ببيع من تضمنه من شتر عفر باكل كالتسوية له ببيع بليت امل
انتى واما المسئلة الثانية فذكر في الوكاي في المجمعة بان
كان الحبر هو الحبر عليه لم يجرى المتباع ما يستوي على كثر من
وكت عزمه وحلف بما يبيع عليه الحلف والمتباع استغلا الحبر
حياة الحبر على يد بيع اليه غلة عاها ببيع بان استوى من
رجعت الغلة الى المايح وان مات البايع قبل ان يبيته في ثمنه
رجع الحبر الى الرجوع المذكور فيه لم يكن للمتباع من الغلة بعرضت
البايع منه ببيع انتى

في غير اصل عان البيع حر في ثمنه في مثله في وبيع

يعني ان الشتر الحبر اذا كان غير اصل العرض والحيوان والياب
والسلاح وغرفا وعرفت من جملة ببيع الحبر عليه بانه يباع
ويشتري بثمان بغير من نفسه مما يفتبع به في الحبر عليه
دلة المبيع ويكون له المشتري حبيسا كما عوثر عنه وعليه
بعدم بقره ثم وبيع بان نفق من هو الغالب عن مثله بانه
يعا ربه هو مثله بان نفق النمر عن ثمن المبيع كاملا او ميعضا
تصرف به ولم ينفق النافذ عما هو به من ثمن غير اصل الحبر
اذا كان اجلا لا يباع ولو عثر ان المتباع به حر اياه او غيرا من صف

باب

ويع التثنية خلافا لما يبيع غير اصل فقال المذني في كلياته البغية
كل ما سواه الصغار انما اشتركت منه حصة التي وفيها ما يباع ببيع
مثله او يباع به فيه غير ان الفاسم انتشر في بيعه في المذني غير ان
الواضع فيهما ضعفه من الرواب المحبته في سبيل التمهيد من
التياب واما منع بيع اصل الحبر ببيع الحبر ان عثر في الموزنة
وعثر ما يمنع بيع ما هو من غير حبر واما قال ابن الحاجب انما يبيع
الربع الحبر الاخرى كانه لم يبيح ببيعته بل عثر في سبيل ميعود كما كان
ابن سهرل وفيه حال التبريد عثر ان المايح يبيع الربع اذ اراد ان يبيع
وهو لحرر وروايت في العرج عثر ان المايح لا يبيع ربعه ما
عرفت من جملة من ذلله ما يبيع ابو عبد الله في الحبر ببيع في
حبر على ما حارب في الفرم من جملة فيمو يشتري ثمنه في ان الحبر
يبيع وتعرف غلته في الحبر في المايح حبر عليه لا ولا على ما اجتم
بد كثر من العلماء في حبر الحبر وابتى ابن سهرل في ارض حبيسة عرفت
منه عثر في سبب حبر حبيوز ثباع ويعوثر بكنه ما ببيع من جملة
كما قال في حبر العلماء في ربع المايح في يكون له المايح القاري
يعر ان يكتف به ثمنه لا من جملة فيه فالشراء الحبر او يذلل الا بشي لا شاد
ابو عبد الله من لب انتفى ان يبيع في حبر وبيع حبيوز المايح ببيع
غير حبر في قول الشيخ في رسلته وان شاعرا في عبارة الرقعة
وما يباع الحبر وان شتر في حبر في حبر في العاوة بالبيع
الحبر ببيع غير حبر في حبر عثر ان حبر الحبر في حبر ببيع
مواضع المستحبر الحبر في حبر ما وبيعوا باس يبيع نفقها اذ يبيع
عليه البقاء الحبر في حبر في حبر وابتى ابن سهرل في حبر مع حبر
ولا يبيح عثر ان يبيع الحبر في حبر في حبر في حبر في حبر

بانما تبطل نحو الغما فيه ويلتزم هذا الغما ومنه قوله ما له
 الا انه لم يوجز في بيت الران غلط الغما بانما تبطل وتسلم
 قال ابن سميون الصرفة انه انما تغرب من غير الموت ولم تكن من لها
 الذي في الجاهلية ولا رجوع بعد الصفر يعني ان الصفة اذا
 وفقت من المصلح ما لا يرد له ولا رجوع له عنها يحرم وعسا
 لنوع ونحوه وسواء جبرت او لم تغرب لما من العنوة اللدازمة
 بالاقول ما لا يجزى به هذا اشكال وانما لم تغرب فيجب المتصنف على
 الجوزوا يعتبر فيها وايضا في العينة التحوين على المذهب قاله ابن
 عبيدة والتحوين تسليم الحكمة او الرهن من المعج او الرافعي
 ثبت له في **التوضيح** العرو فان العينة والصرفة يلحقان
 بالاقول ما يثبتان الجاهل بعض شئ قل او روي عن ابي الهيثم في قول
 والمواهب الرجوع فيها وانما تلحق بالبيض وحكم ابي تمام عسى
 الزعم ان الصرفة والخمس يتان بالاقول لا يثبت في ان الرجاء في العينة
 تغيب في الرجاء انتم في احوال العينة بوجاهة قال في احوال مذهب
 ما لا يجمع الرواية من احوال ان مذهب هبة او اعطاء عطية ليس له
 ان يمنعه من الموصولة له بالعكس وان يفرغوا عليه في فسخها يبيع
 السلطان على مذهبها انتقم من هذا المذهب في الجبس انما يبيع بحال
 المكاتب اول باب الجبس وليس للمكاتب الرجوع في حبه ويلزم
 اقباضه للمكاتب عليه بان امتنع من ان له جبر عليه ولا يملك الفخر
 بتلخيص الفخر ما لم يمت المكاتب او يتركو الجبس عليه في القيس
 حين يموت المكاتب انتهى قوله ولا يملكها بغير ابي اتاغ في بيع الصفة
 لا يجوز ثلثها المتصرف فيها لا يجوز له كسرها او ثلثها او ثلثها او ثلثها

له اذ انما دخلت فيه ما لم يجزوا كان يتصرف على قريب لم يمتنع له
 الغريب فيكون له المتصرف واركة يجوز له في ثلثها وليس له الرجوع
 في الصرفة قوله كذا ما رغب للما يتن البت يعني ان ما رغب لغو
 لا يتن والجنى واذا ركبها ما رجوع فيه كذا رايه في الصرفة وعن نص
 المعارضة فيها كما هو متعارف **فانما التوضيح** ما نصه في التفسير
 الى الله تعالى من صلة رجوع او حلة لا يغير او يتبع ونحوه مما يدل على
 قصر التفسير الى الله تعالى به مدار رجوع في حله لا بغيره كانه حلة
 وفروقه النسي عن الصوة في الصرفة والخطاب اذ اشتهر بها الرجوع
 في الصرفة بغير الرجوع كما مر منها عن الرجوع والذي قاله الباق
 في كتابه وابن التفسير ان له له في هذا او يجوز الصرفة في عدم الرجوع
 لو رغب هبة لوجه الله تعالى في احوال الجبس ونحوه كما ان يكون
 له احوال او احوال او احوال او صغيرا يبيع او كبيرا يبيع عنه ابن الحاجب
 وما ينبغي ان يملكها بوجاهة الميراث **التوضيح** الصغير في يملكها
 كما ركب الصرفة كما هو قوله ولا يبيع في العينة وهو كما هو في الصفة
 في قوله في الصفة عليه من الرجوع في الصفة في ما تفسر ولو
 اعطاه بغيره في الجبس من مذهب المذهب في النسي على النسي وحمله
 الرار في على الفخر ونحوه في الصرفة يدل على الجواز في العينة
 في احوال في الموازنة ونحوه في الجبس الوهاب في الصرفة ابن عبيد السلف
 في احوال المشهور وكما هو المذهب في الصرفة انه لا يثبت بها من حقت
 له من المتصرف عليه انتهى في قال في احوال الموازنة ونحوه في الصرفة
 الجبس في يملكها ان يملكها من ثلثها او ثلثها او ثلثها او ثلثها
 واما ما روي في احوال الجبس في يملكها من ثلثها او ثلثها او ثلثها

ونظي باراهيق هو خورزفده صفت الالهة ويعتقد السبح
 خليل ورجح ان فيه ليروي او رجل يبراهيم ترقية شانه ورجح
 كهر ابن عات عن الشارور من تحرق بجرقة على رجل وعمره بها
 فسكت ولم يغفل فبنت ولم اقبل وتر كما زمانا ثم فزع عليه بيت
 كان له ذلك بان طلب علمها علم انه لم يتق كما علم وجهه القوي
 ورجح انترة فقة اول الباب قول الكندي في العيسر كما يبطل
 العسر بن نجيم القيسر لم يمت لعيسر ابن عمة لهامة الدين
 بماله قبل الحطية بيكاه انما ما ورجح كون لهامة يعرفها
 قبل خورزفده كزله قرآن

انزعج من الاعتصار الرجاء العجيب
 عوخر اخرج به نسوا لرفقة وفوا ما بجوع العجيب اخرج به
 فمة العكس بالغ العجيب بالكسر
الاعتصار جان فيما يبيع اذاته **فخر الحبة الاب**
والاع ما جوب معتصر حيث جاز الاعتصار يزخر
 الاعتصار عوخر الوافعي فمة كراتن كالاعتصار
 فمة العكس بالغ العجيب بالكسر
 الاعتصار عوخر الوافعي فمة كراتن كالاعتصار
 فمة العكس بالغ العجيب بالكسر
 الاعتصار عوخر الوافعي فمة كراتن كالاعتصار
 فمة العكس بالغ العجيب بالكسر

في حيااته ففقران المشهور تقتصر فان وجهته بعزموت انبيه
وهو صغير بل انقطاع لما انه يتيم ومنه من قوله فيما يتجرب
ان عمل المعتصم في القيمة الصرفة وهو كونه ابن يونس
روي انه لا يعمل الحيوان ذهب فتمت بعزمه فيما لا اله الا الله وبكل
صوفة بل المعتصم فيه لما يوزن واما القيمة والعقبة والخل
والعرا فلهما المعتصم فيه **وفي نواز المحضون** هيته
لينة لعله لم يجوز اعتصارها وكنه هيته لضعفه وخوج
الخصاصة عليه وقال ابن المعتز كان هيته لولده لوجه الله تعالى
ولطلب الجواز لعله لم يكتصر **ابن عجي** المذهب
اعتصاره ما ذهب عنه صغيرا كان ابن ابي كثير او مشروبا
المزجيان اعم منه ومن الرونة يجوز الاعتصار في قول الله لا اله الا الله
والرأى لا يجوز المحض غير في الغرض ان كان له ابي يوع العقبة
بل تقتصر عنه ما كان له ان يقتصر كما انما تكون عا وجه
الصفة **وفي** كتاب عقبة ما تقتصر في اصلها ان الماعى
وقت العقبة هل كانت هيته او صفة ومن الرونة قال ما الى
ما وعت له او عت لولده الصغار واب له ليس ان يقتصر
لانه يتيم كما يقتصر من يتيم ويجوز له ان لا يقره عليه انشى
وانظر ما وجهته لولده الكبير الذي لا اله الا الله ان يقتصر
او لا كما هو من قول الكارخ عن اهل البيت انما تقتصر وليته
وفي اصول الفيتا اعم تقتصر ما وعت لولدها كان صغيرا او كبير
انما كان له بحيا فان كان ميتا لم تقتصر شيئا من هيته الصغار
من القيمة للاتباع انما هي على محض الصفة والصفة ما تقتصر
انتمى بها من قوله ان كان ميتا لم تقتصر شيئا من هيته الصغار

التي لغيره انما تقتضي هبتها للمكيار والمئة اعظم وقته صرح
 الخطباء بانه بقا في ذل المختصر كان هبة و هبة في الجاهل
 اية اكان الولد صغيرا لما ان كان كبيراً امتنع عن كونه ابا له اية
 انتم و اما قول النافع وحيك جان الاعتقاد بذكر هبة
 انه يثبت في الموقوفين كونه و هبة الهبة و غوها بما يقتصر
 ان الوالد سدد على ما في الاعتقاد انما ينافي الواجب
 انما اعتقد ان كان ثلث الموقوفين جميع مواء الخطاب و اركان
 الوجه الذي ينافي فيه بلذا يكتبون ان الموقوف للمضام
 النافع مع ان الموقوف على اعتقاد انه ومع انه في الخطاب
 للزوم و كونه يكتبون في ذل و في ذل و في ذل و في ذل و في ذل
 و ابر النافع من ذل و في ذل و في ذل و في ذل و في ذل و في ذل
 عن النافع انما قال و في ذل و في ذل و في ذل و في ذل و في ذل
 يقول البيع العنصر الطين في العرفه و في ذل و في ذل و في ذل
 المستند على قوله لا يثبت في ذل و في ذل و في ذل و في ذل
 من الخطاب و في ذل و في ذل و في ذل و في ذل و في ذل و في ذل
 في ذل و في ذل و في ذل و في ذل و في ذل و في ذل و في ذل
 و المخرج من ذل و في ذل و في ذل و في ذل و في ذل و في ذل
 و نظره في ذل و في ذل و في ذل و في ذل و في ذل و في ذل
و ضمن الوفاق في الحضور ان كان الاعتقاد من كين
و كل ما يجري ببلغة الصلوة و اعتقاد اية التزيم
 يجهن من اعتقاد ما و في ذل و في ذل و في ذل و في ذل و في ذل
 الاعتقاد على حضور و في ذل و في ذل و في ذل و في ذل و في ذل
 للنزاع انما قد يرعى الصلوة او غيرهما مما يمنع الاعتقاد بحضور

يرفع

يرفع في ذل و في ذل و في ذل و في ذل و في ذل و في ذل و في ذل
 المستند عنه و في ذل و في ذل و في ذل و في ذل و في ذل و في ذل
 مانعة و ان كان في ذل و في ذل و في ذل و في ذل و في ذل و في ذل
 حجة له انتم و اما قوله و كل ما يجري ببلغة الصلوة و في ذل
 و في ذل و في ذل و في ذل و في ذل و في ذل و في ذل و في ذل
 لما هو في ذل و في ذل و في ذل و في ذل و في ذل و في ذل و في ذل
 في ذل و في ذل و في ذل و في ذل و في ذل و في ذل و في ذل
و الاعتقاد مع ثبوت المرض لمر والنكاح او في ذل و في ذل
و في ذل و في ذل و في ذل و في ذل و في ذل و في ذل و في ذل
 في ذل و في ذل و في ذل و في ذل و في ذل و في ذل و في ذل
 منه مري المرض و في ذل و في ذل و في ذل و في ذل و في ذل و في ذل
 للزوم ان كان المرض في ذل و في ذل و في ذل و في ذل و في ذل و في ذل
 و على ذل و في ذل و في ذل و في ذل و في ذل و في ذل و في ذل
 متروجا او مرياً و في ذل و في ذل و في ذل و في ذل و في ذل و في ذل
 الموقوف على ما كان كبيراً او صغيراً في ذل و في ذل و في ذل و في ذل
 قال في ذل و في ذل و في ذل و في ذل و في ذل و في ذل و في ذل
 ان يفتقر ما و في ذل و في ذل و في ذل و في ذل و في ذل و في ذل
 بان الاعتقاد في ذل و في ذل و في ذل و في ذل و في ذل و في ذل
 اما الولد في ذل و في ذل و في ذل و في ذل و في ذل و في ذل و في ذل
 للزوم ان كان في ذل و في ذل و في ذل و في ذل و في ذل و في ذل
 ان كانت الهبة جارية او يبيع الهبة او يبرع في ذل و في ذل و في ذل
 لم يجرى للملاب الاعتقاد ان ذل و في ذل و في ذل و في ذل و في ذل
 يفتقر ان يكون و في ذل و في ذل و في ذل و في ذل و في ذل و في ذل

لا انه حينئذ لم يداين ولم يبيع على تلك القيمة وما لم يبيع فقلت
 من ذهب كما كان له حقدار حقة وفوماتنا ثم يملأني ولم يجر ثوابنا
 وانما نحن ما رادنا ان يحتصر حقة قال لا له عموم ولا بمنزلة ما لو
 وذهبنا ثم وقع كيان بل ان يقتصر حقة ما لم يستقر على ديننا او
 يتكفى والعقبة والظن في الاعتقاد بمنزلة القيمة وفي التواضع
 الميمون وانما كانت حقة الميمون على بغير غير بينهما فليس يقتصر ان
 لا من ذهب للغير فقد علم انما راد حقة ولا يجر انتهي **فروع**
 وكما يجمع الاعتقاد من مرض الوباء الموهوب له كزله بمنزلة مسرعة
 الواجب خطأ ما سبب **ابن الجلب** ولو مرض لجرها وكذا
 وروى سبب ان مرض الوباء بله **فيما لا يباع بالبيع التوسيم**
 فلو لم يجرها لوباء لوباء او الموهوب له فلو لم يجرها لوباء لوباء
الاعتقاد عن ماله وابتاع الفاسق قال في البياض وهو المشهور
 انما مرض الوباء باعقتصاره لغيره وهو التوارك وان مرض الوباء
 له يغير تعلقه بالورثة بمرور وبالسبب ان مرض الوباء باعقتصاره
 العكس انظر تمام كلامه ان شئتوا انما شئنا قول الفاضل او مرض
 بمرض الموهوب له وان كان مرض الوباء ما نعلم ان اعتقاد انما لفرانه
 بالانكاح والذبح والبيعان **الامر الموهوب له** قوله الله اعلم **فروع**
 وروى جيسي عن ابن القاسم يمين محل البنت بطله بقر وجهها وحلها
 بله ثم ماتت او كلف بغير النكاح **الاعتقاد** بالانكاح بلبا يجره بنا بها
 اجماع وكذا في من يكره من التكرور **انما** او غاين ثم زال الدين او زالت العقبة
 بل الاعتقاد بانقله الموافق ثم قال فلان اصبح لدا انتنع **الاعتقاد**
 بمرض الوباء او بمرض الوباء او بمرض الوباء او بمرض الوباء
 بل الاعتقاد وانما زالت العقبة يوم ما بله تعود وقاله ابن جيب

عن ماله وقال المفسر ان ابن جيب انما اصاب المعطي او المعطى رجعت
 العقبة كما ان حلق يمين ماله فيها كان ممنوعا منه انتمس
 والتاخر ان الخطا بوجار كما قاله العلامة انما زالت العقبة
 الحق بزو النكاح
وما اعتقاد ببيع شبهة فلو ذهب من غير اشهاد بد كالحق
لكنه يبعد مما صنف انما لم يوهبه له **مقتضرا**
وفيل بل يبيع انما لم يوهبه له **وما يبيعون بيقين**
 يبيع ان من وجب حقة كالبند او البنته ثم انه باع على القيمة
 باسح نفسه ولم يشهد من ذلك **الاعتقاد** فان يبيعه بغير اعتقاد
 بل يبيع كما انه راد البيع او كالبنته في التوارك بفساد يبيع
 ذلك القيمة ويحوز له ويكون ثمن القيمة في يده في حقه الوباء لير
 منه الموهوب والرفق الشار بفساد **الاعتقاد** اليه وممن
 قوله من غير اشهاد بل يبيع باعقتصاره انما الشار بفساد يبيع
 قبله انما يقتصر ذلك بوزله **الاعتقاد** انما الشار بفساد **الاعتقاد**
 ما نافية واعتقاد معتبر اسرخته دفعه النعي وبيع حبة
 وحيلة وقد ذهب بالبناء للمنايب حقيقة يمينه **الاعتقاد**
 قال ابن عاتق يكره عن بعض فقهاء المشوري من ذهب اليه
 الحميم بفساد سلبا عليه ثم لم يبيع **الاعتقاد** ثم بعبا به
 بله باسح نفسه ومات بلان التكرور **الاعتقاد** ما لم يبيع
 باسح نفسه عضر منه ان يفسد عند البيع او قبله
 ان يبيعه له **الاعتقاد** منه للقيمة والافلا **الاعتقاد** ما بعد
 البيع كما نفاه تغيرت عن حالها فذل الشار بفساد **الاعتقاد**
 فكذا انفل حالها كذا في بيعه ان كان البيع على كميته

عن خطا به واحترن به لاله اكان يجامع به تلك المرة بان
 حجة لا تقطع كما ياتي به قوله والموت ان ثبت النزاع مع
 خصمه في مرة الحوز انتع فليجاء **قوله**
 في علم النافخ استقر له تصرف الخاين بالمرح والبناء كما في ابن
 الحاجب وادع الخاين الدلكية كان الحوز لا ينفع الموعود به
 وجه العلم اما علم اصله فلا تنفع به الحيان وكذا يشترط
 علم الدائم ان الحوز لاله كله او بعضه **ان الخاين** تنفع
 الدعوى وغير مستبقة عرفا كمرعوى دار بغير حان يتعرف
 بالمرح والبناء والقارة مرة حويلته والترجيح كما في سادات الامام
 من عوفى رافراية ولا صغر وكيفية وغير مسبوقة **التوضيح**
 اننا لم تكن مستبقة عرفا من العرفه يكون مدعيه ثم قد ان في
 التوضيح وفي البيان في باب الاستفاد والمصور ان الحيان يكون
 بينهم في حصة الحوز وان لم يكن مرجح ولا سبيل ورواين
 القاسم انكون حيا في الامع المرح والبيان في تكلم على
 حصة الحوز بقوله ينصرف بالمرح والعمارة وهو مفتقر لاله الم
 معلوم ما يخفى من مفرقه بان في الم لا ينفع الله في حركه
 الم صلح البشير ان به الم داريا من المخرجه وفي سوازل
 البيوع من العيان في اننا سبوا لمؤلفه سيره لعمرو الواسع
 مانصه واقبل من الحيان من غير تعرض لخصمه مدعوى الله
 معها فلا تنفع الله من الحوز عنه الم الخاين لا يقابل المذهب
 الم لا يمسس بلصر به زعيم القفص لافا يطير الوليد بين
 ركنه وهو من النزاع فيه ومن هذا السنن في الفرائد كما يشيع
 من كبر الخاين وجنونه المستلزم في مناع البيت ان يقول في لحن

كانه من مناع البيت مستحق بقول الم ومات انتهى ثم فغل
 حويلته لغير الاستثناء في سعيه من لاله مانصه وشي الخاين
 الحيان في الحويله التي ثبتت الاستفاد في مع مثل هذه
 رفقرا من الم او الم الم من الم الم الم الم الم الم الم الم
 حيازة موزيد وقد ثبت الم الم الم الم الم الم الم الم الم
 الم احتقر اذ ثبت الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم
 والرجح الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم
 من الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم
 حيلة فانتع من الخاين منه ويحسبوا نقله طلب العيان
 مانصه لا تنفع الحيان فيما علم اعله وغف من غله بوجه ما يشيع
 نقل الم الم عارته او الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم
 عليه نقل كانه من الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم
 حيازة فاجتبه انتهى **قوله** **التوضيح** في
 الخاين ان يعلم ان ماله في الم الم الم الم الم الم الم الم
 وادع ان لم يعلم فخص له انتهى الم الم الم الم الم الم الم
 وغفها انما هو في الحوز الم الم الم الم الم الم الم الم الم
 تغييره بانه يحتاج الم الم الم الم الم الم الم الم الم
 بانه الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم
 الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم
 على متلب امواته فاله في التوضيح انما تقوم عنه الم الم
 فاله في التوضيح كما هو في الم الم الم الم الم الم الم الم
 الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم
 الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم

فبان وجه ما قد قال ابن ابي عمير من ان ابي العباس
 ان لم يكن اصل الله للمرجع لم يسمع دعواه بل يستل المعاني عن اصل ملكه
 وان ثبت اصل للمرجع بيمينته او اقرار المعاني بسبيل عن سبيل ذلك
 وما ان ثبت ان ابن العباس لا يملك ما يملكه الا ان يكون المعاني عن وادى له
 ولا يستطاعه والعرض على ثلثة انتهى والى بقول المسئلة برقمها السمار
 السبعين خليل بقوله وان كان الجميع غير شرعي ونقص في ثمة على
 حاضر لما كنت بلامانع عن سبيل نصيب اليه وعلما بما حاضر على
 من عيشنا بل فيما له ونقد من نحر ابن العباس فيما سمعنا من المعاني
 في المسئلة الاولى من المتكامل الرابع التي خرج على الاول بقوله انه اثبت
 حوز بالكلية او ما يملكه من غير اعتبار بعينه اخرج من سمع الدعوى
 القايح تختار ما اقام يثبت انه اخرج المعاني اذ غرضه بان
 اثبت القايح كشيء من ظله بان دعواه مقبولة من غير وجه وبما هو القايح
 المذكور وما يختار الحوز فيمنع ويملك كما يات في حق الخلع فيما عمل
 اثبت للمرجع القايح ونائبه يختار الحوز قال في المظني عن ابي وهب عن
 عبد الجبار بن عمر عن سبعة عن سبعة عن سبعة عن سبعة عن سبعة عن سبعة
 صلى الله عليه وسلم ان من كان من حاز شيئا عن سبعة عن سبعة عن سبعة
 الجبار وقال في سبعة عن سبعة عن سبعة عن سبعة عن سبعة عن سبعة
 سبعة عن سبعة عن سبعة عن سبعة عن سبعة عن سبعة عن سبعة عن سبعة
 على انه اخرج او استمر او اخرج عن سبعة عن سبعة عن سبعة عن سبعة
 الى اسكان ونحوه في ابن العباس بعرا لا اخرج عن القايح لا تمنع
 مانعه ولا تمنع العينة الى اسكان او اخرج او مسطحات وتسميه
 انتهى والمعنى ان مجرد دعوى القايح لا تمنع مانعه ولا تمنع وانما
 يمنع من شهادته له بملكية الحوز عند لم يسمع ايضا وان سمر

في المسئلة الاولى من المتكامل الرابع التي خرج على الاول بقوله انه اثبت حوز بالكلية او ما يملكه من غير اعتبار بعينه اخرج من سمع الدعوى القايح تختار ما اقام يثبت انه اخرج المعاني اذ غرضه بان

له بانما استكندوا اكره ان يقرروا فنقبل في انكار المسئلة الثانية
 بغيره او يدعي حصوله تترجح من قايح ما يثبت من اداء على القايح يعني ان
 الذي تكون المعاني الى الله المعاني ان القايح وجهه له او نقصان به عليه وكفى
 والله اعلم ان ثبت ملكية القايح او امر له بها المعاني المذكور وادعى انه
 وهما له بان ان ثبت المعاني للمستهلكة المذكورة تحت ملكه المراسم لم يلحق القايح
 له ما وهما ولا تنص في وانظر الله ارفق له او يدعي هو معقوب على قوله
 اثبت وما ظهر يدعي المعاني وضمن حصوله للمستهلكة المذكورة في عاين حوز
 على انكاره القايح ومن قايح متعلق بغيره بما هو المختار في كل ما
 وما من قول له على وانظر على القايح وقوله او يلحق القايح له بانما يثبت
 المعاني القايح الزيادة على حوز القايح الذي ما تخرج وانظر الله ارفق
 ابن سكون وان قال انه وهما له او نقصان به عليه حوز القايح الذي له
 يمتنع بما ثبت لمن المعاني على القايح اليمن انتهى يعني ان المعاني
 القايح القايح وهو اليمن يعني بان قوله في بان اليمن الى ما عرفت من القايح
 في حق المعاني عن المرجع والاربعين المرجع على المعاني في انكار المسئلة
 الثالثة بقوله في اليمن الى ان على الشراء منه علة ويثبت الرجوع الى الحكم
 له اليمن في التنقيح كان يعني ان المعاني الى الله على شراء القايح من القايح الزيادة
 ثبتت ملكية القايح او امر له بها المعاني المذكور وادعى انه على ان يثبت انما منه
 بانما يملكه على ذلك ونحو ذلك المعاني المذكور ولكن عليه ان يثبت
 القايح فان ثبتت ملكه انما او لم يلحق القايح له ما فاضه وحده
 على القايح يدعيه بقوله واليمن له هو انكار القايح على المسئلة
 الثالثة وخمس له وما على ادعى على ما يعود على القايح من اداء بعضي
 على وخمس له للمعاني ومعلقة خمس كان عن اليمن ان يقول بان انا
 حوز وانظر الله ارفق في الحكم في القايح المذكور في قوله ويثبت

بالمال على يمينه الخور وانما الملكية مع انه عفر الشراء لا ينبغي الا
 مع الخور ليعطى في جواب له انما استلزام باحوال الشريعة ورسول
 انما عفر الخور وما تغير المستعبر بها باينة معتبرة في
 الشريعة لان انما الخور بما والبير الشاهدة بها كالعرف وبه
 سماعا في التجماع غير المير للعلم وبكم لا تستغل بالعرف لا
 من يد حاجه بكذا لا تستغل ربح الا شريعة وعفوه ها
 ولا يستغل من يد حاجه بكذا لا تستغل ربح الا شريعة وعفوه ها
 البير خميفة عور الله الخور بوجه من وجوه التفر من شرا
 اذ حبة اذ حرفة او وصية او ميراث فخر التوراة عليه
 النصوص وشهره اعتبار النصوص وتكلمت عليه
 لاجل هذه المسئلة على من العفوة واعطاء النواز والحق
 ثم قال اما مجرد الحيازة من غير تعرض لخصمه معور
 الله مع ما لا تغفل الله عن الخور عنه والحق انما
 المذهب الحنالي في ذلك قال اما ما وقع في جواب الفقيه السليم
 في حصة التوراة التي لم يرد الله غير مسلم من الاعتراف خارج
 عن الحور النوراني بخصمه اذ افاد الرجل بعمره ان
 ما ذكره الفقيه والله اعلم

والرجح ان يثبت النزاع مع خصمه في مدة الخور اتبع
 دفعه ان من شهود الوعور غير المشبهة ان الفقيه لم ينادي الخور
 حول المدة المذكورة للخور بصرح الناطق هنا بانما اذ وقع فيها اتبع
 به ولم تفكح حجة به في مدة الخور يتعلو في النزاع وكذا مع
 خصمه جملة اتبع خصم المرحوم ابن عاتق قال انما يثبت عن ابي
 بهيم اثبت يمينه في ارض العالم وانما ثبت الزعم بهيم انه يجوز لها

عشر

عشر عشر عشر عشر الثقال باق الطالب يمينه انما صمد
 فيها وكلمها منه وانما يدعى صاحب ويحالي لسان الخاص يرد
 او يميز ويقرر في نفسه له ولا ينعقد المكشور انما يميز
 من ادعاه عليه باليمين في الشهود العور وله الفقيه يحققت
 من الاستغناء

وفاية وضعية بعين حجة باقية مفسرة
واليعر كالسبع وكالتماز ويحالي توسعت فدان
وكا عفور البوع واليومان بنسبة الرجال بالنسوان
 دفعه ان من شهود كوز الوعور غير المشبهة ان يكون الحاضر فاما
 فتكلم هنا على ما انه المختل في العشرة وكان وقت الخور عليه
 غلابة وخمس ان حقيقته ان كانت بعينه لموع حجة بل
 الفيل والخر الخور ثم في البعير في سبعة من اجل انما يثبت
 والمهلة بسيرة اليوم وكما هو بلغة الله في نفسه ولم يبلغ له الفقيه
 في الوجهين وهو من الموان كانت يمينه في يمينه الله على
 مسير يوم او يومين فيصا بان كان الخور عنه رجلا به هو الحاضر
 فيد له وان كان المرأة فهو كما حجة له الفقيه وانما يكون اليسوع
 واليرمان كالمحور مع انهم امانة الخور به بالبعير وتقدم الخور
 على الحق على العاين وان كانت الغيبة متوسعة بين الفقيه واليقر
 فنوا قيل به كما بعينه فهو على حجة له وقيل كالقريسة
 فلا قيام لها ان كان رجلا ودلالة كاربعة من اجل اوجه او سنته
 وتام ما قبله الشارح هنا لم يحصل له من موافقة لكل الناطق
 بل ان تركه

والخو من حوزهم مختلفا بحسب اعقارهم مختلفا

بان يجر بثلث كفا الدار والزرع والارض والعقار
 وهو ما يجوز الاربعينما وهو تساجر كما بعد يثا
 ومثله ما حيز بالعنق ما كان او بالبيع يا تفاق
 وفيه بالمسوم والبنيا والغير من اوعفر الخرافوان

دفع از من شروك كوز الدعوى غير مشبهة كمن الحان الجنب
 بكلمة هنا على مائة المختار في الشرط كان الحان في مائة الحان
 وفي حوز التي يربا اعتبار كقيمة حوز بالثلاثة اقسام
 بان كان باعها او وجه الحيازة ككسفي الدار وزراعة الارض
 واعقار الحانوت فلا تقبل دعوى الحان الملكية كالحان البيع
 كحول المزة جردا واما ما زاد على الاربعين سنة والوقت الى اقل
 بقول ولا فرق بين حوزهم فختلف القول به ما يجوز الاربعينما
 وهذا انه لم يكن بينهم تساجر واعرافه بان كان ذلك منهم
 كما بعد من كسفي في حيازته على سنين والوقت لا اشار فيه
 وقد وتساجر كما بعد يثا وان كان الحوز باقرا او وجه الحيازة
 كالعتق كسب كان ناجرا او مؤجلا والبيع هو كالحبيب
 حوز العشر ونحوها با تفاق وان كان موجه متوسطا كالحوم
 والبنيا والغير وعقار الخراف بفقان ثلث كالحان وفيه
 كالحان في فاقه متفرق المحكم ان الحان الوارث على الوارث
 وعلى ثلاثة اقسام ان كانت حيازته لها يستكني الحان وازداد الارض
 ونحوه له فلا يكون حيازة حتى يزيد على الاربعين سنة وان كانت
 بالمسوم والبنيا والغير في عقار الخراف وفيه لنفسه باسمه
 بحصة سائر الورثة وعلمهم بهم فضا بمنزلة الحان والحيارة
 في ذلك على سنين على الحان في الجانب يلمس والروايتين

عن ابن القاسم في رجع فقال ان من بمنزلة النسخ الاول والفرقان
 في سماع عينا والفسخ الثالث ما كان بالبيع والعتق والكتابة
 والتميز لم يمتثل فوله في انه في هذه الحان انفق بقوله
 حوزهم اي من حوزهم وقوله بحسب العقار لم يمتثل في حوز
 حل هو قولي او ضعيف او متوسط واسم يكن العقار وقوله هو
 اي الحان ما راجع الى كسفي الحان ما راجع الى حوز وقوله وهو
 لو كان في حوز الحان في حوز وقوله وكلمة الحوز الحان في التساجر
 في الحان كسفي الحان في حوز الحان في حوز الحان في حوز الحان
 فيما اعقار الحان في حوز الحان في حوز الحان في حوز الحان
 على الفراق في الحان في حوز الحان في حوز الحان في حوز الحان
 او حوزهم لم يمتثل في البيع

وفي سائر الاصول حوز الناس بالاعان والعامين في اللباس
 وما لم يرب في حوزهم حوز لعمامتين ما هو فاقا
 وفي العبير ثلثة هما في حصول الحوز بها استقرا
 والوكي للامان با تفاق مع علمه حوز على الاطلاق

فوله وفي سائر الاصول حوزهم في حوزهم فوله والحبيب ان من
 اصلا ما كان حوز حوز في حوز حوز في حوز حوز في حوز حوز
 في حوز حوز حوز حوز حوز حوز حوز حوز حوز حوز حوز حوز
 بحسب الحان في حوز حوز في اللباس بالاعان والعامين في الحوز
 بالعامين ما حوز في الحوز في حوز حوز حوز حوز حوز حوز حوز
 الحوز حوز حوز حوز حوز حوز حوز حوز حوز حوز حوز حوز حوز
 بعدوان في حوز حوز في حوز حوز حوز حوز حوز حوز حوز حوز
 في حوز حوز حوز حوز حوز حوز حوز حوز حوز حوز حوز حوز حوز

ان كانت تها على وجه الله يعلم حليها ونزاهة شجرة الله ان
 بها على طبعها بلا يتكلم عن علمه بوجهها فلا كلام له بعد ذلك
 وان لم تكن حليها زينة له فليس الوحي ونزاهة العيسى والعروضة في الله
 شيئا مما اطلعنا به الله واستجاب له قد لا يعلم المير قال الحبيب واما
 التمايم والحيات في مبعها بوجه الله على الحقيقة ما ضرع الله به
 العاء والعائين في الدابة العاقل والملائكة بالاجابة والاستعانة
 لها بوجه الله وعلم الحوزة عند واهمة مثل ذلك ان يعلم رتبة
 وكيفية ما يتكلم عن ذلك فلا كلام له بعد وان لم يكن حليها زينة
 كسح قال والعيسى والعروضة بوجه الله ينبغي ان يتصور
 الناس من غير ان يضاهي العيسى فيكون له في ذلك ما ينبغي
 وفيما استخبر به من العيسى قال بعض من كل ما في السما
 منهم ما يما في العيسى فيكون له في ذلك ما ينبغي
 فاما رتبة ما في العيسى فيكون له في ذلك ما ينبغي

واما الله اعلم فيهما فماذا السبع المذموم فيه فرما

يعني ان الله اعلم فيهما فماذا السبع المذموم فيه فرما
 وهو من دخل الماء ارضه او ما يخرج في العيني على السبع وهذا لا كان
 الله اعلم من السبع واليه اشار بالسبع الاول وكان ان كانا متساويين
 في قوم لا على وجه العيسى واما ان كان السبع الاول اقدم فهو مذموم في
 العيني واليه اشار بالسبع الثاني في ذلك في المخرجات فاما مذكور ومن يظن
 بواقيان حروما من اربعة المراتبة يسيلان في مسيلان المخرجات
 فيهما اصل المراتبة فيضم رسال الله صلى الله عليه وسلم ان يسيل
 الله على العيسى ثم يرسل الله السبع وهذا الحق في كل ما غير
 فلهذا يجوز من قوم الرقوم ومنهم من يظن ان الله ارضاهما

بالسيف

بالحق حتى يبلغ الماء يارضه الى العيسى ثم يختلج اذا سبق
 الله الى العيسى من سرجه الماء الى السبع او ما يرسل عليه
 ما راء على العيسى مع السبع وان السبع من ما يرسل على
 ما سبعا من الله على العيسى وقال ابن الفاسي من سرجه الماء الى العيسى
 منه شيئا اول اظهر وقال البجلي يسمي الله على العيسى
 ان كان السبع من سرجه الماء الى العيسى وهو في الماء والحق
 وان السبع من سرجه الماء الى العيسى وهو في الماء والحق
 ويسفي قبل السبع الذي السبع قبله ودله يظن ان السبع
 زوجه وقال الحوزة العيسى اول ما يارضه الله من السبع
 السبع الاول يرضه الله من السبع من السبع والحق
 الثاني يرضه الله من السبع من السبع من السبع

وما روى البجلي من عن غير اولي وجوه به حسي

يعني ان من جرح في السبع من السبع من السبع
 البحر اولي وجوه به حسي من السبع من السبع
 من عن غير اولي وجوه به حسي من السبع من السبع
 يقول السبع من السبع من السبع من السبع
 ابن من السبع من السبع من السبع من السبع
 في القول ان السبع من السبع من السبع من السبع

فصل في استحقاق

ان عرفت ان السبع من السبع من السبع من السبع
 قوله يعني قوله في السبع من السبع من السبع
 او ثمة كحروا في قوله من السبع من السبع من السبع
 يعني قوله كذا يعني يسوي من السبع من السبع من السبع

لما استغفرا وادعى تيمونه بغير عوض الخرج ما وجب من المغانم بعرضه
 او نفسه كانه لا يخرج الا بالنسب بل كان يادى هذا الغير لكان العرو عنى مكره
 كنه قال لا يخرج العتق كانه رجع ملكه شيئا لغيره كيموت ملكه قبله قال
 وقد يقال ان العرو غير منه بغير كانه يخرج عنه انه لا استخوار له بغيره
 بان الملك يرفع بالعبر فقلت يجوز ان يقال ان العبر اذا ثبت بان الملك
 يبيع اما العبر او المحسن عليه وتام الا الاستخوار بملكه كبيع
 ففعل منه والصورة في كلامه من الرضاع بغيره ففعل منه وانه مثل
 انه الاستخوار في غير حكم حرة فوليها العرو اخرى كزله
والمرجى استغفار وبيع بغيره بينة مثبتة ما يرفع عرو
من غير تكليف لمن تلحقه من قبل اباي وجمه تملكه
 يبيع من ادعى استغفارا وبيع بغيره ملكيته بانه يلزم باغاثته
 بينة تثبت له ما ادعى به كبيع من الشئ بغيره بغيره ملكيته
 باي وجه ملكه وحيث يبيع لغيره الاصول والعرو والحيوان وغيره
 به انه قال ابن ساسون ومن ادعى بغيره بغيره ملكه بانه ملكه بانه ملكه
 به انه قال هو بغيره بغيره ملكه بانه ملكه بانه ملكه بانه ملكه
 وعلى الرعي اثبات تملكه له انتموه كاشارة في البيت الثاني من
 للاستغفار وادعى بغيره بغيره ملكه قال ابن ساسون الذي مضى العمل
 واجتنبه بغيره بغيره ملكه بانه ملكه بانه ملكه بانه ملكه
 عمن ورثه ملكه ان المطلوب لا يستلحق بغيره بغيره ملكه بانه ملكه
 موت موروثه الزيد ادعى انه ورثه ملكه بانه ملكه بانه ملكه
 به انه وفي المطلوب بغيره بغيره ملكه بانه ملكه بانه ملكه
 له بان انكره وقال المال عليه والملا ملكه وادعى عليه بانه ملكه بانه ملكه
 ولم يلزمه اشركه وكلف العتق اثبات الملك الزيد بغيره بانه ملكه

عنه

عن موروثه وادعى تيمونه بغيره بغيره ملكه بانه ملكه بانه ملكه
 من ابن حارثه وكلف العتق بغيره بغيره ملكه بانه ملكه بانه ملكه
 الطالب الزيد ثبت الملك له بغيره بغيره ملكه بانه ملكه بانه ملكه
 ادعى انه حارثه من قبل موروث الطالب بوجه بغيره بغيره ملكه بانه ملكه
 اثبتته وبيع الطالب العتق بغيره بغيره ملكه بانه ملكه بانه ملكه
 له ففعل الطالب به بغيره بغيره ملكه بانه ملكه بانه ملكه
 به المرونة والاختلاف في ذلك لحيثه وما لا يخفى ان العتق
 من ان العتق ومقت بان المطلوب يلزم به اثباته اثبات العتق
 الملك الموروث له بغيره بغيره ملكه بانه ملكه بانه ملكه
 الزيد اثبت حرة وورثته له بغيره بغيره ملكه بانه ملكه بانه ملكه
 الخلق ثبت في بعض نسخ ابن ساسون ومن بعض نسخ والى ما علم
 ان لم يكن بغيره بغيره ملكه بانه ملكه بانه ملكه بانه ملكه
 المقتضية على الملكية وانتهى بها وحكايا بما فان ما يبيع العتق
 مفقود لما تفرد به التراجع عنه تعارض البيئات ان العتق ما يبيع
 به التراجع بغيره بغيره ملكه بانه ملكه بانه ملكه بانه ملكه
 العتق اول باب الاستغفار ولم يبين المولى بغيره بغيره ملكه
 بغيره بغيره ملكه بانه ملكه بانه ملكه بانه ملكه بانه ملكه
 يتصور لا يبيع به انه ابن حارثه بغيره بغيره ملكه بانه ملكه
 حقيقة وقال ابن حارثه بغيره بغيره ملكه بانه ملكه بانه ملكه
 اول الترجمة واما حصة بغيره بغيره ملكه بانه ملكه بانه ملكه
 عمن تيمونه بغيره بغيره ملكه بانه ملكه بانه ملكه بانه ملكه
 وعلى التيمون بغيره بغيره ملكه بانه ملكه بانه ملكه بانه ملكه
 مجموع بغيره بغيره ملكه بانه ملكه بانه ملكه بانه ملكه

لله في ما يعلمون غروجه واخرجه في منه عن ملكه حتى ان
 والشهادة بانده لم يخرج عن ملكه اذ توفى على نفي العلم في قول
 ابن الفليس المعلوم في الباب واما سر وجهه في ذلك
 الشهادة على عينه ان يكون اعجازته وهو ان يبعث
 الفاعل في قول فيل او عفا مع السوء الذي يسمو بالملك
 وان كانت اراما فاقوالها في الرأى التي تسمى بها
 عفا الفاعل في بيان الشهادة الخلق اعلاه انظر في كلام
 وان الشهادة في قول على النعت واسم وقال الشيخ خليل في
 القضاء وحكم بما يمين غايبا بالصفة الثانية العزارة في
 الحاضر فان اعم من بعد اجتهاد به في سائر الكاكي يمين الحاضر
 ولا يخلو في لزومها في تلك الاما انما لا يخلو في العذار ويجلي
 في كثير وهو المعلوم عن الله ليس في سجدات الباطن
 استخفافه من يرفعها على يمينه في كل ما يمين على استحق
 الاما ان يرفع عليه خصمه ما يوجب له فيل من اليمين كالمعرض
 واليمين ان يرفع ما مرانعه فيقول او سكوت والبدل ان يفتش بما له علم
 من غير حارة بلو قال انما انكش فيمنعها ان يفتش عليه قباذا
 ائتمنة رجعت عليه بالتم لم يكن له منار وقال اصبغ اما ان تكون بينة
 بعينه حرا او يسمو فيل انما انما انكش انما انكش انما انكش
 ولو انكش ولو يرفع في بينة له في وجه بينة فله الغنايم واخر
 التمر منه قال اصح في الفواعل واما الشكوت في كل ان يتر
 الغنايم من عين مانع امر الغنايم في قوله في اللباب انتم
 ما يمين في احوال استخفاف في سواها قبل ان يكون
 في حينها يقول ما في مرجع فهو على من باع فيه يرجع

وان

وان يكون مفا المفسدا فان اتق ما يغير انما
والمال في حمرة ربيع على الزك كان له المبيع
 بعينه انما استخفافا في الشهادة له باصم فافه بينة فانه
 ان كان له المستخفافا من احوال كالمرا والمنازات والارض ونحوها
 فلا يمين عليه وان كان غير اهل من العروضة والختوان ونحوه لا يانه
 يوجب عليه ما يمين انما المبيوع له وانه ما يانه وانه وانه وانه
 ورافوت عليه وما زال على ملكه او له انما المبيوع انما استخفاف
 على العلم وهو يوجب على البتة وشك كل من يمين على بينة بكم
 الحال فلا يبر من يمينه وتكون يمينه قبل ان يمين المبيوع عليه
 المستخفاف من يمينه انما المبيوع انما يكون بعد النبوت وكما في النبوت
 يمين يوجب على المبيع المسألة ولا يكون المبيع بالاستخفاف المبيع
 له عن المبيع عليه وقد تقدم فربما عن المبيوع ان يمين الاستخفاف
 ثلاثة احوال انما يوجب في غير احوال ولا يوجب في احوال ان يمين الغول
 العلق في المبيوع حقيقة من ذهب ماله والنز عليه العمل في عفته
 بد المبيوع والخضير المبيوع من اهل العلم انما يمين على من استخفاف
 يمين من الربيع ورافوت في ما او اتفقوا في غير احوال انما يفيض
 المستخفاف يمين من المبيوع يوجب والرافوت انما بالبيت الاول
 وانما يقول في حيث ما يقول في مرجع المبيوع انما انما المبيوع
 من يمين ان يمين انما يمين في يمينه ورافوت في يمينه مرجع
 وحينئذ يمينه المبيوع على الزك يمين له يمينه واما المبيوع
 يمينه ورافوت انما يمينه في المبيوع في المبيوع ورافوت في يمينه
 الفاعل يمينه في المبيوع في المبيوع ورافوت في يمينه
 وانما المبيوع في المبيوع في المبيوع ورافوت في يمينه

وان عجز عنه اخذ المستحق كسبته واخرج للمدعي من يده على
 البائع له على المسمى وان سب رجوعه عليه فهو المستحق وان رجع
 فركبه فهو مستحق رجوعه المدعي به كسبه في ربحه عليه البائع
 له وان البائع عليه كسبه له فكيف يرجع بما يعتق بطلانه وكسبه
 فهو مستحق فان في الوثائق المتوقعة فان اعمى من فعله بطلانه له
 كما لا يخفى في العلم في التاجيل فان لم يكن يرجع على عليه بعد
 يمين التي تمت له الملك على ما تقدم ولم يكن للمدعي عليه في
 رجوعه اذ عاينه المبيع على من باع منه اذ فيا به عليه التام
 في البينة التي سمعت بانها كسبه البينة لم يبع له به فيما
 وان قال المبيع على ان اذ رجوعه على من باع منه فيفسد
 له المبيع من قبله واستحق المستحق تمامه ما تقدم ويضم له

وما لا يتوقف عليه الا مع شبهة قوية تجلي
وفي سائر المطر بغير الرجوع بينه ما في الموضع

يعني ان من ادعى ملكية شيء بغير عجز واراها ان يوفيه له
 وان ترجع به من هو يمين ان يقيم هو بينة ويسمي له تزويجا
 وعقلا وحيلولة فانه لا يجاب له في رجوعه بل لا يوفيه له
 الا ان تكون له شبهة قوية في الجملة في الشبهة القوية اعتمادا منه
 والقلة اعلم على ما تقدم في الجمل التام من اقسام البينات ونوع
 التي توجب التوفيق ان التوفيق على حصوله يكون بل هو كماله
 شيئا لا حرجا ان يثبت ملكية الشيء بالمشارة فيه عكاز وفي
 لتزويج الحكم الا عكاز المسمى عليه كماله ان يثبت ملك
 عن الجمل التام ان يثبت له الجملان من غير تزويجها انما يوف

في قول الجهم ما يرد اصله اصله في نفسه بل لا يوفيه بطلان
 التوفيق واليمين بان يوفيهما اصله في نفسه كما تبين في
 كسبه التوفيق كما تقدم ويجوز في ذلك ان لا يثبت على اصله
 كماله كما ان التوفيق حاصل فيه في الجملة والتوفيق على اصله
 يجوز من عجز بينة بطلانه وفراش له فيما تقدم من غير رجوع
 كالعجز والنسب اذ انما لا يثبت له عجز بينة حضوره اذ انما
 له فساد البينة التي وقد تقدم في ذلك على السبيل من الجهم
 ثمة وقوله تجلي هو على من يملكه والتاين اصله تجلي جملة تجلي
 له تفضل حجة تافهة كسبه وفرد رجوعه الرجوع يتعلق بمنزلة
 تقدم رجوعه بغير عجز الرجوع

وما لا يحق عليه ما يشتر من حيوان او عرض توجر

يعني ان الشيء المستحق ان يخرجه بل لا يثبت من موضع اخر
 كالعرض والحيوان فانه انما يشتر المسمى على كسبه عن الجمل
 لمسولة له عرضا واما الاصل في كسبه بها بالحيوان عرضا
 لتفرض كما يفوله في ما يفوله يمين اذ ان وطئته والقلة على
 حصره في الحق وحيث المتصورة بالثبات في ذاتها فان لم يكن له
 بالحيوان والعرض فمما يملكه اصل الشيء كما يفرض في القول في التام
 فتكون على كسبه عن الجمل قل انما لا يحتاج في نوازه انه شليل
 عن رجل اتباع كتابا من كتب العلم ككتاب رجل اخر فادعاء
 واتى بكتاب به له وفراش كالكتاب فقل لا يتوجه الحق المستحق
 التي لا يجوز شهادة العجز على كسبه ولا عكاز الرجوع في يمين
 ولا يحل له دون تجميع المسمى فيه عن الجمل فانه ثبت واليمين
 اعز الرجوع اليه في الرجوع فان اعمى من فعله كسبه رجوعه له

وان وجهه شاهد اوله من الزوال الجلي والاشارة الى انتم في دفعه للناس
في جعل الحوزة فيهم من غير وجهه الفاني انما كان
كالتمثيل منه بآثار

وناب عن حيازة السموة تواجد الخصم في الحوزة

يعني انما قد من توجيه الفقيه لغيره عوزان اصل المستحق انما
عوله بالاختصاص في حوزة اما ما اتفقا على حوزة كرو
الخاصة في الوارثا لصفة للآخر بلا ينع غايبا لاختصاصه حوزة
بلا ينع ارجح استحقاقه الحيازة قال في الفقه قال في الزم
عليه السلام بعينه من ادركنا من ابي الحسن ان الفقيه لا يحسم
بسمه انما هو من حوزة ما سمعوا به من دار او اخر غيرهما
انما ينعوا الحوزة على حوزة اخرى حوزة او الارض ويرى الموضع عليه
ان لا ينعوا بصفة الحيازة بل ينعوا الفقيه انباء الحيازة فيما سئل
له به السموة

وواجب اجمالا ان لا ينعى بصفة على الحاجر حقه

يعني انه يجب اجمال الحيازة ان اراد الفقيه ان يحكم بالصفة على الحاجر
ولا يفسح بينهم حقه فيستعزوا حيازة مؤثرهم لما يراه فسمته فانه
المفرد وفي كتاب ابن حبيب قال عبر الله الى العوز الفقيه اذا ساء المرد
او بعضهم ان يفسح بينهم دارا ورضعها او غير ذلك ان يامر بفسح ذلك بينهم
حقت يكتسب عن ان ذلك الشيء كان له ملكا له ذلك حتى فلك عنه
وانما له كان ساكنه في تلك الدار ان كانت له ان كما ينعى الرجل في داره
حقت فلك ينعى ان كانت فريضة بلا يجوز له ان يامر بفسحها بينهم حتى
ياتي بغيرها على الدار منها وصفت بكتاب وسود يعرضه ملكا للملك
او في يده وجمارت حقت فلك الحقيقة ان ينعى في فسحهم ما ليس بغيره

دج

**وتعاز ان يثبت ما كان سموا وبالحيازة سواء سموا
ان كان في تسمية معروفة ونسبة مشهورة ما لوجه**

يعني ان من ادعى ملكا ليس بغيره فانه ينعى ان له او لم ينعى ان تلك
الصفة لم تعرب عنه ولا الملك ولم تسمه بها وسمته له ينعى
الخصم بغيره له الملك فحازته وتكونت عليه وحررته وحرره
ومنتها ولم تعرب عن هو بان الكفاية تيسر تلحق بكتب الملك للمدعي
المعزول عن كونه ان يكون له تسمية معروفة عن اهل الى الموضع
او تسمية مشهورة عنهم ببال تسمية مثل بغير الحقنة عننا
استتمت باسماء حازت علما عليها كاذن الصغار واذن الفاضل
والمحبة والمحب وبنان الحاء ونحوه لا والنسبة مثل الحنان
الذي يابا ارا على يمين الممثل المرفقة العلية والمانعة الغامضة
على يسار الخارج من سوف كذا ما ان يكون غيرة له وله ان ينعى
اقل الموضع بان الحنان المعروف باسمه مثل ما في ما هو له وعلان
يتحقق ذلك بالتواضع الممثل العلم وبنان الشاهدي كونه جار المالك
او صريفا له ويبره له من علمه ودا حقه انما لا يحرمه ومنتها
لكونه انما له وتعلم من الحق ودر ما يكون له من علمه فله وخر يتحقق
في علم ان الحنان المعروف بكل هو ابلان وسمه بغيره ومنتها
ومنتها وما هو من حقه من افسح ما ينعى من هو كونه الكافي
يحتاج من المساندة في لا الحنان ويبره من علمه ومنتها ولس
توهم حاجته لمعقبة ربه ما يتعلم من غرضه فليعلم التسمية ان
ونيت لا تحقا ودر علمه وانه اعلم ان الوارث فوله ونسبة بعض
او بان كلام التسمية والنسبة كافي وهو اعلم انما سأل عليه
في سماته فانه في العينية ومنتها **س** الى عن رجل

ابله وله ورثة وارثا وارضائهم وارضائهم بافاموا البيت انما
 ارضهم ولم يسموا على العروبة وسموا على عروبة تلة الارض وسم
 يسموا وانما لم يسموا على تلة الارض لانهم قالوا انما ارضهم على
 العروبة وسموا على تلة الارض لانهم قالوا انما ارضهم على
 هذا كما قال من ان السماء تسمى على الارض لانهم قالوا انما ارضهم
 على العروبة لان العروبة تسمى على تلة الارض لانهم قالوا انما ارضهم
 المسماة التي تسمى على التلة والتسمية على سواها غير صحيحة
 واما انما السموه على ان الارض اليونانية لعلها وارضها وارضها
 حرومها وارضها لانهم قالوا انما ارضهم على تلة الارض لانهم
 من اسمهم على تلة حرومها وارضها لانهم قالوا انما ارضهم على
 العروبة لانهم قالوا انما ارضهم على تلة الارض لانهم قالوا انما ارضهم
 والرفيق لانهم قالوا انما ارضهم على تلة الارض لانهم قالوا انما ارضهم
 فيك يسمون على تلة حرومها وارضها لانهم قالوا انما ارضهم على
 في العروبة لانهم قالوا انما ارضهم على تلة الارض لانهم قالوا انما ارضهم
 كما انما ارضها هو سماء اسم على تلة حرومها وارضها لانهم قالوا انما ارضهم
 التمييز الرفيق لانهم قالوا انما ارضهم على تلة الارض لانهم قالوا انما ارضهم
 الغيب لانهم قالوا انما ارضهم على تلة الارض لانهم قالوا انما ارضهم
 يعني الجارية لانهم قالوا انما ارضهم على تلة الارض لانهم قالوا انما ارضهم
 جارية وديكت لانهم قالوا انما ارضهم على تلة الارض لانهم قالوا انما ارضهم
 مع شاعر لانهم قالوا انما ارضهم على تلة الارض لانهم قالوا انما ارضهم
 الزهر لانهم قالوا انما ارضهم على تلة الارض لانهم قالوا انما ارضهم
 المكتوب لانهم قالوا انما ارضهم على تلة الارض لانهم قالوا انما ارضهم
 لم يكلمه لانهم قالوا انما ارضهم على تلة الارض لانهم قالوا انما ارضهم
 عينية اسم والصفة

وشارع

ومشتري ابله ولها ورثة وارثا وارضائهم وارضائهم بافاموا البيت انما
 في الحرف الثاني من المبيع بنفسه والربح المبيع
 وان يكثر منه المبيع بالاشتقاق بل في المبيع بالاشتقاق
 يعني ان يكثر من المبيع بالاشتقاق بل في المبيع بالاشتقاق
 والعروبة التي تسمى على تلة الارض لانهم قالوا انما ارضهم على
 بين التلة وما يقع على حقه من الميزان والبيع وانما ارضهم على
 من يصفه بل في المبيع بالاشتقاق بل في المبيع بالاشتقاق
 التلك وارضها لانهم قالوا انما ارضهم على تلة الارض لانهم قالوا انما ارضهم
 الغيب لانهم قالوا انما ارضهم على تلة الارض لانهم قالوا انما ارضهم
 يعني ان يكثر من المبيع بالاشتقاق بل في المبيع بالاشتقاق
 كما انفسهم لانهم قالوا انما ارضهم على تلة الارض لانهم قالوا انما ارضهم
 اشتقاق لانهم قالوا انما ارضهم على تلة الارض لانهم قالوا انما ارضهم
 تسمى كما يسمون على تلة حرومها وارضها لانهم قالوا انما ارضهم على
 حيث قال في اشتقاق الكبير وهو غير ميزان يسمون على تلة الارض لانهم قالوا انما ارضهم
 في المبيع بالاشتقاق بل في المبيع بالاشتقاق
 ولم ينفوا لانهم قالوا انما ارضهم على تلة الارض لانهم قالوا انما ارضهم
 اشتقاق لانهم قالوا انما ارضهم على تلة الارض لانهم قالوا انما ارضهم
 يعني المفعول مع كوز المفعول لانهم قالوا انما ارضهم على تلة الارض لانهم قالوا انما ارضهم
 اشتقاق لانهم قالوا انما ارضهم على تلة الارض لانهم قالوا انما ارضهم
 وماله التفرع لانهم قالوا انما ارضهم على تلة الارض لانهم قالوا انما ارضهم
 ان كان في مبيع وانما ارضهم على تلة الارض لانهم قالوا انما ارضهم
 وان يكثر منه المبيع بالاشتقاق بل في المبيع بالاشتقاق
 لانهم قالوا انما ارضهم على تلة الارض لانهم قالوا انما ارضهم

م

Copying ersity

يحييه انما كان المستحق جزاء اشيا غاكا الملك والرابع ونحو ذلك
وان كان المستحق يحضه يقبل الغنمة بلا ضرر فانه يقسم هذا
حاصل ما ذكره في البيت الاول من بيتي البيت من الغنمة وهو والله
اعلم كما تقدم به استخفافا بعضا لئلا ان استحقاق القليل وليس
المستحق في الرجوع بقيمة ما استحق وان استحقوا الكثير خسر
في التماسه بما فيه وجه فالبيت الخطا في شرح قول الشيخ في دليل
او استحقوا شيئا وان قلوا بزرسة انه ان استحقوا البعير من
الجنود فيما يقسم ان يترك للمستحق في الرجوع بقيمة ما استحق
انتمى به وان استحقوا الجنود الكثير خسر المستحق في التماسه
بما فيه او رجوعه في الشراح عرفه فلو البيت قول الشيخ
ان اراد ان يحبس ما سلمه يبرو ويرجع بغير ما استحق فان كان
استحق ما يحال او يجوز قوله له وان كان ما يبيع على العدة وكان
ما استحقه من الجنود بغير ما استحقه او بغير ما استحقه او بغير ما
ايضا ان ما رضي به يصح له بشرط عروا انتهى وها هو ان المستحق
مخير في ما يبيع والتماسه به سواء كان التماسه قليلا او كثيرا
مع انه فرض المشقة في التماسه به بغير الخطأ المستحق ومع ما
قول الناصح في الميزان المتاع علم قوله والتعليق تسلم بما في
البيت يعني انه لاختلاف فيما اذا استحق جزا شيئا مما يقبل
الغنمة هل المستحق ان يتماسه به بغيره او ليس له ذلك ويتعين الرد اليه
فواضح البيت ونقل عليه الشارح ما هو صحيح في البيت الاول وهو
ان المستحق يحبس في التماسه به بما فيه وجه دون تخم الرد على من عليه
فما يقضه وفيه المقي بوسيل ان التماسه بحسن استحقاقه كما ما يقسم
مثل البعير او الشرب ما استحقه بعضه له وقال المستحق بان ذلك
ان كان شيئا كان المستحق قليلا وكثيرا وهذا مثل الرد في الجنود
انتمى ونحو ذلك وهو قول الشيخ في استحقاق بعض الجنود

وان يحق على التماس المستحق وفي الغنمة بالقسم استحق
والغلب في تسلم بما في نفسه ما انفسا ان في

يعني

يحييه انما كان المستحق جزاء اشيا غاكا الملك والرابع ونحو ذلك
وان كان المستحق يحضه يقبل الغنمة بلا ضرر فانه يقسم هذا
حاصل ما ذكره في البيت الاول من بيتي البيت من الغنمة وهو والله
اعلم كما تقدم به استخفافا بعضا لئلا ان استحقاق القليل وليس
المستحق في الرجوع بقيمة ما استحق وان استحقوا الكثير خسر
في التماسه بما فيه وجه فالبيت الخطا في شرح قول الشيخ في دليل
او استحقوا شيئا وان قلوا بزرسة انه ان استحقوا البعير من
الجنود فيما يقسم ان يترك للمستحق في الرجوع بقيمة ما استحق
انتمى به وان استحقوا الجنود الكثير خسر المستحق في التماسه
بما فيه او رجوعه في الشراح عرفه فلو البيت قول الشيخ
ان اراد ان يحبس ما سلمه يبرو ويرجع بغير ما استحق فان كان
استحق ما يحال او يجوز قوله له وان كان ما يبيع على العدة وكان
ما استحقه من الجنود بغير ما استحقه او بغير ما استحقه او بغير ما
ايضا ان ما رضي به يصح له بشرط عروا انتهى وها هو ان المستحق
مخير في ما يبيع والتماسه به سواء كان التماسه قليلا او كثيرا
مع انه فرض المشقة في التماسه به بغير الخطأ المستحق ومع ما
قول الناصح في الميزان المتاع علم قوله والتعليق تسلم بما في
البيت يعني انه لاختلاف فيما اذا استحق جزا شيئا مما يقبل
الغنمة هل المستحق ان يتماسه به بغيره او ليس له ذلك ويتعين الرد اليه
فواضح البيت ونقل عليه الشارح ما هو صحيح في البيت الاول وهو
ان المستحق يحبس في التماسه به بما فيه وجه دون تخم الرد على من عليه
فما يقضه وفيه المقي بوسيل ان التماسه بحسن استحقاقه كما ما يقسم
مثل البعير او الشرب ما استحقه بعضه له وقال المستحق بان ذلك
ان كان شيئا كان المستحق قليلا وكثيرا وهذا مثل الرد في الجنود
انتمى ونحو ذلك وهو قول الشيخ في استحقاق بعض الجنود

Copy ing ersity

اشكاله في العمل الزور انما يتقدم عنه ما فيه بطلان استغفار في
 اليسير من الجوارح فيما لا يتقدم هو ان يكون المستغفر في جميع الجوارح
 المستغفر اليه التوبة باقل التوبة وقل في شئ من ذنوبه بابه التوبة
 وان استغفر بعض الجوارح اعيانها فلهما ما كان حكم استغفار
 البعض على المختار فيقول الاستغفر عن المبيع بلا غلو اما ان
 يكون مقوما على ما ساء به او عينا فان كان ساءا فانه يغفر المستغفر
 في التوبة ويرجع بعضه الى المستغفر من التوبة في الضرورة
 التوبة سواء استغفر الاقل او اكثر وان استغفره واعتبره بطلان
 بطلان اما ان يكون مقوما او مكليا فان كان مقوما كالقروض والرفيق
 والعيون فان كان المستغفر التوبة بجمع بعضه بالقيمة من القيمة
 لا بالتسمية وان استغفره الصفة تغفر له البلية ولا يجوز
 بالتمسك بالقيمة فان كان عليه ان يستغفر الاقل بجمع بعضه من التوبة
 وان استغفر اكثر فلهما التماسه والرجوع بعضه من التوبة والرد
 الى الجوارح المرونة في التوبة النفس النجس وكذا المبيع في سابع مالا
 ينفس ان يضمن التوبة ملوثة فيلزم ان يضمن التوبة في جميعها
 التماسه والرد ان يضمن في سابع المواضع المبيع بطلان او استغفر
 سابع وان كان عليه التوبة فلهما ما تقدمت في التوبة بطلان التماسه
 اذا استغفره من الرفيق او عينا او شئ يكون من الرفيق يسير
 في عذر من اليه المبيع اذا كان الاستغفار من عيبه باعيانهم قال
 نعم قلت ارأيت ان كان الاستغفار اليه يسير ساءا استغفره بطلان
 في جميع الرفيق بعينه ولو كان في ساءا بطلان سواء استغفره
 جميعا ساءا او عينا باعيانهم ان كل يسير التماسه المبيع فيلزم التماسه
 في كل يسير التماسه المبيع فيلزم التماسه المبيع فيلزم التماسه المبيع فيلزم التماسه
 في كل يسير التماسه المبيع فيلزم التماسه المبيع فيلزم التماسه المبيع فيلزم التماسه
 في كل يسير التماسه المبيع فيلزم التماسه المبيع فيلزم التماسه المبيع فيلزم التماسه

فيل ارأيت ان كان في غير التماسه المبيع فيلزم التماسه المبيع فيلزم التماسه
 المستغفر اليه التوبة باقل التوبة وقل في شئ من ذنوبه بابه التوبة
 وان استغفر بعض الجوارح اعيانها فلهما ما كان حكم استغفار
 البعض على المختار فيقول الاستغفر عن المبيع بلا غلو اما ان
 يكون مقوما على ما ساء به او عينا فان كان ساءا فانه يغفر المستغفر
 في التوبة ويرجع بعضه الى المستغفر من التوبة في الضرورة
 التوبة سواء استغفر الاقل او اكثر وان استغفره واعتبره بطلان
 بطلان اما ان يكون مقوما او مكليا فان كان مقوما كالقروض والرفيق
 والعيون فان كان المستغفر التوبة بجمع بعضه بالقيمة من القيمة
 لا بالتسمية وان استغفره الصفة تغفر له البلية ولا يجوز
 بالتمسك بالقيمة فان كان عليه ان يستغفر الاقل بجمع بعضه من التوبة
 وان استغفر اكثر فلهما التماسه والرجوع بعضه من التوبة والرد
 الى الجوارح المرونة في التوبة النفس النجس وكذا المبيع في سابع مالا
 ينفس ان يضمن التوبة ملوثة فيلزم ان يضمن التوبة في جميعها
 التماسه والرد ان يضمن في سابع المواضع المبيع بطلان او استغفر
 سابع وان كان عليه التوبة فلهما ما تقدمت في التوبة بطلان التماسه
 اذا استغفره من الرفيق او عينا او شئ يكون من الرفيق يسير
 في عذر من اليه المبيع اذا كان الاستغفار من عيبه باعيانهم قال
 نعم قلت ارأيت ان كان الاستغفار اليه يسير ساءا استغفره بطلان
 في جميع الرفيق بعينه ولو كان في ساءا بطلان سواء استغفره
 جميعا ساءا او عينا باعيانهم ان كل يسير التماسه المبيع فيلزم التماسه
 في كل يسير التماسه المبيع فيلزم التماسه المبيع فيلزم التماسه المبيع فيلزم التماسه
 في كل يسير التماسه المبيع فيلزم التماسه المبيع فيلزم التماسه المبيع فيلزم التماسه

Copying University

خمسة ائوام متساوية القيمة يستخون منها بالثقل وكسب عبيد
 بيع العيب بخير المستخر به بيزان يماسه بالجميع او بزر الجميع
 وفي الاستخفاف يرجع بما يتوب المستخون وليس له رد الثاني
 انتهى ثم قال في شرح قوله في النسخ المزكور عن الجزع عرض مستحق
 لجزاء ان امكز النسخ ونحوه ان علم ما نصه يعني بالجزع الجزع
 المشايخ ربا العرض ما عدا الدور والاعمال وما به معناه من
 المكيل والموزون والمقسط ان العرض المستحق بغير ثايع
 والعرض ما ينفسه **ف** ان كان المستخون النسخة بافل ولا
 يجوز المستخر به الرجوع بقيمة ما استخون وان كان اكثر من
 النسخة فهو بخير في التمسك بالثايع اذ الراد بخلافه لا ينفسه
 بله الراد مطلقا كان المسخر المستخون بيمين او كمين او قد
 خفف حق من كمال ابن رستم في انتهى

وان يكون المعنى مال المستلج معلوله من قبل فتنسب المفعول
وازيلهم من بعده ما قبل فتنسب في قوله اولى بما تقدم ما

يعني ان المسلم اذا اغتم غنيمة فوجروا به مال مسلم
معين في يده ارض بان عمره لا فيل فسمع الغنيمة هو لرب
من غير شئ وان لم يعرف ولا اله بعد الفسقة ولا يلحقه به ان
شأه لا بالامر الذي في فوج به غير الفسقة وكل له ما عر بالزم
يجري على هذا التبعيل **افز الحرج** واذا ثبت ان في
الغنيمة مال مسلم او ذم في قبل الفسقة بان علم ربه بعينه حافرا
او حيا باربعه انا وان لم يعلم بعينه فسمع ولم يوفيه التوضيح
اذا عر به وكان حافرا ولم يقسم فانه يرفع اليه انا اي غير
حضور وان كان غايبا فالحر ان كان حله خير الرب مع ذلك واخذ
منه الكراء وان لم يكن حله اربعة بيوع وينبغي له ان لا البيع كما يكون

[illegible]

السر ہے

الحصر واما بالعنصر الممتنع فانه لا يتصور ان يكون له وجود
ما لا يتصور من جهة موقفة ملكة بغير حضور وتلك الملكة على الوجود
والامتناع ان شاء الله

وما لا يستعجب من مستحبهها وما ضاها المستعجب بحجب
الادب ذابل المعجب ثم يقع بينة عليه انه عدم
ادما المعارضيه قد تحققتا لعدم ادبره فيه مخلصا

يجب ان من استعار شيئا فانه يجب عليه رد له بغيره
ما يعادله له القيمة لانه من الزمان وانما من المصلحة العارية
لا يجب رد ما قد يتماثلها بغيره كالمستعير من العارية
فصيرار به فلهذا حتم بان يرد ما اليبادل فيكون مضمونة
وهو الزمان المستعير ان يرد شيئا قال في التوضيح فرع قال في المفوقات واجه
عمل العارية على المستعير بغيره في ارجح ما قيل على المستعير
وهو الضم وقيل على العارض بغيره بغيره في حقه العارية
وقيل على العارض وقيل على المستعير ان يرد ما اليبادل فيكون مضمونة
ثم تكلم في ضمان الشيء العارض في المستعير كالمستعير العارية
في جميعها ان تكون العارية ما يغيب عليه ثم يقع بينة على
فلهذا كما ان الشايد او يثبت لعدم المستعير او بغيره في العارية
حتى قد كانت كانت ما يغيب عليه او هو الذي يقع بينة على
فان فاقف بينة على فلهذا كما ان ضمان على المستعير كانت ما يغيب
عليه او كذا كما تضمنه ان كانت ما يغيب عليه ولم يقع بينة
تقر به ولا تغيبه قال في الجواهر والعارية بغيره في حقه
فلهذا كملن حتى تعود كما ان يرد من جانب المستعير كالمستعير
يظهر فلهذا كما يكاد يقع كالمستعير في الزمان فلهذا النوع فلهذا الشيء

في هلاكه

في هلاكه وانما يعالج ذلك بالامتناع ما لم يقع كل نوع المستعير
هلاكه ويغيب عليه وهو النوع كما يغيب عن المستعير في هلاكه
ما لا تغيب بينة فان قامت على ان ضمان عليه بغيره كذا ما علم انه يغيب
بمعيه كالمستعير في النوع فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا
ما اضاعه من الزمان فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا
ارابت من استعارة شيئا من الحيوان فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا
ما ضمان عليه ان يرد ما اليبادل فيكون مضمونة
فلت له من استعارة شيئا كذا ما يغيب عليه فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا
وكذا العارية كذا ما يغيب عليه فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا
وكس في ارجح ما يغيب عليه فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا
اقتر من الشيء بغيره وتغيب عنه فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا
يكون ضيع او مبرك ثم قال فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا
يغيب عليه كذا العارض والنكاح فيايد به وكس في ارجح ما
في الشيء الذي اعترض فيه فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا
بغيره فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا
في النوع بغيره فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا
العارض بالسوس وقال في التوضيح بغيره ان الغالب ان العارض
الامن جعله الا ان يثبت انه من غيره فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا
عن العارض وفرض العارض كالمستعير فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا
القطع وهو ان يرد ما اليبادل فيكون مضمونة
الباروة التي اعلم **فلهذا** فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا
الضمان فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا

والقول قول المستعير فلهذا
مطلع يغيب عليه رد ما استعير حيث لم يرد

ما لم يكن ما يغيب عادة عليه. او لم يكن بالشك
 والقول المستعير بهما بينهما. ومرة الرد عليه البيت
 رجع انه انما الخلق العبر المستعير من العارية بقول العبر
 لم ترد في قول المستعير بل في ما بينهما في قوله تعالى
 وان كانت العارية ما يغيب عليه لم يكن فيها ما سمي به والقول
 قول المستعير انه رد ما مع يمينه او الرد الى اشارة بقوله بالبيت الاول وان
 كانت مما يغيب عليه والقول قول العبر انما لم ترد سواء فيهما
 المستعير لانه رد ما مع يمينه ما سمي به من القول قول العبر ايضا انما
 لم ترد سواء فيهما المستعير والرد الى اشارة باليمين المستعير من قوله حلما
 صفة المستعير والرد الى خلافه في رد اي صفة غير ما سمي به في قوله
 الخلق والرد الى الخلق للتقنية في المستعير وعادة منصوص على
 اسقاط الحافض وعلية يتعلق بغيره ونوله او لغيره البقاء للمناصب
 عطف على يغيب ومقتضى فيما بينهما اعادة من غير الرد وموجب الرد
 هو المستعير فالموافق في شح قوله كدعوا رد ما لم يكن مانحه
 فالعطف بوصول المستعير مع يمينه انما ادعى ما لم يكن عليه
 الا ان كان فيه يمينه بلا يمين وانهم وانظر انما ادعى ما يغيب
 عليه فانه لا يصلح ان يكون القول قول العبر مع يمينه عن ابراهيم فان في
 كتابه نحو سواء لخرجه الى بيتة او بغير يمينه قال ابن سريج حق
 المستعير ان يمينه على المعنى من العارية وان كان رد ما عليه بسلامة
 لشيء فلهما الرد بغيره ان العارية معقولة فلهما الرد بغيره انتم على
 الموافقة هو كمال النافذ فيها وترتيبها في العلم
 والقول المستعير من العبر مع حلفه. رجع مستعير
 كل ما في مسابقة لهما ركب قبل الركوب فانه فيها يجب
 والرد

والرجع

والرجع فحين ان يركبها مقرر ما قرر له ان يركبها
 والقول من بعد الركوب ثبتا للمستعير ان يمينه انتم
 وان انتم بهما لا يمينه بالقول المستعير انتم
 فترد في الايات المختلفة العبر والمستعير انما في قوله
 التي ومقتضى العارية اليها وفي قوله المسابقة التي اعادة اية
 يركبها اليها وانتم في البيت الاول انما في الاختلاف في الرد والقرار
 بان القول قول العبر مع يمينه لكن ان رجع المستعير عن اقامته اليمينه
 كما لا يدعي بان اقراره عليه فلا استحقاق ان القول قول العبر حين
 لم يمين انما في الاختلاف في المسابقة بان كان لاختلاف قبل الركوب
 بالقول قول العبر ايضا مع يمينه بان لم يمينه في قول المستعير انما ان يقتصر
 على المسابقة التي ادها او ادها وبما يمينه في الرد والقرار بالبيت
 الثاني والثلث بان كان لاختلاف بعد الركوب بالقول قول المستعير
 مع يمينه ايضا ان ادعى ما يمينه بان ادعى ما يمينه بالقول المستعير
 ايضا مع يمينه والله اعلم قال في المرونة قال ابن القاسم وجوز في
 مسابقة ابن عمر الرجيم انما الكافان فيمن استعاره اية فركبها
 الى موضع فلما رجع رجع ربه انه اعارها اليه والرد وماركبه اليه
 او ان يرد اخذ بالقول قول المستعير ان ادعى ما يمينه مع يمينه كذا
 في سماع ابن القاسم كما سواء قال في رد ابن القاسم في المار كركب
 ورجع وان لم يركب بالستعير محض وعلية يمينه / ان يمينه عليه
 ما يمينه انتم وتبين من القول ان رد القاطع كذا في مسابقة
 المستعير انما ادعى ما يمينه في الرد
 والقول المستعير من العبر ما يستعار به يمينه في قوله
 ما لم يكن له ان يمينه به فلهما العبر المستعير

وانما يتكلم في طلب السلعة فرسالة عليها من هو يجوز عليه ولو
 ضمن المحجور عليه لم يملك ما يورثه المحجور غيره ان يصير واذا لم يملك
 بركة امته ولما لم يبيع عليه ما اتلفا او ما صونا به من ماله
 لا للمحجور بل ان كان له اياه غيره لم يتبعه ما به ونحو الخ
 فهو بصور النوع واما البتة ان لا يتبعه بل ان يملكه ان يملكه في ذلك
 انتهى في اخيه بالحق تليق **في** كما اشكال انه يظهر من قوله
 في التوضيح وانما لم يضمنه ان طلب السلعة ان المحجور
 لا يضمن الاستعداد وادعى خياطة ونحو يظهر من قول الناضح
 في المحجور ان طلب المحجور في ماله المستعمل ان المحجور
 اليه ضرر به في ماله مستعمله في اتلفه وهو كونه في العلم
والتميز في الموضع من العمل بخصنه والرفع كله له

يجب ان من كانت عنده وديعة بقصر ما يمانه بضمها ان ذلك
 ويكون الزرع له ان حصل فيه ربح كالمربا كان خاها وقت التجار
 بها منه والخراج بالزمان فالراجح ان يكون المجموعه وان يبيع
 بالوديعة كان له الزرع بضمها انتهى وقال في الرسالة من تجر
 بوجه يهت به في ماله والربح له ان كانت عينة فان بعض من
 قوله ان كانت عينة راجع لثمة ماله مكره كما انما لو كانت
 عرضا فما كان الثمر باحيا فانما يبيع شيئا منها ابو القاسم
 احمر المحجور في شرح قوله في المبيع والزرع تابع لما لم يصر
 غصبا ومبيعة وتبليسا به اذ ان بعض التليفين انما يطيب
 له الزرع اذ اراد اصله كما هو واما ان لم يبره فملك له من الزرع
 ما قليل ولا كثير وكذا في اوجه غير المذاهب في الزرع في النوازل
 باعها انتهى في الموضع ان رد المال بجمع ما ربح فيه بمرى //

والقول قول مودع فيما تليق وادعاء ما ربحه المالك بغير قبضه بيمينه بل انما
 ربحه ان من كانت عنده وديعة ما ربحه المالك بغير قبضه بيمينه سواء
 قبضها بالثمن او بغير الثمن ولما ادعى انه ربحها فان كان قبضها
 بغير الثمن فبكره الا ان يثبت له ان يثبت له ان قبضها بالثمن وهو
 من الناحية باليمين ولا يثبت له في ذلك عليه ضمانا الا ان يثبت
 بيمينه عارضا فان في الرسالة والوجه ان قال في ماله الوديعة اليه
 صوابا ان يكون قبضها بالثمن وان قال في بعض موصوفين كل ما ربحه
 في الجواهر والوجه التصريح باليمين يجب يكون النوازل وليكن
 انه لحوالب الوجه بالربح ما ربحه المالك بغير قبضه بيمينه وكذا
 ان ادعى الرد ان يكون تسليمه بيمينه بل ان يثبت له ان يثبت
 انتم بقوله قول مودع بيمينه الى ان يثبت له بيمينه بيمينه
 وخفي ربحها الوديعة ربح المالك ربحه المالك بغير قبضه
 للملك المودع وخفي بيمينه المودع بيمينه

والامانة في الموضع بيمينه ليس من يمينه بل من ثمنه
كالمالك والوجه والبرهان ومرسل بيمينه بالمال
 وعامل الفاضل والوكيل وما يقع لم ينتصص للعمل
 ونحو انتصاف مثله في عمله بحضر الطالب او في منزله
 والمستعير سلمه والمؤمن في عيش غايل المغيبة فانتصص
 ومودع لربده وكما جبره فيما عليه الاجر والامانة
 ومثله الراعي كذا في الشرع في حالة البضاعة المشتري
 وحامل الثمن بالكلية وفيه الطمان بالتمام
 والقول قولهم بل لا يمين في ربحه بيمينه بل في ربحه بيمينه
 وفيل من يعرفه بيمينه في ربحه بيمينه بيمينه
 عر الناضح رحمه الله بيمينه في ربحه بيمينه بيمينه

ضمان يبيع ما يلوته كما ما تمنع اما بالمال او بغيره او بغيره
 بناولهم ركن المحجور كالمال والوصي ووصيها ضمان عليهم ما يدرعون من تلبي
 مال المحجور اما عور البع بغير الرشد فلا يصرفون الا بالمال
 ويقال للمساكين فيما ربي بيعه وتحويله وفروا لغيره ان كان
 في تضمينهم لان يكونوا مضمونين بغيره ان كان رشتة ورأيت
 بعض فضاء المستكرية ضمن التمسك ركانه فان كان له
 من مصادق التمسك الحاجة لبقاء الركن الثالث المسمى بغيره ما اشترى
 ما امر به ويقال فيه الموضع ما مال الى الركن الرابع بغيره المسمى
 ا ضمان عليه فيما كان ما يبيع عليه الرابع عامل القراض
 بضم ما القراض انما على التلبي اي الضمان بغيره او غوده او
 التمسك فان في التوضيح في التلبي بان ياتي بما يشبه ويحرم له
 بسؤال التمسك في بطله المبلغ على نفسه في مثل هذا في مثل
 المدة ما ذكر وفي التوضيح ايضا بحال الشركة ونقل اليه عن
 بعض اصحابنا في العام في القراض بغيره التمسك في بغيره
 انه يضمن الخادم من الوكيل كان باجرة او بغيره في كل ما جدد
 مبعوضا او مخصصا سواء اعطى تلبه السلعة وكل ما يبيع له
 منها ان يبيع وكذا لا يضمن في الوكالة على الشراء والافتقار
 او غير ذلك المسمى من الصانع الذي لم ينجب نفسه للعمل او نصب
 نفسه له كان بغيره ركن اليك المصنوع او يضمن له فلا ضمان
 عليه ولا ياتي بغيره الكلي في الصالح السابع المستعير لا يضمن
 العار بغيره وجب من كرمها ان فانه عينه على ما كان له
 يخاص عليه اما التامية ما يخاص عليه انما يضمن يضمن
 بغيره كما انقرض التام من التمسك بغيره التمسك بغيره

في الرهن الذي يخاص عليه او الرهن يخاص عليه انما يضمن على
 فلكه التام في الموضع عن ضمان عليه في الرهن يخاص عليه
 تلبي فبضها با شهاد او بغيره التمسك وكذا انما عور الرهن ولم يكن
 فبضها با شهاد **العاشر** المسمى بغيره المستخرج عليه كذا في
 التام في التمسك بغيره ولم يزد ولعله يضمن المسمى الذي يضمن به
 الصانع فانه ان كان الصانع لجزاء او ضامن فبضها با شهاد
 مسمى بغيره بغيره فلا ضمان عليه كانه ضامن له فاضاه والحقان
 الضامن بغيره كذا في التمسك بغيره واما لو عاين على المبلغ بان يضمن
 في التمسك بغيره وباتت للتام في التمسك بغيره ضمان حارس كذا في
الحال العاشر المسمى بغيره فيما امر به فانه ايجل ما امر به لم يضمن
 في كل حال لم يضمن بغيره فلا ضمان عليه **الحال الثاني** المسمى بغيره
 ضمان عليه فيما تلبي من التمسك بغيره غير ما اذ لم يضمن بغيره
 فيما ظل او فلكه التمسك بغيره ما امر به وانقرض وروي عن سعيد بن
 المستفيضة الرابع المسمى بغيره التمسك بغيره التمسك بغيره
 انه ضامن لما اذ لم يضمن بغيره التمسك بغيره وليس العمل على ذلك
الحال الثالث المسمى بغيره فيما اذ لم يضمن بغيره التمسك بغيره
 بغيره كما يضمن له بغيره في حاله التمسك بغيره التمسك بغيره
 في حاله بغيره ضامن اذ عيضا بغيره الرابع المسمى بغيره التمسك بغيره
 التمسك بغيره الضامن بغيره ضامن بغيره التمسك بغيره التمسك بغيره
 في اية او بغيره التمسك بغيره ضامن بغيره التمسك بغيره التمسك بغيره
 التمسك بغيره التمسك بغيره ضامن بغيره التمسك بغيره التمسك بغيره
 وان عور او فلكه ضامن بغيره التمسك بغيره التمسك بغيره التمسك بغيره
 عن بغيره مية ضمانه فلو كان في التمسك بغيره التمسك بغيره التمسك بغيره

نفسه للصنعة فلا ضمان على شرا بمان التضمن افا كان المصلحة العامة
المشرك الثاني / لا يكون بين رب السلعة وراطلا ضمان على من يبيع
 او ما عمل به بجره انما انما يبيع كانه هذا ليجر خاص الشرط لما كان
 لا يكون به ملازمه وراطلا ضمان عليه انه يحضره تقديسه الطابع
 الفصل الخامس **مسئله** في حجة اذا قبضت ما يباع عليه
 من مبرم كلفها ان يحضرها قبل البيع ما عتت ثلثه فتضمنه نصبه
 السلاس الخاص يضمن ما يضره من الضميمة والكسوة ونحوها
 من مبرم المحضون مبرم يضمن ثلثه فيضمن ذلك المان تقعر بينه على فلكه
 والسابع العار فيضمن ما يباع عليه ان تقعر بينه على فلكه
 ويضمن ايضا ما يثبت تقعره فيه او يضره كان ما يباع عليه او لا
 الكافر حاتم الطعان يضمنه مطلقا كما تدبره الكائنات من الذين
 يضمنون التاسع البائع الذي يبيع سلعة حقة يضمن الثمن
 او الكسوة فيضمن ثلث السلعة كما يضمن الرهن
و عار من الجماع ليس يضمن **و بعضهم يقول بل يضمن**
 يعني انه لا يضمن عار من ثيابه لعل الجماع يضمنه انما ضمان عليه
 فيحاسبه فليس قال في التوجيه واملحارس الكياء فيع اليان ان اعي
 طامب الجماع يضمن الكياء باجر يبيع غنمه فملكها في يبيع النعان
 لما ان يضيع او يبيع وان كان باجر يضمن طامب النعان المخلصين الجماع وقال
 مالا اضمن عليه ان يلبس ما سوا مغطا او حنفة ابن حبيب والحقار
 الخبير نعي الضمان على الجماع والخاص ولو بيع له اجرة كانه ح كالمودع
 يدفع له اجرة على امانته ان الفاسح ولو فال الحارس جاني انسان
 فبستهته بالجرعة التي اليه الكياء ضمن الخبي وكذا يضمن الاثر
 انسانا يضمن ثيابه بقره كانه انما انما انت انتى

بطل

فصل في العار في خروجه والتمسك
 من ابره يبيع بغيره فيضمن ثلثه فيضمن ثلثه فيضمن ثلثه فيضمن ثلثه
 تقبلا بقوله مائة التي ج به ما ليس بمسئول الا انه يبيع فانه ليس بفرض
 وايضا في كل له قوله في عرض الخرج به الهبة قوله في عرض الخرج به
 الخرج به يبيع في الخراج فانه يبيع قوله في عرض الخرج به الهبة
 الملكية فانه يحصل عليه بالخر لولا الزيادة وقوله تقبلا ببعوله
 من اجله ليدفع لجل تقبلا المخرض على المقتضى والحق من يذلل
 مائة الفص برهده تبعها مقار وبيع المخرض او يبيع الخبي وراجر
 انما فخر نفع المقتضى فقط
الفرض ما يزو بعمل حمار بكل شئ غير بيع الحمار
وشكه / لا يجر منيعه وعالم به المكل منقصة
وكيس بالذام ان يبره / في انقضا الجلفه حرس
وازن امسك / تحيله الزم من سلبه فيسوله
 استمات الاميات المربع على تلك مساهل الاول ان الفخر الخ
 الشلقيد ان يبيع كل شيء لا يبيع الحمار ولا يجوز والحق ان اسرار
 بالبيت الاول او يبيع بعينه او بالمال يجر ان من تسلف حمار يجره
 له رد فاعلم ان لا تتعبر فان رد حماره فاعلم ان لا اعطاه
 حماره فاستمتع بماله ثم رد حماره وهو من اعارة العروج فقال
 الكل حرس مبيع ابن حنون للفرض بطل خبره وهو حماره في كل
 شيء يضمن صفة سور الما انما كان المقتضى في كل شيء انضضه ان
 يبره بعينه بعرا المغيبة عليه وراقتع في طلع تتغير صفة
 عما كان عليه وراقتع المقتضى منه بغيره ليجب الفرض مع الما انما كان لكل
 مزار ان يستمتع بجارية غيره ان يفترضا منه فيطالنا ما ساء

والعتق بالمال هو المكاتبه وما لا بالمحرر من قبله
 لم يحرره البيت المذكور ان العتق على اربعة اوجه الاول التذبير وهو
 تعليم العتق بموته كما علمت بعد الوصية كقول السمرقندي او
 كما علمت انتمحر عنده في فيه اوجه ثلث او اونت مدهى او اونت حى بعد
 موته بالتذبير او مدهى بعد موته كما لا يغير عن حاله ذال في المخطب
 قلت كما نزل الفاسم واي التذبير من قبله ذال في الجواب بوجه
 ما نفى يلقى مدهى فقلت له ارايت ان فلان رجل في حقه احرر
 انتم حي يوم اموت فقال ليس بل انتم قال العتق وهو صحيح انت حتر
 بعد موته ثم اراه بعد ذلك ان يبيع بماله فيقبل بان كان اراه وقبه
 الوصية فله ان يبيع وان كان اراه التذبير من بيعه مال ابن الفاسم
 وجه وصية ابن الحنبل يريه التذبير قال السمرقندي وكان اسمها يقول
 انه افاضل من في عتقه في عتقه احرر الوصية بسبع مائة يبر
ابن القاسم واما انتم من سبعة بهذا ارمز
 من في هذه وصية كانه يبر التوضيح وانما كان وصية ان قوله
 هذا يقتضي ان له الرجوع الى ما يمتنع ذال المرض او الشجر
 فكان ذال فريضة طارئة عن التذبير اذ التذبير احرر عتقه
 وهذا قول ابن الفاسم في العتمة وله في الموازية ان ذلك
 قد يبر انتم في من قبله مانصة ذال في المرونة وان قال انتم حتر
 بعد موته يبيع او سهر او اشهر مدهى من ذلك ولا يغيره الا ان قالوا هذا
 وصية كان في البتة للتذبير كونه ليس بعتق على الموت فريضة يبيع
 اذ الوصية انتم في ذال قبله ليلا كانه يبيع التذبير المستفوت
 عن ابن القاسم مانصة نعم في خرج عن هذا الصيغ الى الوصية
 بالفرقة كقول انتمحر عنده في فيه مال لغيره عن ذال او ارجع عنه

او افسحه كما ان صرح الوصية اذ لصحة فريضة تدل على ارادة التبرير
 انتقل الى حقه كقول له انا امة فبعه بلان حرا بغير عتقه
 او ابرجعه في عتقه فبذل له حقه التذبير من عتقه عتقه غير
 انتهى **الوجه الثالث** من اوجه العتق العتق
 بالوصية واليه ان كان بغيره والوصية وهو بغيره الوارث وهو الوصية
 فالذالك كسبب عتقه من قبله على الضمان وفيه كقول ابن خن
 التذبير بموته فبذل له بلان حرا او اعتقه وانتم من مريض او سبعة
 هذا احرر بعد موته بسبعة كمال ذوق من يباو عتقه **الوجه**
الثالث العتق بالكتابة وهي العتق على مال او رجل بعتقه
 العتق موهوم عتقه على اية وفيه يسمى التناضح بالبيت الثالث
 بقوله والعتق بالمال هو المكاتبه بالتذبير وهو الذي يكاتب عتقه
الوجه الرابع العتق الناج وهو الذي عتقه عنه بالعتقات
 كقوله لعتقه او امة انتمحر او عتقوا من **الوجه**
 الصيغة الصريحة كالتموير والاعتاق وفيه الترفقة ذال في التوضيح
 ما لم يكن هذا المرفقة تضرى اللغز على ارادة العتق ببيع المرونة من
 عتقه من كل عتقه او من يبيع من امة ذال ما ائت من الا او قال له تعال
 يا حرا لم يره الخليفة وانما اراه انا فحقيقه وانتم في بعضه اياي كل
 فلا سكتي عتقه في العتق اياه انما انتهى في الخليفة في البيت
 الثالث ان من عتق عتقه عتقه التذبير والعتق عتقه الرابع
 المحر عنه في البيت المذكور ان الشايع نعم واره الرجوع في ذال به السيل
 له التبرير ما عتقه فيه كان وهذا بخلاف العتق عتقه التذبير
 بان الرجوع في ذال ان كان والعتق بين التذبير عتقه الرجوع له فيه
 وبين الوصية بلة الرجوع فيه وهو ما نقله السبيعي في شرح التذبير اياه

وخصه ما لا يروى في رطب المرقوم الوحيه بالعتق وغيره عشرة
 واهلوه ان يرجع عتقا ان كان يكتنوا ورضه وقال اهل البيت
 العز وبنو النعمان الوحيه ان الذين يترعون عتقا جميعه على نفسه لعبر
 الامل ان العمل بوجوب لا يكون له الرجوع بقول ما فعل كاهن
 الرجل ان العتق يقع عليه بغر المون واحتمال التملك له بعقد
 التسيير العتق كما يقع على العتق الرجل الوحيه يعتقه لم يعف
 السبيل له عفر عتق من حياته وانما امر ان يعتق عنه بعد وفاته
 فالعتق انما يقع عليه بعد الموت من الوحيه اليه فهو كمن عازى كماله
 ان يبيع عبدا من ملان او يهبه له بل ان يرجع عتقا له ما شاء من اجل قول
 ما لم يعفد الوكيل ما امر به انتهى قوله والعتق انما هو المكاتبه تفرد
 الكلمة عليه في الوجه الثالث واما قوله وما له بالجميع من مكاتبه فانه
 الرأى ليس للسبيل ان يبيع عبدا على الكتابة كما العبد ان يبيع سيرة عليه
 وانما في برها ما جاء في نافية وضم له لولم يترجمه لنتفرد بها بالشرع
 انما العتق يستلزم عتقا وعتقا من ابيته وعر النعمان يتعلق في شئ
 ومكاتبه مبتدئ بغيره له بالجميع يتعلق بمكاتبه ليس لولم يترجمه لنتفرد بها بالشرع
 والعبد مكاتبه انما بالجميع على الكتابة **ابن الجهم** وهو غي
 واجبة على السبيل ولا يبيع بالجميع العبد ايضا على ان انتهى بوجوب
 كون غي واجبة على التسيير وقال في التوضيح يقع مسكينة
 وهو من رتب المرونة وقيل مباحة عتقا ان الجلاب عن مال له رتبة منزله
 غير واجبة على قول الكاشغري بايجابه له امر به قوله تعالى بكانت لهم زكوة
 يبيع العبد عليها على ما في الاحكام الكسور وهو قول ابن القاسم والسبيل
 وعبد الملة ومقابلته من وجع مال له واصبح انتهى بلفظ حار
 وتغيره وتغير

معتق

ومعتق الغني من عتق له **عنه** بالجملة ان يكمله
 ومعتق من كان له يترعون عليه بالبنو عتقا بلسان
 استعمل البيت الاول على مسئلة من له صنفه بالجملة ما عتق
 جزا من مسئلة او رده وكن ان اعتق عضو منه كغيره او وجهه
 وان العتق يسري لباقيه يعتق عتق جميعه بلفظ في كلام الناطق
 كما في الجني المشاع كالثمن والرابع كما لا يدور فهو له بغير عتق
 كغيره او جلا وحل شرف السراية على حكم العامة وهو صريح كلام
 الناطق او ما توقف ويكون جميعه من انفس عتق الجني فلو ان اسرى
 الجاني ومن اسنوا جزا او عضو من عبدا سرور يعرفه العتق
 على الحق وانما **الشرع** في قوله سرور اي عتق عليه جميعه
 والرواية بوفود السراية على العمل في الجني فهو المعروف من المذهب
 وهو مذهب الرواة والرواية اخرى نقلها عن الناطق في عتق في
 التوجيه بل حمله انه على القول بتوقف السراية على الحق ما سراية
ولجانب بان السراية حاصلة في قول وهو عن ابي تغار والحق
 انكر ان يستعمل البيت الثاني على مسئلة من يملك جزا من عبدا
 كمنها او تلك او غيرها ما عتق جزا الذي يملكه ان يترعون عليه
 نصيب سره ويترجع فيمنه للسراية ويقفون جميعه وتنفذ نصيب
 السراية سرور كذا لان ان يكون سرور عليه نعمة الناطق بقوله في
 اليسر ولم يترسوا من السراية الا بنية وبيع بان يبيع له القيمة
 عن فوق المبلغ وكسوة كخضوع كالمدة بزيادة عتق له منزله وسوار
 بيته والمراد فيمنه المبيع الكلك بان كان سرورا باليد من سرور العتق
 في ذلك البعض ويشتري مع كونه موسرا ان يرجع القيمة ابن الجهم
 واعتق البعير الشري ومعه القيمة على الخمر الروايتين المسألة

ان يحصل اعتقالي باختصار او بسببه بل هو من غير وجه
يسير ولو ذهب له او استقر سر الكائنات يكون هو المستقر
الاعتقالي فان كان بعضه هو الميقن ولزله لو كان اجتماعا بالتفريق
على الاول الرابع ان يكون المعتنق مسلما او العبد مسلما فان كانا
كافرين فلا تفريق وهذا الشرط قد يرد في ذنب العبد وتبعه اليقين
خلاف في مختصر من اجابة التوضيح ان كنت في
مصر يجمع المسائلان المذكورتان في البيتين في مسألة واحدة
كمن له نصيب عبر ما اعتنق به فيكمل عليه الربيع لا في غيره
عليه النصيب الذي ليس بوجه

وعتق من سيور يمينه اذ ادا ما شانه يمينه

اذا كان له يمين لمسئلة فله في الرسالة ومن على عبده ملكة
بيمنة من قطع جارية وغو اعتق عليه ولتوالى العبد ومضى
مثل برقيقه عمر او امثلة سمين اعتق عليه في قال وقطع المملوكة والفقير
وسنوا في سمين ووسم وجهه بالنار سمين وفيه راعى سمين
ليس بيمين وفيه وسم وجهه بالنار سمين وفيه راعى سمين
سئل اذا كان سمين وفيه السحر والولادة فوان وحلوا اسوالمسة
ولحيفة العبد ليس بيمين الا في الناحية المختارة واما الرقيقة التي
التوضيح في الملبى قال يحتمل في ذلك ما بين القاسم ارايت ان احد
رجل عسر عبر بالنار فقل هذا مثلة اذ كان على وجه التعزيب
له وان كان عوا على وجه العلاج للمعسر فلا اعتقوله وفيه سئل ما له
عوا ام لا فقلت في جوار يمينه بالنار فقال ان كان له على وجه التعزيب
لها وان شئت وساء من فعل اعتقت عليه وان لم يمتسك وبقيته مثل
بلد اعتقالي قال يحتمل ومن مثل باع ولها اعتقت عليه وعزله

ان مثل يعصم ولا ولو او مثل يحصل عبر اعتق عليه فقلت
فان مثل يكتبه مثل ان يوجه او يطلع به قال في خبر الوجه ان
لو وجهه لجنبه ويكون ذلك على السمين فان كان فيه المخرج والقائ
به سوا اعتق العبد وان كان اكثر من الكتابة كان على السمين
العصا وان كان اقل من الكتابة اعتق العبد قال ابن القاسم ومن
مثل بجمدة وكاتبه كان عليه ما نقضه الا ان تكون مائة باسرة
يضمنه ويعتق عليه قال اما الذي من خصا عبر اعتق عليه قال ابن
ومن مثل بجمد ابن له صغير اعتق عليه ولزمته النجدة لولا ان كان ملكا
لان ما لك اذ اعتق الرجل عبيدا او اياه الصغار وهو يملك جاز
حقيقه ميم ويضمن في مائة ومن مثل بجمد ام له عوف وضمن
ما نقضه ان تكون مائة باسرة فيضمن في مائة ويعتق عليه انتهى
وقد اكل في العبد كاتبة في كل من العبد كان له على وجه
العنايه واما الخطا وما نص به المراتك والعلاج او شمس العبد ليس
بصير مثل ان يجز به بسببه لم يكن في سمين منه عنده عفو
فلا يعتق عليه به الا نقضه في التوضيح عن العبد وفي الملبى قال
ما له وملاط ببه المزة عبر على عيني فقلت ان يصره على وجهه
الملاط فيبطل عيشته او يكسر بيه وما ان سبه في الملبى والكل على
يعتق عليه انتهى وهذا ايضا اذ كان الزوج مثل بجمد وسيمر الا على عليه
اما ان كان سمين فقال ابن العبد وفيه ملة السمين فوان قال في
التوضيح قال في الجواهر اعتق عليه عن ابن زهير واشتبوا واصبغ
وما يعتق عليه عبر ابن القاسم وانظر ابن العبد في التوضيح
على ملة الزوجة بجمد او العبد والمريان بجمد او العبد في التوضيح
اعتق من هو مصر مطاب للمعروف من واقعة على العبد ويميل

بالج وقال المكاتب بتسميته ثم قال واما المختلابة في الجسر فقال
لحدس كيا وقال الحارث بن عمار قال واما المختلابة في الجسر فقال
عنه ان يري في المختلابة في الجسر وعنه اوي مرز او محلوله
انتم بتختاروا الرض المسائل اشار اليه فليل في مختصه بقوله
والفعل للسير في الكتابة والامانة العرو للجل والجسر وقال انه
في ما حصل جعلت محط صفة ما لا يحصل بغير السير لغرضه
ايا برع العبد

رحمة كالح في التصريح ومنع حيز وخان اقصي

انتم في البيت على قسنتين الاول ان يقع المكاتب في قصوداته
كالح قال ابن قتيبة ونصرت المكاتب كالح قال الخارج رحمة الله
افوا والمكاتب وان كانت قصوداته كالح وهو في جميع احواله العبر
بمع المعذب ابن قتيبة عزير بن نزيعة عن ابن شهاب انه كان يقول
المكاتب بمنزلة العبر في شهادته ويحذر ان يكتبه راوي الكاتب
ولله الحذر ان كان له ما غير من ذوقه وجمعه والتجوز وصيته في ثلثه وسير
اولي بميراثه انتهى ابن قتيبة في تصريف المكاتب كالح في اية اخرج ما لا
عن عوضه في مختص اليه فليل للمكاتب بلا ان يبيع وسكوا
ومسار كثر ومعارضة مكاتبه واختلاف كافر كاهنه واسلامه او
دء او لما ان حجت بالنظر وسعي كالح في بيعه ثم واخر في رقبته وانما
شبعته اعقروا من مزاو حبة وصرفته وتزويج واخر في حيايته
خلفه وسعي بعد المانع قوله المكاتب في البيت ان
المكاتب في حبة عليه زكوا من خزان في من الكتابة قال في المعذب
رايوز ان يبا نية ويرتمن الرغز من غير كتابة فيكون كالمسألة
والحالة المحجوز في الكتابة ابن قتيبة قال الله ومن كاتب

عبر

عبر على ان تحمل له رجل بالكتابة اذ مانع العبد ان يزل من حيايته
طافه ليس من سنة الكتابة وان الكتابة ليست بدليل ثابت فيحصل
المسير بها الا ترى ان المكاتب ان مانع وعليه من ان يحاصر السير
الغاية بالكتابة وان عجز المكاتب كانت بين الناس في عتقه
ولا يعلو مع سيره في رقبته انتهى ابن قتيبة من شروحه
المحجوز ان يكون حقا في ما مستغنى او من الرقبة ولا في
الحالة بالكتابة انه ليست به من ثبات فيتمثل التفسير في ما
مستغنى عن انقول الرقبة ان العبد اذا عجز رفو وانما عتق
الكتابة انتهى الموافق في انما حبة الجوز الفواكه الكتاب
والصبر والنشاط والحرور والتعزير ومبيع بعينه وعمل
لحيي يعمل بنفقتة وحولته اية بعينه التي انتهى في مال
فليس على التمس عنه وفيه كنت قلت في حيز النكاح
وامنع ضامنا في ثمان على حرور تعزير فطاص في دع
حيز كتابة وبما عينا مبيعا او حلا وصفا وبما

**باب في الرقبة والجد وجبا
والحر والوصية والافرا والدين والقبلي**

جمع في هنر الترجمة سمعة ابواب تقع في كل بعض من بعض
بالفصول وبما ابيح الرقبة وف
والرقبة حبة انما مع حيز النكاح وبعضهم له الصلاح **مقتبس**
يعني ان حفيظة الرقبة وهي حبة انما مع حيز النكاح
وهذا هو العنبر في المذهب وهو من الرقبة الدائمة وعن بعض
انه راء حبة صلاح النكاح وهي حبة الدائمة وعن بعض
النكاح فيه صلاح النكاح وهو من الرقبة الدائمة وعن بعض

حبيب المال حسن النضوبية والاختلاف هذا من شرفه الصالح
في الدين انما على قولين وما بال الميزان من اصحاب ماله الرشد ثم حجة العقل
وقد اخرج الدين في تفسير المال وجعلته وقال ابن الفاسم انما التمهيد وحده
استوجب اسم الرشد وان كان غير من وضع المال لانه لما علم انتهى من
السارح وبيانه للمناخه اخي البامبا بواب قول ابن الفاسم حيث قال
• واصل ليس يحسن النضوبية • • • • •
• وشارع الحجة اما انما • • • • •
وما له من قول النضوبية له الصالح بحسنه وفوقه كما في المغيث عن
بعضهم والحي الميرور بالمال يعومها ما من حرم حصة المال حسن
النضوبية

والابن مائة صغيرا للابيه الى البلوغ غير مبالا
ان حرم الرشد او قول آية • • • • •
تفاه من ابو حرم لغيره • • • • •
وبالغ فحاله من حمله • • • • •
وان تمت اب وفه وكما على • • • • •
ذلك لم يفتقر الى بيانه وما يعرفها على ما يخرج به الولد من الرماية
ويجيب من كسب الحاج عليه كغيره كوا كان او انش في حياة ابيه
او بعد موته وفروص عليه او تركه مملوكا بل غير انما انما صغيرا
غير بالغ وابو حرم وانما يحرم راييه رخت ورايته جاءه بالغ فخره فان
كسبه رشت وخرج من الرماية وما افتر للاب في ذلك ان كسبه رشت
استمررا المحرم عليه وترا يستمر عليه المحرم المجهود ابو عليه المحرم في سور
البلوغ وانما يميز له وما ان بلغ محمول الحال بحيث لم يتبين رشت واسمه
وبالغ المحرم الرشد او على السبقه نواز وترا يستمر المحرم عليه
اذا مات ابو وكان فرا وص عليه في وقت يجوز له ذلك قال ابن

في مفرماته اما ابن ميسر في رواية ابيه مائة صغيرا للغيره بعد الوفاة
بانه وما رايته وكما صفة وان كان له بانه جاءه بالغ فلا يحكموا مسرعة
في كفاية اخوه المحرم فان كان يعلم الرشد والتميز بينه وبين
السبعه والركب ان يكون محمول الحال لا يعلم رشت من سبعة واما ان كان
معلوم بالرشد ما بعاله حاشا ليس للاب ان يرد شيئا منه وان لم يفسر
على اختلافه من الرماية مفرج منها بلوغه مع ما يفتقر من رشت واما
ان كان معلوما بالثقة بل اخبره المختار من كفاية ابيه واما
كلها مردودة غير جائز واما ان كان محمول الحال لم يعلم رشت من سبعة
والاختلاف فيه عاقر ليس لغيره ما انه محمول على السبعه حتى يثبت رشت
وغيره رواية يحرم عن ابن الفاسم في كتابه المصنفات والاصناف فان ابيها
وليس المختار بالثقة يخرج من رماية ابيه حتى يعرف حاله ويثبت العروة
على اصلاح امره وهو كذا هو سائر الروايات لكنه في محمول الحال الرشد
حتى يتبين به من يخرج بلكا مختار من رماية ابيه انما لم يعرف سبعة
وان لم يعرف رشت ورواه ابن ميسر في كتابه المصنفات وانما رشت
التميز من المرونة في قوله انما المختار القليل بل ان لم يثبت كفاية
انما ان يتبادر انه اراد بنفسه كما بما له كما انما ان لم يثبت رشت
واذا انا هب بالاب الى نصيبه ابنه البالغ غير محرم بلوغه جاز له وقال
ابن ميسر في مفرماته فان مات الاب وهو صغير راقص به الرشد او رقت عليه
السلطان فلا يخرج من رماية من حرمه ابيه او مفرج السلطان حتى
يخرج من الوصي او السلطان ان كان الموصي من رماية ابيه
وانما له كلها مردودة وان علم رشت ما لم يطلع من الحجر انتهى من السارح
رفيل انما له الوصي محرمه • • • • •
رشت او جعله له على اختلاف المتفق وانما الارصا • • • • •

واقفون بعضهم جميعهم ان افعالها جازية لا يرد منها شيء ان جعلت
عالمه ولم يعلم بسبعه واربسة وحزله اتفقوا على ان على الامام ان يولي
عليه اذ اتفقوا على سبعه وخمسة هاء ما انتهي ومعنى الخلاف
يجوز ان افعالهم من المال سواء كانت بعوض او تبرعا والعه اعلم
وان تزوجت وهاضت واهب غير فليس الحجر عنها يذهب
انما ما كانت تحت مضي سبعة اعوام واذ ابد الفخا
ما لم يخرجها اثر البنت او سلم الرشد اذا تبين
وجز من وجب عليها فيسقط حتى يزال حكمه بما يجب
والعمل البيوع عليها ماض ومثله حجر وصبي الفاسق
وان تكون حاضرة الهال وانما مردودته اذ قد كان
المع الوضو للتعويض او مكث عام اثر التغير
وقيل ان افعالها تسوغ ان يسهل حاله لم يضر تبطل
والسنة التغير من حينها فيما به الحكم الماستين
لما فزع الكل على ما يخرج به الزك من الحجر اتبعه بما يخرج به الماشي
انما بلغت بعبية ايما او يعرف موته وفراوض عليها او تزوجها فتملة
ولم يغير الفايه عليها كذا او فزع بل حجر البنت اذا كان ابوها
حيما فانها تزاوج حتى وتحت واية نظروا يزدل عنها الحجر وان بلغت
البلوغ امر من الموان تزوج ويهمل في زوجها وتمكث سبعة اعوام
مخمين يخرج من الرماية وبغير القول القضاء هو اخر افعالها بينة
ما ابن ستمون عن ابن سبعة وهذا القول يحوز ان ابن القاسم وبن حجر
العمل عشرة ثم قال القول الثاني قول مالك في التوكا والردونه وما راجحه
رواية معني انما يخرج من الرماية بيمينها حتى تزوج ويهمل بها زوجها
ويجوز عملها بغير ردها على افعالها فمما فعل قول مالك هذا اعلم

(اسمها)

رسكوها وخمس حسن حالها جازت افعالها وخمسة من رواية (ابن سبعة)
وان كان خله يفي ببلان زوجها عليها انتهى وعلى فزا ذهب المصلحة
عليه حيف فاو زب يفي الماشي بخلاف زوج وشهادة العود على صلاح
حاله والى التمتن ان الحجر على ما في الرخص سبعة اعوام بعوض فحول
الزوج (اشار النظم بل يمينه الاولين مخر وجمما من الحجر بمخمس ما في مغير
بما انه لم يجره عليها الحجر اثر البناية يعني ولا حجر قبله فان جرد عليها
فلا يخرج الابا التزويج والودلة اشار بقوله ما لم يخرج حجرها اثر البنا
الامر الثاني ما يخرج به من الرماية التزويج بانه اخص صلاح
حاله ويثبت حكمه كالب وواقف عليه ورسكوها فانما يخرج من
الحجر والرد الى الرشد بقوم او سلم الرشد اذا تبين بقوم او سلم الرشد
معه فوج عا فونه تحت ثم اتفق على التبع مات ابوها لم يرض
عليها او تزوجها ملة وفتح عليها الفايه مفر ما بان الحجر ينسحب عليها
ما يخرج بها بالتزويج وهو الرمي يعني بقوله بما يجب وعلى هذا القول
العمل قال ابن ستمون اما البكر البتية مات الوصي من قبل الميراث او
السلطان فلا يخرج من الرماية وان تزوجت او عسفت او حرم سر
ما انطوا من الرماية ما تنه من المسمى والعوا بيمين البتية المولى
عليه اختلاف بينه في له رخصتها بيمينه له ولحق انتمى شتم وقيل على
المهلة التي لم يفي عليها الفايه فبها وان تزوجها فمالة الاما ان البتات
الملك بل حجر ان في المهلة التي لم يفي عليها الفايه مفر ما فريز اقل
ان اجعلها مارة ودة لها اذ بلغت سن التمييز او م بها على اثر دخول
الزوج بها جاز حجرها من الممر ما بانها يخرج من الرماية وتمكث
افعالها الفسور ان كان يداها ان بلغت فضته افعالها وخمسة
من الرماية بالبلوغ قال ابن ستمون واما البكر البتية التي ما وصي عليها

من باب ما اطلق في مختلف بين ما قولين لغيرها ان ابدالها جازي
 انما بلغت المحيط وهو نزل القاسم في العتبة وقول غير ابن القاسم
 في المرونة وروايت عن ماله والكافة ان ابدالها مردودة ما لم تقتصر
 انتم في من التعيين بقوله والسبب في التعيين البيت قال ابن سنان
 واختلف بين من التعيين في هذه القيمة على اربعة احوال فلا توفى قيل
 اذ ان قيل ان يكون وفيل من الحسب الى السبب انتم بل يقتصر

وحك رسول الوحي من حجر واية الذكاح تنفي بالنظر
 يعني ان الوحي اذا سر محجورته فانه يتفوق عليها واية الذكاح
 على مقتضى نظرم من اذ له من الجفء كان رتبة وحيه كما سبقت فسل
 الخارج بذكر ان خروجها من حجر الاله كما ينطق عنها نكح في الولاية
 وهو كالمخروج من حجر الرتبة الذي هو نسبه ما ينطق عنها نظري في
 الرتبة الالهية اما ان يكون هناك من الولاية من يتفوق على الاله بجمع الشرح
 وهو لا ينطق عنه لا يتفوق على رتبة وحيه وحيه ان كانت انظر ان ارسل
 الوحي محجور تدخل رتبة الولاية فيها ما قال ابن سنان رتبة حجر الاله
 لا اذ كثر في رتبة الولاية والرتبة يوجب النظر ان رتبة عليها في
 الترتيب كما تنسب بتمليتها اياها من نفسها كما ان قد حار ولما نزل الولاية
 با فلهذا الاله مقام نفسه موجب الاتساق وراية عنها الاله
 كانت تنسب به واية الاله عنها وراية الوحي كما تنسب به الاله
 وراية عنها بكونه لا هو فتدبر في الاله التي هي في حرك الشرح مع ابن
 رتبة قوله اذ كثر في رتبة الولاية وانظر في كلامه في الاله في شرح
 قولنا انما هي في النسخ وان يرسلها الوحي على الاله في رتبة الولاية

وليس المحجور من الخلق الا بترتيب ايات الوحي
وبعضهم مرفا بالشرح في حق من يعي ما بالصلاح

يعني

يعني اذ اقامات الوحي وينزل كان في حجره وعلامة روح الوحي
 ورافد عليه القائلين ان كان انشور المشهور انه يخرج من
 الولاية الى الجفء فيسبب وفيل يخرج منها بموت رتبة الاله كما كان في حجر
 صاحب المصالح قال ابن سنان في مختلف في الرتبة بموت رتبة الاله
 الى الجفء ما من عليه السبب ان رتبة الاله كما كان في حجر
 لنفسه في حق الوحي ما يبدل في الجفء وان كان حرو ما بالشرح
 ما يبدل في الجفء ما هو في حق الوحي القاسم والرتبة جرت به الترتيب وعلية
 الشيوخ وان ابدالها على ما تقتضيه من كان رتبة ما في الجفء في حجر
 رسول رتبة بترتيبها انتم وهاهنا ان القياس حار ان على الوحي الاله
 وابن القاسم مما لم يراعي الولاية وراعي السبب ما في حجر
 وهو القول الاول في النظم وابن القاسم يراعي حال المحجور من صلاح حال
 ارسبه وراعي عن الولاية وهو القول الثاني وفوقه في الاله في حجر
 وما لم يقتصر المحجور في نفسه ونحوه في حاله قد قرط
 قلت ان كذا هو خلاص ان القول بالاحتياط والولاية
 يعني مفيد بموت الوحي كما مرضه الناضج في القول في حقيقة الوحي
 او موته والاه اعلم ونقل الشارح عن ابن سنان ان الولاية بموت حقيقة
 اذ احوالت الولاية وتصرفت تصرف الرتبة بكون الولاية بموت
 على الترتيب اذ اقامات الوحي من المصالح ان جعل الاله في مثل
 هذه النازلة

والشأن الاكثار من السجود في عفو السجدة والترتيب
وليس يبيح به العبدان وهو من الرتبة في كماله
 يعني الترتيب جرابه الحل عفو المؤمن الاكثار من السجود في الصلاة
 بل التسمية له الواسع لانه لا يبيح في ذلك ما بعد ان كان يتكلم بها

وهو على حجة كالفأب الى بلوغه **ولجب**
ويزرع الرعي كل ما يجيب من مل من عجي بها كحلب
 يعني ان الصغير المتامل يفض عليه ويحكم ما ثبت عليه من احواله اكان
 موجب له من حيلها كما هو وحرمه له على حجة اذ ابلغ والفأب
 يحكم عليه من حيلته ثم يذبح ويحكم على حجة وفترت في هذا السبع
 على الفأب ما كان له من حيلته وهو الذي يذبح ما وجب على محجور
 من مال المحجور المذكور ان الحلب به للموا ان يملك اسار بالبيت الكرك وفعله
 وبالفأب يتعلق بغيره وعلى صغير يتعلق بعمله من حيلة التي
 ايجبت على حيلته ثم وصفا بها اهلها وما على عيونه ما وجبت
 على الصغير بموجب يتعلق به والماله بالوجبة العينة فالعالم في
 ولو كانت الارز الموعود بين صغير ووصيه لم يمتثل له القاي
 تفرا الصبي من يفرح بحجة فالشارح كان قوله في المفي ثم يستعمل
 القاي في قوله كونه من حيله المحقق له المله امر نفسه وعنه هذا المعنى
 عن الشيخ رحمه الله قوله وهو على حجة كالفأب البيت انتمى
ونظر الوصي في المشهور من حيلته على ابنه المحجور
وبعقر النخاع للمالقات والنص في حيلته البناء
وعقر قبل البلوغ جارا يجعله في البكر كالحجبار
 يعني ان الرعي على المحجور يكره حيا ابنا له او اخ له المحجور
 وينبغي نكح عليه على الفل المشهور ومما يله انه لا ينبغي ان يكون
 لوصيه ابيه عليه نظره على الماشحاب بلما يعقر ذكاح اما محجور
 وبناته بعد البلوغ والتمسك او اما قبله فكله اذ جعل الموصي الجار
 من جاره يجعله في البكر كالحجبار يعني ان عقر الرعي ذكاح
 الجار من بناته محجور جبار قبل بلوغه من غير الجار الجار الجمل
 الموصي له للرعي في اطار بناته من اجله للرعي كان صغير بناته

المحجور

المحجور جاري بنات الموصي هذا مراد، والثمة اعلم بما لبعو اللام في
 لغة الاما والبناء بدل عن صبي يعمر على المضاي اليه وهو المحجور
 على المضاي الذي هو بن ابوي يعمر الرعي ذكاح اما في ايام المحجور
 وذلك بناته مبيع نوان ابن الحاج اختلاف الشيوخ رحمهم الله
 في الجمل ان اكار وصيته سبيبه بولر للتسبيبه وهو له كل للرعي
 ان ينظر على ابنه التسبيبه كما ينظر على الوارث او ابنه القاي محجور
 ابنه بنات الرعي الوارثه لا ينظر عليه وخالفه ابن عتابة وابن القصار
 في ذلك فله ان ينظر عليه كما ينظر على ابيه فالواقضا عنه ما
 في ذلك انتمى وصيه من حيله فالقاي صابو الوارث ابنه وفترت
 الرواية منصوصة عن ماله ان الرعي يترك بناته محجور يريده البنات
 لا يشارك اليها لثا والحيث ان المحجور ان يترك امره ان يتركه والرعي يتركه
 انه راء وصيا عليه من حيله وصياها ابا يتركه ليل ما يتركه سماع ابن
 القاي يتركه من حيله التزور ومن العتبية وفترت ان بعض الشيوخ يقول
 ان الرعي لا يكون وصيا على بناته محجور لا يتركه السلطان وعلى من
 لا يتركه ليرى من بناته واما انه فيلزم لما يولي له حيله في انه لا يتركه ان
 يتركه على الرعي يتركه اما محجور بالخطاب ويتركه بناته التي ك
 يتركه من ان يتركه على الخطاب ويتركه بناته التي ك
 ان يتركه من الخوانه ما فترت بان جعل مضم على حيله كيب اليه ابنه المنة
 والثمة الوفاق في النص الذي ذكره الشيخ رحمه الله اما جاري
 عن البناء عن الرواية التي في هذا ابن رستم انما لثا منصوصة عنه
 ماله في واما بنات الرعي ان يتركه وليان الوجه واخواته
 واما بناته واما بناته من كل من كانت رايته تتركه بما هو الرعي
 يساكنه ارباها وينظر في ذلك كله فترت رواه ابن حبيب عن ماله

واحكامه من الميراث والميراث يترتب على ان يجعل له اذا كان سليل
 الزكوة من ارادة الميراث انه ينظر في ما ينظر فيه وينظر فيه
 بعد شهوده وان كان وليهم الحق ما ينظر فيه وما ان كانت شهودا بينه
 على ذلك منهم فلا يجوز له ذلك ان كان له ليس له ان كان بعد الزكوة
 واجتناب فالزكوة والتمتع او مثل هذا ذكر ابن سمي في احكامه انتهى
فالمعبر عن الكفر سمعته لا يظلم سمعت من
 شيخنا الامام (رحم) العلامة الحاشية المتبحر في الخطيب البليغ ابي العباس
 سيرة احمد الميراث في التمسك بغير ما في حال فراهة فمختصر
 الشيخ خليل قال في الميراث في الفولين في انشاء نظر الوصي على الميراث
 محجور عليه في جميع الميراث ما بعد موته فينبغي ان يتبعوا انما ينفرد له
 نظر عليهم ان النظر عليهم انما كان بحسب التبع كما بينهم والتدعي
 انه ان عزم المتبوع عن التدعي له نظر في نفسه منها من اشترى عذرا
 من (ولعنه) او بعه من ارادة ان يشترى ما له فلا يجوز باتفاق انما يجوز بيع
 بكل شيء فلا يجوز له لو كان العبد ما اراد ان يشترى ما له فلا يبيع الا بالبيع
 بعه به بغير ما ذكره الا العمل والارض اياه عدا ارادة ان يشترى بزرع الارض او
 ثمر النخل او علمه له لا نظاير اخره كزينة محله فله في ذلك في
 تكميل المنهج المستقيم في الامور في تكميل المنهج وما يجوز جعله بالتبع
 فيتم كونه بغير متبوع بغيره جميع خلقه وقال الفخر والزرع والتمار
 من ذوات الفروع كزينة او لرد الميراث عليه وكذا في الاصل فمعه وشيخنا
 المتفكر في ما ينظر في ارادة محجور له موت عود لم ينو الوصي عليه نظر
 لعنه متبوع كما قبل عن قال الناصح رحمه الله تعالى

والنقل للميراث غير محرم ان العبد او محلول العبد
وايضا العبد بعد ان يسل او مات مخرج والعبد ينظر في

(الارص)

وارجوع ان اتى بغيره من غير ان مات الزكوة منه
 استقلت في بيان التمسك على تلك مسائل كل بيت على مسئلة والناس
 سبب والله اعلم في غير البيت الاول المستقل على نقل الميراث الكاين
 بعد موته ولزومه موقوف على البين في غير المستقلين على ما
 يلزم به الميراث وما يلزم في المسئلة الاولى ان الرضي الزكوة منه حكم
 الميراث بغير موته بعد الموت لا سيما بعد النص في تركه الميراث
 انما اراد عن نفسه عن الميراث وجعله لغيره في حياته وليس له ذلك
 الا عن محصله يتبعه النظر في الميراث الموقوف الموقوف على محفل
 ونحوه بل لفاية ان يفي من يراه اهل الزكوة وكذا له ان يوافق الميراث
 لا سيما بعد موته الى غيره فافهم الوفاة بنو الميراث فان ذهب الوصي
 في حياته ان يعرض الميراث الى غيره لم يكن له ان يراه اهل كل من
 ينظر بامره في الميراثية وللوصي الميراثية الوفاة ان يوصي
 بمجعل الوصي اليه الميراث ان كان مستقلا بالانظر ويكون وصي
 الوصي كما وصي انتم في مجالس الفايه الميراثية
 مانعه فان اراد الوصي ان يتبع الوصية بعد موت الوصي لغيره
 ثبت له ذلك كما في ما قلنا من ان عاتق يفي الوصي في حياته
 للميراث بعد موته فان كان في الوصية الوصي على الفايه الميراثية
 ثبتا تعذر بوجوبه له وان كان في الوصية الوصي على الفايه الميراثية
 لغيره عن التمسك في المسئلة الثانية انما يفي الوصي لا سيما بعد موت
 الوصي او قبل موته في الوصية الوصية الوصي على الفايه الميراثية
 فان حصل عن ان يعزل والمسئلة الثالثة انما امتنع الوصي من قبول
 الميراث بعد موته الميراثية في اياه وان اراد ان يفي وليس له ذلك والسي
 هاتين الميراثيتين (كما في الميراثية خليل في قوله الميراثية الوصي

عن نفسه يعز موت الموصي وقيل الوصية سواء كان قبل الموت
وانتقم عليه الموت الموصي او كان قبله بعرضه فاما ان ابو القبول
يعز الموت بل يقول بعرضه فاما ان ابو القبول
وصية من اوصى اليه ثم لم يعز موت الموصي واما ان يقول
انه لم يعز الوصية وكتبه ابن زياد قال حرره انا قبل الوصية الوصية
حياته الموصي بل ارجوع له يعز موت **ويعز موت الموصي**
واما اوصى رجل الرجل فقبل الموصي اليه ثم فزع قبل موت الموصي
فان اقاله الموصي جازت اقالته وان لم يقبله الموصي الوصية على ما
لحقه او ثمة ان كان قد اشهر بالقبول على نفسه بحسب الخلق كما يولد
ان كان ثمة ما مونا الموصي ثم يعز موت **ويعز موت الموصي**
عن انتميه واما ان يقول بل يعز موتها ايضا بعد ما تمته اراة
موتها بل يستر له انه ان جعل السلطان حسن نظره انتهى ابن سائب
والوصي عز نفسه يعز القبول في حياته الموصي ان عصى به
كاحد الموت خلافا لقول ومن الموت واما قبل الوصية يعز
موت الوصي اوصى منه ما يدل في الفتاوى من بيع او شراء لم يترفع الوصية
انتمى على ذلك المواق **فمنع** الوصية المتشكك في ايجابه
بل لا يجرها ان يعز بها اليه من الوصية او ان كان له لشريك في ايجابه
لا يعز ويكفي ان يذهب اليه خيل حيك قالوا لا يجرها ايضا
ان في السكاح والمواق
وكل من فزع من ماض قبله يجوز ان يجعل منه جردا
كزالم لا يجوز ان يعزها الموصي بين ان قبله
اكثر من ابيته الاول انتمى في المتشكك في غيرها ولا يجوز لغيره ان يجرها
في الخلو لا يقيم ان يجر كل ما جعل اليه لغيره جميع اوقات وان يجر

الموصي وهو خلافا وصحي لابي قاله ابن زياد ومنه ان الوصية غير من
من الموتين قال بعض الشيوخ والخلق يخبرون ان يجر كل غير يعزها
او يعزها بما تصور اعيان الفضة الموصي من اهل البيت فغيره وانت
عنه بوجه بمنزلة وبهذا ايضا انا قبل الوصية التفسير وليس له ان يجر
عن الموصي العز بغيره في بوجه علمه وليس له ان يجر كل في حياته
وايضا ما قد يستر موصيه فمن قبل الوصية الموصي انتمى موقه قبله
يجوز ان يجعل منه يد ايسر التوكيل في الحياة وما يجرها يعزها ما قد
بالبناء للمعالي ويجعل البناء للبناء على ما علمه يعز على من فزع
وهو ما يعز على غير من يعز على من ابطا واما ان يجرها اليه
القول التفسير ايضا عز اوصيه في الرجل يجره السلطان على الخلو لا يقيم
فيقبل له منه وليس له ان يجر عن عزه عز خلا السلطان بل لم يعز
ان يجر له السلطان على وجه النظر ويؤيد في غير حسن نظره انتهى
وصالح ليس بحجة النظر اياها ان خفي الضياء حبرا
وسار اخفى اياها امرا لاي من ماله لن حبرا
يعني ان الضياء الذي لا يفسد النظر في ماله يحج علينا بغيره على
ماله الضياء وسار الخلاء كان يجر ما يجره ماله ويقيم بلا يجر
عليه اعر تعلق معصيته بما يوجب الحق اليه وكله التام في يمن
ياجر عليه ماله ايسر ان يجره والكنه يعني على اطلاقه ولا يجر عليه
قال في المتشكك في اياه اكان اليه سدا وكان مع ذلك فاضوا نفسه
ضا بها ماله وجب اخلافتها وان كان من اهل الصلاح في دينه
ولا استنفاته يجره ماله ولا يجره ماله لم يجر اخلافتها من الرأية
ومن كان يجره لم يجره بوضوح نظره ماله من قول عليه وكان
على الخلو في دينه وجب ان يجره على ما تقدم ومن كان يجره

الراحم

في بينه حسن الظن بحاله لم يتبع قوله بالتفدية من مان التبرع انما هو
لضيق المال كالعياض ما حو اكان فساء لهما ان لا يجل كالتعذر والى
غيره وانما يبرماله وانلقة صار حالة على الميزر رجعت بعفته
الى بيت ما هم بد صل تبرعهم بالجميع المشايخ ضرر ولفظ اضرب على
يرويه وهو القتي او عليه النفا انتهي وانما التناضح بالبيت
لما افر المتبرع ومن كان محال تبغ في رغبه نظوا في وبه البيت
الكلمة لقوله ومن كان فاضلا في بينه لا بد ليل قوله في الواح
وقوله في الكلمة ان يجر انه يعبر منه ان الحجر على حجر من قبله لا
واستعنى التناضح بماله من التبرع عن التبرع في بينه في كمال
الخير في رها الكلا في غير النظر وان كان غير رضى المال واستجاب
الحجر عن من لم يعبر التبرع انه اذ كان عن اجابة النسخة المال من الطاع
موجب استجابة في بل هو ان يكون موجبا للاستراحت
وان كان تمير الما حتم من غير الم رضى المال اما نعا من التبرع
وكذلك يمنع من استنصا به من ابا عرف فانه التناضح في
والموجوب ان يتجرأ لكنه بعض ما عور
ديعه ان يعجز للوجوب ان يتجرأ بال التبرع لا يفرضه وان يعجز حاله
ضمنه قال الفلاس في شرح قوله في الرسالة والوجوب ان يتجرأ بال
التبرع وروح اما هم ديعنه ان الوجوب ان يتجرأ بال التبرع لم على
ان الزم لم والوضيعة عليه قوله ان يبرعه فالتبرع على وجه النظر
وايجوز ان يتجرأ في نفسه فان جعل في الزم والوضيعة عليه
وميل الزم له وعليه الحساسة وميل ان كان مليا بالزلم وان كان هشا
بالزلم للاتباع انتهى في كهر ابن عات رايت لبعض القضاة الزم
انه اكان انما المتناسر كان المال من غير ما يتجرأ في الزم فان حصر

ان يوايسى منه اليهما سمي به الفى في تفسير ابن كثير قال ومات
تفسير عن تفسير مولى عن الخطيب رضى الله عنه اقر واى اسوال
اليتامى وانما بها الركلة يعينه في اقر بها اليها اهل الشفعة
والامانة او يبيع معهم فتكون كاتبة المال من بعد مال ويرى لولي
اليتيم ان يخلص من ماله فراضا بنفسه قال يعيم ولتله بان جعل ماله
ان يخلص ماله فراضا بغيره يعفى اليتيم من المجهل واذا ذهب المال
ملا حان عليه انتهى وجايز منتهى وللوصي يتعلق به وان يتجرى في محل
مع طاعل مجازي ومعلق يتجرى محروفا على ايام التباين به بل اليتيم
والفداء على شرع في نوازله الرجاء للفايد ان يضرر للوصي اجتمع على
نكح انتهى

المرص له قبل موت الوصي بثلث الوصية حرج بسنم ولحق من المات
وهي ما يملك حقتي الميراث والدين والعمل وانما يكتسب
 تملك في البيت ما الموصى به وهو الركن المالك لتعذر الكساح
 على الموصى والموصى له من كساح الوصية مع بكل ملو حقتي الميراث
 في روي الحج والدين الزبيبة الزمة والحمل خلاصا كان اول يظهر
 وان كان في ذلك غير ذلك تخرج والغير يساهم فالجاء الجواهر وتي
 الوصية بكل ملو يقبل النفل وما يستزله كونه متوجها او حينا
 بل تخرج الوصية بالحمل او غير السجدة والمنفعة وما يعرف ما عليه بل تخرج
 بالحمل عما تفرغ من ثمنه بالمعصية والمجاهدين وما كونه معينا لانه تخرج
 باحد العيين وانما ما يجوز تملكه كل شخص
في امتنع الوارث المقتضى
في ابتداء باي الوارثين بئس

يعني ان الوصية للوارث منوصة الا اذا الجاز ما في الورثة لقوله صلى
 الله عليه وسلم ان الله عز وجل اخبرني اني اخبرني حقه بل وصية لوارث
 فالجاء المنهج السالك المأخوذ الوصية للوارث وهو ليس الوارث جاز
في الجواهر وتخرج الوصية للوارث وتقع على الجاز ما في الورثة
 ورثهم باثره وشارحه مع ميل كما وان الجاز وهذا ثبت مع مقتلب
 بعد تعيينها باجازته فلهذا لم يتعين ليعمل الميراث او ابتداء
 عتبه من ميراث الوارث نفعه النفع الكلة ابراهيم بن داود
 محمد ابو الوليد وما الشيخ ابو الحسن الحجج ان الشاء هو مقتضو في ذلك
 الله اسم تسمى وتعيين التلكم باقتضاها غير التبع السالك بل انما
 بجلاء ما صانع طالع الجواهر تخرج على الجاز الوارث تعيينه
 تقتضي لوز وتقتضي على انما ابتداء عتبه

من اوصى اجيب وانتم ان يكون اتم مع ذلك لا يجيب ان يات الوصية
 ويوصى بها البعض ورثة الموصى وانما لم يخلع الوصية للوارث بان
 الموصى له في ليل الثلثة المذكورة بان لم يخلع الوصية
 الاله حرة انظر اول نواز الوصية من العيار
وللمرء اوصى به ان يباع ما يري من غير ما قبل او مائة تسرا
 يعني ان الموصى الرجوع عن وصيته باي شي كان ما قبل
 عتفه او عتبه ويتصل له الرجوع بسنم العايد عتبه كالتك
 العايد في نفسه وما مائة من غير امانة سواء كان في الحجاز
 الميراث ليس له فيه رجوع قال في الرسالة والمرجع الرجوع وصيته
 من حثو وخير قال في كتاب ابن يونس من الورثة قال ما لم يفسر
 الجمع عليه عنوان من اوصى به في صحة او رخص فتراوغي بان له ان
 يبدل من مائة مائة الوصية ما شاء عتق يجرى ولما يخرج تلك
 الوصية ويسأل عتقها قال في كتابه خبر ما يجمع فيما يتناول من المجموع
 قال ابن المشهور ومن صرر وصيته وكتب فيها ان يملك لغيره قال في
 الجواز ما جرى الوصية به الرجوع به قال ابن السامع وان كتب في
 اتمه انما مائة انما لغيره به خبر ما يجمع وصيته وان قال عتق
 فانه يجرى به كوصية وقال ابن السامع ان قال ان عتق من في عتق
 بجمع من يملك يجمع فيه ويملك الوصية في الصحة والمستحق
 سواء كان ما قبل من الموت وليست بل امانة الرجوع فيما كسا
 فيها الا التمييز بانما ايجاب في الحياة وان كان لمسلم الوصية من بعض
 الرجوع وهو خبر جعفر التلك وتزله العتق المبطل في المستحق
 التمس وراجع اول التمييز في جميع العالم من التمييز والوصية
 وفراكل السراج عن باب التمس في قبول بعض الوصايا بعين

العوضه

五

وَصَحَّتْ لَوْلَا وَادِي وَابْنُ لَيْلَى بِالْمَقَامِ

يجب له فتح الوصية لولده مع وجود الولد وغيروا الوصية
بقوله والى الميراث بالمرءة اي ميراث ميراث ابيها الميراث ويزيد فيه
ابن يوسف فالمرءة من اوصيه لولده لولده الميراث اذا كانا
غير ورثة انتهى **واعلم** ان الوصية لولده الولد اشنع في
الكلام ولم تطلعت فيما امكن في ارض ابيه عليها مجموعة في محل آخر
من كتب المطالع فحصة منها ما حضر فيء والتفطنت فيها ما رسي
وهو جنة وورثته قسريه **ف** اقول والله المستعان عليه
بالاعتماد والتكليف كما يومئذ كرم ما حضر فيء من مروع المسئلة مراد
اذا اقل الميراث وصيد لولده ولولده ولين ذراه او يولد لولده باز جيته
تسمى من كان موجودا يوم موت الميراث من الميراث ومن غيب
لهم سهم واذا ولد لولده ولولده يولد من ذراه او يولد لولده فان لم يكن

في الاختيار بينهما من اختار الخول ومنهم من اختار عزمه وتياخر
عنهم الخول بالخول في تنزه الفضيحة بما اشرع عليه من قول الواجب

و نصفها الارطام عمره اربع الف سنة
الاولاد زبير و للملك كل واحد عشرة

نصیب

[illegible]

وَأَزَامَ مِنْ مَالِهِ فَمِمَّا أَنْفَقَ عَلَى ابْنِهِ يَوْمَ حَجِّهِ تَرْفِيفًا
فَجَاءَهُ رَجُلٌ مِنْ بَنِي إِسْرَءِيلَ عَلَيْهِ مِنْ حَيْثُ اسْتَقْبَاهُ الْإِسْطِ
فَقَالَ يَا ابْنَتِي عَلَى مَا أَنْفَقْتَ عَلَى ابْنِكَ ثُمَّ أَرَادَ الرُّجُوعَ عَلَيْهِ

ويعلم ان ياتي بعرفه على ما اذا انفق له على ابنه كس مائة مائة بطالب
بقية ورثة له ابنه من انفق عليه ابوه قوله وان اباي يعني ان
اذا انفق من ماله على ولد صغير الزبيبي جري ما ندم يجوز للمال ان يرجع
عليه بالنفقة من وقت كسبه وملكه للمال بما بعد ولما انفق عليه
والابن على مال له وليس له عليه فيه رجوع اما على رجوعه بما انفق
عليه قبل كسبه للمال كما ان نفقة واجبة على ابيه قال في
المرونة يلزم له ان نفقة ولله الرجوع حتى ينفقوا والمال لا ينفق يدخل
بمواز والخبير ان يكون المصحح كسب يستغني به او ان ينفق به
بعلية منه انتهى في الفلكا في ما نصه قال ابن عرفة
الروايات واضحة بعرفه اتباع الاب ولله ما انفق عليه ونحوه ما انفق عليه
والنقص وغيره لو فقه ابن الخليل وهو بالنفقة على الاب بالاعا
لا يقر اما العبد ومن فيه ثمانية في ماله نفقة لولده عليه قال في
التوضيح ونحوه ان نفقة لولده الرجوع على ابيه انتهى يعني وان نفقة
على تبيو واما رجوع الاب في النفقة لولده بعرفه كسبه للمال ابدال
فيه المرونة واما ما انفق على ولد له مال غير ارضه في مال مسو
حوسب به لانه انتهى نفقه الموا في باب النفقة في شرح الفلكا في
ما ندم واما المرونة من انفق على صغير لم يرجع عليه يعني ان يكون
للصبي مال من انفق عليه فيرجع عليه بما انفق عليه في مال انتهى
ف قوله وان اب اب باع ليعمل صواب يعسر انفق وفيه ما انفق
بالصغير كانه يملك عليه قوله في غير كانه لو كان بالمال الرجوع عليه
كان الابن ارعق ما ورفعا اي رفاهه كانه مبعول من اجله لعل الترفيع
لكنه في غير كانه لو رده له المال انفاقا كان نصا في عدم فصل الرجوع
وان ينفق والمال غير باق وكاتب الوراق بالانبياء

ما

ما انفق اليه من نصيبه او لولده من زمانه قبل
المال او حتى على الحساب وقيل انفاقا في الكتاب
وان يكن عيا وكان غيره بل هو الرجوع فيه بعرفه
المال اما قال لا نفق سبوق ونحوه الكتب بل من كتاب المسوق
وكالعرفه في النفقة مطلقا فيه الرجوع بالري من انفاقا
وان يكن عيا ورثه لولده بان ندم منه قد عرفت
ما نفق سبوق مستحق وهو كالمعاصر دون قسوف
وان يكن عيا ماله في انفق له من غير انفاقا به الى العمل
مع علم امله هذا انما يجيب رجوع عوارى بالانفاقا على
انما انفق على ابنه والمال من وقت انفاقا ابيه عليه ما انفق مات له
المنفق فبالبقية ورثة له ابنه من انفق عليه بالنفقة جدا على
مال الابن اما ان يكون عيلا او عرا في كل من الرجوعين اما ان يرجع مال
ابن في تركه ابيه او ما افاض اربعة وان كان مال من عيلا ورجوعه
تركه له بل يعاسب الابن ما انفق عليه ابوه كان انفاقا لولده مال
ولله العيز مع عرفه كسب النفقة دليل على تفرغه عليه بها المشهورة
المختر من العيز لو كان فصل المحاسبة فان ارضى له محاسبة الابن في
انفق عليه وفيه ما عليه كتابه في انفاقا محاسبة به لان كتب
النفقة على الابن فيخرج به اربعة نفقة وهو افقر من فرقة المال او يمسحود
المال العيز في تركه الاب وعلى نفق العيز فيه بقوله وان يمسحود المال
بانيه ابيات الامم في ما عرفت رجوع الاب وحلته والمال غير حالية
وباف صفة عيز الرجوع في تركه الاب والمارك باع على الميعول
مخروا لولده سبوقا والاعا عليه اي انفق عليه في غير انفاقا به
على الوراق بالاعتبار من وقت انفاقا به بغير المار والاراقا ونحوه

ف

عزائير، كما فرق بين موت ابي و موت ابنه، وفيما يجب من عاينه
 انما البق عليه ابو، وبالله التوفيق، وانما في
 ونكاحي من يتخون به، وثانيه انه اذا اكل من مال او بقى له من عند
 نفسه، وابقى مال ابنه على حاله ثم مات الاب، وادخل مال في الورثة
 على سمعته بما ابقى عليه، مما يتخون ان يتولوا به عند موته، فحاسبوا
 او بنوا الا انما سموا، ويسمى جاما، ان قالوا سموا، وقالوا سموا،
 ويكون عا ما قالوا، اما ان سمحت فلا يتخون ان يكون كذب في ذلك
 اوله يكفيه ما لم يكتب شيئا، ولا يحاسب الا بنوا ان كتب مال
 كان مال ابنه عينا، يحاسب به له، وان كان عرضا، سموا
 به له، قال ابن الدائم ورواه عن مالك، انتهى، ونقل صاحب
 كتاب ابن مخون، هذا زاد فيه، ان قوله، وان قالوا سموا، به له، ونحوه
 ولا يشبهه الا حية، لان الجاهل بينه وبين عا او ادم، وان كان له مال انتهى
 وزاد ايضا، ان قوله، وان كتب، وكان عينا، فلا يحاسب ايضا، ما نفعه
 ماله لو شاء، ابقى منه، وجعل كقبه على الارقية، في النظر، في مال قال له
 كله ماله، وابن الفاسم، وهذا المعنى، هو اول من لزم من خلال السنة
 من سماع ابن الفاسم، ما نفعي في الخطا، وفي عا، انه هو من ابيان
 الخليل، وتامل هذا النقل، في نقل النسخ، جعل بينه ما عا، لو
 ان كان معه سعة في الوقت، **و** نقل الخطا، ايضا على
 نواز النسخ، في وجبت على يثيمة السعد عشر مرة، انما عشرين
 من ارم ابو، من عليا، شيئا مما كان جعلت اليثيمة المنافيل
 باء هو على الورثة، ان لم عليها، بفتة، وانبتوا انها كانت في مفاضة
 مة، فخر، في كل له، عا سبعة، **و** **الحا**، انما في الرضى
 (٩) عشر مرة، بال عشر، في نيا، في عا، ما، وبيكل عا، في الورثة

وحسينا الاقرار به للولد من غير ان يترتب منه من **متر**
 مع ظهور سبب الاقرار وان يكون له حق الاحتياط
 من عقود واخرى واجبة له به ومنه والبرور **بحكم**
 فكلم من قبلنا بوجوب الاقرار في المخرج للوارث وبطلان اقرار
 للولد في ثمانية اقرار للزوجة وثلاثة اقرار لوارثيها بلخيرتها
 ان من اقرار لولد مع غيره بان يكون سببا كان يكون
 الولد ما نلت امه اوله اصل فيقسم له بال من مملوك اعدا وثلثة
 اقله ويقسم مع ذلك بدني في حقيقه والاقرار نافذ عاملا لها مضافا
 وان لم يكن للاقرار سبب وعقد له غير نافذ في قوله بان يكون له
 حق اختيار الخواجا بان كان الولد الفلاني عاقل لوالده والاقرار
 صحيح ثابت وان كان بارا لوالده فلا يلزم الاقرار للملكة ان يكون فصل
 التولية من الوارث والحرمان لولد العاق **قال في المقي**
قلت بان اقراره يترتب منه الاحتياط في ماله وله بنون
 سر والقرى اقر له وماله يضيف عما اقره فان كان يضاف اليه والاحتياط
 فيما تملكه من اقراره يترتب منه الاحتياط في ماله وله بنون
 بمنزلة من اقره يترتب منه وعليه يكون بيينة التمسك وحاصله بطلان
 الاقرار للولد ولعله حيث لم يشر الى اقرار سبب **وفي المير**
 بان اقراره حصل بغيره من غير اعتبار في ذلك ما ذكرنا من ان يقر للعاد
 دون البار فيجوز اقراره ولو اقر للبار لم يجز ان يقر له في نفسه
 الشارح ففهم القول فليقسم به من ماله مع ظهور سبب الاقرار ووجه
 ما في النسخ مما هو واليه اعلم
 وان يكون له زوجة بما شفع **بالمنع والعكس بعكس يتصرف**
 وان جعلها غيرة له حاله **بالمنع من اقراره كماله**

مع

ومع والحر من الزوجة في كل حال البصر بالخطور
 كماله مع تعدد ماله في ما منعه وكبره وعقود
 وان يكون بغيره الماشقة فيل مسوعة وقيل متفقا
 يعني ان الميراث اذا اقر للزوجة فلا يخلو حاله مع من ثلثة اوجه
 اما ان يكون معها الطوا مشغوما بها فلا يلزم اقرار له واما ان يكون
 بغيرها فيجب الاقرار له واما ان يخلو حاله معها ويبدى حق قبضه
 ان وري كماله فيجب الاقرار له وان تتركه كماله فيجب الاقرار له
 عيسى كان الولد او كميثا منها او من غيرهما وعقد له فيه بنوه في كل
 حال وكذا في كل احواله متعديا ومن ويبيع ذكره سواء كان الولد صغارا
 او كبالا وعقد له فيه بنوه ما منعه وكبره وعقود مما نافذ
 ايها منهم كسب يقتصر بين النعم والحقير يقتصر بين كبيرهم
 وصغيرهم موصى له سواء كان الولد عبقرا ما ذكرنا من ان يتركه
 في كماله يترتب له او بمات سواء كان صغارا كبيرا او كماله
 او بغيره صغارا وبعضهم كماله منها ومن غيرهما يبيع حقه
 الاقرار بها فواز والوهن والوصية انما اشار النسخ بنوه وان يكن
 بغيره الماشقة فاليجب الاقرار له الزوجه لزوجته يعني
 في المخرج قبضه والحق يقتصر فيه عيني على منافع ماله
 واعلم ان امره لا يخلو من ثلثة اوجه ان علم منه ميل اليها او صيانة
 لها فلا يجوز اقراره بها الا ان يجزيه للزوجة وان علم منه البغض فيجب
 والسنة ان لها باقرارها بما جاز على الزوجة وان جعل حاله
 معها في الميل اليها او البغض لها فلا يخلو امره من صفتين
 اما ان يترك كماله او يترك بنوه باذنه وري كماله
 فلا يجوز اقراره بها وان وري بنوه فان الولد كما يخلو

واما مضمون لقوله ان ذنوبه ولد اذ ما حلق فتسليح لم يرد ولم ياقص على
 حرم حجة الفراق ان انزلوا في مساو او اقرب مقلل المساو في كافر
مسألة الزوجية والزواج سورة الفجر لله يزوج الله الزوج المستقر
 استعمل البيت على مستلزمه لو ان افراق الزوجية لزوجهما يد في حال
 من ضمها كافراقها على ما تقدم سواء بمساو وفيه تقدم تفصيل في المضمون
 وان يكن الزوجية به شفع في الزوجية والثانية افراق الزوجية لا يفسد
 بفجر الذي في الزمان على ما تقدم بانه بمنزلة الفراق بالذي في كفا
 تقدم ايضا قال الشافعي في مضمون ما في ابن سنان في افراق الزوجية
 لزوجهما تقدم في افراقهما من الحلال السلام وفيه المعنى قلت
 بان فدا لثا امرأة في مضمون ما في فقت من زوجة مخرجها انما يقبل
 قوله قال لا وهو قول الله قال في قوله في المعام ابن القاسم سئل
 ما له من امرأة فدا لثا مخرجها فقت حر له من زوجة وقال
 اما المرأة التي لا دل لها ومثلها يتبع فليعوز قولها واما التي لا دل لها
 كمار ولعلها ان يكون بينها وبين زوجها غير الحسن بموتها تتم في الذي
 فلتك من افق في مضمون ما في فقت من فدا لثا مخرجها او من يتبع
 ان يكون انما اراد ان يزوج الله الله في فقت قوله وان كان لم يتبع قبل ان تنسى
مسألة في مخرجها في قوله الله الله في فقت
لهم به فدا لثا في قوله الله الله في فقت
ما لم يكن له البر في فقت بما ادعاء مضمون ما في فقت
 يعني ان من انسى مخرجها في فقت مائة لثا في فقت اسم مخرج
 لغيره ان في فقت مائة لثا في فقت مائة لثا في فقت اسم مخرج
 المضمون في فقت مائة لثا في فقت مائة لثا في فقت اسم مخرج
 الرجل المضمون ان له عليه ما تنسى وانكر لثا المضمون في فقت

وأيضا

واما انما قال حافظان بل لغيرهما في فقت مائة لثا في فقت اسم مخرج
 قول المضمون هو المضمون في فقت مائة لثا في فقت اسم مخرج
 القول الثاني ان النول في فقت مائة لثا في فقت اسم مخرج
 حبيب لما ادعاء المضمون في فقت مائة لثا في فقت اسم مخرج
 افراق الرجل في فقت مائة لثا في فقت اسم مخرج
 مخرج في فقت مائة لثا في فقت اسم مخرج
 وقال الله الله في فقت مائة لثا في فقت اسم مخرج
 افراق الرجل في فقت مائة لثا في فقت اسم مخرج
مسألة في فقت مائة لثا في فقت اسم مخرج
 المضمون في فقت مائة لثا في فقت اسم مخرج
في المضمون في فقت مائة لثا في فقت اسم مخرج
 رجلان في فقت مائة لثا في فقت اسم مخرج
 انه انسى مخرجها في فقت مائة لثا في فقت اسم مخرج
 يزوجها في فقت مائة لثا في فقت اسم مخرج
 وزوجه انها مائة لثا في فقت اسم مخرج
 وحرقها ان يكون اسم مخرج في فقت مائة لثا في فقت اسم مخرج
 في المضمون في فقت مائة لثا في فقت اسم مخرج
 انما انسى مخرجها في فقت مائة لثا في فقت اسم مخرج
 وسميها اخر ان يملك ذلك اليوم باخر او سمىها في فقت مائة لثا في فقت اسم مخرج
 كل رجلين مائة لثا في فقت اسم مخرج
 وتكون مائة لثا في فقت اسم مخرج
 رجل في فقت مائة لثا في فقت اسم مخرج
 انه في فقت مائة لثا في فقت اسم مخرج

ماقة فقال ان كانت عبيد لا يستحق ما كانا موروثة طارر للولادة على
انتمى وانظر الى قوله بان يصير في حق ما يتركه الزوجه او باع منه بغير قبضه
والى قوله وكان بينه وبينها بانه صريح في ثبوت وجود العوض ان
قيمة المصير اكثر من القيمة المصير فيه او قيمة المبيع وقت البيع اكثر من
قيمة ثبوت استحقاقه بايعه فلهذا ان كان في بيعه محاباة ما اطلق المحاباة
على ما فيه عوضا لانه عيني مساو لعوضه وانظر ايضا الى قوله يبيع
الارض بعشرة وهي نفسا بجماعة بانه صريح في وجود عوض في
الجملة وبيع العشرة مع كون الارض نفسا بجماعة ثم قال ابن
سليم ان ما تقرر من تطالبه ما نصه وسيل البغية في قبضه في كل باع عزام
ولرأى وجه تصحيحه ان لا يصدق في حكمه واستمر بالبيع وقبض الثمن ثم
توجب قبض الثمن وان ثبت عفو الاربعة لم ينزل ما كنا يجادلون ان كانت
وبعد ان اخبره وانه كان يقول كما اوردت كيف اقلها ب
ابو محمد بن عتابة انه اثبت سكنا لما قبله ليكمل العذر واخذ في النظر
ان ليس من اقرار الورث وانما نص حجة الدار لمنه الحجازة ولما
ابن الحاج ما عفر من ان عيني جابر كانا من وما ثبت من الله كتابا لم يرد
في الا ان عفر البيع لم يتضمن معاينة البض للثمن من ان لا ما يستحق
ويكون في النص الى ان يرد في العذر ومن له حجة في الرواية عن ابن
القاسم سبب ما لم يثبت استمره في حكمه ما يردت من هذا
من ان استمره او ان يثبت اذ لم يرد في هذا عيني ولم يرد من التمسوه انتم
ولم ينزل ببيع الارضات بعد ان لا يجوز هذا في البيع ببيعها وانما هو
قوله ونظر عترة وصية لوارث وكذا لان اثبت انه كان تابيعا لثمة
في كل ما ينافى في حقيقة ثبوت ان يرد في التمسوه في ثبوت العذر
وانتفنا ببيعها ان عفر من البيع والتصير سمعة لا في حقيقة

له ان يقولوا ان ثمة المقتري بغير البيع انتمى بانظر كيف
سمى ما عفر فيه تابيعا بمجواب ابن الحاج وجوابه ان ما لم يرض
التمه صفة وبيع حقيقة ثبوت التولية حيث قال المسمى ان عفر
من البيع والتصير سمعة لا حقيقة له وعلى كل حال ما لم يرضه ثمة
المستثني من العذر للمسمى البيع او المصير اما ما كان في التولية
او بغير الثمن من المحاباة فلهذا اعطى حكم التبرع وانما ان جيز
حله وان لم يجر كالأمر له ثمة المحاباة فوله وبيع من خارج ان يبيع
ان البيع الثمن كخامه ان التولية كما تقرر في انتمى في قول ابن سليم
وسبب الفهم في جملة ان لا يثبت وبيع ثمة تابيعا ببيع
حقيقة بانه يصدق ويرد على ان ثمة بالمينة او ان يثبت
في كل من باع ثمة انتمى انما ان يقول التمسوه في ثبوت العذر
بين الباع والمشتري وانتمى على ان البيع الذي عفره في الخص
انما هو سمعة لا حقيقة له انما ان يقولوا ان ثمة المسمى المستثني
بغير البيع انتمى ان يقولوا انتمى ببيعها وولان على ثمة انتمى
بالحمد انهم جميعا في انتمى في العلم عن كذا في عات وعلى ذلك
ثمة بالبيع الثمن في انتمى في الوجه الكافي ما يثبت بـ
التولية بقوله اما انتمى في التمسوه في انتمى في الوجه الكافي بقوله او
انتمى في وجهه بالعلم في انتمى في علمه وبيعهم وبيعهم في التولية
في علمه في انتمى في انتمى في الوجه الكافي في انتمى في علمه
بعض التمسوه في علمه في انتمى في علمه في التمسوه في التولية
في علمه في قوله ومع ثبوت ببيع الباع من ثمة انتمى في علمه في
التمسوه في علمه في ثمة في بيع التولية في علمه في علمه في علمه
المستثني في علمه في التمسوه في علمه في انتمى في علمه في علمه

فصل في حكم المديان

ومن عليته الامين اما موسى ^(عليه السلام) فكله كلم واما بنو خسر
او عسر فطار اخرا ^{فيهم} فيهم في شانه افطار
او معمر وفوا بان معمر ^{فيهم} فيهم في شانه افطار
او من عر ^{فيهم} فيهم في شانه افطار
والنوعات ^{فيهم} فيهم في شانه افطار
وان اتى بها من مع ^{فيهم} فيهم في شانه افطار

[illegible]

۱۲۰

ويا تعلقنا بحسن النفس الخامس وهو مجموع المال الذي هو الاموال والمناصب
 والساكنات في كل من هذا القسم الا ان يخرج افساح الميراث من مجموع المال والنفقة
 والنفقة اقل من اعماد النافعة اخرى: اخر تلك الافاض حيث فالرئيس من
 خارج على المال الراد ايملا وموته معتقلا وسياتة فستفهايترو ودمو
 الضعيف البحر الفيل ذات اليد **فالي في المفروقات** انه اتي كل به
 فانه يحس اتم الحس في اموال الناس او يوتي به العز وروى عن عمنون
 انه يضر بالرواة المرة بعور الميراث حتى يربح اموال الناس وليس له في اجماله
 لمزج ما له حكمه لانه ففد فاما الم يضر في اتمام الخصم على الدرء واي ليد
 ايجز من هذا افضا بما روي عن عمنون هو الواجب في مثل هؤلاء
 الذين ينفقون على اموال الناس ويرضون بالسجن ويحبون لياتوا
 اموال الناس ويستحسنونهم هو الواجب الزج ما تنحج في اجماله
 ان كتاب الله وقد قال عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه تعذر الناس
 افضية بفرو ما يجر كون من يجر اتم في **في المفروقات**
 ايضا واما المحبوس لتفقر على اموال الناس فلا يتجبه من العجز والرض
 على ما روي عن عمنون اجماعا على ذلك وهذا كله بين انتم على
 والكل على صاحب المفروقات على انكار النافهم بالبيت الله حبيب
 بقوله فيما روي ان ابي اتي بخاين فيكون بل حمل الالباب لوجهه وقوله متي
 يؤي ما عليه فعدن هو غلاة لقوله بالسجن والرض عليه ايسر
 وفروه را التبعاع عمنون اي عمنون ففد على المنة ان يربح فاما
 را يعرب في الما بقوله وهو يربح ففد على المنة ان يربح فاما
 بينه وان اتيه فجميعه وانما افاع بينه بالعرف فلا يثبت اليها
 والتفيل منه ومبينة حقة لبيته ولما لا عمو يتعلق بمبينة طالع الترخ
 من كتب بلوى وعلى باكل اموال الناس وانه يجوز حبس عليه اذ باله
 ويجمع منه ولما روي عن عمنون عليه انتهى لفله عمر الفقيه

وحقيقة الجمل من جلب وفصل الاختيار بما يجب
تجسسه بقرار نصف شهر ان يكون له في سبب الفقر
والعجز في نوبة شهران وضعفاء بن في الغنى الشان
وحقيق جاء قبل ما يجب بل بالوجه ما للمعين من سبيل
 لما وقع ذلك على المومنين الذي على حاله من خوفه مو سراً ومعتزلاً
 غير مخرج او موعوداً بتمعه بالكل على المدين الجمل العمل الذي لم
 يعلم ملا من عزمه وغنمه الوقيمين المول الجمل الخا من جيب تامة
 لثقتهم وبه بدأ في ان انه انما افصل لاختياره بانه يحسن ويختار
 من ارجح به بل اختار ما كثره الدين وفلته يحسن بقرار نصف شهر
 ان كان الدين يميناً فاما في الرواية كالور بيمان وان كان المال اكثر من
 هذا ولم يكن بالمال الجمل جوا مانه يحسن للاختيار فتمسرون
 ونحوها وان كان المال كثير اجزاء وهو الذي كتبه بالخط الطيف الشاف
 مانه يحسن للاختيار ايضاً اربعة اشهر ونحوها ضعيف ما قبله يليه
 ففراكله ان لم يات المدين المذكور فحبل بوجهه بان اتر به لم يسر واختار
 حاله وهو عزمه مجوز بان فخص من حاله ما يوجب سبباً يحسن ان لم
 يجر له انما هو من يفسد انكاره بقوله وحقيق جاء قبل
 سببه وليس ما تقدم من تعيين مرة حبسه اموا من ما يتقوى بلوما
 وكل الحقائق القلب فيمرا يميناً به وكانه من باب الجمل الموكولة
 لم يستطاع القلب في والتمه اعم القسم الثاني من اقسام
 مجمل الحال من تحت تامة اما يكونه اخبر ما له فحوا من مكان
 على ما به واما يكونه لخص اموال الناس وزعم نفعها وياية حركتها وهر
 رواه بن ايضاً في قوله والعجز للمروا المقصود لما يباينها الشان ولما اقل
 في المفومات وحبل المومنين على لداثة اوجه احوالها حبس المس

والجمل

واختار ومن جعل حاله والثاني حبس من الدوائيم بانه لا يغير
 ما وعينه والثالث من لخص اموال الناس وتغير عليها وادعوا الخ
 فتبين كونه انما لم يعلم انه جرى عليه سبب انما حبس لخص
 من اموال الناس ما لم يحسن التلوم واختار في الجمل الجمل الميسر
 ما يستبرأ امره ويكشف عن حاله وبه لا يختلف باختلاف الادب
 فيما رواه ابن حبيب عن ابن الماجشون يحسن من الدوائيم الميسر
 قرر نصف شهر وفي الكثير من المال اربعة اشهر وفي الوسخة شهران
 ووجهه ان له ان يحسن على وجه الاختيار حاله موجباً ان يكون على قدر
 الحق الوقيمين من لخصه والحبس من الدوائيم بانه لا يغير
 فانه يحسن حتى يردى او يكتع عزمه فيعطى وبسبب حال الشارح
 وقد تقدم في الفصل الثالث في احوال الباب بل اختصرت نفعه هنا
 قلت وكذا محلنا في الموقوفات فان سأل الموقوف للتلوم
 والاختيار ان يعطى جملاً حتى يتبين حاله والحبس قال في الموقوفة
 يحسن ان يوقف منه جملاً لم يبين ان كان بالوجه او بالمال حاله
 الصغار والموقوفين بالوجه من المال في من ربع ابن القاسم يريد
 جملاً بالحصار غير انفضاء المزا التي يجب سببه فيما للاختيار
 حاله بالحبس عن هابت من الضمان حبس ان تبين ان له ملاه
 حتى يردى وان لم يتبين له مال اهلوق بجر اليمن وان لم يحسن الجمل
 غرضه وان تبين انه عزم من الجمل اليمن اللازمة له التمس ما لنفسه
 المومنين اقسام الحبس سبب تعال عليه في فقره الثاني والثالث يا
 في قوله والحبس للمروا المقصود البتة في الثالث فقره في قوله او من
 على اموالهم تقدمه المليات اكلها في رايته زيادة على ما انتمت لك
 عليه فقره المليات انه لم يرد ما عليه بجر الوان عزمه في قوله وحبس

من غاب على المال الآية (و موته معتقلا)
وساقتا الميراث و ههنا جعل و بيعها عليه
و ههنا مع ذلك ان يورثا بحسب المال **يا الفايدي**
انكار ما يثبت في قول ابن سني في قوله انه قيل عن رجل ترك عليه
في نكاح له سبعة يكن بيعها بغير عتق فطلب صاحبها ان يتركه
و طلب صاحبها ان يتركه عليه و توضع رهنا و يوجله ابائا فيكون
الميراث ان من حقه ان يجعل السلقة رهنا و يوجله ابائا فيكون
فلته و كثرته و ما يكون خيرا في بيعها و لم يرد به اليها جهته
لما لم يرد به اليها و ههنا هو الذي يوجله ابائا فيكون
الرواية ان يتركه له و لا يتركه له ان يتركه له ان يتركه له
ما يكون فيه خير و لا يتركه له ان يتركه له ان يتركه له
الذي يتركه له ان يتركه له ان يتركه له ان يتركه له
على من يتركه له ان يتركه له ان يتركه له ان يتركه له
فان عليه خيرا ان يتركه له ان يتركه له ان يتركه له
بالفهم الذي من افهام الميراث و هو الذي ليس يورث المتقرب
فولم يورثه فصار اختراعا في كونه ان يتركه له
مع ذلك ان يتركه له ان يتركه له ان يتركه له
و جعله برأيه ما

والتحسين للميت و المتبني **الولاية آء و لموت العولم**
و ليس يورث من اختفاه **الحمل غار للميت**
و حرس من غاب على المال الى ان يرد موته معتقلا
نقدم ان حرس الميت ما يورثه له ان يتركه له ان يتركه له
من المال و انهم بان يتركه له ان يتركه له ان يتركه له

من انه يحبس حتى يرد او يتركه له ان يتركه له
المفروقات المحبوس للميت و التهمة للثقة لم يرد
ان يتركه له ان يتركه له ان يتركه له
الطلوبه العريضة و فعل المالك و المتقرب من العتق
ان المتقرب حرس الملة و ليس كذلك و لم يتركه له
ان يتركه له ان يتركه له ان يتركه له
المتقرب حرس الملة و ليس كذلك و لم يتركه له
ان يتركه له ان يتركه له ان يتركه له
حكمه (و ان يتركه له ان يتركه له ان يتركه له)
لما يتركه له ان يتركه له ان يتركه له
المتقرب حرس الملة و ليس كذلك و لم يتركه له
ان يتركه له ان يتركه له ان يتركه له
لما لم يرد به اليها و ههنا هو الذي يوجله ابائا فيكون
الرواية ان يتركه له و لا يتركه له ان يتركه له
ما يكون فيه خير و لا يتركه له ان يتركه له
الذي يتركه له ان يتركه له ان يتركه له
على من يتركه له ان يتركه له ان يتركه له
فان عليه خيرا ان يتركه له ان يتركه له
بالفهم الذي من افهام الميراث و هو الذي ليس يورث المتقرب
فولم يورثه فصار اختراعا في كونه ان يتركه له
مع ذلك ان يتركه له ان يتركه له ان يتركه له
و جعله برأيه ما

و غير اهل الوفاة فصر **تلفيق و بالقضاء و ع**
مير من الميراث و ان لم يتركه له ان يتركه له
و من له و هو ليس يورث و ان يتركه له ان يتركه له
و اوجب اخراجه ان يتركه له ان يتركه له
الجوهري الرمز المال الكثير انتهى و جعل الميراث
المال لا يورثه كونه كسبي و الميراث ان يتركه له
من اليد و كونه كسبي و الميراث ان يتركه له
حسب ما به و انه ليس يورث من اليد و ان يتركه له
العولم و المال لا يورثه كونه كسبي و الميراث
و قال ابن سني ان يتركه له ان يتركه له
في الوقت عتق و حرس الميراث و ان يتركه له

قال في المفردات واما انما اهل الدين بساطة من غير رياء ولا غش
 بل هو من كلامه سبحانه يبرجوا له ولا يجل عليه بل انقلب جميع
 عن رضاء عليه في الجحيز انما هو الغرض من جعل عليه لغرضه
 جعله له ليعلموا ان الله تعالى لا يجل له جليل بغير وجهه هذا
 ان قيل في الغطاء قد يصنع على اكثر الناس الا ان يجل من اجل تعري
 بالوجه ان غشوا الغطاء فلا يجل ولا يبرج فان يعلم انه من اهل النافذ
 ولو عدا الخريم ان غشوا ما غشوا وانه انما يبرج بالرد به والاضرار
 بتأخير حفت عنه وادخل في حقيقته على ما يصير في امر على الغطاء
 في يمين التهمة انتهى وخرج في كسر اربع عات بان اجميل الذي يجرى
 من ليس من اهل النافذ هو بان لا يجرى به النافذ في كل حال
 سهل وكان ابو بكر بن زبيري يمين في هذا على النجار كان الغلاب
 على اخوانه حضور النافذ حشرهم وكان يبري اليمين على النجار

وهو تنويع حشر النصارى
وعمل الناس على ما لا

يجب ان لا يختلف عمل الناس على ما لا يحسن تغيير العدم
 وهو لا يجرى من اعداء العدم بعلمه ان كانت او يحلون على العدم حتى
 يتبين الما من ادعى الما بعلمه ان كانت وهذا مقابله في العلم
 خلا ان بعض النوازل او في جعل الناس على الما وهو ما اعتبر
 فيه الغالب وخرج الما من تعارض الجمل والغالب كان الما لان
 الما من ان لم يغير الما بملكه شئت والغالب من الما ان شئت

ععمل على الغالب في هذه القول
 ويظهر انما من يغيره او عن
 بما اقتضاها الرقيم ما اليفين اخراج به في اليمين

من

ومن نكوله عن العلي عليه السلام

يعني ان الله ينفذ فيهم عليه يكون عرما يعلم ما لا يعلم
 بالحق ونفذه انما يجب انظاره وفرضه فيه يكونه ضعيف النحر
 قليل انما اليه بمؤلفه عرما والمكشاهة في الوجهين انما
 تكون على ما يعلم ما التهمود كما على التبر انما كانت على العلم بلامه
 عرما من عرما المشهود فيه للدفاع المتفرقة ان كل من شهد به بظاهر الحال
 بلامه له من اليمين والى هذا اشار باليقين انما انما على ما يعلم
 صلح ما اقتضاها رسم التهمة من العلم كما على البينة واليمين انما يكون
 ملائما بانما انما عليه وما على له به بلامه على حقيقته على التبر كالجمل هذا
 الما من اليمين بالالله الذي الما هو كما يعلم نفسه ما الما هو انما فيها
 وما يقول الما في والى هذا اشار بالبيت الثاني وانما انما على من اليمين
 وانما من ماله بيمين وما يجلو انما الى هذا اشار بالبيت الثالث
 والملا من الما التبر حالة العدم وحالة الضعف وعمله بما اقتضاها
 يتعلو بنفسه وباري بمعنى صلح واليفين بالخير على صلح ما
 واليمين في الما البيت الثاني نعت كثر في حالة الضعف وحالة العدم
 متغايرة تارة في صلح على كل احواله منها اختلاف ما يبين على
 الما من يمين على حالة العدم تارة في حالة العدم كما تقدم
 وينبغي على حالة الضعف انما يبرح منه الما القليل الذي يبرح
 ان يبرح الما ما يعيش به هو ومن يجب عليه بعفته لخص يمينه وينبغي
 ما يبرح على من الدين على قدر وسعه ووجه كما خرج به الما الما
 بغيره قوله ومقتضى الضعف على ما يبرح به لغيره ما يبرح وسعه
 فالانما كسر انما عات بانما لوالا انه ضعيف التبر مقل قليل انما اليه
 لآخر منه حلة القليل ودمع لغيره ما يبرح به هو ومن تارة

فبقتة واستعملوا معها ايضا ابن سبط صفة الشهادة على العدم
 ان يقول الشاهد انه يعي به فغير اعرفه لا يعلم له ما كان اياها
 واختلاف ان شهدوا انه مغير عليه ما لم يراه كذا صراوا بالاختلاف
 ان شهدوا انه مغير ولا يثبت على ما كان من البتة وفيما انما
 لا يثبت على وجه العلو في الوثائق المجموعه ان لا يثبت
 المطلوب ما لا يستلزم به منكم الغرض بالثبوت له ما لا
 كذا هو بالاختلاف في عرض وكذا في زعمه ما لا يثبت في كل
 اية انتهى عن حلقه فذكر على البتة في الميثاق بقرائه
 الرسم البتة ووجه الصواب ان لا يثبت على العلم ولا
 يعلم على البتة انه يعي له ما لم يعلم به من مودع او
 بانه يثبت ان يثبت اذ قطع من الاستغناء ووجه النظر ايضا ان كل
 العلم في كل ما يثبت انه يعي ان لا يكون له ثبوت
 وحيث ان رسمه وعلمه كان عريضا لا واه القرضا
 لما ان استغناء من بحر العدم ما لا يثبت به بالثبوت
 بحيث اذا شهد به المذنبون ثم شهدا على الرسم بالاعتذار الى غيره
 بصادق علمه اما العجز عن المذنبين فيما شهد له به واما انما
 بان هذا المذنبين يكون عريضا لا واه القرضا بالثبوت
 قبله في ان استغناء بقرائه ما لا يثبت به بالثبوت
 حيث قال في يمينه ران من غير يمينه في كذا ان كان
 البتة انه اذا افاد الغي ما لا يثبت القريب على علمه وحلقه
 ما لم يعلم به بقرائه ما لا يثبت القريب على علمه وحلقه
 استغناء ما لا يثبت به بقرائه ما لا يثبت القريب على علمه
 وفرضنا من بعد ثبوت العدم او اجماله البتة ان عزمه متعل

وانما شهدوا انه امتد ما لا الى ميثاق كذا في الخبر بن عليه علم
 البتة لان كذا لم يثبت عليهم والاعتذار اليهم في الشهادة
 بالعدم فيجب ان يثبتوا العلم انما العلم ويبلغ اليهم
 في شهدا منها انتهى **فكر** في ميثاق ان شهدوا ومن
 علمه في ما لا يثبت به في الميثاق بما لم يعلم به في الميثاق
 في شهدوا في ما لا يثبت به في الميثاق بما لم يعلم به في الميثاق
 وانما شهدوا في ما لا يثبت به في الميثاق بما لم يعلم به في الميثاق
 ونحو الحكم مما حصل في يد من يعلمه الميثاق واما ما علمه
 في شهدوا في ما لا يثبت به في الميثاق بما لم يعلم به في الميثاق
ويشيع اعلان المذنب في كل شهر بامر الحكيم
وعلقت للضعفاء بعد الغي ما لا يثبت به في الميثاق
وكلاب يفتشون المذنبين في كل شهر بامر الحكيم
 انما شهدوا في ما لا يثبت به في الميثاق بما لم يعلم به في الميثاق
 الناس على المذنبين في الميثاق ووجه العلم بالثبوت
 الشاهد وكذا في الميثاق في الميثاق ووجه العلم بالثبوت
 كذا هو في الميثاق في الميثاق ووجه العلم بالثبوت
 من الميثاق في الميثاق في الميثاق ووجه العلم بالثبوت
 انما يثبت خضعه وفلانة بقرائه ما لا يثبت به في الميثاق
 وكافته وتقدم هذا الميثاق في الميثاق ووجه العلم بالثبوت
 جعله في الميثاق في الميثاق ووجه العلم بالثبوت
 بانه مما لا يثبت به في الميثاق في الميثاق ووجه العلم بالثبوت
 ما لم يعلم به في الميثاق في الميثاق ووجه العلم بالثبوت
 انما يثبت خضعه وفلانة بقرائه ما لا يثبت به في الميثاق

التقليد من الروح بمقتضى قول الفراء وهو ان يقول عليه غراما فيسجن
او يقول عليه فيسجن عنهم فلا يجوز في الجحد والمجولوا بينه وبين
النقص في ماله ثم قال شيخنا رحمه الله بعد ذلك قوله تعالى من كلام
المؤمنين ما نصه ولما نزلت كتابا من عند ربك انزلت من فوقك
انزلت من انزل كلامه الذي من جملة ذلك انما كانت له الآية الاولى ما قبل
التقليد اشار اليها الشيخ خليل يقول للخرم منع من اجزاء التبريد
بما له فصح ذكر مروج هذه الآية في كتاب ابن رشد يعني قوله
من تنبيهه وسماه ان جعل في حقيقته واعطاء غيره من اجله او كل
ما يبرر ان اخر ما ذكر (الحالة الثانية) تقليد غيره وهو ان
اليه يقول وليس حقا او غابة ان يعلم ملا في بكلمته وان اسير
عني في حل ان يعلم له او يبنى ما يفي بالموجب مع من نصري
ما لي بقوله بكلمته في حل ان بكلمته الغريب او بكلمته الذي في
حل هو مع قول ابن رشد هو ان يقول عليه غراما فيسجن
او يقول عليه فيسجن عنهم فلا يجوز في الجحد والمجولوا بينه وبين
تقليد غيره وهو ان اشار اليه بقول الشيخ خليل في تقليد
الغراما فيسجن عنهم ما لا بد من الغراما به وهذا هو التقليد الخاص
وقد مر في آخره من انه الغراما بنفسه على الله وعلى غيره
فيقال في شرح قول خليل في تقليد الظاهر اي تحتمه غلام الله
انتمس بل يقتضاه وهو ميراث من حقا ومن حقا الذي من جملة
بلا يجوز له هبة ولا صلقة ولا عقود ولا اقرار به ينزل فيهم عليه
وفي الموانع انما قاموا وينوون في تقليد غيره وحقا او بينه
ويخرج ماله وما يبرر القاسم او تشاروا فيه فيقول المحل والتقليد
واستقر الشاخص قول ابن رشد انه اذا كان غرضه التمسك والتقليد

ما

باجور وغيره في الغيب فالله عز وجل قال ما له من مات او لم يمت
اليه من الزمان عليه وان كان الجحد
والاعتقاد ليس له التقليد له ولا قبول غير التقليد
وهو محقق انما ما عينا ماله وما عليه اعني
يعني ان المعلن انما يكلمه بيمينه بان يقتصر ما وجه له الاعتقاد
منه ليخلص الغراما به في دينه بل ان شاء اعتقد وان شاء لم يقتصر
وانما اعتقد لغير الغراما به في دينه وكذا لا يلزم من غير غير التقليد
من جهة او غير ما ذكره الميراث في قبول السلب اياها علم ما لا يفي
كلام ابن رشد والى هذا اشارنا في البيت الاول واشارنا اليه في البيت الثاني
انتمسك في انما اعين من نفسه او لغيره وهو من علمه من فرائض
اوره بيمينه وهو ما يفي بتبصره التقليد للمعلن لاعتقاده ما رغبه
ما يفي ما يفي علمه **وفي كسر** انما عاين قال الفقيه ابو
الوليد رحمه الله في المقتل با اعلم انه لا يلزم المؤمن ان يتسلف وما
ان يستوحيب وما ان يته اياهم ليعلم ما عليه من الدين وما ان يقبل فيثبت
من علمه ان يطلع له في الملقح وكان الغراما به يعلم بما ملوه علمه لا يلزم من قبول
معون محض وما يقتضاه من ان يطلع الجاهل ان يبلف للمالكين فيضيه
عالمه علم الغريم المطلوب ويرجع عليه لزمه ذلك ولم يكن له ان يمتنع
منه كل المعروف بما هو له كالب ليس للغير المطلوب فلا قول له في ذلك
وما يجهل كما يقتضاه منه **وفي طعير** ابن رشد وانما ذهب
للمعلن جهة او تقتضي عليه بصلقة او وصية او وصية او وصية
له شعبة فيما ربح لم يجز على قبول يمين من ذلك انما هو في
كسر انما عاين والتسليم فيما يفي من شعبة بيمينه من وصية
او فرائض وما لا يقتضاه من انما يفي عليه به من حقا كذا في السؤال

Copyright © King Saud University

الخلالية في الحقيقة تعزله الناحية رحمة الله
وان تكرر تعكبا بلا يفسر بحيث ان نظام تميز الصور
 يعني اذا كان الضرر تعكبا بحيث تميز بين الخاص والصور بانه يزل
 وان يفرط في التسامح وتبين الشخصيات بحيث يميز بين ما هو مشترك
 الصور بحيث يميز بين ما هو مشترك بين الجميع قال في الوفاة
 المجموع ومن ذهب الى ان يكون على جارية كوة او بابا في عرجة ليس منها
 على ما في جارية او اسطوانة او عرجة منع من ذلك بان يكون في فضاء
 عليه بقلوب الكوة والباب بالبناء وقلع العتبة ببناء ان ترث ثمانية
 كل الزمان ونسب الامر كانت حقة للباب ونفرا انما لغتة عبيد
 منع شئتو كذا يقضا بقلع العتبة في بابا الى ان يطلع بقلعه انتمى
 وفردا يقضا بقلع حقة الكوة للعتبة الزكوة في عتبة الباب وفي
 كروا ان عات المساور انما ينع اذا اتيته انما كان واما الى تفتين
 بلا ينع من الاستغناء
وما شتر الرجح يوتي جميع باعله والربع وما يقع
 يعني اذا كان الضرر الحادث على الجار ينتز الرابطة كالربع فان
 باعله ينع من ذلك قال في كروا ان عات المساور ربع الجازة
 ما يتاخر بكونه كالقرو وتضمنه مانحه بخلاف ان يكون في دار
 او طائفة في دارا ربع في جارية بها خا وما يقسمه او ما توديه
 رابطة من الرابطة المنتنة في جارية بينهم وتصل الى الدار وتوحي
 الى انسان وتوحي غيره عليه الطلة والسلا من كل من شتر الجارية
 نسبتا بلا يقع مساهمة في جارية في جارية في جارية في جارية
 لغيرها او به العمل انتمى و شتر يعلق في جارية و جنة ينع باعله
 خروا الرابطة وحلتها يوتي

وفول

مكتبة
 جامعة
 القاهرة

وفول من شتره مفرد على مقال من ينبغي بحسب
 يعني ان يكون امر امانة على جارية ان عليه في ذلك ضرر او اذ عسى
 المحرك المذكور انه اضر الى مفدي في ذلك واما كل من يمتنع على عوا
 من ائف الضرر مفرد على من نفعه فليس ضررا ان كان في الجارية
 ان اتي بعتبة تسكن به في اضر على ملكه في ذلك لم يلقف الوفاة
 في البينة التي شهدت بالضرر اتم شتمها في واولي بالحق بما انتص
 في حقها في المتبقيات
وان جوار سائر تميز او كان خشيعة السنفوط هروما
من ابي بناء لوزي عبرا وفي الكال ان شئت اسنرا
وعا من المهرم دون يفتقر عليه بالبناء وهو فاض
ان كان دون جوار كان ملاب والعجز عنه لا يلا انما السنة
وان يكن شتر كما من مهرم دون ضرورة بياق التزم
وان يكن مقتصر بالحق ان يني مع شريك وهو السنف
من غير الجوار بان لا يوقس موصعه بينهما انما احسن
 الجوار السنفوط ينع في الدار وشبههما في الجوار ان يكون ملكا لغير
 مالكه الدار في او يكون مشترك بينهما فان كان المصرا الى الدارين
 في دهر فان الجوار لتعبره او مهرم ملكه خروا معفوكه بانه لا يفسر
 على بناء به بل ان بناء فيهم وان سلا تولى بناء فان الجوار بمقتضى
 فيقال ان طاعبه لم يفص ضرر في ان شئت باسنت على نفسه ما دفع
 وعلى ملكا فيه بالاعتذار لاولي واما ان مهرم ملكه لغيره فواجب بانه
 ينع عليه وهو بناء به لظهور قصر ارادة الضرر بالجوار ان كان له مال
 والجوار ملكا له كما هو جرض المسئلة فان لم يكن له مال يمانه يرد على المهرم
 لعدم ما يضر بجارية وافرقة له على بناء به والتي في ذلك انما ينفرد وعلا

ليس هو من مقتضى التيسير وان كان الجرار مستقيما فيش الحار من مودة
 لمصرها بان حرمه لغري موجب واخرون قد عودوا له من قائه يلزمه بناء
 لانه حرم ملكه وملكه غير موجب وان لم اشكر بقوله وان يكون
 مستقيما كما في حرمه من دون ضرورة بناء التزم وان حرمه الجرار المستقيم
 فيه لموجب نحو سقوفه منقوشا عليه لكونه غير ان يحس
 الممتنع منه ما كان بنائيا فلا استكمال وان يتغير او امتنع او احدهما
 من بنائه والافعال في حرمه بينهما بقسمين موضع الحايطة المشتركة
 قارية المفصل المحمود وان سقط جدار رجل او حرمه نحو سقوفه
 لم يحس به في اعادته وفي الجار استمر على نفسه او دعه وان حرمه لغري
 ضرورة فيضي عليه باعادة بناءه ان يعلم انه لما كان الجار بينهما
 قسما فان ابنى الجرار من الاعادة بان كان يقسم قسمه فافضو
 على الا يبينهما بالبناء مع حليته قال الجرار من سبعة عشر من
 اعلاء الاربعة اذ ان يتغير على قسمته في حله على كونه وقال العيسى
 ابن دينار يقسم بينهما على ما يلحق كل واحد منهما نصه مما يليه
 وفيه معيين ابن همام قال العيسى عن ابن القاسم في الجرار يكون بين
 الرجلين فينتهم فير الجرار ان يبينه ويأبونه له طبعه انه لا يرمي
 بنائيه وان لم يبين ان يستمر في استمر حاله ان يكون الجرار بينهما
 فير من ان يبين مع حليته اذ اراد له قال العيسى يوم وليلة
 على ان يبين في حله بان كثر قاسمه موضع الجرار فليخ نصه في
 يليه ويخلفه نصه مما يليه فالصنفون والاختلاف في الحايطة
 الحايطة بين الرجلين يحتاج الى اصلاح وتتمم فلا يري الجرار
 الا اصلاحا والبنية فيمنه من الجرار التي ياتي منها ومنهم من قال
 في غير ذلك انه لو قال ابن القاسم من رواية عيسى انه كان حايطة

بين

بينه من فخره لمصرها فعليه ان يبينه اذ كان من حرمه
 على وجه الضرر وان كان حرمه مطلقا حليته في حله او ان يبين من غير
 فعله فلا يحس به بنائه كما كان وروي عيسى عن ابن القاسم انه
 يحس به بنائه ان كان حرمه او ان يبين من غير حله اذ كان
 فويضا على بنائه بان كان خاليا عنه لم يحس به بنائه انتمى
 وجداره على جعله من وجب يقسمه فير ما و حرمه بالبناء للمنايب
 والطالب الى البناء والجوار ملك الواو مصر وجداره الى التفتي
 واوجر له لغيره يقال الجرار المستقيم او جدران حرمه في اصلاح
 وقوله وان كان له ان يملك حرمه من حله وادبه ويجوز ان كان له وان يكون
 الجرار المستقيم مستقيما كانه هذا يدل على ان حليته الجرار المستقيم
 الجرار من بنائه ويجوز التزم وان كان حرمه المستقيم المستقيم
وان تراعيها بالفحص: لم له العفو والبناء:
 يعني انه اذا تنازع الجاران في حايطة التزم بينهما فادعه الى حرمه
 ولا يبينه الجرار منها بانه يقسمه لمز تكون له عفو وعلية تكون
 بناؤه جميع المفصل المحمود رانه اذا تنازع رجلان في حرمه ولا يبينه
 لهما ولا حرمها فضي به لم له العفو والفتك والبناء مع يمينه ويحس به
 ابن همام قال ابن حجر الحكم عن ابن القاسم ان المختلف الرجلان
 في حرمه يبينه اربيع كل واحد منهما يمينه بان كان عفو بنائه اليهما
 في يمين بينهما يريه بعراياهما وان كان يحفر في الجرار ومثلها
 التي يريه لم له العفو في حله او لا يتغير في العفو التي البنات
 عن عدى البينة انتمى في حله و يفيض الحايطة لم البينة
 الفتك والعفو في حله في حله في حله في حله في حله في حله
 الجرار ولم يريه البينة انتمى في حله في حله في حله في حله في حله

فخرج ما حتم في تحت عن حروء ملكه وبها جلا جلا والخال زوج هيشق
 ان سبوا الجرار الى الجار ونفذ عليه بانه يقطع من تلك الغمان ما
 اضره وانتشر ان الضرر عادت على الجرار وكلها من الضرر يحكم
 بزواله وان سبقت الجار الجرار فيكون الجار على الجار الوجه الاول
 يقطع ما اضره وانتشر في حروء ملكه وهو مراد بالتقشير
 والثاني انه يتركه وانما اضره وهو الشجر الغوليز قال السراج
 والقول الاول المخرى وقوله كذا في ملكه ربه قد ياتي موضع
 الذي ليسوع له بناء وبه جلا سبيلا في تحت عن حروء ملكه
 شجرة الجار جف حروء ملكه والقول الثاني ان الجار يحسونه وجمعه
 ان الذي بناه الجار انما جعله في حروء ملكه هو الجار في الرضع شجرة قد
 استخففت بانتشارها هو الجار في الرضع ملكه هو الجار في الرضع
 انتشار الشجرة لبنانه وكلها الغوليز وجهه ولكن الثاني هو انتشار
 عليه كتابه ابن يوسف بن حبيب قال في شجرة تكون الرجاء
 حرار الرجل تتسور فتضربه بان كانت اخرج من الجرار كانت على حالها
 هي عليه البين من انتشارها فلا يقطع وان حروء ملكه ان بعد ما
 ما بناه الجرار وكانت تضرب الجرار وليس من شجرة الجار الجرار
 على حروء ملكه وقال ابن المجلشون تتسور حروء ملكه وانتشر من انتشارها وان
 اضره له الجرار انما قد علم ان هذا مكان الشجرة من حروء ملكه فبذل
 بناء الجرار وقال اصبح كقول من يروى به افواه ابن يوسف وقاله عيسى
 ابن عيسى وقاتلوا جميع وان كانت الشجرة على حروء ملكه يقطع كل
 ما اضره الجرار من قليله او كثيره قال السراج والخفا بوجه من القول
 المتسور انما كانت الشجرة اخرج من الجار لان الجار يقطع الجار
 على الشجرة فذلك هو الموضع الذي بناه حروء ملكه انتشر

ففعله وكل ما كان من الشجر الذي كل مبتدئ من الشجر وجواب
 في قوله بان يترك الجرار حروء ملكه يقطع ما يقطع الجرار انما واسم كان
 ضحى يقطع ما الواقع على الشجر ومن الجار بينا للامام الذي
 في ما وجب في حروء ملكه الجار اسم يقطع ما يقطع من الشجر
 وهذا اسم كان في البيت الثاني وضم فيه الجار
ومن نفعه ملك شجرة اغمانها عالية منتشرة
بلا على اعنة الجارها لا يار تبا عمارا انتشارها
وكل ما اخرج عن حروء ملكه يقطع ما ينتشر
 يعني ان كانت له شجرة في ملكه فكانت اغمانها وانتشرت
 حتى صارت تتسور منها على الجار انما اطلع عليها فلا يقطع الجار
 في ذلك الحجة له في الانتشار عليه لانه يقطع تلك الراية ان ينتشر
 وغاية ما عليه ان يقطع من اغمانها ما اخرج عن حروء ملكه ويكون
 النفع مساويا لغيره في حروء ملكه لانه يقطع ما يقطع من الشجر
 قال ابن الحنفية قال ابن حبيب في شجرة في ارض رجل بها التمسح
 حار يتسور منها على الجار انما اطلع عليها او غرسها فريسا
 من حروء ملكه انما يقطع منها في حروء ملكه لانه يقطع ما يقطع من الشجر
 وكان له حجة في ملكه من حروء ملكه لانه يقطع ما يقطع من الشجر
 انما اراد ان يقطعها او انما اخرج من حروء ملكه لانه يقطع ما يقطع من الشجر
 الجار يقطع وغروء ملكه في حروء ملكه ابن حبيب وضم فيه الجار
 وامنه لانه الى السماء فلا تغير عن حالها كل البنين ويرفعه الرجل
 فيستريح بالوجه والنس عن الجار وان كان انما هو في ارض حار يقطع
 وتقطع وتتركه الى حروء ملكه لانه يقطع ما يقطع من الشجر
 ارض حار يقطع حتى تفرق حروء ملكه حروء ملكه لانه يقطع ما يقطع من الشجر

فهو الحق به على ما اتوا اذ كان كون الجبازة بما جعل الضرر جوازاً فتقوى بها
 حجة بل يرد به قول التمام كقولهم وانما هو ككتاب ابن من كان ما كان
 من الضرر يفي على حاله ولا يفرق ولا يميز بين ما يوجب ما يوجب او كونه
 وما انشبه ذلك بأنه يستحق بما تستحق به كماله من المنة عام بحيث
 عليه بطلان ما جعل من الكذب والمكاشفة والجمع التي يستفزع
 فيها ما به انه لا يستحق ذلك بل كان به الاملا من المنة كان ذلك كماله
 زمنة كثر وزاد ضرره ما تنفع فيه المنة حقيقة ومن احسن عليه ضرره
 اكله اذ خرج من حاضره من سحره اذ عثره من المصراع المضر وعلم
 بطلان ما ينكره ما عثره فيه عثره اعمام وتوهم من عثره من عثره
 من الفياض فيه بل فيما له بعرضه المنة وهو كماله استحقاق وهو من ذهب
 ابن القاسم من انه ابن العنق و ابن الفطاح ثم صرح المنيح القول الثاني
 بالعرض سنة ثم قال او بل بالالفياض وهو كماله استحقاق وهو من ذهب
 الضرر على ما قرب والمجيب سواه على القول بجوازته وما يفسر في
 بطلان ما يبين القرائن والمجيب كماله من عثره في استحقاقه كماله
 ما بجوازته فانه ابن من عثره مسايله انتهى وقد تلخص ما تقدم ان في
 حوزا الضرر طائفة اقوال الاول انما هو ما تقرر به كماله المنة هو الذي في النظم
 ومثله تقدم عن الشيخ والثاني ان الجبازة صرح ابن سائون كما تقدم عنه
 والثالث ان التبديل بين الضرر المنة يميز بين ما يوجب ما يوجب
 وهو الفرق فله ابن سائون كقول كتاب ابن من يزول ايراد النظم التنصيص
 على هذه الاقوال فقال في ذلك الاقوال محموزا الضرر ما يميز بين ما يوجب
 وانما قلنا انها تستبعد من هذا البين كانه اذا كان القول الثاني ان الجباز
 ما يميز بين ما يوجب الجباز مطلقا والثالث مغايله الجباز مطلقا هو اصر
 الجباز على الحقيقة الجبازية من كون حوزا كماله دليل القول الاول

٧٧٥
 وعثره دليل الكثرة التامة اعلم وقد ذكرنا السراج هنا
 عن غير ما يرد على ابن سائون ففسر ما جعل من الرجل ماله ما يوجب
 المنة كماله افسا منه ما يوجب بانقضاء المنة المضر تبينه وتوهم للموار
 القرينة منه ومقتضى الجباز والعين والراية الغيبة كالمراغ وما يضر
 بالمعزات كالكيفية من جهة ما يوجب او رضى تضرر بعد رآته
 وضرره كماله من منة كونه او باء او فصة يشرفه منها على عياله
 ومنه كماله يوجب منه بانقضاء كماله من منة من الضرر اجماع غريب
 ابن فيض به في فلة عمارته ونفطار علقته او يضيح به جاز ما
 يوجب به جاز الضو او الشمر او الريح وضرر المصوات كماله عثره
 والجماع والشراة وفيه فله من الرجلين خطا كماله منه ما
 يوجب به وجوب المنع منه كان يجر كيعارضه جازة قرب انور جاز
 ويمنعه به الريح عثره الزوفا ابن القاسم هو ابن رابع يوجب واختلاف
 فيه قول محموز وقال ابن سائون والمجيب لا يفسر
 ومنه ان يبين ما يوجب ضرره ولم يبق من حيث به كماله
 عثره والفرع من تمامه فيكون باليمين من قيامه
 فان يسمع بعد بلا ضرر بل فيما فيه للمبتدع
 وان يكون حين الخطا باعاً جازاً المشتري فيجوز الاستكاع
 يعني ان من والجره يبيع ما يوجب جازاً به ضرره فسكت ولم يميز
 عليه حتم من من يبيعه واراد منه من عثره لم يمانه يميز من منه لكن
 بعد ان يبيع ان من كونه ما كان رضى منه بطلان ما يوجب به ضرره انما
 الجباز يبيع ما يوجب به كماله من منة بطلان ما يوجب به ضرره انما
 وان يخاصهم بطلان كماله خصامه فان المشتري له ان يخاصهم في الضرر
 المحرك على المشتري فلو استكاعه على ان يبيع ما يبيع خصمه

ما ينبغي فإلى الوثاقين المجموعتين من كل من أحدهما بيتا آخر به
 بقي الباع منه فعليه اليمن ان يكون تحت كل الباع ان يكون على
 اسفله منه للواجب له في ذلك ويقطع الضرر ويمنع له كل من سبيل
 في رجله الرخص ففانوا لونه غير تام من وجه الرجل باب ما الى
 هذا الرضا وبقي كل المفقود كذا في احوالهم باع الفوم دورهم ببارا
 متناحما اغلاق هذا الماء المحرك والفتح بان لا يفتح كالمناجس
 منه الفياح به وانه قد حصل عليهم بها وبقي ابن عاتك ليس للمناجس
 فيه كلامه والاضحى واذا كان الخلاصه للبايعين وانما لم يفعلوا حتى
 باعوا بهورهم منهم ان شاء الله وروى ابن حبيب عن علي بن ابي حمزة
 جعكون واصبح انه اكله للمشتري في ذلك ان يكون البايعون باعوه
 ومن خصصوا به في ذلك وفي وثايق ابن الحكم المعروف ان للمبتاع البيع
 على عذر والضرر كما ان الراتباء كانه وكيل للبايع في ذلك انتقم
 وقال في خطيب مسئلة ابن حبيب ان يكون هذا البيع على قول
 غير ابن القاسم كما ان يكون على خصوصية انتهى في السكك وحيث لم يرد
 ومن احرك عليه بيتا فيه ضرر فسد كونه من غير ان يملك عليه
 فعليه اليمن ان يكون له في ذلك رخصه باسقاط حقه فيه فان باع به
 ما لم يملكه الضرر ولم يملك به كان ذلك فيه فيكون للمبتاع الفياح به فان كان
 قد نكح فيه وباعه وتوفي على الفياح وان للمبتاع ان يملك فيه ويقوم بما كان
 للبايع ان يقوم به من ذلك انتهى وهو كلام الداهية من ما حرم ما

وما نفع الرجاء والشمس مع الجار بما ينبغي لمن يمنعها
 يعني ان من بنا بيتا يمنع جاره الرجاء والشمس او ما عاها به لا يمنع منه له
 قال في المفتي فقلت بلو بني بمنعني بيتا الشمس التي كانت تنفذ
 به دارك والرجاء وان منعته من ذلك قال انتهى ومن الرواية ما لا

من منع بيتا منه فجدوا زبنيان جاره ليعرضه عليه لم يمنع من
 منع بيتا منه ومنع من الضرر به وان منع بيتا منه فسد على جاره
 او اكله من ابراب غيره رخصا ومنعه الشمس ان تمنع من
 حتى لم يمنع من هذا البيت ان قال ابن تايه يمنع من غير منع الضرر
 والشمس والرجاء انتهى فزوج ان كان البناء بمنع الرجاء على
 الاثر في بيعه الرضا عن موقوف ابن الحشوة واصبح انه يمنع من
 البيت ان جرحه منه ومنه اوله سبيل ابن الامام وقال يجوز له ان
 يبيعه في موضع يبطل الرجاء من جرحه فقام الاستدلال به في راسية
 قال ابن تايه وسواء لم يملك البيت الى البيت او الى البيت الى
 ليس له ان يجرى على جاره بيتا اذا يجرى به اثره انتهى وعلى من
 اعتبر الكسب فليحيط قال الامام في قوله فيمنع من الرجاء فيقال
 الخارج وان كان هذا هو المسموع وهو منع مانع الرجاء على الاثر من كسبه
 يكون البيع في مانع الشمس التي هي نطفة الرجاء عن جرحه فصار الرجاء
 هو نطفة الضرر ومثله فشمس العجوة ومثله **فمنع**
 قال في المفتي في منع بيتا بغيره من جاره بانقطع ما اليه
 الاول وعلى ان ينقطع من الجار اليمن المحرقة وقال انه على من لم
 كان له ان يقوم على احكام اليمن المحرقة ويقضي عليه به ما وسواء
 حكم عليه الوسمه او في غير الوسمه

في حياضي الغضب والشغب
 وغاصب يبيع ما استغله من كل شيء ويرد اصله
 حيث يري تحاله بان يلبه فيقول والمثل من مثل المثل
 ابن عمر في الغصب فخذ ال غير منجمة كلما فخرها بالخوف فقتل
 الرضا فوله لغيره ما اخرج به غير ان كان له من حقه ان يملك

عليه غصبا اقلية منصوصا عن الغلبة او انما له
لغة فلتا اصلا من ان يقترن اعز له بالاعتماد كتابا
للتأخير بعد هذا الترجمة وقوله غير منبغلة اخرج التقي وهو اخذ
المنازع كسكنار مع وحركه بانه نعه وليس يغيب وقوله كلما اخرج
به اخذ بغير كظم بالكل ما حكم به المصوب من طالع عن الغاصب واخر
وما يورث من مال الغير وما يتنوع من العبد وما يورث من مكان غير
وقوله فسر اخرج به السمنة والصحبة وما اكتسبه له من الجاهل
ما بها وان كانت كلها الاكثر ما فهم فيها وقوله لا يجوز ما اخرج به
الحياة وكما هو كمال الشيء انه اخرج الغيلة بقوله فمراة كافر
الغيلة كانه يموت ما لك واما النقص في مجال الرضا فاللار
وهو غير الغصب والحسن ما بين به عنه ان التعدي هو
ما تنبأ به بل لا الغير بغير حوزة فصل تلك الرفعة او التلابة
او بعضه دون فصل التملك بقوله بغير حوزة اخرج به الجاهل والقارة
وعينها وقوله دون فصل التملك اخرج به الغصب وقوله او التلابة هو
منسحب من افساد التعدي والضم يعود على المله وهو عيب على
ما تنبأ به وقوله او بعضه راء لم يدخل فيه اهلا لا يحب الشئ
وقوله دون فصل التملك اخرج به الغصب ايضا فالرضاء وبعد ان
فيقول هذا من كتاب الغصب راجت ترجمته التعدي في تحت البيع
بغير الاستعفاء قال عليه التصريح في غير ان من دون فصل
تملك قوله وغاصب يعني ما استغله اليقين يعني ان من غصب
شيئا واستغله بانه يجب عليه رد الغلة التي استغل منه وجره
ايضا ليس الشيء المصوب ان كان بافاد على حاله وقت العطب بان تلج
بيرا الغاصب عن نيته ان كان موقفا او قل ان كان شليا قال في

التم مائة

المفردان قال في يجب والنية يجب على الغالب من المصوب
ان يرد اليه ماله بعينه ان كان فاجبة او فيمقتضى الغصب ان كان
ما يتاخر اليه الجبل والموزون والمعدوم الغلبة كما تختلف اقسام
كالبيع والموز وما اكتسبه له بانه يرد مثله انتهى وهذا اذا
تلف راشوا ما ان تغيب ولم تلج بيع الرسالة ما حاصله
انه ان تغيب بامر سماء وجره بغير بينة لقوله بنفسه او بغيره
القيمة ولو كان النقص يتعد به غير ربه ايضا بين اخذ واخر
انفسه العيب وبين تضمينه قيمته اما وجوب رجليه الغصب
بلخلاف فيه بين العلماء واما ما روى الغلة وما روى الغلة في
في شرح قول الرسالة في باب الغضبة والسكينة وروية الغاصب
الغلة وما يرد على غنى الغاصب ما نصه قال ابن رشد في كتاب
الغصب من المفردات في تفسير الفقه ان الغلة على كذا
افساح لمصرها غلة متولدة عن الشيء المصوب على عينه
وعلقته كالولر بانه يرد مع الماع بدل الخصال وان مات الماع كان
مخيرا بين لفر الولر وقيمة الماع المتولدة غلة متولدة عنه على
غير علقته وهي انة كاللبن والصويا والتمه ومما نزل لفرها
ان ذلك للغاصب لهما انه حرر في ذلك يخرج بالزمان الثاني انه يلزم
به ان كانت ما يمتد او فيمقتضى ان دعوتها لهما في بيعه في ذلك الماع
مع يمين المصوب وان تلج الشيء المصوب كان محيرا بين ان
بضمه القيمة والشيء له في الغلة وبين ان ياتر من الغلة
والشيء له من القيمة المثلث الغلة التي هي متولدة عن
الشيء المصوب وجميع الاكرية والكرات وما اكتسبه له
على تلج فيه على خمسة احوال المصوب الماع الذي له ركة

جملة من غير تفصيل الثاني انه يلزم من ذلك ان كانت جملة من
 غير تفصيل بل ان كان او يتبع او يجعل الثالث انه يلزم من السرد
 ان يكونوا يلزم ان يكونوا اتبع الرابع انه يلزم من ان كان او يتبع
 ولا يلزم ان يكون الخامس الفرق بين الحيوان والجماد هو ان كل منهما
 من الغير المقصود مع بغاها وقياها واقاما اعتل منها يتصرف وتغيرت
 وتحويل عنها كذا في غير يقصها بين غلما بالحقارة مبه والحقارة
 في ارضه بالغللة له فكل واحد او اما ان لا يقصم الرغبة الرغبة فهو
 خاص بالغللة التي من الرغبة ما سوا اخرى او انتفرد على سوا
 كان ذلك مما يراى في الرغبة انما تنقسم في الفلسفة الى ما يسمى
 في الرسالة بالخصوبة الشبهة والخصبة كاحلة للخاصة ويرد ما
 لكل من جملة او اتبع ما نفعه في اخر الرسالة وجوب رد الغاصب الغلة
 بالكلية وسواء كان المقصود ربحا او رغبة او شيئا اخر غير ذلك
 وسواء استغنى بها او امتنع بها والنول بوجوب رد الغلة نظيفا
 او ايسر من ان يرد على ما له هو من هذا الشايع وهو الضيق
 من المتغيرين من اهل المذهب فالنولان المقصود من النولان انما هو
 حصول نفعه قداما به بل هو يرد الغاصب لا كان في الفضا عليه
 بالرد سوى ما يرد في التبع بالمقصود في المستفصل وهو تقيم لغرض
 الغاصب النول الثاني كذا في المرد وتتم اختصار الغلة الرباع
 والادب والغنى وز الرغبتين الدواب وتكون النولان مع قال المتبع
 مسئلة المفادلة جعل في اليد النفعة في الرغبتين الدواب وله الغلة
 واسفط عنه النفعة في الربح وجعل عليه رد الغلة فيل
 الفرق ان الربح ما هو وكان لم يخص شيئا من الرغبتين الدواب الغريب
 فيهما فانه كانا النفعة له فيهما بالحق فيل الفرقان غاصب الحيوان

لما كانت تنفي من تحت تنقلب حمار الغاصب في غاصب النولان
 منقصة والربح شأنه البقاء حتى يرجع ليرد به وهو غاصب المنفعة
 وغاصب المنفعة كغاصب في رد الغلة وانما الغلة في غاصب الرغبة
 والنول للغاصب في رد الغلة وفرد مقصود **وما به التحجب**
 فهو كقول الشيخ في رد الغلة والنول في رد الغلة ونعته وفرد وحله
 وفرد من التحجب والنول من الغاصب في رد الغلة وصفته ومبلغه
 التوضيح **يعني** انه المختلص الغاصب المقصود منه فعل
 تلب القبيح المقصود اما او لم يتلب في حقه او مبلغه والنول قول
 الغاصب انه غارم وان غاصب ما يرد على قداما او لم يتلب في حقه
 صرق الغاصب في الحقيقة مع يمينه انما التي يمينه بان التي يمينه
 حرق المقصود منه مع يمينه وكذا انما الذي يمينه بان التي يمينه
 على وجوب اليمين على الغاصب انما الذي يمينه على الذي يمينه بان التي يمينه
 وهو اليمين على الغاصب انما الذي يمينه على الذي يمينه بان التي يمينه
 المستحق انما كان مما يقع عليه انه يمينه انما الذي يمينه بان التي يمينه
 وكذا انما الذي يمينه على الذي يمينه بان التي يمينه بان التي يمينه
 وقد نص ابن حجر السبل على وجوب اليمين على الذي يمينه بان التي يمينه
 انما الذي يمينه على الذي يمينه بان التي يمينه بان التي يمينه
 يمينه على الذي يمينه على الذي يمينه بان التي يمينه بان التي يمينه
 على الغاصب في المسألة انما الذي يمينه على الذي يمينه بان التي يمينه
 على الغلة انما الذي يمينه على الذي يمينه بان التي يمينه بان التي يمينه
 يمينه على الذي يمينه على الذي يمينه بان التي يمينه بان التي يمينه

والنول **يعني** **على الذي يمينه** **على الذي يمينه** **على الذي يمينه**

يعني ان من غير اليه الشئ المقصود اما ان كان من الغايب او من جهة
 منه او بغيره منه ايضا مع كون من غير اليه الشئ كما ان من غير
 (والواحد له او لا يبيع له غصبه لانه يتنقل من غير الغايب في
 ضمان الشئ المقصود ببيع فيمنه او مثله ان يبيع بالغ في بيع
 الضمان ولو فلا في الغي بالضمان بالبيع السببية لكان في
 والله اعلم وانما جمع للمقصد والتعدي وهو بعض الحكماء
 الغصب اياه هنا بالشيء الذي من اليه الشئ ان التعدي هو
 غاصب المتابع بخلاف الغاصب بانه غاصب للمقاصد ونسبته
 بالغاصب يكونه بضمه ويلي من الغي للشيء المتعدي به اما من
 غير اليه الشئ المقصود بانه ان يبيع مع غير هاتين اتيان كينا
 من غاصب او قبله منه وهو علم انه غاصب وهو كالمقاصد في القلة
 والضمان في ان الغاصب يبيع المقصود او روى بان علم
 وكما الغاصب وان يعلم ببلد يبيعه عليه في السمار في التوضيح
 بان علم الحرف ما يبيعه وفوله وكما الغاصب في لزوم رد القلة
 لانه لما علم بالغصب وجب عليه الرد كما عذر له بان العلم انما
 يستلزم علم المشتري واما الموصوف بانما يبيعه الموصوف في
 ذلك وفوله وان يعلم ببلد يبيعه الموصوف في المشتري والوارث قد
 سببه عليه بما فعله او منعه من الغصب فيكون هو الموصوف بالسماء
 انتمى المحتاج منه وانما المتعدي في فعل الموصوف عن المتعدي ان
 المتعدي في حارة اربعة اوجه يبيع في الغرض المقصود منه فلا
 يضمنه بل لا ما قاله بان كان ثوبا رجا او قصعة احملو عني ما
 نفصا بغير اصلاح وانما الرد اصله ان صاحب البقرة على استعماله
 في بيعه اياه وفروا في منعه وحقه عذره له في بيعه الغرض المقصود

منه بغيره فلما انما الغايب بضمه بان قطع ثوبه اية القاية
 اذ انما ضمه وكذا روى كل من علم ان ثوبه اية كنه مثل ان يترك
 ثوبا او ثوبا كانت اية حمار او غدا او غيرهما في بيعه كونه
 والمقصود كغلبه القاية وكما يسمونه وسماته وكذا روى علم
 بل ليس في ذلك المحب عليه ورايت علمه فيما فصل اليه وهو الرواية
 المضمرة عن ماله قال ان كان التعدي غير اهل يبيع الغرض المقصود
 منه بان حكمه بضمه اليه في ان يبيع من سرق اياها او ان يبيع من
 لو تعدي على ثوبه بان من قبله بانه بان كان يحكم ما تترك له الممنوع من
 قيمته ان شاء ربه وان كان غير ذلك للجن وانما يضمن ما نفصها واما
 النافذة والبقرة ان يبيعها بانما يبيعها ما نفصها ان كانت غزوة الجن
 ببيعها متابع غير ذلك باقية انتمى المقصود منه قوله واما النافذة
 والبقرة الخ وفوله بان حكمه بضمه اليه في ان يبيع من سرق اياها او ان يبيع من
 وان كان التعدي كغير اهل المقصود بانه يضمنه في الموصوف من منسا
 عيسى بن رجل او نفع يديه جميعا من ابله ويضمن الجاه فيمنه كثيرا
 ويعتق عليه وان لم يملكه كل ان يبيعها في القوة او جوع انفع ونسبه
 بعلية نفسه كما يعتق عليه ان يبيعه ان فلع الوصوف من مانع حتى
 فيمنه انما ما انتمى انتمى حاصله ان ما اياه المقصود بانه يضمن فيمنه
 كثيرا كان او يبيعه او ما لم يبيعه بانما عليه ما نفصه كثيرا كان او يبيعه
 والراعي علم وان هذا التفسير في انما يبيعه خليل بقره والمقصود بان
 على بعض غايبان في المقصود كقطع ثوبه اية ثوبه ثوبه ثوبه او
 انما او كلبه لانه او لبيته ثوبه ثوبه ثوبه او قطع عيني عني او
 يبيع به لغيره ونفصه او فيمنه وان يبيعه ونفصه كغيره ويرعبه
 او عبيه

بأنه يجب عليه صراخ على بكراته أو ثبثا أن ثبت الوطئ
أما بافترار، بدو بينة على الرعي أو بينة بأنه غاب عليها غيبة
يمكن نفي الوطئ به، راء عتقه المائة وان لم يثبت اضره وكنته لما رجا
الناصح به، العرة، للماتوم عن وجوب الصراف فيها فيكون
غير تام في اقراره بالوطئ أو في البينة عليه لمعرويه وجوب
الصراف، فتر أن كنت المرأة تتره، وإن كانت أنه بان عليه
وانقصه بكراته أو ثبثا مسلمة دانت اذ كاهته، ودلر
رفيق لسيرها انه اعلم له، وثبت بلحق الرعي بالزهر، وعلم له
فيه بنو له، يجب علماء وقبي، الشارح بنو له، اعلم برقمه
في امه جانه عفي كاهه، انه اعلم والي في المفردات وكراهه من
الضمتي، انه ادره، بوطئه، بعليه، في اكثره صرافها، ويجه
الامه ما نفص من ثبته بكراته أو ثبثا خداج نزل في حقيقته
اصراز عليه، كاهه، فتر انه ثبت عليه الرعي باربعة اشهر
على معاينة البعل أو اقرب له على نفسه أو له تحت له له تحليه
مع فيا، البينة على حقيقته عليها انتم ثم استخرج الشارح
عن القريبهم من اغتصب امرأة، وكهفها، يدورها، انه يجب
عليه الصراف ويجب عليه الحركه بافترار بالتمسك على الرعي
واما انك تكن الشهادة على اغتصابه بالخلوة، والاعتد المراه
الرعي، وانتي قد تروى ما حذر عليه بل يعاقب عقوبة شريفة
وواله بتر من مواع العمل في حرة، ومقتضا حال من التوحيح والحي
لنقصه بالعمل المذكور وصراف قلها، معترا حيلة ربح عليه
خير، والحمد لله رب العالمين، معلنة بينة، عفي مسلمة
بالنصف، موقوف على الميعود الكافي لعب وتمرير وعلم

بالبنا: للنايب ايه شاعر، وخلص وخميس عليه اللواحي، وخميس
مبين للمستمع والمستمع والغناء اعظم

وان يكن الغضب بالرغوى مع تفصيله بيان حكمه به
محييما للرغوى عما فرسسى بالدين والصلاح والفضل فخص
فان تكثر بعد التراجع زمتا حرة لتعرف وتجعل التزنا
وعيشا لهما منه براء فلهذا تشترجه في الكفر
وهذا الى المختل حاله جميل حالها اولم تكن صونا لنفس
وان تكثر من ربا صون فيه ومجوبه تخرجها الخلف اجمع
وحب غيل لا تغران تكل فاعلم مع يمينها له حقل
وما على المشهور بالعباد فهو حلق بلا خلاف

لما دفع من قعرها انما كانت الغضب بيمينه ذكره فهاجك ما اذا كان
يخرج من قعر المرأة ونفسه المسئلة الى ستة اوقية وهذه اربعة ارجل العنق
عليه اما ان يكون مقهورا باليمين واليسار اما ان يكون مقهورا باليسار
كونه دينيا او ماديا ان يكون مقهورا باليسار وقلة الدين من جهة ثلاث
الحق والوجوب كل منهما اما ان تدعي ذلك حالة دفعه وجبات متعلقة
به واما ان تدعيه فلكم بعض مضمون ما ذكره في بيان الثمان
على ما اذا اعتقد له على المستثنى باليمين او على جميع ارجل العنق
في الوجهين في الحال بل هو مضمون ما ذكره في بيان انه لا يعتد ذلك
كما من قهر باليمين تدعى لثقت الرغوى وانما تدعى من قهر باليسار
المقهور باليمين واليمين ان يخاص بها حمل ويتعذر الحرج باختلاف
موجبها بل ان يخاص بها حمل وجوب الزنا عليها فانما هو
وجوبه الى هذا الحد انما تدعى وانما يكون ذلك في الزنا
رحمة منه يرى البيت له من الحمار في غنص الكرم خليل وانما عطف

مالیہ

استلهم اما على غير ما يتوقع خربت وهذا كله بالنسبة الى المسراة
واما الرجل لما خرق عليه رايمس كما خرج به في نوبه في البيت الثاني
وما على المشهور بالاعجاب من ربحه في كل مرة في قوله
وما على المشهور بالاعجاب من ربحه في كل مرة في قوله
الحال وترى لهم فيها ما ايجاز كانه ينصرف في ذلك الحال الى ما كان
على الطارء على كونها غير متوقعة بالهيمنة فيعبر جوهر الغريب
عليه الى جعل الجمل الى ان كان في حيز على كونهما على جليل السرد
في عواد فان تكلم في اليمين خلعت وتفرقت هذه الضراف الى ان كان
انكار بقوله وما عليه الجمل الى ان كان في البيت الثاني ان كان في البيت الثاني
بالاعجاب في البيت فهو من قبال العود الى المشهور ما كان في قوله
وحينما خرج من البيت وكان من غير من تفهيم وفيه من التوصل
أنت في ما على غير ما يتوقع خربت وهذا كله بالنسبة الى المسراة
العود على الجمل الى ان كان في البيت الثاني ان كان في البيت الثاني
بالحكمة ما تبنى كيعا كان حال الملة فقاما تفكيكه العالمة ان كان
والله سبحانه اعلم قال السارح ومن اعتمد الناحية في هذا الفصل
كلما انكر في غير ما كان في البيت الثاني ان كان في البيت الثاني
فيلتزم من انهم واما ان كان في البيت الثاني ان كان في البيت الثاني
والمعينة كما على عواد فان ذلك لا يفسد على جليل المشهور ما كان
تأني في مستقيمة متعلقة به مستقيمة بالحق في البيت الثاني
ان كانت في البيت الثاني ان كان في البيت الثاني ان كان في البيت الثاني
بكر ما يفي في جملته المتصلة اربعة اقسام واما القسم الاول من القسم الاول
وهو ان تروى في البيت الثاني ان كان في البيت الثاني ان كان في البيت الثاني
من الخطاب انه لا يجب على الرجل ان يتحمل من الغزو وهو الزنا

ان

ان كل من يتحمل واما ان كان في البيت الثاني ان كان في البيت الثاني
عليها في الخطاب بيمين اخر في قوله انه رجل وانه عوانه استلهم
منه او يوليى امرأه وانه عوانه من ربحه في كل مرة في قوله
اما ان تروى في البيت الثاني ان كان في البيت الثاني ان كان في البيت الثاني
في البيت الثاني ان كان في البيت الثاني ان كان في البيت الثاني
الحال ولم تذكر من اجل الصوت ما ان كانت من اهل الصوت وكان
جمل الغل يتخرج وجره هو الزنا عليه له على قولين يوجب
لرعا انما على القول الاول بانها غير بان تكلم في البيت الثاني
وكان لها عوانا عليه ان تسمى انما انما انما انما انما انما انما
المشكلة اربعة اقسام مع انما سبعة كما ان في نا او اللان في ذكر
الوجهين في البيت الثاني ان كان في البيت الثاني ان كان في البيت الثاني
بعمدة وانه على ابن ربحه في كل مرة في قوله انما انما انما انما
عن الميز غير

وحينما خرج من البيت تعلفا حصر الزنا يشق عنها طلقا
والفرق بينه وبين الزنا انما انما انما انما انما انما انما انما
ومن غير الزنا غير يعيب فليجبه بان عوادا كذب
ومع تكلمه بما اليه في قوله انما انما انما انما انما انما انما
وهو انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
وهو انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
وان ذكر لا تتروا في كل ما غلب في عباد الله انما انما
تكلم في البيت الثاني ان كان في البيت الثاني ان كان في البيت الثاني
بالميز انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
في قوله وحينما خرج من البيت الثاني ان كان في البيت الثاني ان كان في البيت الثاني

بان تكن يعم الترتيب زمانا بل هي هنا ايضا اذ اجابات متعلقة بحال
 الحال بان حر الزنا يسفها عنها كنهى بها حاله لا بدوم له بل طلاق
 وانفسا الفز به فيه فوان من بعد ابن القاسم انها تعد لفز به للمجل
 ولا يميز على الرجل وقال عمر ابن القاسم لحر عليه وعيلب الرجل
 على زنى بها بان شكل من اليمين خلعت ووجب له الصراق وعلى
 طاعة من القولين ان كانت المرأة معروفة بالصلاح وحسن الحال او اما ان لم
 تكن كذلك فبغير المرأة للفز او اتقا ما هووا ظلمه في الدعوى على صلاح
 الحال مع التثبت به واليه انكار بقوله وحديثه عور طاعت فقامت
 لما يتاها الحشر ثم انكار بحكم ما اذ اجابات متعلقة بالمسهم الامر
 انفسا الحال بل هي انفسا ان كانت معروفة بالحياء تنزل ليعاب
 بلا فخر اتقا ما هووا الى اتقا انكار بقوله كذا بان لم تكن كذلك
 يحصرها للفز فوان عجزان والى انكار بقوله وحكم الحر كذا
 للمسهم البتة وفيه الخصم ما تفهم اما اذ اجابات متعلقة بالاطح
 او بالجهول الحال لا فخر للزنا والكنى انما هو به حر الفز وعلى سفوى
 حر الفز على ما عليه اليمين انه ما وحكمه وايلى به حران بان نكل
 عنها فقلت على المرأة بفعلها وبغيره كذا ان على فز انفسا
 بعور ان يكن محمول حال موجب تعليمه مع نكل فبغير فعل هو البيت
 بعور فموان تكن كما تنقوس له فاعلى فخر عباد الله له قال
 في المفردات امر ما ترفع في شيء الا بيئات قبل فز ما نصد واقسا
 الوجه الكائن في الفصح لا بد وهو ان ترفع له على رجل صالح ابليق به
 له له ناته متعلقة به تسبته قويا لغت في وبخينة فبمسما
 من الزوجه يسفها عنها حر الزنا وان كنهى بها حال لا يفتن في قيمة
 فبمسما وبخينة فبمسما

وانه حمل الامة عليه ولم يمسس راسه اتمه المشروقة منه يسمي سنة
بغيره وفول من كان المفتح بالحق في غير موعده وفول المفتح
ليجوز بغيره ما اتم عليه ما كان من غير المفتح من غير المفتح
عليه بغيره وان المشروقة من راسه بغيره يكونه لغيره بسرف
منه بغيره وفول المفتح في كل كلمة النسخة بغيره بغيره
عليه وكما هو قوله في كتاب ابن جبر من جملة الراجح في كل
سرف من جملة ان الدعوى بغيره وعليه بغيره بغيره بغيره

واعلموا بحقيقة الفسار من اعرابهم واختبار
يعني ان من اعرابهم في كل الموعود به وبما لا يجرى في اختبار
حاله باعرابهم اعرابهم عليه وهو في السجدة بانه ياتي ما اعرابهم
في كل من اعرابهم في كل الموعود به وبما لا يجرى في اختبار
الرجح عن سرفه وانما في كل الموعود به وبما لا يجرى في اختبار
وامتدح للمعاليه رجل في السجدة واختبار ذلك ما اعرابهم في السجدة
بما اعرابهم عليه من ذلك في كل الموعود به وبما لا يجرى في اختبار
وفي كل من اعرابهم في كل الموعود به وبما لا يجرى في اختبار
يعني في كل الموعود به وبما لا يجرى في اختبار
ليقتل فان ما اعرابهم في كل الموعود به وبما لا يجرى في اختبار
للسار في كل الموعود به وبما لا يجرى في اختبار
يعر اعرابهم في كل الموعود به وبما لا يجرى في اختبار
التمسح بين اعرابهم في كل الموعود به وبما لا يجرى في اختبار
رايهم في كل الموعود به وبما لا يجرى في اختبار
لم انطقه ولم اتمه حتى يفي بغيره لانه اتمه في كل الموعود به وبما لا يجرى في اختبار

غير

خليله في كل الموعود به وبما لا يجرى في اختبار
او اخرج القليل التمسح والاعراب في كل الموعود به وبما لا يجرى في اختبار
بالهال الحقة في كل الموعود به وبما لا يجرى في اختبار
فقط من اعرابهم في كل الموعود به وبما لا يجرى في اختبار
يدعوا اعرابهم في كل الموعود به وبما لا يجرى في اختبار
الرعابة وهي العسوف والفتنة في كل الموعود به وبما لا يجرى في اختبار
والرعابة والمرة اعرابهم في كل الموعود به وبما لا يجرى في اختبار
فولده اعرابهم في كل الموعود به وبما لا يجرى في اختبار
انتم في كل الموعود به وبما لا يجرى في اختبار
من اعرابهم في كل الموعود به وبما لا يجرى في اختبار
بعض اعرابهم في كل الموعود به وبما لا يجرى في اختبار
الذي اعرابهم في كل الموعود به وبما لا يجرى في اختبار
في كل الموعود به وبما لا يجرى في اختبار

ويكف السار في كل الموعود به وبما لا يجرى في اختبار
يعني ان السار في كل الموعود به وبما لا يجرى في اختبار
عليه بما اعرابهم في كل الموعود به وبما لا يجرى في اختبار
فنادي كون السرف في كل الموعود به وبما لا يجرى في اختبار
ان اعرابهم في كل الموعود به وبما لا يجرى في اختبار
يعني عليه في كل الموعود به وبما لا يجرى في اختبار
التسبي عليه في كل الموعود به وبما لا يجرى في اختبار
تجيز السرف في كل الموعود به وبما لا يجرى في اختبار
المواز في كل الموعود به وبما لا يجرى في اختبار
التي اعرابهم في كل الموعود به وبما لا يجرى في اختبار

من النكاح انتفى **عقوبة** تنصب السرة فكم السار وحنانه
السرة ان لم يقطع الارح له انما قال مال له وانما له لو سرق ما لم يمت
فيه النكاح اما لعنه او انه من غير حر او لا غير طله بانه يقيم
بذل لم يدر عدله ويجلس بموئله وانما كان يقيم به النكاح لم يمت
في عدله وما يقيم اليه يقيم بغيره سرق الى يوم يقطع راسه
يقيم وان كان عليه بعد عن نكاحه فان مال له وهو اثم الجور عليه عترة

فصل في احكام الله ما

القتل عوالم الفحاص موجب **بعض** الموت ما يستوجب
من عترة **بعض** بلوغ عاقل او شارب من عمل يقتل القاتل
او بالفساد وبالموت يقيم وهو يعمل شارب ما حليب
او بغير من لقيها الشارب وبسيف العترة وبهم انما
وما له فيما رواه اشهد بفساده بغير عدل بوجه
او بغيره انما يقيم الممسلم البالغ الذي بطلان
بغيره عترة انما اعترافه وصحة التمييز من اوصاف
او بقتل معه **مروحي** من القتل عليه فم بـ

لا يضمن ان من قتل انما عوالم بغير حرمه يقتل به وهو له بالاعمال
وانما يقتل من القاتل انما القتل بما يجب بمرته به وهو له كرامة
الشيء او لما اعترافه القتل بالقتل انما كان عاقل بالغ الشارب
بسماء عوالم على القتل الشاك الفسادة وهو عليه لامة القتل
خمين يمين ان قتلته انما او جبر اللوث وهو انما بقتل عترة القتل
بصرف المرحه وياتي بعض شلم والعدا اشار بقوله القتل عترة
الفحاص موجب الا قوله وبالله الذي يقيم بقتل اللوث بوجه
المرحوا شماء عوالم او جبر بالقتل وهو سرق بما حليب انما شماء

الليبي

فان يقطع راسه في السرقة فلو سرق ما لم يمت فيه النكاح اما لعنه او انه من غير حر او لا غير طله بانه يقيم بذل لم يدر عدله ويجلس بموئله وانما كان يقيم به النكاح لم يمت في عدله وما يقيم اليه يقيم بغيره سرق الى يوم يقطع راسه يقيم وان كان عليه بعد عن نكاحه فان مال له وهو اثم الجور عليه عترة

الليبي عوالم جماعة غير عوالم بايعز ربيع انه مؤخر او يبيع عوالم
غير عوالم بايعز او العترة انما ان كانت له منبوعة من غير باب
الشهوة بانه ما ويرسح له يبيع الجمل الشاك **روا** اشهد
عن مال له ان الامانة تقيم بفساده او لو جبر له غير عوالم اليه
انما بقوله وما له فيما رواه اشهد عن مال له ان الفسادة تقيم
بفساده او لو جبر له غير عترة اليه اشار بقوله وما لك
فيما رواه اشهد البيت بطلان مستر وجملة بوجه بفسادة
بغيره **الرابع** من قول الجريح المسلم لغير البالغ المميز
فيه عترة بلان انما سمع له منه عترة بغيره وفيه حرم كناه
القاء سراج او جبر قتل بقتله في دمه المتع في به عليه انما
وارتد الوجوه اشار بقوله وهو بعد انما هو ما حليب الخ
وخمير يمينه للقتل عترة ومن اعترافه بيلان لما يبيع القتل
في لينة ما من قوله بايعز بوجه شارب عترة عترة اعتراف
و بقتل يقيم بقتله وبالفسادة عترة على اعتراف
انما وياتي بغيره من الموت بقتل بوجه وخمير هو جود
على القتل وبعد عترة على بغيره وبقتله عترة على
بغيره وبلان بوجه هو الجريح بقوله او بغيره وخمير اعترافه
البرج وخواجيم او صافه وبقتل عترة على بغيره وجملة
غير جبره حقة قتل ومن اثر القتل ناب وجبر والله اعلم
تليمة **الاول** انما انما الفحاص انما هو في
قتل العترة انما يقيم بقتل العترة انما ابن عترة فقال

Copyrighted material

على تلغيز العنق فاصبر ما تلاق النفس باله تفتل غالب الو
 لم شغل او باطام الفتل كحصر الاثمين وشدة الفضة والحقن
 زائد ابن الفجار او يحسن عليه بيت ويمنع الغواض حتى يموت
 جو على الشجر وفي حقتصر النجم خليل ان فصرض باوان غضب
 كمنق ومنع كحاج ومثقل قال شيا بعد الحطبة اي فصرض بمنز
 يجوز له خربو سوا فصرض الحضر المصروب فبصره او فصرض ان
 يصرف شخصها عن وانا باحاجه غير فهو عفا ما الى التواء
 في ترجمة حبة العرو والحطافا ان ابل المواز من فتل حطافا حقه
 غير ممن لو فتل لم يكن فيه فصاع من موز الفصل من موز
 مثل على اليه مسلم فتل المكون بعمل النبي صلى الله عليه وسلم
 يكتونه المخرج من رداء النبي صلى الله عليه وسلم يورثه بالنبي
 قال في المخرجات انما المجرم للقتل والضرر مثل ان يرمي الشجر
 فيصيب انما لا يفتله فهو قتل خطايا باجماع كايح في الفصل
 وانما فيه الدية على العاقلة والكفار ثم ماله فليبه
 فولان فصل في ما يربى على وجه الغضب على وجه اللعب
 والحدب قال في المخرجات بان فصل الضرب ولم يفسر القتل وكان
 الضرب على وجه الغضب والمشهور عن مالك المعروف من قوله
 ان الله عز وجل في الفصل الى الله والحدب وقال في التوضيح
 وانما اللعب بين المخرجات فيه ثلاثة انواع اولها ان يخطا
 فلا يهر من هوى ابن القاسم ورواية عن مالك في المرونة انتم
 على الخطا بان لا يجب بلو الله او لغيره او رداء العجز او غيره

الخطا

بعض

بعض من عمر على وجه القتل اللعب بان على جلا او عمر الم نكل
 بعينه القتل فلو كان يعرفه وتعلم بوقار واما ما بالفرقة بفساد
 اكل الامل يوكلو لو كتبت حيا ته اما لو انجز له فتلها بطل فتلها
 ولو اكل وشبه وعاش ايا **فقد تلخص** ما تقدم ان
 الضرب للمجرم او يخطا انظر التوضيح وما واسكتة بين ما قيل
 بينهما واسكتة وهو شبه العرو عليه وفضل يلج في العرو او
 الخطا كما ان الله واسكتة بينهما تغلق فيه الروية وكسر يفتق
 الشجر فيجوز ان تغلق على انما هو فيه وفي ابن الجب والزوج
 والمروية وفيه يصيب خطا وغيره فحول على الخطا فتل
 المجرم لو قيل هو شبه العرو وعنه مالك شبه العرو بالحدب
 انما هو على الخطا انظر التوضيح وقال ابن الجب والحدب
 والمروية ان في الدرة بطلها العشرة انما الله عيا عرو الفصل
 كما لو فتل به بالشيب وادعى اذ به وان كان عرو كما يقبل فتل
 لو شرب كملعوب فتلته فتل او فتل به انتباه الشهادة اقتصر
 كما لو دجته او شرب بطله وقال الشهادة لا يفتل الا بانين جلا
 المجرم انما يفتل القاتل او الحار المقتول جصول الدرع فلا فتل به
 فتل من دوازي نديون وانما يربى انما يربى فتلها للماجنات وياتي
 للمناحم التنبية على هذا لذلك يقتصر كيد القاتل الذي يقتصره
 زيادة على ما في المناحم من كونه عاقلا بانعا ان لا يكون حرييا
 الحر لا يفتل منه زيادة على ما في المناحم وانما يربى على المقتول
 باسلاف مطلقا او عبرا او غيرية فلا يفتل مسلم على اكله

عن ابي جعفر واما يقتل من يقتل ويأية المناظر التسمية على ما يليه
 على هذا الرابع الجليلي قتل العواما هو القصاص الغير او
 العوام ان كان الولي قتلوا من القصاص وقول ابن القاسم وقال اسبب
 لغيره ولو لم يكن له قتل او قتل غيره والدية وبأية المناظر التسمية
 على ما يليه على انه لا يقتل من يقتل من يقتل من يقتل من يقتل من يقتل
 القصاص من غير المناظر من ان يقتل من يقتل من يقتل من يقتل من يقتل
 نحو في الرسالة ولما كان يقتل من يقتل من يقتل من يقتل من يقتل
 او باعتراف او بالفسامة اذا اوجبت بنفسه الوفاة خمس
 يميننا ويستحقون الدية **المعتاد** من قتال الشوارع عن نزال
 ابن الحاج ان الفسامة يجب على من ذهب ما له بسبعة اوجه
 ذكر النافخ منها خمسة كما تقع وزاد ساء شوا وحواء اسهم
 عن ابن علي معاينة الضرع او الجرح ثم يموت بعد ايام وسابعا
 وكما ان يسمي شاعر عن علي الجملان واما ما ذكره ابن القاسم
 رجل على رجل انه امره ان يقتل رجله على رجله فقتل
 ان الفسامة تقع بدمه واذا علم به المخطا او المخطا بان
 فيفسخ البسامة من زوجه او نساء او نساء من نساء من نساء
 معاينة الضرع ثم يموت المصروب بعد ايام بغير المرونة ان الفسامة
 تجب في دمه وهاكذا وهو قومية الحرب وليس به جرح كما هو في
 التي يسميها المتلخرون بالترمية البيضا **القو**
 وكما هو قول المصنف قتل من قتل من قتل من قتل من قتل من قتل
 كما امر المرونة واما ابن القاسم فله وقاله اصح وعمر ابن القاسم

ما قيل

ما قيل المرح المنيح وبنو ابن القاسم الجمل واخبر اختي
 المنيح فقلت ان قتل من قتل من قتل من قتل من قتل من قتل
 المنيح في قوله المنيح ان قتل من قتل من قتل من قتل من قتل من قتل
 في هذه المسئلة اعطى وقال المنيح في قوله علي القاسم
 وبه العرف ابن القاسم انه اذا لم يكن له المنيح او جرح او غر
 انه لا يقتل من قتل من قتل من قتل من قتل من قتل
ويجب الخمسين مينا وزعت على الزكوة والنحو من مقت
يعر ثبوت الموت والوفاة وتجب مينا على الميتات
 ضمي في الفسامة المتروكة خرها ونحو في العدم وبأية
 القصاص في قتل الخطا يوجب ان الفسامة هي مينا خمسين مينا
 وتوزع على الزكوة من المنيح ان كانوا اقل من خمسين وان كانوا اكثر
 من خمسين اجب على الخمسين ان كان الوفاة اكثر من خمسين وكما
 ان من عليه الخمسين حازة للمنيح ابن القاسم ما يليه العرف ان
 على ان يخطا حيايات بان كانت الفسامة مكية عن الجرح او
 الضرع او بالقتل لم يجر جسر الجرح حيايات مكية من ثبوت
 مونة المنيح كونها مال الحيايات من ثبوت واية الوفاة انهم المستحقون
 له ويعلون على الميت ان فلانا قتل فلانا لا على العلم ابن عرفة
 الفسامة على خمسين مينا او جرح على ان كان له بالانواع
 ان كانوا اقل من خمسين وزعت وان كانوا اكثر من خمسين اجب
 بالخمسين على المنيح المنيح ما يمينه من ثبوت المنيح القاسم
 واشبه **ابن سكر** ان كان واية الدية اكثر من خمسين وكما ان
 منهم من عمل الخمسين مينا حازة للمنيح ابن القاسم ما يليه
 يعلو من ثبوت المنيح ما كذا في الدية قد يمين به الرسالة وكما

امرأة بين العمريه ابن كاسر ما فعل للشياكة العبري حجة
التوضيح عن ابن عبد الملك رحمه الله انه لا بد من ثبوت
 الموت للمقتول بفاته حيا انتهى بحسب ما كانت الفسامة
 بكما في العدل بالجرم او الضرع ابن الجلبج به ما يليق بالجرم
 اذا من جليل عجة **التوضيح** وعنه عجة له عجة
 الفتيان وسراور قوله ما انتهى الموت يميز الفسامة على البتة
 وان كان الجرم من العمى او غاييل حيز القتل فالسنة ان العلم يعطى
 بالغير والسماع كما يصح بالمعاينة انتهى وما يجسر زائدة والله اعلم
 لما ان شاء تعالى الحق المبين من قديما السماع قاله في المعين ومثله
 والمرة على طرف مضاهي به ربح ثبوت كاية الزيادة والله اعلم
 انه ثبتت التولية والرسول يبري في عالم السمرة وجهه تفر
 المرسول عليه حق سيرا المرسول في كل ارض المرسول بتلك الحال
 قبل ان يرحم عته كاملة فيفسد الحركة ويستفيد وابعر ثبوت
 موته وعدة ورثته ويجعلون في البحر الجامع قاله في الزمان الحرة
فكر ع اذا كانت الفسامة بشا من عثر الضرع يعلمون
 لما تخرض به وانه اذا كانت الفسامة بشا من الجرم الجرح
 على القول بوجوب يعلمون لفرجه ولقرمات من حجه وعزله
 لو كانت الفسامة بقول المقتول او غيره حيا بينة واما ان كانت
 بقوله وهو في غمرة الموت او بشا من الجرم يعلمون لفر
 غنله ولفرجه من الجرح الزيمات منه ما اكثر من كثر ابن عماد
 في المعنى قلت له وكيف يعلمون من الفسامة قال يعلمون
 بالثبوت الزيمات الى الامور انما فتل او تلت من ضره ان كل حيز
 بقدر الضرع ويعلمون ان البتة من كان منهم حاضرا او غائبا

وما يعلمون على العلم **فكر** ع اذا اوزعته الامان فانكسرت يمين
 فاما ان ينسأوا والكثير او يطلب بان تنادى رجله كل واحد يمين
 ابن الجلبج ويقتل ان جلد راحه وفيه وده خرا من راحه يمين
 النفسا ويبيع التبعة ككلاية يمين فيجلب كل واحد من
 سبعة عشر يمين وان اختلفت بالمسهر انه يجلبه اكثر من ثمانية
 من اليمين المنكسرة فان كان ابن وبنه عطلا فان ثلثة ولا يميز
 وحلفه البتة سبعة عشر ما كانا يماض اليمين المنكسرة فلكل
 كما وفيل جلد كل واحد من التبعة وفي المغمرة ثلثة جلد
 صاحب اكثر من الامان يجلبه ابن الجلبج المبرر خرا تسمى
 من التوجيه

وتعذب الامان بهما نكلا ولقي يقول علم من قسلا
ويجلبه اثنان بهما عالا وغير واحد بهما لن يفتسلا

يعني انه انكرا وليا المقتول من الفسامة بان الامان تغلب
 على القاتل فان كان المرحوم عليه القتل واحد جلد الخمسين
 وان كان اكثر جلد كل واحد خمسين يمين كما في الرسالة وغيره
 قال في الرسالة وانه انكرا من عثر الضرع المرحوم عليه خمسين
 يمين كما في اولواء عن القتل على جماعة عثره جلد كل واحد خمسين
 يمين والمعتبر في القتل هو من لم يستيقظا الدم واما انكسور
 المعين لم يغير معتبر والمعين من ليس له المستيقظا كالحق
 مع البشير وفيه العلم مع الحق **فكر** ع فان نكل المرحوم
 عليه بعثر نكل اوليا المقتول على ابن الجلبج ثلثة افعال
 الاول ان يسجن حتى يجلبه خمسين يمينه الكلاية عليه البرية به
 ماله الثالث انه يجلس حتى يجلبه او يجول حتى يماض القاتل

والحق في **قوله** انما اردت الايمان على المرعى تحليته وجعله
 ان يستعين بالولاية او بالمال في التوضيح فلكل انوار الاول
 بهياله يستعان ان من عمل السبل هو من رتب المرونة
 ومخرجه في الثاني قول ان الفاسد في المجموعه يرد على المرعى عليه
 يجعل مع اوليائه وهو ظاهر الرسالة والكلام انما هو التاسع
 في الخاتمة والوارية ان **قوله** المرعى عليه غير من بين ان
 يجعلوا الايمان على ارجلهم الملتزم وحسن وليس له ان يجعلوا
 بعضهم على بعض بقينها **قوله** الخضر والنجيب وجهه انتهى
 من التوضيح هو ما يتعلق به البيت المذكور او ما قبله ويجعل انسان
 به ما على بقية فقره في معنى البيت قبله انما انما يجعله
 العرفان من جليل من العصبية ورؤوا **قوله** ان **النجيب**
 والنجيب في العرفان من جليل من عصبية فان لم يكن هو اليه فان لم
 تكون **قوله** الايمان **قوله** صحيح **قوله** المرعى عليه فان
 عليه من الرعي وضربا مائة **قوله** على عام وان كل عصبية
 يجعله من سائر سائر تاثيره بسببه وهو قوله انتهى
 وقد تلخص مما تقدم ان الفسامة ترد على المرعى عليه
 مسئلتين اذا نكل عنها اوليا: المفتول في المشار اليه اول
 البيتين وانما لم يكن المفتول حقيقة نسب **قوله** الى شتم قال
 في التوضيح في المسئلة **قوله** من هذا تيزوا نكل المعين **قوله** ربح
 ربحوا الى اوله وان ربح من يستعين به غير هذا **قوله** ربح
 الترم والمشار بقوله وغيره وهو بالنيابة او الله اذا كان اللوم على
 جماعة فلا يقتل بالفسامة الاول **قوله** انما انما انما انما انما
 التوضيح ان الفسامة اضعف من الافراد البينة وانما الخيرة تلك

على الشهاد **قوله** انتمى **قوله** على **قوله** انتمى **قوله** على
 انتمى من ارجل **قوله** فالتوضيح عن ان الفاسد في
 المرازية والمجموعة وان وجب لقوم من رجل بفسامة بل اقدم
 للمقتل افرغى كنه فتلهم بان شملوا فتلهم بالفسامة وان شملوا
 فتلهم بالفسامة وان شملوا فتلهم بالفسامة **قوله**
 وانما امر عناء المفسد من انما يقتل بالفسامة **قوله** انما
 في التوضيح المشهور ان الفسامة ان تكون العلم معن وهو الرعي
 يريدون فتلهم انما الفاسد عنده الملية المرازية والمجموعة
 وانما افسدوا عليه فالو في الفسامة كانت من خبره وان يقولون
 من خبرهم انتهى **قوله** انما الشهاب المولى: غير من بين ان يعينوه
 او افعالهم وبين ان يختاروا **قوله** جعلهم على الجماعة
 التوضيح قول الشهاب نكل كانهم اذا فسدوا على الجميع شتم
 لاختاروا وانما يكون من التوضيح بل انما حج ان ليس لهم باق
 من المرازية **قوله** كدامه **قوله** ما تقدم من ان المفسد ان
 المرازية يعينون وانما يقتل تحليته انما الله في العرفان ان
 النجيب بخلاف الخطا بانما انفسهم **قوله** على جميع وتوزع الرية
 على افعالهم في تلك سنين انتهى **قوله** **قوله** كما انتم
 الايمان على المرعى عليه انما نكل اوليا: المفتول **قوله** انما نكل
 بانما انما اعدا من يجوز عمو **قوله** الايمان على المرعى عليه
 خمس **قوله** انما يبره اقل منه نكله المشار عن بعض بنه
 يعني ويرجع للرية والله اعلم **قوله** **قوله** المراد بالولي
 في قوله ما نكل ولي مفتول جنس الولي بالولي وانما انما
 الرعي نكل والى اراه غير انما انما انما انما انما انما

على المرتضى عليه كذا قال السارح ولعله ان كل امر مستحق الر
عن كذا بيان ما ان كان قاتل امر او اثنين خاتمة ما ان الدم يكل وان كان
شعدين فكل من يجمع بينه اكان في تعدد العلية ان يجمع اليه من العينة
من يجمع معه ويستحقون العمل يكون العلية افعلة بالمتقن من التاثير
بعده يجمع الى العلية التي هي في تامل العقل مع قوله ان عاقل امر له
لا يستجيب به بل قاتل وفعل الرسله وغيره والاعفاه ان عاقل امر
السير بل قاتل ومن يجمع نصيبه من العلية ونزل السارح في شرح قوله
وعنه بعد خمسة الفصا ص البشير عن توارر البشير ما
نحوه فلو ان كل واحد من القصة او عاقلان كان الاخرى كالسولر
والاخر ونحوه له شفع الفوه وان كان الاخرى بلا علة ولا في ان يجمع
اليه من يجمع معه من سائر القصة ويستحق الفوه انتهى وعلى
هذا يجمع على السارح والله اعلم

وليس في عملوا جنين ونسامة ولا عروا لآل بين

يجب انه لا فساد في قتل عروا لآل بين ولا عروا لآل بين
عاقلة ولا غير من عروا لآل بين ولا عروا لآل بين
لا مسئلة العبد يبيع الموكفا فالله الامر عن نايجه العير انه ما
اصيب العبد عروا لآل بين ولا عروا لآل بين ولا عروا لآل بين
يمينا لآل بين ولا عروا لآل بين ولا عروا لآل بين ولا عروا لآل بين
عروا لآل بين ولا عروا لآل بين ولا عروا لآل بين ولا عروا لآل بين
الفتور فساد ولا يمين ولا يمين ولا يمين ولا يمين ولا يمين ولا يمين
بعضها عروا لآل بين ولا عروا لآل بين ولا عروا لآل بين ولا عروا لآل بين
بالعبد ان يبيع السيرة او يرضى سيرة الفتور بالحق فبما عروا لآل بين
انتمى ولما مسئلة الجنين يبيع المرونة اخر من العروا لآل بين ولا عروا لآل بين

جنين

جنينها ميتا وقالت دية عن فلان يبيع المرأة الفسامة والشيء
يبيع الجنين لا يمينه تقتل لانه يجر من جرح احدها فسادا في الجرح
ولا تقتل المبيته او يفسد امر عروا لآل بين ولا عروا لآل بين ولا عروا لآل بين
يمينا لآل بين ولا يمين ولا يمين ولا يمين ولا يمين ولا يمين ولا يمين
كل امر من يبيع الفوه يمينا انه قتله انتهى واعلم انه لا فساد في الجرح
بيع المرونة فلو ان كل واحد من القصة او عاقلان كان الاخرى كالسولر
يجمع معه من سائر القصة ويستحق الفوه انتهى وعلى هذا يجمع على السارح والله اعلم
كان لو فسادا في قتل عروا لآل بين ولا عروا لآل بين ولا عروا لآل بين ولا عروا لآل بين
فساد في الجرح قال في المرونة ولا فساد في الجرح قال في المرونة ولا فساد في الجرح
عروا لآل بين ولا عروا لآل بين ولا عروا لآل بين ولا عروا لآل بين ولا عروا لآل بين
يبيع المرونة فلو ان كل واحد من القصة او عاقلان كان الاخرى كالسولر
يجمع معه من سائر القصة ويستحق الفوه انتهى وعلى هذا يجمع على السارح والله اعلم
كان لو فسادا في قتل عروا لآل بين ولا عروا لآل بين ولا عروا لآل بين ولا عروا لآل بين
فساد في الجرح قال في المرونة ولا فساد في الجرح قال في المرونة ولا فساد في الجرح
عروا لآل بين ولا عروا لآل بين ولا عروا لآل بين ولا عروا لآل بين ولا عروا لآل بين

والفوه الشرط به المثلية يلازم بها سلب والعروا لآل بين
وقتل شخص مضر بالعدل والعكس والنسابة كالرجل

تدفع للنكاح اول الباء انه يستحق عروا لآل بين ولا عروا لآل بين ولا عروا لآل بين
ان يكون عاقل بالغا جنين عروا لآل بين ولا عروا لآل بين ولا عروا لآل بين
للمفتور يبيع اليه يمين سلب ولا يمين ولا يمين ولا يمين ولا يمين ولا يمين
عروا لآل بين ولا عروا لآل بين ولا عروا لآل بين ولا عروا لآل بين ولا عروا لآل بين

والمماثلة: بل لجل الزيادة طاسلح ما يقتل مسلحاً كان أو غير مسلحاً
 فإن كان الكافر المغتول حتى اقتله غير مسلم و لجل الزيادة باعني لا يقتل
 حتى بعد انشاؤه ببله اسلحاً ولو تميز الفاتل بالبحر فيقتل
 به اسلحاً فيقتل كافر غير مسلم فانه يقتل من الفاتل على
 المعصية وما اوضحه اشتراك التكليف انه لا يقتل غير المسلم
 الكافر بالاسلح مع ذلك الوهم بقوله وقتل فمعه مضمون الحال
 في العكس فالعكس هو المسلم والخلف الكافر فيقتل الكافر بالمسلم
 ولو كان الكافر الفاتل حر او اسلم المغتول عبداً او ما يقتل المسلم بالدايم
 مطلقاً كان المسلم الفاتل حر او عبداً كان المغتول حر او عبداً
 والحال ايضا هو الحر والخلف العبد فيقتل العبد بالحر والحر
 بالكافر اذا كانا متساويين فيقتل الحر الكافر بالحر المسلم كما تقدم
 والعكس المنبئ به الفصاح هو انه لا يقتل مسلم بكافر ولا حر
 بغيره واما الرجل بالمرأة فيقتل الرجل بالمرأة والمرأة بالرجل
 قال في الخي فقلت ايقتل الرجل بالمرأة والمرأة بالرجل
 بالكافر في العكس قولاً للفاتل في الفصاح بينهما في الحيات
 وفي المقتولين ويقتل العبد بالحر والكافر بالمسلم وما يقتل
 الحر بالكافر والعبد بالكافر وما يقتل المسلم بالمسلم والكافر
 بالكافر وما يقتل الكافر بالكافر وما يقتل المسلم بالمسلم
 والرجل بالمرأة قال نعم في العنل والجماع قال في المقتول
 واما يجب الفصاح من الرجل والنساء انه لا يقتل من رتبة
 المقتول في فصحة عن من رتبة الفاتل لغير حرية او اسلم
تلي فيقتل الرجل بالمرأة والمرأة بالرجل
 فيقتل الرجل بالمرأة والمرأة بالرجل فيقتل الرجل بالمرأة والمرأة بالرجل

وكذا

وكذا لا أثر للحر والفتو الشئ وسلاطه اعطاه حتى لا يقتل
 العبد بالاسلم والسرى بغير المسلم وبالعكس بالعكس ويقتل
 بالبحر المفقود اليدين والرجلين بالاسلم قاله ابن الجوزي
ثم انه احاد في القتل تكافؤ الروالم يسف
 بزواله والمالك الواسل الكافي بغير قتله فابرار واعتوا العبد بغير
 قتله بجر ابل الفصاح ما يسف عنه لان العبد بغيره بالتكافؤ حاله
 القتل هو حاصل قاله ابن الجوزي فابا التوضيح كما يعمد من
 انه اوضح لو اري بغيره واري والعكس فان العبد بغيره لان
 الوصية عن ففضل انتهى وكذا انزال التكليف بغير الموت
 واما انزال بغير حصول التسبب والمسبب كقتل الحرها او اسلمه
 بغير الرمي وقيل الحاصلة بغير الجرح وقيل الموت فبالانزال فاسم
 المعتب فيه فحان بغير الجرح وفيقتل العبد حال الحاصلة والموت اي حال
 حصول التسبب وقال القمبي وسحقون حال الرمي انظر ان الجرح
 والتوضيح بقوله اطلاق في قوله **واي** في القتل
 فوالان العرب كانت تقول لغيره بغيره في رقتة وتسلمه بسمي
 الفصاح نداء الملائمة له

والشرط في المقتول عصمة الدين زيادة لشرطه المستند في دين

لوجوب الفصاح شرط في الملائمة فترقت في بعض هذا فندم في
 قوله اول الفصل من اعتراضه بغيره عداقله بعضهما في اليمينين
 فبالحق ومن لا يري على المقتول بحرية او اسلمه بل يكون سادياً له
 مبيعاً او له رتبة وشرط في المقتول وهو كونه مسلوباً للقتل
 في الحرية والاسلم او كونه المقتول اربع من المقتول كما تقدم

دعنا

في الدية التي بين يدي الله فيل فإذا كان المقتول من غير الناحية بغير
 زيادة لم يرد المقتول من غير الناحية بغير زيادة لم يرد المقتول من غير الناحية بغير
 من كونه معصوم الدم بغير فصاع على فاعله من وجب عليه القتل
 لغيره أو حرمة أو زنى بغير فصاع أو نحو ذلك ليس كما قاله
 بواب القصاص على الأمان ويستثنى من ذلك من وجب عليه القتل
 قصاصا بانه معصوم الدم من غير مستحق من مقتوله قال في الجواهر
 الركن الثاني القتل ومكره كونه مستحقا بالقصاص ان يكون معصوما
 والعصمة بالاشارة الى قوله اما ان يقتل من قبله والحي
 والمزني كذا في القصاص مستحق وكذا من قبله من قبله أو زانيا معصما ارتفع
 ساقا فترتفع عليه الفصاع كان غيره معصوم أو ان تغيب
 فيه أو عفو ما من عليه القصاص معصوم في غير حق المستحق
 بان عر عليه الحقيق فقتله من يده كالأوليا المقتول الأول ربيال
 الأوليا المقتول الأول ربيال الأوليا المقتول الأول ربيال
 وليج في القتل والعفو بان لم يرضوا الأوليا المقتول الأول ربيال
 العفو ولا لا يرضوا بانه من المقتول أو أكثر منها لا تنسب
 وان ولي الدم المال فيل والقوة استغفرت **فيمن قتل**
بالتهمين حال الاستغفرت يجب فاعله على اعطاء
وليس في من قبله القصاص من اختيار فاعله على اعطاء
 تقدم ان الولي يجب في قتل العمد والعرض هو القصاص في غير العمد
 بما لا يملك شيئا فقد تم المقتول من غير المقتول من غير المقتول
 ان رتبته وروحي استغفرت من المقتول في غير القصاص والعمر
 على الدية وقال في القصاص والنجي وينبغي على القاتل ما ذكر

(الناظر)

الناحية وبه لا اختلف على المقتول على ان يلخص الدية فان القاتل
 وبه لا يرد المقتول من غير الناحية بغير زيادة لم يرد المقتول من غير الناحية بغير
 من كونه معصوم الدم بغير فصاع على فاعله من وجب عليه القتل
 لغيره أو حرمة أو زنى بغير فصاع أو نحو ذلك ليس كما قاله
 بواب القصاص على الأمان ويستثنى من ذلك من وجب عليه القتل
 قصاصا بانه معصوم الدم من غير مستحق من مقتوله قال في الجواهر
 الركن الثاني القتل ومكره كونه مستحقا بالقصاص ان يكون معصوما
 والعصمة بالاشارة الى قوله اما ان يقتل من قبله والحي
 والمزني كذا في القصاص مستحق وكذا من قبله من قبله أو زانيا معصما ارتفع
 ساقا فترتفع عليه الفصاع كان غيره معصوم أو ان تغيب
 فيه أو عفو ما من عليه القصاص معصوم في غير حق المستحق
 بان عر عليه الحقيق فقتله من يده كالأوليا المقتول الأول ربيال
 الأوليا المقتول الأول ربيال الأوليا المقتول الأول ربيال
 وليج في القتل والعفو بان لم يرضوا الأوليا المقتول الأول ربيال
 العفو ولا لا يرضوا بانه من المقتول أو أكثر منها لا تنسب
 وان ولي الدم المال فيل والقوة استغفرت **فيمن قتل**
بالتهمين حال الاستغفرت يجب فاعله على اعطاء
وليس في من قبله القصاص من اختيار فاعله على اعطاء
 تقدم ان الولي يجب في قتل العمد والعرض هو القصاص في غير العمد
 بما لا يملك شيئا فقد تم المقتول من غير المقتول من غير المقتول
 ان رتبته وروحي استغفرت من المقتول في غير القصاص والعمر
 على الدية وقال في القصاص والنجي وينبغي على القاتل ما ذكر

وعبر بعض مسند القصاص ما لم يكن من قتل انتفاص
وتسبته تزدوم وملك بعض من الزنا اعتراف المولى

في القصاص بعض مسند القصاص بعض مسند القصاص بعض مسند القصاص
 بعض من له استغفرت الدم الهاء اكان العلى اجبر في الرجعة من
 اليك يجب والخطأ للآخر والناظر في قوله ما لم يكن من قتل
 انتفاص وكذا في مسند القصاص بعض مسند القصاص بعض مسند القصاص
 المستقل في قوله المولى في راجع القصاص بعض مسند القصاص بعض مسند القصاص
 ما ونال في راجع القصاص بعض مسند القصاص بعض مسند القصاص
 انه امل بعض من المقتول كان بقتله يفتل المولى في راجع القصاص بعض مسند القصاص
 بعض من راجع القصاص بعض مسند القصاص بعض مسند القصاص

بمنزلة الحصنة انه ميراي لبيت المال ما يقع فيه من الخراج
 فان كانوا رجلا ونسبا لم يسفكوا دما او يعضموا ارجل الفسوك
 قول المفتي التو **ص** فانه يقع الحوزة المالية وليس فيها
 بغيره اذ كانت النسيئة اقرى بانه قد تم انقضاء الحق من السور
 وقوله لم يسفكوا دما بل اجتماعهما على العير وبعضهما
 او ببعضهما الضيف وعضف هذا الضيف اولى واخر اذ الاجتماع جميع
 ضيف مع بعضه الخ وقوله ولا يجوز ان يكون ما يقع به من الخراج
 الصغير واره الضيف الذي القتل ليقول قول المفتي هذا من حيث
 المروقة اذ العير لا يمتنع اربى او ببعضهما وان الغوا من اراء القتل
 منها ما حيفوا وخول اذ ثبت الدم بفسامة ورد في من لا اله الا الله ان التول
 قول الحصنة في العير والقتل ورد ايضا ان التول من اراء العير
 منها ما حيفوا اما لو ثبت الدم بيمينته وحاز النسيئة الميراث فلا خلاف
 للحصنة كما انتمى وقع التحريم من خول ان المستحق للدم
 ان كان الخراج رجلا سفك الدماء بغيره ولا يمتنع ما حيفوا المصهور
 وان كانوا نسبا ولم يمتنع من الميراث كما عاصب فلهن القتل اعم
 بعضه من كل واحد بعض القتل نظر السلطان وان حاز الميراث
 كما ثبتت المقتبة بالثبت اولى بالقتل ما بغيره وان كانوا ذورا
 وانما ما كانوا في درجة واحدة كالبنات والبنين والنسوة
 والنسوة فلا خلاف للميراث في عير افراد وان كان النسيئة اقرب
 كالبنات مع النسوة فان ثبت الدم بفسامة فلا عير الا باجتماعهم
 كما تقع فلهن ميراثه فان ثبت الدم بيمينته وفرو حاز النسيئة
 الميراث فلا خلاف للحصنة في عير وفود وانما الخلاف للميراث

والى

والى الفود والوصية اشارة طائفة النسوة للميراث ليسوا ايجته
 عير الوصية والوصية ليسوا عير
 اذ النسيئة الرجال وهم سواء فمن يعمو يبلغ ما يمتنع
 وادع قول البعير بكل وجه كان ساركت بغيره يمتنع
 بان يكر النسيئة من يمتنع بومن جميعهم عيروا نسيئة
 وان اثار ما يجوز من عير رجلا اذ اثبتت بلفظهم مدله
 وقوله فان يكر النسيئة من يمتنع ما اذ اثبتت الرما بفسامة به ليل
 البينة الفود بعير ويقتضي عليه ما اذ اذبح النساء عاصب وفود
 تقع ما ان لم يمتنع من الميراث كالبنات بل من القتل وان عاصب بعضه من كل واحد
 بعض القتل فله الميراث كالميراث وان حاز الميراث كالبنات والنسوة
 وعاصب ما ثبت اولى من الميراث في عير وفود وقوله عير
 الميراث المتفرقة يستتبع في هذا من الرجوع من قولت
 كذا لانه ان يمتنع من ميراثه ما عاصب للفريضة ما نسيئة
 وان اذ لم يمتنع لبيت المال ما عاصب يمتنع ما يمتنع
 واستثنى بقوله اذ النسيئة من الميراث عاصب واما النسيئة
 مع العاصب بغيره تقع بيمينته في الميراث قبل والتمه اعلم
وحيث تغور نعمة في الميراث عليه باليمين له فده نسيئة عاصب
 يمتنع ان من اتم بالقتل وفويت التهمة عليه من الميراث تمتد
 الى ميراث الميراث الموجب للفسامة فانه يمتنع حتى يستتبع
 امره في ميراثه ما يمتنع من ميراث الميراث بيمينته اذ عاصب
 التهمة فيسقط ميراثه بيمينته فالعير ما عاصب وانه استثنى
 بالتهمة القاصرة عن الميراث بيمينته من ميراث الميراث

على الرية أو احدى او اقل كان له ذلك ويضرب السلطان اي بحر
العبر ما تنقله ويحمله عظاما مستقبلا وفي المغي قال السق
الغاييم وكل من تنقله عبرا وثبت له عليه بيته او اقرار
وكان المفتول هو امسكنا ارضه او عبرا او امة وعبر عنه اوليا
الدم بان يعلو ما تنقله ويحمله سنة وسوا كان الفتال حسوا
نمينا ارضه او عبرا او امة هو فوال المغي بك يا فتال
ماله ومن جئت عليه القسامة بجمع عفه قبل ان يفسد
عليه او بحر ان افسدوا عليه فبعلينه جله مائة وخمسة عشرة
مستقانة بحر الضرب ما يعجزه بيها بما كان من السجن قبل ذلك
وان كان قال ابن حبيب قال في مغي ما قاله والنعم من موز بالدم
بتجيب القسامة على واحد منهم بتخير الرية ويقيمون عليه
ان على جميع اعباءه مائة وخمسة عشرة وكذا لو كان على عفه
بلغ يقيم على واحد منهم لم يكن يد من الضرب والعجز في خزان كان
ان ادموا على جماعة سجنوا كل واحد ما يعلم على نفسه من السجنون
عاما انما مات المفتول من كل من غير مريد فان كان جرحا او رجا
سجنوا مائة من الجور ويحبى رواية اي زينة عز ابن الما حسم قال
يد للسجن في الدم من العبر حشر يري ما يكون من امره فان سقط عنه
الدم يعقروا قسامة على عبي الحلفه اذ من العبر يرضى مائة
وسجنته عا ما مستقبلا من عبي حشر يري انتمى

وامة العر كرات الخطا او ما ترضى به بين السلطان
وهي اذ ما قبلت وسملت بحسب الميراث في تقسمت
فقد ان الواجب في قتل العر العروان هو النصارى فاذا اصابه
العبر على يدي مفر من قتل او كثير من ضيق القاتل له لزم

(ان)

والما على على الرية عكرا مهمة بمثل على الرية النور في الخطا
وفي مائة من الجور انما تغل فيكون من رجة كلها انك حشر
وعشر من بنت ماض وخمس وعشرون بنت لبون وخمس وعشرون
خفة وخمس وعشرون جرة مائة اقبلت من الفتال فسلحها
لورثة المفتول او لما تقسم بينهم على حسب ميراثهم قال في المغي
فلتله جريته العرلة انما هو عليه من توغز فلان من الفتال
قال الحجة ان احطوا على يدي معز ويا حشر بينهم وان احطوا
على يدي مهمة كان في ذلك المريع كاملة وما قطع في تلك مسنين
كما تقطع في الخطا ولكن يخطو لي الدم ان يعمل امره في التقية به
في قوله من عبي له من الضية شية ياتيا بالعر ويا حشر اليه باحسان
كذلك روي ابن مزي عن عيسى **في الواجب في المجموعة**
باز قبل الرية او طاح عليها او على يدي منها دخلت زوجة
الميت وبناته معه يها على فر من ايصم انتمى مفره كرات
الخطا انما عفر ما يمد وعلم التعيين لفر ما زال التعيين بالفر
لم يصبه كان في الخطا الخمسة ودفن من رجة كما تقدر وقوله او ما
ترضيه ينال ما عفر عن رجة من رجة من قتل او كيم والمال الجماعة
وبعنه من الفتال والمزليا

وجعلت يدي سلم قتل على الواجب مائة من الجور
والفهم بالتزبيح في العر وجب والعام يبار على امر الوضوب
وفرها على اوية الورق انما عفر الدم رجع ما انسى
ونصب مائة في الياسود وفي النصارى ثابث الوجوه

تكال على حشر الي يذو من رها بكم ان يذو السيل ان كان الجاني من اهل

فمن رجة القتل
على رجة راص
الصم

Copyrighted material

الدين من مائة من الف واذ كان من اهل الزنقة كالكتاب والمحرور والغني
 البديار وان كان من اهل النور والعلو والباب والخراسانية اشاع
 البعد وهم وانما تارة من اهل الزنقة كانت اليدين الخطا خمسة عشر وبت
 فاحض وعشرون بنت لبون وعشرون بنت لبون وعشرون بنت
 وعشرون بنت لبون واذ كانت على العريش مغلطة باسفل ابن اللبون
 فتكون من بنت خمسون وعشرون بنت فاحض وعشرون بنت لبون
 وخمسون وعشرون بنت فاحض وعشرون بنت لبون **فان قلت**
 وجوب الترتيب في الخطا فاحض وعشرون بنت فاحض وعشرون بنت لبون
 من كون المفضل عليه غير اهل الفاحض والرتبة واما علم رواية
 ابن الفاسم من كون الرتبة الفاحض غير او ما يتبعان عليه من قليل او
 كثير ما ينشأ من الدين **فالجواب** ان لو جوب بمسألة
 سبب من العبر على دينه بجملة او عموما او ليلا يرفع المراتب
 فعليه في الترتيب عن العواض وما اقبله وايقض عفو نايه الرتبة غير هل
 ما يفرق عن غير رتبة انما في اهل البواقي نحن نعلم الرتبة او الورق
 او قال اهل الصراف نحن نعلم الرتبة قال اهل الملم ما يقبل من اهل الزنقة
 ما الزنقة ما يقبل من اهل النور فاذ كان من اهل الملم ما يقبل من اهل الزنقة
 المنع بفضله دينه لغير المسلم واما من قتل عبدا بعلية فيمنه بالغة ما
 بلغت كان العبر مسلما او كافرا واما الكافر جرة الكتاب يهوديا او
 نصرانيا نصبا دينه المسلم واما المجوسي بربية ملك خمر في السلم
 وذلك في الزنقة ستة وستون دينار وذلك دينار كرا خمس الملة دينار
 مائة دينار وذلك انما تنبأ من العبد من البضة فاحض وعشرون بنت لبون
 عشر البواقي واذ كانت في ذلك فاحض وعشرون بنت لبون

وهذا

وهذا كلبية دينه الملم واما الملة به يتبعها نصف دينه الرجل من دينها
 بدينه الملة المسلمة نصف دينه الرجل المسلم ودينه الكتابية نصف
 دينه الكتابية ودينه المجوسية نصف دينه المجوسي فاحض وعشرون بنت
 فاحض وعشرون بنت لبون وعشرون بنت لبون وعشرون بنت لبون
 في العبر على البواقي على فاحض وعشرون بنت فاحض وعشرون بنت لبون
 بمفعولنا في جعلهم من قولهم والحق في الترتيب بالمراتب انما في الخطا
 عشر من بنت خمسون وعشرون بنت فاحض وعشرون بنت لبون
 وسدس من الورق خور ودينه واذ كانت في الدين كغير للعدد وتكمل البيت
 وقوله ونصه ما ذكر في اهل الزنقة والورق فاحض وعشرون بنت فاحض وعشرون بنت لبون
 اليهود اهل البيت في اليهود والملة باليهود الخمس والواحد
 ويا في النسب به لبيان قوله وفي النص في حقيقة الجمع في اهل النص في
 بصيغة المبراهة وهو مذكور في قوله في اليهود واعاد حرفة في
 الموزون وابت الترتيب من غير الختم المستتر في قوله في
 النساء المسلمات والكتابيات والمجوسيات وجميع حاله للتصنيف
 وفي كل نصف اهل من اهل الملة والمسلمين والمجوسين والنصارى ومغني
 اهل عن يمينهم ما ما تارة هو غير حاله او الله اعلم في لغة اهل
 خليل ما يقضي عن المستعملين اهل الملة النظم بغيره ولبسته
 وفيه في الخطا على البواقي بنت فاحض وعشرون بنت لبون وعشرون بنت
 وعشرون بنت لبون في عمل بغيره ابن اللبون في قال في الترتيب
 والمحرور والمغني في البواقي في اهل البواقي في اهل البواقي في اهل البواقي
 فان الكتاب والعاشر نصفه والمجوس والمرتبة ذلك خمس
 واشوق كمنصفه في الرتبة في اهل البواقي في اهل البواقي في اهل البواقي

باساره ان الدينية الحقة لا تعلم حاله بل نعمة فان وجبت
 الدينية كاملة فتخرج على تلك سنين تلك: اخر كل سنة من يوم
 الحرام كما من يوم القتل من يوم الخطا واما غير الكاملة فبغير حاله
 والمشهور التحريم بالكسب في كل سنة في الحجية والكسب في
 سنين في الحجية وبقية وبقية واما ان وجه نعمة الدينية بالثلاثة سنة
 وللصحة من الحجية سنة ايضا وكذا ان وجه ثلاثة ارباعها بل للثلاثة
 مستثنان والنسبة المسمى من اليا في سنة ايضا ابن العجب
 والمشهور التحريم بالثلاثة للزاية سنة بالضعف والربع في تلك
 سنين وفي غرض الشبه خليل ونجم في النجس والكلافة
 بالزاية بالتكليف ثم بالزاية سنة واما في تلك الكلافة على عشرة
 المستثناة لان ما يعرف ما تعلق بها من العلم في كل توزيع الكلافة المربو

بعضه ببعض والله تعالى اعلم
وكونها من مال الجاهل ان تخرج اقل من ذلك بزيادة خمس
كذا على المشهور من مذهبنا نؤخر اذن عامة مكلف
 يعني ان ما يقع من كون الدين على العاقلة ونوعها بامانة انما ذلك
 ينشأ وكما هو ان يكون الواجب اما الدينية كاملة او بعضها الحسن
 بفكره ان يبلغه الله سبحانه ذلك الدين سواء بلغ ذلك دينه المحض
 عليه اذ اختلف على المشهور كما انه افصح من تسليم اصبعي من ثلثه فله
 على عاقلة به ان يملك اكثر من ذلك دينها لانها تسد الرجل ان يملك
 دينه بالواجب في اصبعي عشر ومنه لا يملك ما اقل من ذلك
 دينه البطل والعشر واكثر من ذلك دينه بالاحالة التي بين جنون
 وتلك سنة عشر وتلك ان يعلم ببلوغه ذلك دينه المحض

بما الركن في اصبع واحد وامر بالواجب عشر ويكون على الحجية على
 عاقلة وحالة كالمدينة والدينه اشهر بالبيت الاول الشرط الثاني
 ان تخرج الحجية ثابتة بالبيعة او بالدين والغرامة اما ان تمت
 باعتراف القاتل محلل للحياة حاله ايضا والدينه اشهر بنوعه كذا على
 المشهور من معتزلة تؤخر الشرط الثالث ان لا يقع الخطا اما في
 العمر والحياة عاقل بالغ من المال عليه في حاله والدينه اشهر
 بنوعه او من حاله مكلف ولا يفتقر بالكل من غير كالصبي المجنون
 فان عمرهما كالحال ان لا يفتقر بوجه يكون ما في مال الجاهل من العاقلة
 ولا يصح بكونها حاله غير نعمة وبدا تعلق بالعلم والعلم متين
 غير محض والجملة خبري

وفي الجنيح من ماله او فدية كالمالك استعماله

يعني لمن يصر امراته بالفتنة فبيننا ميتا وامة حية والله تعالى
 عليه القوة من ماله كالحاقلة او فدية الغرة ويورث ذلك الحق
 الجنيح على ما يرضى الله تعالى ان الجاهل والغرة عبر امانة
 من الجهر على المشهور ومن مذهب السواد ان التوضيح الجهر
 هو البيوع قال رسول الله صلى الله عليه وسلم بيعت الرجل المحرم
 ولا شوقه ابن عمر التمسك ولم ارا احدا يبايع من الغرة
 صرا وقال الشافعي اقله سبع ثم قال ابن العجب ومما يبايع الجنيح دينه
 او ممتلكاته درهم او غرة تسار لمصرها وجب الفل او الم يبيع
 ان يتراضوا **التوضيح** كالمسلم يجبر الجاني وهو سوا من يملك الجنيح
 الذي يقتضيه قوله الله وبن القاسم والسبب ان الجاني بالخير وسوان
 بغير الغرة او ياتي بعشر من الجهر من كسبه بالدينه او ياتي بغيره

ما زلت أرى الوارث كذا ابن جلف الخنزير وفوقه الفخار جميعاً على ميله
 طبعاً العود عن الخنا عني بما يسفح الفود فيه بالمرع وأما العود
 فتدبر فيه أنما يجلف فيه أنما من جلفين من القصة، ويجلف فيه راح
 راحة ابن **الحاجب** والغصاة أن يجلف الوارث من المثلثون والقطر
 راحه كان أجماعة من أركان أولئك خمسين من مائة الفية على البنت
 ولو كان أحسن أو غائباً ونزع الإيمان على الميراث ويجبر كسر اليمين
 على ما أكثر من الكسر وقيل على الجميع ما لو نساوا والكسر عليهم
 أنتمى، وكان انكسار اليمين بعضهم أكثر نصيباً منها المتعارف
 بقول الله تعالى من عطفه موثر وبقول ابن الحاجب ويجبر كسر اليمين على
 ما أكثر من الكسر ما إذا كان الوارث ابناً وابنةً يجلف **ابن**
 ثلاثة وثلاثين وتجلف البنت سبعة عشر لأنما نأبى من اليمين الثمينة
 ثلثاً لها وبذلك أنه إذا فسدت الخمسين يميناً على ثلاثين خرج ستة
 عشر وثلاثين وتصلية تسعة عشر فيجتمع للابن ثمانية وثلاثون
 وثلاثون والبنت ستة عشر وثلاثون وتصلية سبعة عشر وأما إذا
 انكسر على اليمين على السواء كثلثة بنين ما إذا تحمل على كل واحد
 يجلف كل واحد سبعة عشر وما ألفى بفتة كسب يجلف وأما
 التي يجلفها فإن على فرموا بينهم وهو قول الله ويفسخ النساء
 في قتال الخطأ وما يفسخ في قتال العرف **قلت** بل إن قتلاً خطأ
 لم يدع إلا ابنة واحدة وليس عجة قال تجلف ابنة خمسين يميناً
 وتلفز ثوب الله وإن كان المقتول عجة حلفت خمساً وعشرين يميناً
 وجلف العجة خمساً وعشرين يميناً ويستغفر الله على ما روي
 وإن كان العجة تلفز ابنة ميراً ما عنتي تجلف خمسين يميناً

لأنهم استقروا في حميمية فالت ولوعوا بالقتل انفسه
ماضرة وامن غايب بعد الغيبة فذاك المنة انما المقلب وناخرجه
وقال ان حلفت حميمية فمما لمضرت تلك الدية وان نفع الخ
المكي اياز ولمضرت ليس الدية

واعتقدوا انهم قد اصابوا بالحق والعدل
وعلموا انهم قد اصابوا بالحق والعدل
وعلموا انهم قد اصابوا بالحق والعدل

بالله ليعلم عليه بهذا التورع هذا الجمع اهل المدينة وروى ما الى
عن ربيعة قال سمعت ابن المسيب يقول في ثلاث ايام من السنة
يقال كل اذن من الله يسمع به اربع قبائل يسمون بقلت حين عظم
حين حضر عظماء بنو اعرابيوات وقلت بل عالم تثبت
او بما لم تعلم فقال يا ابا عبد الله يا ابن ابي شيعة قال في التورع عن ابن
عمر البير نزل ابن المسيب بسبب معاملة الهامة التي كان في
نوله نفع الله به ما جعل كل الشوم ما تفيض الاربع وما تزداد وحق
ما تفيض ما تنقص من التسعة اسر السنة ومعنى ما تزداد على
التسعة اسر السنة التي في السنة **ان علم ان النصفه تنفي**
اربعين يوما يضافه تكون علفه اربعين اخرى ثم تكون نصفه
اربعين اخرى وتمر اربعة اسر لم يميز فيها الزهر من التورع
بميز فانه اسميت الاربعه اسر من السنة فخرها كلها بل ان تقابل
الاسر ان الملك في سنة ثم جمع لربهم ان تقابل وكما امر قوله اذا ارادته
علم ذلك الله ان تلك نفع من غير اليسر بل ترجع فيه لو تبادلت
كذلك بل اذ بلغته رجعت لم يتفادى نفعه عن المرونة في عظمه
قال الامام اوصلت الدنيا لكان موافقا للنفقة والله اعلم

باب التوارث والعرايش

التوارث نفع على مروي والميراث ما طار للامان بعروته
والعرايش جمع برية قال ابن خنوص الميراث يجعل مروي يترك
وراثته اثار اسم اليه الموروث وهو يتنقل من ذاك كالحاج
وسمي المال المتروك لميراثه يعني ميراثه وعزله الورثة
لبنائه بغير الميت وهو الميراث والعرايش جمع برية من قوله

قال الامام اوصلت الدنيا لكان موافقا للنفقة والله اعلم

نعم ينصب ما يرضى من ارضه واربعه من ارضه النصف والارض
الارضين والارضين ارضها من ارضه من يستحق ما عليه الميت
من مال او ما يتعلق به بعضه او كله على نفقة الارث وانه المستحق
من حضره كل واحد وبالطريق العلية الموصلة الى ماله ما علم به
وقولنا من يستحق من ارضه الاربعين الوارثين من الارث والنسبة
وقولنا ويزال المستحق هذا هو تعيين ميراث كل وارث وقولنا من مال
او ما يتعلق به ليعتزل من يستحق ميراثه النكاح والنفقة والارض
والنفقة وجميع ما له مما ليس من حريمه الذي يصرفه لارثه ما يتعلق به
مثل الثمن والارث والعيب وغيره لارثه وقولنا على نفقة الارث ليعتزل ان
من يستحق من التورع في بيتا او عتبة فان هذا حريمه النفقة والارض
للغير يبيد ويخلف في هذا الميراث من يترك اثارا الى من والارث ثلثه
والارث الثلثة وكل هذا من حريمه الذي لم ينفذ به الميراث التبيين
على الحجة ان من يجب عن ارضه ان يستحق ميراثا ليس له وثلث
كان حريمه بسبب او نسب ونسبة من الارث على العرايش
اضطلال حريمه ويسمى لغيره من النفقة فان العرايش اثار الخلقنا نرسل
فيها الاربعين حريمه الخلقنا ان ارضها فانما مقرر لكل من في
المستحق لخصها بعل الوارثين لخصص لهما النفقة بعل
الميتا بل التي تزور العتاق والافضلة عليها او يبيع بثلث لورثان
لغيره على السنة العرايش كما سمع على العروض بعل العروض
لورثان لغيره العروض على السنة والنسبة

هذا يستوجب ميراثا ووجوب بعضه او ميراثا او نسب
جميعها اركانها ثلاثة مال او ميراث او ميراثا او ميراثا
يحيى الارث يستوجب ويستحق بالارث ميراثا او ميراثا

فما القضاة وكلامه يسئلون جيت الامان معروم في زماننا
 انتهي بفتحها
فصل في حق الحيض والمenstruation
 الحيض في الميراث في نفسه الرقعة ويجب فيها
 يجب الاستبراء او النفقة او العرض او تعصيب ابوه بنتها
 يعني ان الميراث ينقسم الى اقسام خمسة رجوع وحالة يجب
 ومختار ومهر الزوج المستصفى يجب ان لا يجب عنها اطلاقا بل من قبله
 وفيه كذا البرزين والاملاء والزواج والزوج كناية عن النكاح او اصل
 يجب الاستبراء حيث يقع الاستبراء كذا وكذا في الزوجين والاملاء
 وفي النكاح الكاينة وجميع حالات الحب تنقسم الى حب استبراء
 كابن ابن مع ابن الحلب والرجب تغل من حال النكاح وفيه ثلاث
 اوجه النقل من مخرج لغيره ومنه كذا الزوجين منها الزوج حيث اولى
 للزوج ما كان له اولا انتقلت للزوجة والنقل من مخرج الى تعصيبه له
 في النكاح والنفقات مخرج الوارث من النكاح واكثر ذلك ان كان كانت
 ابنة انتقلت الى التعصيب بل من ما يخل من بيت الحلب والنقل من
 تعصيب الوارث من مخرج كذا ما انه صاحب ما كان مع ابن انتقل اليه
 مخرج هو الوارث من مخرج النكاح وما اوجب النقل لغيره كذا النقل من مخرج
 الوارث كذا الوجه الاول والنقل من التعصيب الى العرض كذا الوجه الثاني
 وقوله او تعصيب الى النقل من العرض الى التعصيب وهذا الوجه الثاني
 وما ذكره في هذا البصل كذا الترجمة والنوعية كذا ما انه من مخرج يجب
 ما شفاه ويجب النقل الى العرض وجه النقل الى التعصيب
فصل في حق الميراث

الزوجة

الزوجة يكون به الميراث
 القدر يلحق بالزوجة في حصة الميراث او ما فيه او ما يلزم باختيار الميراث
 الجمع فيه وهو في الرجال عدا الميراث والزوجة وفيه ميراث في الميراث
 لم ار على هذا الترجمة في كتب الفرائض والميراث ان القسمة تارة يشترط
 الورثة في جميعها وتارة لا في بعضها وفي بعضها والقيسمة عدا لغيره استغرق
 الورثة جميع المال وكذا ان كانوا كلهم عصبة او ابا او اخوة او
 بينهم وبينهم والارضا اشارة بنو القدر يلحق بالزوجة الميراث في حصة
 الميراث وتارة في حصة الميراث الميراث كذا في حصة الميراث
 العصبة في النكاح والارضا اشارة بنو القدر (وما فيه) وتارة بينهم واربعة
 جميع عدا الميراث لم يكن في حصة عني وما يوجب ذلك في الرجال
 منهم عصبة والعاصب من كل وجه اما ان القدر ما عدا الميراث الميراث
 والزوجة فليس للميراث السرس وليس للزوجة النكاح او الوارث
 له ان كان كل منهما الزوجين فانه ينقسم بالمال بعينه بالعرض وبخلافه
 بالتعصيب وكذا له ميراث النكاح في ميراث المال اعلم ان يكون لعنفهما
 فارك من النسب والجمع وجه تعبير النكاح بالفرار ان عني به
 مجموع الترجمة وتكون الباء من ميراث الترجمة كذا في ميراث
فصل في ميراث الميراث
 الميراث وعجل الميراث حيث سنها بعرضها تعصيب او كليهما
 والميراث هو صاحب ميراث او ما عدا العرض بعد ميراث
 وقسمة في الميراث مع الميراث فاعل الميراث
 يعني ان الميراث يكون تارة بالعرض كالميراث واختار تارة بالتعصيب
 كالميراث وتارة بالعرض والتعصيب معا كالميراث مع الميراث

الشدة من أن يغيب شيئا من الخوف بالتعجب وعلى طه خبيرة بالبيت الأول
 وهذه الحقائق الثلاثة هي المراد بالحقائق المذكورة في الترجمة والوارث
 بالتعجب أن يغيب الخوف جميع المال وإن كان مع غيره من الخوف فافضل
 عندهم وعلى طه لا يغيب بالبيت الثاني والحق بالحق في البيت
 انكارنا البيت الثالث ان الوان العاصب اذا تعدد اما من غير اهل العرو
 كما هو المراد في قوله ادم مع غيره العرو وغير ذلك والزوجة والاختوة
 بان جميع المال في الوجه الاول او ما يخل عن غيره من المال في البيت
 بيت العينة اما على التبعاض كما ان كانا كونا وانما كما وانما
 على السواء ولا عتزاله وذلك انهما اذا كانا كونا في كونا ومراعاة بلحاظ
 حالة عرو تدوي العرو وغيره حالة وجودهم
فصل في دخول اهل البراءة في اصولها
 ثم البراءة الباطنة الاولى ستة اصول فمنها في العمل
 اولها النصيب الخمسة جعل للبيت والزوجة اذ لم يتنفس
 ورافقة ابن واخت لا يتم ونصيبه الربع مع الزوجين أم
 ونصيبه من الزوجة ربع تعدد فسمي نصيبها اقل
 والثلاثان حصة ما ربع بنات صلب وبنات ابن صلب
 واخت كاللذان في التعود والتك بالبرج بساد
 ورام من خارج المصروف لهما في قسم طه الاسوة
 ونصيب السر من كل واية ورافقة ابن جعل لغيره
 وجوز واخ من امه اسئل لاخته في اعظم
 اعلن ان الحق في هذه الترجمة على ثلاثة مسائل اولها ولسي
 البراءة والبراءة بها الجزاء المحروقة كرمها العلوق فسميتها من جهة

لهما او هو ستة النصيب والربع والثلث والثلث والثلث والثلث
 الثلث لثلاثة الكافية اهل البراءة المستحقون لهما وغيره وعشرون
 فيما ينزحوا ولساها صاها النصيب خمسة واصاها الربع الثاني
 واصاها الثلث واصاها الثلثين اربعة واصاها الثلث اثنان
 واصاها السدس سبعة وبيانهم في كتاب النكاح
 بل انما هو بتعجيبهم ان المستلثة الثالثة اهل المسائل
 ليه المعلقة التي تقسم منها للبربعة وليم سبعة اثنان واربعة
 وثمانية وثلثا وستة واشتد عشر واربع وعشرون وهذه اصول على
 قسمين منها مركبة ومنها يسبب غير مركبة بالتركيب والحق
 في كل واحد من هذه المسائل في البراءة والبربعة وعشرون في كل واحد
 يكون اصل المسئلة في اثنين عشر عشر يكون فيما في خان في كل
 كالربع والثلث وذلك كزوجات او الربع والسدس كزوجات واخ
 وكذا الاربعة وعشرون كما برميها من تعدد العرو كالثلث والسر
 كزوجات واخ واولاد والثلثان كزوجات وبنات ابنة النكاح
 التصريح بذلك في هذا الفصل حيث قال اصل بالتركيب ضعف
 ستة وخضعه لا غير من البتة وما عدا ذلك من اصول
 ما يستلزم فيه تعدد العرو في كل المسئلة من اثنين مثلا سواء كان
 منها نصيبان كزوج واخت او نصف فقط كزوج ورجل من سبعة
 مثلا سواء كان فيما في خروا لهما كسدس او اكثر كسدس وسدس
 والثلثين مثلا كاخ واختين بتكليفين او ابان بالزوجة بتقسيم
 الرمي كسبب في هذه اصول المسائل البراءة اهلها في كل بيت
 انما من هذا الفصل ويدل على هذا ايضا قوله في اصل بالتركيب حيث

والربع عاشر وكالمثلين تحرمه في ربيعة شلبي
ومن بل المربع غير ملتصق وغير المطلقا في ملتصق
والحل بالتركيب ضعف ستة وضعه في آخره من التثنية

5/12

وَأَسْمُوهُ لَا يَدْرِي مَا أُولُوهُ وَمَا لَزِمَ حِينَ مَوَاتِهِ فَيَقْدِرُ

والله اعلم بالصواب

يترك مع ابنه من السدة من ينفذ بالعرض وما كان له من الولد يشترط
 الزكوة والنسب زاد قوله فلهما من كل ولد الصلبي من غيره ولو سرق
 يستحق الدال بغير الحق وملكه صميم الاب وفراسه بغير حق حسب
 كسبه من البيت الثالث ان الاب مع ما نشأ من بيت الصليب
 او من بيت الام من غير الرتبة يعينه بالصغير من السدة من ابها بالعرض
 والابا يحصل بالتعصيب وهذا المعنى يقع في قوله في البيت الاول
 والنفس بجود السدة من رخص به فنان زيادة عما تقدم بان الزيادة
 على السدة من يلحق بالتعصيب فالاب في الجواهر وما انفك من تعصيب
 الزوج من ينفذ في الاب والجد ينفذ في الابن وانما السدة من وما
 يترك مع نكاح من بالتعصيب وكذلك ابها من صنف في بيت الصليب
 انما اياه يعرض ما كان السدة من كزوج وابنتين اب وجس
 وفي المغي بـ ميراث اب السدة من مع الولد وولد الولد
 وله ما بقي من المال من غير من الورثة المان بكن الزيادة بقوا من
 السدة من فلا ينفذ منه شيء ولو ان رجلا توفي وترك ابنته وزوجه
 واباء لكان للبنتين الثلثان والزوجة الثلث ويبقى السرير وربع
 السدة من يلحقه الاب ولا يزداد عليه ولو كان في غيره لم يلحقه زيادة الحرة
 مع ما يبق للاب ربع السدة من واما هنا يترك من ابنته وانما اب
 من السرير اما عمل عليه من القول انما ينفذ بغيره فنتصاره هذا
 هي الممنوعة زوجة وابوا وابنتان ازيد من ابوا والبنتان بغيره
 الزوجة ولها ثلثا من اربعة وعشرين منها وان فوت البنتان الزوجة
 والحر ابوا من يبق للاب والحر وربع السدة من هو ما ينفذ عن
 السدة من يتولى ما لا يملكه كل حال فبلغ سبعاً وعشرين من

والاب
 والاب

والجد مثل الاب مع ما ذكرنا مما حال في التفسير
 وزاد بالثالث ان الرجحان مع ضربا المفقود ونفس كزكوة
 والسور ان يترك له من غير اهل للبر وغيره حسب ما يجب
 اذ فسخ السواء في البقية او ثلثها او ثلثها او ثلثها
 ما العول للمخت به من عول واجمعي وافهم رجلا خطا
 والنفس مع شفايق ومن كاب معاملة وعملهم وجب
 ومنهم من لا يملكه شفايق وحرهم يكون مستحقا
 في حقه البيت الاول والجد مثل الاب بجميع الاربع المتفرقة
 في البيت الاول من المبيات قبل فوات من كونه يتنقل عما كان عليه
 من التعصيب ويصير ما عرض فيه من السدة من مع ابنته العامة
 والنافقة وما يملك من النافقة يلحق بالتعصيب ويترك له السرير
 مع ما يملكه ابوا من السدة من والاراء من غير من العرض العامة والعامة
 بركة والنافقة والابن ابوا من السدة من شرف في رغبة المبيات
 ثلاثمائة من عاتق البوا والاراء المقتضى للجد من الحق وكانوا حنفا
 ولحق ما شفايق عليه او عليه اب والاراء العامة اشار بقوله وزاد بالثالث
 البيت الثالث الكافية المقتضى للجد من الحق والاراء والاراء
 اشار بقوله والسر من ان يترك الزوجة ورجلا خطا والاراء بالحق للجنس
 فيمثل الزوجة والمفقود والزكوة والنسب في المال الثلثا انما المجتمع
 المفقود كالمفقود والنسب للاب والجد والابا اشار بقوله والنفس مع
 شفايق من ابوا البنتين وهو اعطى الثلثا ينفذ بها للجد عن اب
 ان المفقود مع الجد يترك ما يملكه الابن ما يترك مع اب محبوس به
 تتصور من اعطى كالمع الجود لنا استعبر بالزيادة في مال وزاد

لا شفايق

في المسئلة الخيرة قوله ونفس علي ما لك اي واد البحر ايضا بالنفس
 مع الخفة ويكون عز عنهم يعني ان ظهر الرحمان في النفس مع الملك
 ايضا المسئلة الاولى بالوارد في قوله ونفس بمعنى او قوله والسر ان
 ترجع له الايات التالكية يعني ان الجمع في العريضة البحر والخرقة
 قوله والعز عز من البحر البعض من البحر ثلثة اوجه اما السدس من اربع
 اقسام او مفاصلة اخر في الياء بعد ذوق الفز وخرقك ما في بحر
 عرب العز وخر ايضا **مسئلة** الغضبية السدس ايس زوج وام
 واخوان المتصلة من ستة فخر السدس اخو واخوات اما وان حاسم في
 الباقين فخر الميم الواحد الزوج ياخر ثلثة وان واخر يمي اثنان
 على ثلثة ثلثان وكذا ان اخو لك ما في والرحم الواحد اثنان
 والسدس ان ترجع له متى حب اهل العز صغير اخوة يعني

بالتك الإلزامي إذا لم يجر على ما كان مقررا وهو أنه من النفل عز النفع
أو العوض **قوله** وزاد ما تلك البيت يعني أن العوض إذا اشترط
مع المحقة ثم ضيف وأحرشنا عليه أو عدهم كإيهام أن لا يرضى
تخرج من المفاسدة أما الثلث من رأس المال أو المفاسدة أن يغير رأس
كل واحد من المحقة وما جرد في المحقة يتوزع بحقوقه كونه أو أن لا
أو عدهم غير ويعود التوزيع أسير على ما يرى من رأسه إذا كان العوض أخ واحد
في المفاسدة أفضل له لأنه يلحق التصيب بعينين ومثله تكون المفاسدة
أفضل له مع لفظة المحقة كان له معها الثلث وكذا مع الخفين كان له معها
التصيب وكذا مع ثلثه كان له يأخذ إذا كان ثلثه أخ واحد وهو أكثر
من الثلث يميل إلى العوض الجماع للمالك والآخر خمس عشر ثلثه
لأنها أسهل من ثلثه خمس عشر وكذا مع أخ واحد كان له معها أخ واحد
وهو أكثر من الثلث كان خمس عشر من الخمسة عشر وثلثه خمس عشر
كما تقدم فإن كان خمس لغوات فأكثر فالثلث أفضل له كان له خمس
سبعان وهو أفضل من الثلث يميل إلى العوض الجماع للمالك والآخر
والعوض تسع عشر وسبعانها ستة وثلثه سبعة وكذا للمالك كل ربع
ثلثه لغوات كان له الربع فالثلث أفضل له فإن كان مع لغوين
أو أربع لغوات أو ثلثي المفاسدة والثلث فالثلث
فإن كان مع ثلثي لغوات فأقل أو أخ واحد فالثلث أفضل له
وإن كان خمس لغوات أو ثلثي لغوات فالثلث أفضل له
وإن كان أربع لغوات أو لغوين فثلثي المفاسدة والثلث
قوله وزاد ما الثلث أن كل شيء كغيره من غير
مع المحقة يأخذ الثلث أن يظهر كونه أربع من المفاسدة كالمشقة

قبحه تحت على اربعة ان لم يكن له الباطن فله ثلثه وهو اقل من
 التسرس والمماثلة والى ما بين الوجهين اشارة النكاح بقوله وقسمته
 السوا بين البقيته او ثلثها وخميس ثلثه للبقيته وقد تضمنت الوجه
 الثلاثة كزوج وجموع واخرين المصلحة من ستة ان لم يكن المشرع
 كان له ولغيره كزله ان فاسح وكزله ان لم يكن المالك من البقي والى
 فهو الوجه اسما التمسك بقوله
 وان يكونوا في ثوب الشبهة تارة من جهة النكاح والى كسر ان
 كان له اقل من ثلث التسرس او من الميراث
 ذلك ما تبين الموارث لم يفسد مبدءا وان كانا ساهما
 مقوله وان يكونوا في الحق والجزء اثنان يكمل الزلله كغالب عدلته
وقد كنت قلت في ذلك
 فسر كز من تحت اربعين واخ والى كسر تسرس دون ميسر
 وقسمته كالجواز اسبوع وجزءه ففهم نداء في
 والى كسر كالجواز ففهم من خمس اربعة وما غيتر به
 ثلث التساوي بين الزوجين وقد كملوا من زوج ثم جبر
 فلو ان كان له اقل من ثلثه كز ان كان له اقل من ثلثه
 وقد بينا التمسك كان له اقل من ثلثه اربعة وكذا في البقية
 المعروفة بالكرامة وتعرف ايضا بالحق الجتمع فيه من ذكر وليس
 حكمها كما في غيرهما من كز الجتمع مع الحق كانه بل يعزله التسرس
 والى التحريم في فاسحها بين من الشبهة الخارجية عن القياس
 فبعضها في فاسحها بلزله اقل من ثلثها ما بالاستلزام وهي
 امر لا تركت زوجها واما ولحقها شقيقة او لها اهل من ستة

النفقة

لنكاح الزوج والاخت وثلثه في المزوج النصف ثلاثة وللأخت الثلثا
 اثنان وللجواز التسرس والى ما بين الوجهين اشارة النكاح بقوله وقسمته
 السوا بين البقيته او ثلثها وخميس ثلثه للبقيته وقد تضمنت الوجه
 الثلاثة كزوج وجموع واخرين المصلحة من ستة ان لم يكن المشرع
 كان له ولغيره كزله ان فاسح وكزله ان لم يكن المالك من البقي والى
 فهو الوجه اسما التمسك بقوله
 وان يكونوا في ثوب الشبهة تارة من جهة النكاح والى كسر ان
 كان له اقل من ثلث التسرس او من الميراث
 ذلك ما تبين الموارث لم يفسد مبدءا وان كانا ساهما
 مقوله وان يكونوا في الحق والجزء اثنان يكمل الزلله كغالب عدلته
وقد كنت قلت في ذلك
 فسر كز من تحت اربعين واخ والى كسر تسرس دون ميسر
 وقسمته كالجواز اسبوع وجزءه ففهم نداء في
 والى كسر كالجواز ففهم من خمس اربعة وما غيتر به
 ثلث التساوي بين الزوجين وقد كملوا من زوج ثم جبر
 فلو ان كان له اقل من ثلثه كز ان كان له اقل من ثلثه
 وقد بينا التمسك كان له اقل من ثلثه اربعة وكذا في البقية
 المعروفة بالكرامة وتعرف ايضا بالحق الجتمع فيه من ذكر وليس
 حكمها كما في غيرهما من كز الجتمع مع الحق كانه بل يعزله التسرس
 والى التحريم في فاسحها بين من الشبهة الخارجية عن القياس
 فبعضها في فاسحها بلزله اقل من ثلثها ما بالاستلزام وهي
 امر لا تركت زوجها واما ولحقها شقيقة او لها اهل من ستة

اجمع ولزمان كان لجمع ولم يكن التمس ما ترك من عروضة تصون بها
 بين ما فيه وبين الزوج بين المرفوعين وغيرهما **قال**
وجاء من ذلك لسان من يعي بهم وبالمخوة ان تعبر
وتغير من غير ما يفتن بحب او او حجبوا انما حجبوا
وذلك ما يفتن من الزوجين فاحذر مع ابه بغرا وثمن
 دفعه ان مرضه في الثالث والحشر ههنا في البيت او انما تحب من ذلك
 الى السدر بالولد يعينه وابنه يعينه وان سبيل انظر او نفعه ولزك
 اخلق في الولد جمعة باعتبار صلاوة الحشر وعزله تحب الى السدر
 بالمخوة اذا تعهد في مفعوله ان نفعه في راجع للمخوة بقا والمراة ان يكون
 اكثير فاكثر سواء ورثوا او حجبوا فمخفي في البيت الذي بقا عزه من
 مزاعر باب العرايخ في ان من لا يركب لا يحب واستثنى من ذلك المخوة
 فانهم يحجبون ام حجب نفوس من ذلك الى السدر فان كانوا يحجبون
 بالاب او بالولد حجب اسفاهه قال في المعونة لا يحب عترة الوتر في
 بل لا يحب عترة كابر ما يحب عترة الوتر في موضع ولجوه هو
 بالمخوة مع ما يكون يحجبون مع ذلك الى السدر ولا يركب مع اب شيئا
 انتهي واما من لا يركب في حال من الاحوال كالعبر والكابر فانه لا يحب راسا
 لا يحب نفوسا لا يحب اسفاهه ولا يستكن منه شي من مفعوله او او ما يعنه
 المنفعة لتفقد عترة فريدا حجبوا الى حجب نفوس حجبوا بالاب والاب
 ثم احب في البيت ذلك لانه لا يفتن في المرفعين المعروفين
 بالفراد من ذلك ما يقع بعرضه العبر من ذلك من اسرارها وعملها
 ورجوعها من انفس الزوج وله ما يفتن في المائة من كسر ما بين قشر
 حرة الزوج من كسر عليه في استنار اصل المسألة للزوج المستحب

لذلك

ثمانية والجمع لك البنية والحد والملاط انسان والمخون في ذلك
 البنية وهو في المولى ربع وفي الثانية سدة من العاصم ان لها
 ذلك كما سلا من اسرارها في ثلثة لفتن في المرفعين او حرا المرفوعة
 وتغير في المخوة وليس لها المسألة في الثانية في الغراوين اما ان
 لك البنية وهو ربع او سدة من ثلثة في المائة اذا عالت المسألة
 بائنا ينصرف من ذلك او السدة من عترة ما ينفع لغيرها
قال في ذكر حجب النفر بالنعصيب
للابن من عترة عترة مع من مال او ما فيه في التنوع
وولدين مثله في العترة والمخوة كذا في تفسير الم
 تقع ان البنات ربت الابن ولدت شقيقة او اباب علم من مزايا
 المرفوعة كرهها انهم قد يمتنع عاصيات فيكون من نفعه ما يجب لمن
 عترة وعنده له ليد بنول الابن في عترة يتغير مع ما في البنات
 يعجبها لكونها كسفيها او اباب وبنت ابن يعجبها من راجتها
 وهو اخوة لها وابن عمها ومن قوا لعترة كابر لفتنها وحبيبها
 ولدت الشقيقة يعجبها لكونها الشقيقة وكذلك التي للملاب
 يعجبها لكونها المساوية لها واما الفتى للملاب فلا يعجبها اخوها
 ولذا قال الفير في التنقيب المرفوع يمتنع ان يكون في جميع المال
 وبما لا يحب لم يكن ههنا في وقتر كذا او او او حرمه لكونه حلالا ويشن
 ان يكون في بعضه حيث يفتن في المرفوعين المرفوعين كذا في
 بان التعصبة المرفوعة في الاباء بعرفهم وخر الزوجية وكرامه وعملها
 فيه بقول من مال او ما فيه في التنوع في الوتر في حجب يكون فيهم

ولذلك قالوا ان ما به الرزق والعسر بعد موتهم يما باسلع الظاهر حتى يت
الرفيق عزله ان مات الغنيب القبر او الرزق فانما السليم كما يرد ما لم ينع
من الخبيثين معاً وسوا كان الرزق كاملاً او به كبر صغر حتى يت كالخاتبة
والدمر والعنف بخصه والولد والعنف لجل بان كل طهر منهم لا يرك
ولا يبرك وكزله المرقلة كما يرك ويؤت باق مانت جان مبراته لبنته مثال
المستلهم وكزله قتل العرصة وجمال الخيل والعدوان فانه مانع من
الميراث كزله في كبره من انما بان الى الدنيا هو ما عسى ان كملوا وان
فانما الخطا ميراث من المال من الدنيا فيجوز كماله كما يرك منها
تشت ويترك من عظمها ان كان رزق له نية بنوهم وان كان من خفا ميراثه
واما قاتل العرصة وجده كبره بان تدعى وكزله كاري ظلالا لا من
ما انما من عينة اذا شدي كوز القتل عرصة او خطا على ذلك نية بنوهم
وهالة السكك يمنع مغنية **تليق** النع من ارك الرفيق
انما هو بالفرقة او بالزوجية واما بالبرقة فيند تقطع اول الباء ان
ماله لسيم، يلا ركي نسج قال

ويؤدب الفسخ مع العمل الى ان يستعملها رها جميعا
يعني اما كان بعض الورثة عملاً وليس ثم واري العمل بان فسخ
الميراث في الوجه الاول يجوز حتى يرضع الحمل بان يستعملها رها
وتفقت حيانه وركى ورا ملا وكزله كما يرك مع المال في الوجه الثاني
للمعاصي او لمعاصي الموارث في العمل الوضوح ايضا ثم قال
وبين من ما نأهدهم (او عرق) يتبع الرزق بحمل من سبق
يعني انما مات قريب ان كان كالحمل والحيه او ابنه ولم يعلم السابق
منها كما انما ماتت فهو او عرقها او غيرهما او غيرهما كما يرك في وجهها الا في
الحمل بالسابق بان من عرقه ارك تحق حيا الواري بعد موت مورثه

انما هو بالفرقة او بالزوجية واما بالبرقة فيند تقطع اول الباء ان

منه فها متعذر ويترك كل واحد منهما ورثته **ثم قال**
وارثا خنثيا بماله العقب وما بر عليه في الختم افسح
وان يسل بالحيثين الخنثيا فبني بمكفي خروا تشا
يعني ان ميراث الخنثى معتبر بحمل بوله بان بان من ذكر، حتى له بحكم
الذكر وان بان من العرج حتى له بحكم الانثى وان بان منها جميعا فهو
الخنثى المشكل فيكون له نصف ميراث ذكر ونصف ميراث انثى
ان ميراث الخنثى متفق عليه بان اسوا حاله ان يكون انثى وما زاد عليه
متنازع فيه بينه وبين بقية الورثة وان خرج فوجب ان يفسح
بينهما كالنكاح وفيه يختصر النصف تحليل بان بان من انثى او كان
اكثر او اسفل وبنيت له بقية او كذا في الحمل ميراث او ميراث
السكك الى ان ليس هو مشكلا بل متخصا للذكر وان بان من ذكر، او
كان بوله منه اكثر او اسفل وبنيت له بقية او افسح من ذكر، او الى
لا نوبة ان بان من وجهه اركان بوله منه اكثر او اسفل وحظ او بنيت
له ثلث في سائر الورثة الميت ابنا وخنثى مشكلا فتعمل العريضة
على انه ذكر فتكون من اثنين على انه انثى فتكون من ثلث ثم
تضرب في اثنين في الثلاثة بنته بماله الخنثى وها حال الذكر
وحال الانثى باثنى عشر في جميع العريضة افسحها على العريضة وارث
في جميعها ستة وستة وعلى الكائنة يخرج اربعة ثم تضرب
الحوال والحوال في ستة ثم واثني عشر اربعة في الحلة اربعة عشر
افسحها على حاله انثى يخرج له خمسة عشر كما يرك على اربعة في
سبعة واخر في الخنثى والحوال في ستة ثم ورا حرة اربعة
الحجر عشرين افسحها على حاله الخنثى يخرج له خمسة عشر

تسبح هذا الترح المبارك من نسخة نسخت من خط مولانا البصير
الاجل العالم العلامة الفاضل الامير العالِم الناصر الحاج من حبل
بماس على كاهله لواء مذهب ماله ابو عبد الله محمد بن احمد بن محمد
ابن عبد العزيز بن علي بن احمد بن عبد الله بن احمد بن علي بن
دار او منسب اول رحمة الله اليه النصيب من رمضان على تسع وستين
وتسعمائة وتوحي رحمة الله غفره بوق الثلاثاء ثمانية جمادى الثانية
على اثني عشر وسبعين والرب ودم من دار با فضاء رجا الطويل من ماس
ونزل رحمة الله تواليه عن برة منسب هذا الترح المبارك
وسبح المير شمس العيز الى كبر واصفى وحاشية على الجارية سمانا
معيز القادر على جميع الجارية وريرة الاحكام في اختصار الخطاب
على خليل في المائة اسفار وخمسة الغنى بن وثمانين في الماس
في تكميل المنهج وفي كمال العلم الغلاف في شرح آية الزواجر في
وتحفة الاحكام والرفعة في بعض مروج بيع السحرة
وتنبيه النصارى فيما جرى بين الناس من الفهم كالعلم بيني
وفي الشرح بين خليل وشرح منه جملة ولحق منه المنيمة
رحم الله نعم ورضي عنه ونفعنا ببركاته: امين يارب العالمين

مكتبة
الملك
سليمان
بن
عبد
الملك
الملك
سليمان
بن
عبد
الملك